المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(٠٣٢)
كلية اللغة العربية والدراسات الإنسانية
قسم اللغويات

# مقرر النحو١

## ( لغة ٣٠٠٧ )

## الشعبة ( ٢٢٧٧ )

## الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي ١٤٤٦هـ

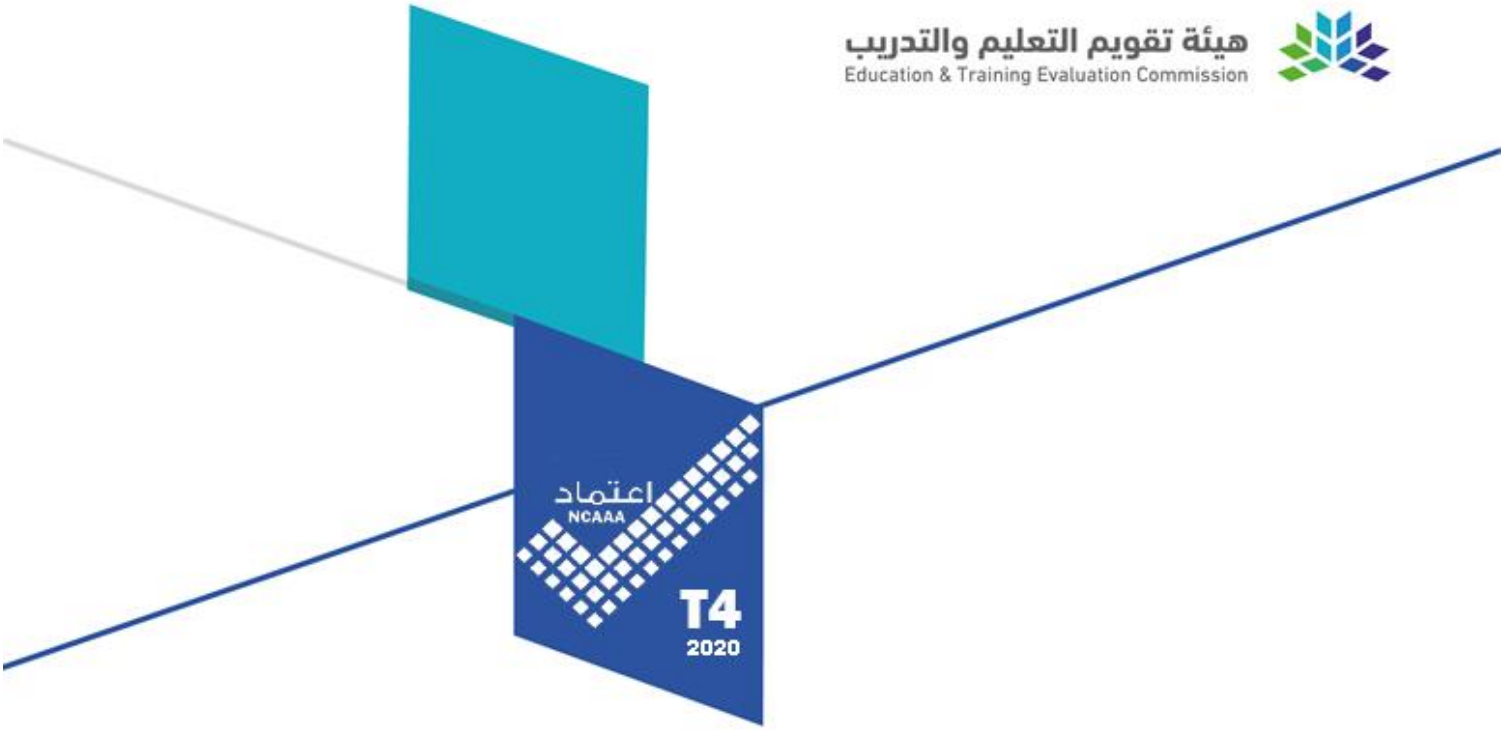


# توصيف المقرر الدراسي

| | |
|---|---|
| اسم المقرر: | النحو ١ |
| رمز المقرر: | لغة ٣٠٠٧ |
| البرنامج: | السنة المشتركة |
| القسم العلمي: | اللغويات |
| الكلية: | اللغة العربية |
| المؤسسة: | الجامعة الإسلامية |

## المحتويات


**أ. التعريف بالمقرر الدراسي: ..... ٣**

**ب- هدف المقرر ومخرجاته التعليمية: ..... ٣**

١. الوصف العام للمقرر: ..... ٣

٢. الهدف الرئيس للمقرر ..... ٣

٣. مخرجات التعلم للمقرر: ..... ٣

**ج. موضوعات المقرر ..... ٤**

**د. التدريس والتقييم: ..... ٥**

١. ربط مخرجات التعلم للمقرر مع كل من استراتيجيات التدريس وطرق التقييم ..... ٥

٢. أنشطة تقييم الطلبة ..... ٧

**هـ - أنشطة الإرشاد الأكاديمي والدعم الطلابي: ..... ٧**

**و – مصادر التعلم والمرافق: ..... ٧**

١. قائمة مصادر التعلم: ..... ٧

٢. المرافق والتجهيزات المطلوبة: ..... ٨

**ز. تقويم جودة المقرر: ..... ٨**

**ح. اعتماد التوصيف ..... ٨**

## أ. التعريف بالمقرر الدراسي:

| |
|---|
| **١. الساعات المعتمدة:** ٣ |
| **٢. نوع المقرر**<br>أ. متطلب جامعة [*] متطلب كلية [ ] متطلب قسم [ ] أخرى [ ]<br>ب. إجباري [*] اختياري [ ] |
| **٣. السنة / المستوى الذي يقدم فيه المقرر: الثاني** |
| **٤. المتطلبات السابقة لهذا المقرر: لا يوجد** |
| **٥. المتطلبات المتزامنة مع هذا المقرر: لا يوجد** |

**٦. نمط الدراسة** (اختر كل ما ينطبق)

| م | نمط الدراسة | عدد الساعات التدريسية | النسبة |
|---|---|---|---|
| 1 | المحاضرات التقليدية | | ١٠٠% |
| 2 | التعليم المدمج | | |
| 3 | التعليم الإلكتروني | | |
| 4 | التعليم عن بعد | | |
| 5 | أخرى | | |

**٧. ساعات الاتصال** (على مستوى الفصل الدراسي)

| م | النشاط | ساعات التعلم |
|---|---|---|
| ١ | محاضرات | ٣٠ |
| ٢ | معمل أو استوديو | |
| ٣ | دروس إضافية | |
| ٤ | أخرى (تذكر) | |
| | **الإجمالي** | ٣٠ |

## ب- هدف المقرر ومخرجاته التعليمية:

| |
|---|
| **١. الوصف العام للمقرر: دراسة نشأة النحو بإيجاز وأهم أعلامه ومؤلفاته، وأبواب المعرب والمبني من الأسماء والأفعال والنكرة والمعرفة والمبتدأ والخبر ونواسخه.** |
| **٢. الهدف الرئيس للمقرر: أن يتقن الطالب القواعد النحوية وتطبيقاتها في الأبواب المستهدفة.** |

**٣. مخرجات التعلم للمقرر:**

| | مخرجات التعلم للمقرر | رمز مخرج التعلم المرتبط للبرنامج |
|---|---|---|
| 1 | **المعرفة والفهم** | |
| 1-1 | أن يذكر الطالب تاريخ نشأة النحو، والفرق بينه وبين العلوم الأخرى وأهميته. | |
| 1-2 | أن يعدِّد الطالب أنواع الكلمة، وعلامة كلِّ نوع. | |
| 1.3 | أن يذكر الطالب تعريف المعرب والمبني وأنواعهما وعلاماتهما. | |

| | مخرجات التعلم للمقرر | رمز مخرج التعلم المرتبط للبرنامج |
|---|---|---|
| 1.4 | أن يبين الطالب ألفاظ الأسماء الستة وشروط إعرابها. | |
| 1.5 | أن يحدد الطالب شروط جمع المذكر السالم وما يلحق به وإعرابه، وما يلحق بالجمع المختوم بألف وتاء مزيدتين، وإعرابه. | |
| 1.6 | أن يذكر الطالب معنى الاسم الذي لا ينصرف، وأعرابه وشروطه. | |
| 1.7 | أن يوضح الطالب معنى النكرة والمعرفة، وأنواع المعارف. | |
| 1.8 | أن يذكر الطالب معنى الضمير وأقسامه، وتعريف العلم وأنواعه وأحكامه | |
| 1.9 | أن يبين الطالب معنى اسم الإشارة والاسم الموصول وأقسامهما وأحكامهما. | |
| 1.10 | أن يوضح الطالب عمل (كان) وأخواتها وأقسامها، وحكم خبرها. | |
| 1.11 | أن يذكر الطالب المراد بأفعال المقاربة وعملها، وشروط خبرها. | |
| **2** | **المهارات** | |
| 2.1 | أن يفرق الطالب بين معنى المبتدأ والخبر، وأنواعهما، والفرق بينهما، وحالاتهما. | |
| 2.2 | أن يستخرج الطالب كلمات معربة وأخرى مبنية من القرآن الكريم والحديث النبوي وكلام العرب | |
| 2.3 | أن يمثِّل الطالب لجمع مذكر سالم مرفوع ومنصوب ومجرور من القرآن والحديث النبوي وكلام العرب | |
| 2.4 | أن يُعرِب الطالب الأسماء والأفعال المستحقة للإعراب بالحروف إعرابا صحيحا. | |
| 2.5 | أن يفرق الطالب بين إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر والصحيح الآخر. | |
| **3** | **القيم** | |
| 3.1 | أن يتحلى الطالب بالنزاهة والقيم الأكاديمية عند التعامل مع القضايا المختلفة. | |
| 3.2 | أن يبادر الطالب في التخطيط ومراقبة التعلم والأداء والمشاركة في اتخاذ القرارات. | |
| 3.3 | أن يتعاون الطالب ويشـــارك بفعالية ضـــمن مشـــاريع أو مجموعات بحثية، ويتولى دور القيادة وتحمل المسؤولية العالية. | |
| 3.4 | أن يدير الباحث المهام والأنشطة المتخصصة بصورة فعالة في مجال التخصص. | |

## ج. موضوعات المقرر

| م | قائمة الموضوعات | ساعات الاتصال |
|---|---|---|
| ١ | - مبادئ في علم النحو، تاريخ نشأة النحو بإيجاز، التمييز بين علم النحو وغيره من علوم العربية، أهميته لطالب العلم الشرعي، أبرز أعلامه ومؤلفاته. | ٣ |
| ٢ | – تعريف الكلمة، والألفاظ ذات الصلة بها (الكلم، الكلام، اللفظ، القول). -<br>- الاسم: علاماته.<br>- الفعل: أقسامه، وعلامات كل قسم، الأسماء التي تعمل عمل الفعل.<br>- الحرف: علامته.<br>- الجملة وأقسامها، وعلامة كل قسم، الفرق بين الجملة وشبه الجملة. | ٣ |

| | | |
|---|---|---|
| ٣ | - الإعراب والبناء، تعريفهما، أنواعهما، علامات كل منهما، الأصل في الأسماء، حالات بناء الاسم، أحكام الأفعال بأنواعها الثلاثة من حيث البناء والإعراب، الفرق بين الإعراب الظاهر والمقدر، علامات الإعراب الأصلية، علاماته الفرعية | ٣ |
| ٤ | **أبواب الإعراب النيابية** -<br>- الأسماء الستة: ألفاظها، وشروط إعرابها.<br>- المثنى معناه وما يلحق به، كيفية إعرابه.<br>- جمع المذكر السالم: شروطه، ما يلحق به، كيفية إعرابه.<br>- الجمع المختوم بألف وتاء مزيدتين، ما يلحق به، كيفية إعرابه.<br>- ما لا ينصرف: معناه، كيفية إعرابه، شروطه.<br>- الأفعال الخمسة: معناها وكيفية إعرابها.<br>- معنى المضارع المعتل الآخر، كيفية إعرابه. | ٣ |
| ٥ | - **النكرة والمعرفة**: معناهما، أنواع المعارف على سبيل الإجمال ومراتبها.<br>- الضمير: معناه، أقسامه، وصل الضمير وفصله، ضمير الفصل وضمير الشأن.<br>- العلم: تعريفه، أنواعه، تقسيمات أنواعه باعتبار المدلول، أحكامه حالة الإفراد والتركيب. | ٣ |
| ٦ | - المعرف بأل وأنواعها.<br>- اسم الإشارة معناه، أقسامه، مراتبه بحسب المشار إليه. | ٣ |
| ٧ | - الاسم الموصول: معناه، أنواعه، أحكامه اللفظية والمعنوية، حاجته إلى الصلة، أحكام صلة الموصول.<br>- المضاف إلى معرفة، ما يقبل التعريف وما لا يقبل التعريف. | |
| ٨ | - **المبتدأ والخبر**: معناهما، وأنواعهما والتمييز بينها.<br>- مسوغات الابتداء بالنكرة.<br>- حالات الخبر من حيث التقديم والتأخير، حالات المبتدأ والخبر من حيث الحذف والذكر، تعدد الخبر. | ٣ |
| ٩ | - مقدمة في نواسخ الجملة الإسمية باعتبار اللفظ والعمل.<br>- الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر: (كان وأخواتها): عملها، أقسام كان وأخواتها من حيث شروط العمل، ومن حيث التصرف والجمود.<br>- حكم خبر كان وأخواتها من حيث التقدم والتوسط، استعمالها تامة، الحروف العاملة عمل ليس، شروط عملها. | ٣ |
| ١٠ | - أفعال المقاربة: المراد بها وعملها، خبرها وشروطه، اقتران خبرها بأنْ وتجرده منها. | ٣ |
| | **المجموع** | ٣٠ |

## د. التدريس والتقييم:

**١. ربط مخرجات التعلم للمقرر مع كل من استراتيجيات التدريس وطرق التقييم**

| الرمز | مخرجات التعلم | استراتيجيات التدريس | طرق التقييم |
|---|---|---|---|
| **1.0** | **المعرفة والفهم** | | |

| الرمز | مخرجات التعلم | استراتيجيات التدريس | طرق التقييم |
|---|---|---|---|
| 1.1 | أن يذكر الطالب تاريخ نشأة النحو، والفرق بينه وبين العلوم الأخرى وأهميته. | -المحاضرة | الاختبار |
| 1.2 | أن يعدِّد الطالب أنواع الكلمة، وعلامة كلِّ نوع. | -المناقشة | الاختبار |
| 1.3 | أن يذكر الطالب تعريف المعرب والمبني وأنواعهما وعلاماتهما. | تعلم ذاتي | مقال وبحث |
| 1.4 | أن يبين الطالب ألفاظ الأسماء الستة وشروط إعرابها. | محاضرة<br>تعلم ذاتي | مقال/بحث<br>عرض تقديمي/شفهي |
| 1.5 | أن يحدد الطالب شروط جمع المذكر السالم وما يلحق به وإعرابه، وما يلحق بالجمع المختوم بألف وتاء مزيدتين، وإعرابه. | تعلم تعاوني<br>عرض شفهي | حضور/مشاركة/ تكليفات |
| 1.6 | أن يذكر الطالب معنى الاسم الذي لا ينصرف، وأعرابه وشروطه. | المحاضرة | مقال/بحث |
| 1.7 | أن يوضح الطالب معنى النكرة والمعرفة، وأنواع المعارف. | تعلم تعاوني | حضور/مشاركة/ تكليفات |
| 1.8 | أن يذكر الطالب معنى الضمير وأقسامه، وتعريف العلم وأنواعه وأحكامه | تعلم تعاوني<br>عرض شفهي | حضور/مشاركة/ تكليفات |
| 1.9 | أن يبين الطالب معنى اسم الإشارة والاسم الموصول وأقسامهما وأحكامهما. | المحاضرة | مقال/بحث |
| 1.10 | أن يوضح الطالب عمل (كان) وأخواتها وأقسامها، وحكم خبرها. | المحاضرة | مقال/بحث |
| 1.11 | أن يذكر الطالب المراد بأفعال المقاربة وعملها، وشروط خبرها. | محاضرة<br>تعلم ذاتي | مقال/بحث<br>عرض تقديمي/شفهي |
| **2.0** | **المهارات** | | |
| 2.1 | أن يفرق الطالب بين معنى المبتدأ والخبر، وأنواعهما، والفرق بينهما، وحالاتهما. | تعلم ذاتي | حضور/مشاركة/ تكليفات |
| 2.2 | أن يستخرج الطالب كلمات معربة وأخرى مبنية من القرآن الكريم والحديث النبوي وكلام العرب | تعلم ذاتي | حضور/مشاركة/ اختبارات |
| 2.3 | أن يمثِّل الطالب لجمع مذكر سالم مرفوع ومنصوب ومجرور من القرآن والحديث النبوي وكلام العرب | تعلم ذاتي | مقال/ بحث |
| 2.4 | أن يُعرِب الطالب الأسماء والأفعال المستحقة للإعراب بالحروف إعرابا صحيحا. | تعلم ذاتي | حضور/مشاركة/ تكليفات |

| الرمز | مخرجات التعلم | استراتيجيات التدريس | طرق التقييم |
|---|---|---|---|
| 2.5 | أن يفرق الطالب بين إعراب الفعل المضـــارع المعتل الآخر والصحيح الآخر. | تعلم ذاتي | حضور/مشاركة/ تكليفات |
| **3.0** | **القيم** | | |
| 3.1 | أن يتحلى الطالب بالنزاهة والقيم الأكاديمية عند التعامل مع القضايا المختلفة. | إدارة المحاضرات، حل المشكلات. | الملاحظة، التكليفات. |
| 3.2 | أن يبادر الطالب في التخطيط ومراقبة التعلم والأداء والمشاركة في اتخاذ القرارات. | إدارة المحاضرات، حل المشكلات. | الملاحظة، التكليفات. |
| 3.3 | أن يتعاون الطالب ويشارك بفعالية ضمن مشاريع أو مجموعات بحثية، ويتولى دور القيادة وتحمل المســؤولية العالية. | التعلم التعاوني. | الملاحظة، التكليفات. |
| 3.4 | أن يدير الباحث المهام والأنشطة المتخصصة بصورة فعالة في مجال التخصص. | الحوار والمناقشة. | الملاحظة، التكليفات. |
| | | | |

**٢. أنشطة تقييم الطلبة**

| م | أنشطة التقييم | توقيت التقييم (بالأسبوع) | النسبة من إجمالي درجة التقييم |
|---|---|---|---|
| ١ | الاختبار الفصلي التحريري (١) (جماعي) | الأسبوع الرابع | %١٥ |
| ٢ | الاختبار الفصلي التحريري (٢) (جماعي) | الأسبوع الثامن | %١٥ |
| ٣ | نشاط أو تكليف | الأسبوع العاشر | %١٠ |
| ٤ | الاختبار النهائي | نهاية الفصل الدراسي | %٦٠ |

أنشطة التقييم (اختبار تحريري، شفهي، عرض تقديمي، مشروع جماعي، ورقة عمل الخ)

## هـ - أنشطة الإرشاد الأكاديمي والدعم الطلابي:

**ترتيبات إتاحة أعضاء هيئة التدريس والهيئة التعليمية للاستشارات والإرشاد الأكاديمي الخاص لكل طالب**

الساعات المكتبية بمعدل ساعتين أسبوعياً.

## و – مصادر التعلم والمرافق:

**١. قائمة مصادر التعلم:**

| | |
|---|---|
| **المرجع الرئيس للمقرر** | • شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. |
| **المراجع المساندة** | • المدارس النحوية، د. شوقي ضيف.<br>• تاريخ النحو ونشأة النحاة محمد طنطاوي.<br>• الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، د. عبدا لعال سالم مكرم.<br>• الخلاف بين النحويين، د. السيد رزق الطويل. |

| | |
|---|---|
| | • أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام.<br>• المقاصد الشافية للشاطبي.<br>• توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي. |
| **المصادر الإلكترونية** | المكتبة الرقمية السعودية |
| **أخرى** | أقراص ممغنطة المكتبة الشاملة – أقراص ممغنطة الموسوعات |

**٢. المرافق والتجهيزات المطلوبة:**

| العناصر | متطلبات المقرر |
|---|---|
| **المرافق**<br>(القاعات الدراسية، المختبرات، قاعات العرض، قاعات المحاكاة، ... إلخ) | طاولات ومقاعد لا تزيد عن ٢٥ للقاعة الواحدة. |
| **التجهيزات التقنية**<br>(جهاز عرض البيانات، السبورة الذكية، البرمجيات) | أجهزة عرض. |
| **تجهيزات أخرى** (تبعاً لطبيعة التخصص) | لا يوجد |

## ز. تقويم جودة المقرر:

| مجالات التقويم | المقيمون | طرق التقييم |
|---|---|---|
| فاعلية التدريس | الطلاب | (غير مباشر) استبانات / اجتماعات مع عينة مختارة من الطلاب. |
| | أعضاء هيئة التدريس | (غير مباشر) تقويم النظير / تقويم منسق المقرر. |
| | قيادة البرنامج | (غير مباشر) تقويم رئيس القسم |
| فاعلية طرق تقييم الطلاب | الطلاب | (غير مباشر) استبانات |
| | المراجع النظير | (غير مباشر) تصحيح عينة من إجابات الطلاب |
| مدى تحصيل مخرجات التعلم للمقرر | أعضاء هيئة التدريس | المعارف (مباشر) الاختبارات التحصيلية.<br>المهارات (مباشر) بطاقة الملاحظة، ومقياس الأداء.<br>الكفاءات (مباشر) قياس اتجاهات، قياس ميول. |
| مصادر التعلم | الطلاب | (غير مباشر) استبانات |
| | أعضاء هيئة التدريس | (غير مباشر) استبانات، اجتماع مع عينة منهم |

مجالات التقويم (مثل. فاعلية التدريس، فاعلة طرق تقييم الطلاب، مدى تحصيل مخرجات التعلم للمقرر، مصادر التعلم، ... إلخ)
المقيمون (الطلبة، أعضاء هيئة التدريس، قيادات البرنامج، المراجع النظير، أخرى (يتم تحديدها)
طرق التقييم (مباشر وغير مباشر)

## ح. اعتماد التوصيف

| | |
|---|---|
| **جهة الاعتماد** | |
| **رقم الجلسة** | |
| **تاريخ الجلسة** | |

# مقدمة موجزة في نشأة علم النحو

كان العربُ يستعمِلون لسانَهم عن سليقةٍ لم يحتاجوا معها أن يُبينوا قواعدَ نظمِه، وبعد مجيء الإسلام ومخالطتِهم لغير العرب مالت ألسنتُهم إلى اللحن، والخروج عن أصول الكلام التي ورِثوها عن أسلافهم، فتسرَّب اللحن إلى لسانهم!

وحرصًا منهم على الحفاظِ على لسانهم المُبِين الذي اختاره الله عز وجل لسانًا للقرآن ووعاءً للرسالة الخاتمة؛ عمِلوا على وضعِ نحوٍ ينحوه كلُّ دخيل على اللسان ويلتزمه أبناء العربية.

يقول ابن خلدون في هذا الشأن: "إنَّه لَمَّا فسَدت مَلَكة اللسان العربي في الحركات المُسمَّاة – عند أهل النحو– بالإعراب استنبطت القوانين لحفظها كما قلناه، ثم استمر ذلك الفساد إلى موضوعات الألفاظ، فاستُعمل كثيرٌ مِن كلام العرب في غير موضوعه عندهم، ميولًا مع هُجْنَة المُستَعرِبين في اصطلاحاتهم المخالِفةِ لصريح العربية، فاحتيج إلى حفظ الموضوعات اللُّغوية بالكُتّاب والتدوين، خشيةَ الدروس وما ينشأ عنه من الجهل بالقرآن والحديث، فشعر كثيرٌ مِن أئمة اللسان بذلك وأملوا فيه الدواوين."

أضِفْ إلى هذا رغبةَ اللغويين في أن يلتحِقَ بهم غيرُ العرب في تعلُّم اللسان العربي؛ ليَسهُلَ عليهم التعامل مع كتاب الله عز وجل تلاوةً وفهمًا ودراسةً، فعكَف العلماء على دراسة أصواتها ومفرداتها ووصف تراكيبها، وأَلَّفوا في ذلك كتبًا لضبطها وتقعيدها، ووضعوا القواعد التي تصف هذا اللسان وصفًا محكمًا ودقيقًا.

وقد انتهج علماء العربية للقيام بذلك منهجًا متميزًا في البحث اللغوي معتمِدين على ذوقِهم وإعمال العقل ودقة الملاحظة، وكان لهم فضلُ السَّبْق في الوقوف على كثيرٍ مِن الظواهر الصوتية والصرفية والنَّحْوية التي أفاد منها المحدثون.

**مفهوم النحو:**

**النحو لغةً:**

ترجع معاني النحو في اللغة إلى عدة معانٍ: منها القصد، والتحريف، والجهة، وأصل هذه المعاني هو القصد؛ لأن النحو مأخوذٌ مِن قول أبي الأسود الدُّؤَلِي، عندما وضع كتابًا فيه جمل العربية، ثم قال: "... انحوا هذا النحو"؛ أي: اقصدوه، والنحو القصد، فسُمِّي لذلك نحوًا."

**النحو اصطلاحًا:**

إن أقدم تعريفٍ اصطلاحيٍّ للنحو على الأرجح، هو تعريف ابن السَّرَّاج، الذي يقول فيه:

"النحو إنما أُرِيد به أن ينحو المتكلِّمُ إذا تعلَّمه كلامَ العرب، وهو علمٌ استخرجه المتقدِّمون فيه مِن استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة."

وعرَّفه ابن جني بقوله:

"هو انتحاءُ سَمْتِ كلام العرب في تصـــرُّفه؛ من إعراب وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكســـير، والإضـــافة، والنَّســـب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق مَن ليس مِن أهل اللغة العربية بأهلها في الفصـــاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذَّ بعضهم عنها، رُد به إليها."

والملاحظُ أن هذه التعريفات لم تقدم تعريفًا دقيقًا شـــاملًا للنحو على وجه الخصـــوص، مما جعَلها توصـــف بأنها غير كاملة.

وأول تعريف للنحو بمعناه الخاص هو ما حدَّه به خالد الأزهري؛ حيث قال: "علمٌ بأصـــولٍ تُعرَف بها أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبِناءً".

**نشأة علم النحو وواضعه:**

يُعرَف علم النحو بأنه علم بأصول تُعرفُ بها أحوال الكلمات العربية؛ من حيث الإعرابُ، والبناءُ؛ أي: مِن حيث ما يعرِضُ لها في حالِ تركيبِها، فبه نعرِفُ ما يجبُ أن يكونَ عليه آخرُ الكلمةِ من رفع، أو نصب، أو جرٍّ، أو جزم، أو لزوم حالة واحدة بعد انتظامها في الجملة؛ فهو يراقِبُ الوظيفة التي تشغَلُها الكلمة في التركيب: أهيَ فاعل، أم مفعول، أم مبتدأ، أم خبر...، فالعنصـرُ النَّحْويُّ يُسـاعِد على فَهْم وظيفة كلِّ كلمة في التركيب؛ لأنه يهتمُّ بدراسـة العَلاقات بين الكلمات في الجملة والوصول إلى معناها ودلالتها.

و"النحو نظامٌ من المعاني والعَلاقات التي تتحكم في معنى الجملة العربية".

وإذا ما اسـتطاع الدارس أن يُحلِّلَ الجملةَ، وأن يفهمَ مُكوِّناتها، فإنه يأمَن اللبس والخلط، والإعرابُ في اللغة العربية يقوم بدورٍ رئيس في تحديد الوظائف النَّحْوية للكلمات، مِن خلال حركاته التي تُفرِّق بين كلمة وأخرى بالاشـــتراك مع العنصر الصرفي الذي يُميِّز الاسمَ من الفعل والحرف، اقرَأ الآية الكريمةَ الآتيةَ :﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ [التوبة: ٣]، فهذه الآية أخطأ في قراءتِها كثيرون، ولعلَّ خطأهم كان ناتجًا عن عدم فهم التركيب، وعدم القدرة على فهم الوظائف النَّحْوية للكلمات، وقد أخطأ بعضُ العرب قديمًا في ضبطها فعطفوا (رسوله) على المشركين، فكان المعنى أن الله بريءٌ مِن المشركين ومن الرسول صلى الله عليه وسلم أيضًا! وهذا لم يرْدُهُ الله تعالى ولن يريده.

لهذا يمكن القولُ: إن ظهورَ النحو كان بدافع ديني، يتجلى في حرص المســـلمين على قراءة القرآن الكريم قراءةً سليمة وفَهْم دَلالته، وخاصـةً بعد فُشُـوِّ اللحن الذي أخذ في الظهور منذ عصـر الرسـول صـلى الله عليه وسـلم كما أشرنا، غير أن اللحنَ كان نادرًا في صدر الإسلام، وكلما تقدَّمنا في السنين اتَّسع شُيُوع اللحن في الألسن، خاصةً بعد دخول غيرِ العرب في الإسلام، وكل ذلك وغيره جعل الحاجةَ ماسـةً إلى وضع قواعد يُعرَف بها الصواب مِن الخطأ في

الكلامِ خشيةَ دخول اللحن وشيوعه في تلاوة آيات الذِّكر الحكيم، هذا دفع إلى التفكيرِ في وضع النحو وتقرير قواعد تنتظم في قوانين قياسية من استقراء دقيق للعبارات والتراكيب الفصيحة وأوضاعها الإعرابية.

**وقد اختلفت الآراء فيمَن نُسِبت إليهم الخطوات الأولى في وضع النحو العربي:**

يقول السِّيرافي: اختلف الناس في أولِ مَن رسم النحو، فقال قائلون: أبو الأسود الدؤلي، وقيل: هو نصر بن عاصم، وقيل: بل هو عبدالرحمن بن هرمز، وأكثر الناس على أنه أبو الأسود الدؤلي بإشارة من الخليفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وعلى الرغم من هذا التردُّد بين الرواة والمؤرِّخين في الحَسْم في واضع هذا العلم، فإن المتفق عليه بينهم أن مرحلةَ الوضع والتكوين كانت للمدرسة البصرية.

**المدارس النحوية:**

**أولا: المدرسة البصرية** : تَشدَّدت المدرسةُ البصرية تشدُّدًا كبيرًا في رواية الأشعار والأمثال والخُطب، واشترطوا في الشواهد المعتَمَدة لوضع القواعد أن تكون جاريةً على ألسنة العرب، وكثيرةَ الاستعمال في كلامهم؛ بحيث تُمثِّل اللغة الفصحى خيرَ تمثيلٍ، وحينما يواجهون بعض النصوص التي تخالف قواعدهم، كانوا يرمونها بالشذوذ أو يتأوَّلونها حتى تنطبق عليها قواعدهم، ومِن بين أبرز نُحاتها:

- أبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩ هـ).
- نصر بن عاصم الليثي (ت ٨٩ هـ).
- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ). له كتاب (العين).
- الأخفش الأكبر (أبو الخطاب عبدالحميد بن عبدالمجيد) (ت ١٧٧ هـ).
- يونس بن حبيب البصري (ت ١٨٢ هـ).
- سيبويه (ت ١٨٠هـ). له (الكتاب).
- الأخفش الأوسط (أبو الحسن سعيد بن مسعدة) (ت ٢١٥هـ). له كتاب (معاني القرآن).
- المُبرِّد (٢٨٥ هـ). له كتاب (المقتضب) وغيره.
- أبو عثمان المازني (ت ٢٤٩ هـ). له (التصريف) و(علل النحو) وغيرهما.

**ثانيًا: المدرسة الكوفية** :اتسع أقطاب المدرسة الكوفية في الرواية عن جميع العرب بدوًا وحضرًا، واعتدُّوا بأقوال وأشعار المتحضِّرين من العرب ممن سكنوا حواضر العراق، واعتمدوا الأشعار والأقوال الشاذة التي سمِعوها مِن الفصحاء العرب، ووصَفها البصريون بالشذوذ، ومن أبرز روادها:

- معاذ بن مسلم الهرَّاء (ت ١٨٧ هـ).
- عاصم بن أبي النجود (ت ١٢٧ هـ).
- أبو العباس أحمد المعروف بـ(ثعلب) (ت ٢٩١ هـ). من أشهر مؤلفاته (الفصيح) وأغلب كتبه مفقودة.
- أبو زكريا يحيى الفرَّاء (ت ٢٠٧ هـ). له (معاني القرآن) و (المذكر والمؤنث) وغيرهما.
- أبو الحسن علي بن الحسن الأحمر (ت ١٩٤ هـ).
- الكسائي (أبو الحسن علي بن حمزة) (ت ١٨٩ هـ)ـــ. له (معاني القرآن) وغيره، وآراؤه مبثوثة في كتب النحاة، وله مؤلفات عديدة وكثير منها مفقود.

**ثالثًا: المدرسة البغدادية:** يرى الدكتور مهدي المخزومي أن المدرسة البغدادية نشأت في الوقت الذي كان الصراع فيه قائمًا بين المبرد وثعلب، وقال: إن طبقةً مِن الدارسين أخذت عن شيوخ المدرستين فعرَفوا المنهجين، واستفادوا من الفئتينِ، ثم قرَّر أن المذهب البغدادي ليس إلا مذهبًا انتخابيًّا، فيه الخصائص المنهجية للمدرستين جميعًا، ومن أبرز نحاة هذه المدرسة نذكر:

- كمال الدين أبو البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ). له (الإنصاف في مسائل الخلاف) و(أسرار العربية) وغيرهما.
- أبو محمد سعيد بن الدهان (ت ٥٦٩ هـ). له كتاب (الغرة) في شرح اللمع لابن جني.
- هبة الله بن علي بن الشَّجري (ت ٥٤٢ هـ). له كتاب (الأمالي).
- محمود بن جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ). له كتاب (المفصل في صناعة الإعراب) و (أساس البلاغة) وغيرهما.

**رابعًا: المدرسة الأندلسية** :لعل مِن أوائل المعاصرين الذين تحدَّثوا عن وجود مدرسة أندلسية في النحوِ الأستاذُ الدكتور شوقي ضيف، وذلك في كتابه المعروف "المدارس النحوية".

**ومن أشهر نحاتها:**

- أبو علي القالي (ت ٣٥٦ هـ). له (الأمالي) و (البارع في اللغة) وغيرهما.
- محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني المعروف بـــابن مالك (ت٦٧٢ هـــ) صاحب الألفية المشهورة، و(الكافية الشافية) وغيرهما.
- أبو حيان محمد بن يوسف (ت ٧٤٥ هـ). له كتاب (ارتشاف الضرب) و (التذييل والتكميل) وغيرهما.
- ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ). له كتاب (الرد على النحاة).

- ابن سِيدَه (ت ٤٤٨ هـ). له (المخصص) و(المحكم والمحيط الأعظم) وغيرهما.

**خامسًا: المدرسة المصرية:** تشمل هذه المدرسة الدراسات النَّحوية في مصر والشام، وقد نشأت هذه المدرسةُ بعد أن زالت دُوَيلات العرب في الأندلس، واستولى الفرنجة على غرناطة، ورحل السكانُ العرب مِن هناك إلى مصر والشام والمغرب والجزائر وتونس، فأصبحت مصر والشام ملجأً للعلماء، ومِن بين أبرز نُحاة هذه المدرسة:

- أبو جعفر النحَّاس (ت ٣٣٨ هـ). له (إعراب القرآن) وغيره.
- ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ). له (مغني اللبيب) و (أوضح المسالك) وغيرهما.
- ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ). له (الكافية) في النحو و (الشافية) في الصرف و (الأمالي) وغيرها.
- ابن عقيل: عبدالله بن عقيل العقيلي الهمداني ت( ٧٦٩هـ). له شرح على ألفية ابن مالك.
- جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ). له (الأشباه والنظائر) و(إعراب القرآن) و(المزهر) وغيرها.

**أهمية النحو لطالب العلم الشرعي:**

- يروى عن الإمام الشافعي رحمه الله أنه طلب اللغة والأدب عشرين سنة لا يريد بذلك إلا الاستعانة على الفقه.
- قال الشافعي رحمه الله: "من تبحر في النحو اهتدى إلى كل العلوم". يعني رحمه الله تعالى: علوم الشريعة.
- وقال الإمام مالك بن أنس رحمه الله: لو صرت من الفهم في غاية، ومن العلم في نهاية؛ لأن ذلك يرجع إلى أصلين: كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، ولا سبيل إلى الرسوخ فيهما إلا بمعرفة اللسان العربي، فلو أن الرجل يكون عالمًا بسائر العلوم، جاهلًا به، لكان كالساري، وليس له ضياء.
- ويقول ابن جني : "إن أكثر من ضل من أهل الشريعة عن القصد، وحاد عن الطريقة المثلى؛ فإنما استهواه إلى ذلك ضعفُهُ في هذه اللغة الكريمة".

# الكلام وما يتألف منه

- تعريف الكلمة والألفاظ ذات الصلة بها (الكلم، الكلام، اللفظ).

- أقسام الكلمة: الاسم والفعل والحرف.
  - الاسم وعلاماته.
  - الفعل وأقسامه وعلامات كل قسم.
  - الأسماء التي تعمل عمل الفعل.
  - الحرف وعلاماته.

# الكلَامُ وَما يَتألفُ مِنْهُ(١)

٨ ـ كَلَامُنا لَفْظٌ مُفيدٌ كـ«اسْتَقِمْ» واسمٌ وَفِعْلٌ ثمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ(٢)

٩ ـ واحِدُهُ كَلِمَةٌ والقَوْلُ عَمْ وَكِلْمَةٌ بِها كَلَامٌ قَدْ يُؤَمْ(٣)

---

(١) «الكلام» خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضافين، وأصل نظم الكلام «هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه» فحذف المبتدأ ـ وهو اسم الإشارة ـ ثم حذف الخبر ـ وهو الباب ـ فأقيم «شرح» مقامه، فارتفع ارتفاعه، ثم حذف «شرح» أيضاً وأقيم «الكلام» مقامه، فارتفع كما كان الذي قبله «وما» الواو عاطفة و«ما» اسم موصول معطوف على الكلام بتقدير مضاف، أي: شرح ما يتألف، و«يتألف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «الكلام»، و«منه» جار ومجرور متعلق بـ«يتألف»، والجملة من الفعل الذي هو «يتألف» والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٢) «كلامنا» كلام: مبتدأ، وهو مضاف، ونا مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «لفظ» خبر المبتدأ «مفيد» نعت لـ«لفظ»، وليس خبراً ثانياً «كاستقم» إن كان مثالاً فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كاستقم، وإن كان من تمام تعريف الكلام فهو جار ومجرور أيضاً متعلق بمحذوف نعت لـ«مفيد» «واسم» خبر مقدم «وفعل، ثم حرف» معطوفان عليه الأول بالواو والثاني بـ«ثم» «الكلم» مبتدأ مؤخر، وكأنه قال: كلام النحاة هو اللفظ الموصوف بوصفين أحدهما الإفادة والثاني التركيب المماثل لتركيب «استقم»، والكلم ثلاثة أنواع: أحدها الاسم وثانيها الفعل وثالثها الحرف، وإنما عطف الفعل على الاسم بالواو لقرب منزلته منه حيث يدل كل منهما على معنى في نفسه، وعطف الحرف بـ«ثم» لبعد رتبته.

(٣) «واحده كلمة» مبتدأ وخبر، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب «والقول» مبتدأ «عم» يجوز أن يكون فعلاً ماضياً، وعلى هذا يكون فاعله ضميراً مستتراً فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «القول»، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون «عم» اسم تفضيل ـ وأصله أعم ـ حُذفت همزته كما حُذفت من خير وشر لكثرة استعمالهما وأصلهما أخير وأشر؛ بدليل مجيئهما على الأصل أحياناً، كما في قول الراجز:

بِلَالٌ خَيْرُ النَّاس وَابْنُ الأَخْيَرِ

وقد قُرئ: (سيعلمون غداً من الكذاب الأشر) بفتح الشين وتشديد الراء، وعلى هذا يكون أصل «عم» أعم كما قلنا، وهو على هذا الوجه خبر للمبتدأ «وكلمة» مبتدأ أول «بها» جار ومجرور متعلق بـ«يؤم» الآتي «كلام» مبتدأ ثان «قد» حرف تقليل «يؤم» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «كلام»، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ومعنى «يُؤم» يُقصد، وتقدير البيت: ولفظ =

الكلامُ المُصْطَلَحُ عليه عند النحاة عبارة عن: «**اللفظِ المفيدِ فائدةً يَحْسُنُ السكوتُ عليها**».

«**فاللفظُ**»: جنسٌ[1] يشمل الكلامَ، والكلمة، والكلمَ.

ويشمل المُهْمَل كـ«ديز»، والمستعمَلَ كـ«عَمْرٍو».

«**ومفيد**»: أخرج المهمَلَ.

و«**فائدة يحسنُ السكوتُ عليها**»، أخرج الكلمة، وبعضَ الكلم ـ وهو ما تركَّبَ من ثلاثِ كلماتٍ فأكثر ولم يَحْسُنِ السكوت عليه ـ نحو: «إنْ قامَ زَيْدٌ».

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين، نحو: «زيدٌ قائمٌ»، أو من فعل واسم، كـ«قامَ زَيْدٌ»، وكقول المصنف: «اسْتَقِمْ»؛ فإنه كلام مركب من فعل أمر وفاعلٍ مستتر، والتقدير: استقم أنت، فاستغنى بالمثال عن أن يقول: «فائدة يحسنُ السكوتُ عليها»، فكأنه قال: «الكلام: هو اللَّفظُ المفيدُ فائِدَةً كفائدةِ استقم».

وإنما قال المصنف: «كلامنا»؛ ليُعلمَ أنَّ التعريفَ إنما هو للكلام في اصطلاح النحويين، لا في اصطلاح اللغويين، وهو في اللغة: اسمٌ لكل ما يُتَكَلَّمُ به، مفيداً كان أو غيرَ مفيد.

**والكَلِمُ**: اسمُ جِنْسٍ[2] واحدُه كلمةٌ، . . . . . .

---

= كلمة معنى الكلام قد يقصد بها، يعني أن لفظ الكلمة قد يُطلق ويُقصد بها المعنى الذي يدل عليه لفظ الكلام، ومثال ذلك ما ذكر الشارح من أنهم قالوا: «كلمة الإخلاص» وقالوا: «كلمة التوحيد» وأرادوا بهذين قولنا: «لا إله إلا الله» وكذلك قال عليه الصلاة والسلام: «**أفضل كلمة قالها شاعر كلمة لبيد**» وهو يريد قصيدة لبيد بن ربيعة العامري التي أولها:

أَلاَ كُـلُّ شَـيْءٍ مـا خَـلاَ اللهَ بَـاطِـلُ وَكـلُّ نَـعِـيـمٍ لا مَـحَـالَـةَ زائـلُ

(1) لفظٌ: أي: صوتٌ معتمدٌ على مقطعٍ، فَخَرَجَ به ما ليس بلفظٍ من الدَّوالِّ، كالإشارة، والخطّ، والرمز. يُنظر: «البهجة المرضية» ص٣٨، «توضيح المقاصد» ١/ ٢٦٧، «شرح الأشموني» ١/ ٥٦.

(٢) **اسم الجنس على نوعين: أحدهما** يقال له: اسم جنس جمعي، **والثاني** يقال له: اسم جنس إفرادي. فأما اسم الجنس الجمعي، فهو «ما يدل على أكثر من اثنين ويفرَّق بينه وبين واحده بالتاء»، والتاء غالبًا تكون في المفرد، كبقرة وبقر، وشجرة وشجر، ومنه: كلم وكلمة، وربما كانت زيادة التاء في الدالِّ على الجمع، مثل كمء للواحد وكمأة للكثير، وهو نادر، وقد يكون الفرق بين الواحد والكثير بالياء، كزنج وزنجي، =

وهي: إما اسم، وإما فعل، وإما حرف[1]؛ لأنها

إن دَلَّتْ على مَعنىً في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم. وإن اقترنت بزمان فهي الفعل. وإن لم تدلَّ على معنىً في نفسها ـ بل في غيرها ـ فهي الحرف.

**والكَلِمُ**: ما تركَّب من ثلاثِ كلماتٍ فأكثرَ، كقولك: «إنْ قامَ زَيْدٌ».

**والكلمة**: هي اللفظُ الموضوعُ لمعنىً مفردٍ، فقولنا: «الموضوع لمعنًى» أخرج المهمَلَ كـ«ديز»، وقولنا: «مفرد» أخرج الكلام، فإنه موضوع لمعنًى غيرِ مفرَدٍ[2].

ثم ذكر المصنف رحمه الله تعالى أنَّ القولَ يَعُمُّ الجميعَ، والمراد: أنه يقعُ على الكلام أنه قول، ويقعُ أيضاً على الكَلِمِ والكلمة أنه قول. وزَعَمَ بعضُهم أن الأصْلَ استعمالُه في المفرد.

---

= وروم ورومي. وأما اسم الجنس الإفرادي فهو «ما يصدق على الكثير والقليل واللفظ واحد»، كماء وذهب وخل وزيت.

**فإن قلت**: فإني أجد كثيرًا من جموع التكسير يفرق بينها وبين مفردها بالتاء، كما يفرق بين اسم الجنس الجمعي وواحده، نحو قرى وواحده قرية، ومُدى وواحده مُدية، فبماذا أفرِّق بين اسم الجنس الجمعي وما كان على هذا الوجه من الجموع؟

**فالجواب على ذلك** أن تعلم أن بين النوعين اختلافًا من وجهين: الوجه الأول: أن الجمع لابد أن يكون على زنة معينة من زنات الجموع المحفوظة المعروفة، فأما اسم الجنس الجمعي فلا يلزم فيه ذلك، أفلا ترى أن بقرًا وشجرًا وثمرًا لا يوافق زنة من زنات الجمع! والوجه الثاني: أن الاستعمال العربي جرى على أن الضمير وما أشبهه يرجع إلى اسم الجنس الجمعي مذكرًا، كقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠] وقولهِ جلَّ شأنُه: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، فأما الجمع، فإن الاستعمال العربي جرى على أن يعود الضمير إليه مؤنثًا، كما تجد في قوله تعالى: ﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ﴾ [الزمر: ٢٠]، وقوله سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [العنكبوت: ٥٨]، وكقول الشاعر:

في غُرَفِ الجَنَّةِ العُلَيا التي وَجَبَت ... لَهُم هُنَاكَ بِسَعيي كانَ مَشكُورِ

(1) قيل: إن أول من قسم الكلمةَ إلى هذه القسمة، وسماها بهذه الأسماء أمير المؤمنين عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه. يُنظَر: «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» للمرادي ١/ ٢٧١. شرح وتحقيق: عبد الرحمن ابن علي سليمان. دار الفكر العربي. القاهرة. ط١: ١٤٢٢/ ٢٠٠١.

(2) كالمضاف والمضافِ إليه عندما يُتلفَّظُ بهما منفردَين، كقولك: «قلمُ الكاتب» فهو ليس بكَلِمٍ، ولا كلمةٍ، ولا كلام.

ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يُقْصَد بها الكلامُ[1]، كقولهم في «لا إلهَ إلَّا الله»: «كلمة الإخلاص».

وقد يجتمع الكلامُ والكَلِمُ في الصِّدْقِ، وقد ينفرد أحدهما.

فمثال اجتماعهما: «قد قام زَيْدٌ» فإنه كلام؛ لإفادته مَعْنىً يحسنُ السكوتُ عليه، وكلمٌ؛ لأنه مركَّبٌ من ثلاث كلمات.

ومثالُ انفرادِ الكَلِمِ: «إنْ قامَ زَيْدٌ»[2].

ومثالُ انفرادِ الكلامِ: «زَيْدٌ قائمٌ»[3].

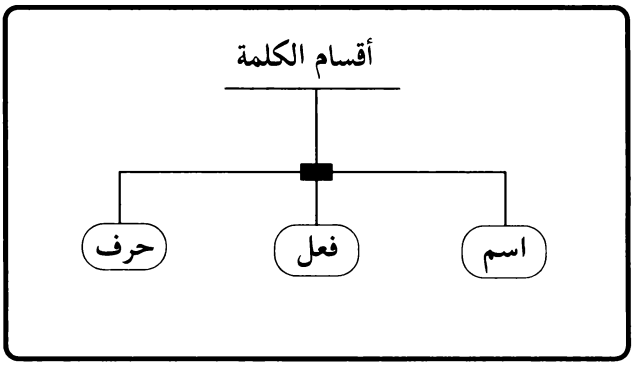


(1) وهذا من باب تسمية الشيء باسم جُزئه، أو بعضِه.
يُنظر: «البهجة المرضية» ص٤٠، و«توضيح المقاصد» ١/ ٢٧٤، و«شرح الأشموني» ١/ ٦٩.

(٢) لم يكن هذا المثال ونحوه كلامًا لأنه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه.

(٣) لم يكن هذا المثال ونحوه كَلِمًا لأنه ليس مؤلفًا من ثلاث كلمات.

# علامات الاسم

١٠ ـ بالجرِّ والتَّنْوينِ والنِّدا وَأَلْ وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْييزٌ حَصَلْ[1]

ذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ في هذا البيت علاماتِ الاسم[2].

فمنها الجرُّ، وهو يشمل الجرَّ بالحرفِ، والإضافةِ، والتبعيةِ[3]، نحو: مَرَرْتُ بِغُلامِ زَيْدٍ الفاضِلِ، فالغلام: مجرور بالحرف، وزَيْدٍ: مجرور بالإضافة، والفاضِلِ: مجرور بالتَّبَعية[4]، وهو أَشْمَلُ من قول غيره: «بحرف الجرِّ»، لأن هذا لا يَتَناوَلُ الجَرَّ بالإضافة، ولا الجَرَّ بالتبعية.

---

(١) «بالجر» جار ومجرور متعلق بقوله: «حصل» الآتي آخر البيت، ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف خبر مقدم مبتدؤه المؤخر هو قوله: «تمييز» الآتي «والتنوين، والندا، وأل، ومسند» كلهن معطوفات على قوله: «الجر»، «للاسم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم إن جعلت قوله: «بالجر» معلقاً بـ«حصل»، فإن جعلت «بالجر» خبراً مقدماً ـ وهو الوجه الثاني ـ كان هذا الجار والمجرور متعلقاً «بحصل» «تمييز» مبتدأ مؤخر، وقد عرفت أن خبره واحد من اثنين «حصل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «تمييز»، والجملة في محل رفع نعت لـ«تمييز»، وتقدير البيت: التمييز الحاصل بالجر والتنوين والندا وأل والإسناد كائن للاسم، أو التمييز الحاصل للاسم عن أخويه الفعل والحرف كائن بالجر والتنوين والنداء وأل والإسناد، أي: كائن بكل واحد من هذه الخمسة.

(2) بدأ بالاسم لشَرَفه باستغنائه عن الحرف والفعل بقَبوله الإسنادَ بطرَفيه، واحتياجِ كلٍّ من الفعل والحرف إليه. يُنظر: «البهجة» ص٤٠، و«حاشية الصبان» ١/ ٧٠.

وقد قال البصريون: إنه مشتقٌّ من «السُّمُوّ»، وقال الكوفيون: إنه مشتقٌّ من السِّمَةِ، والأول أرجح وهو يدلُّ على المسمى دلالة الإشارة دونَ الإفادة. فإذا قلت: «سعيدٌ» فكأنك أشرتَ إليه، وليس في ذلك إفادةٌ، وتتحقَّقُ الإفادة بكون الاسم في جملة مفيدة.

وقد يكون الاسم حسّيّاً مثل «محمد» و«جبل»، وقد يكون معنوياً مثل «شرف» و«حكمة».

(3) وزاد بعضُهم: الجرّ بالمجاورة. كقولهم: هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ.

(4) واجتمعت في قولك: «بسم الله الرحمن الرحيم»: اسم: مجرور بالحرف، ولفظ الجلالة: مجرور بالإضافة، والرحمن الرحيم: مجروران بالتبعيّة.

ومنها التنوين[1]، وهو على أربعة أقسام[2]:

١ ـ **تنوينُ التمكين**: وهو اللَّاحق للأسماء المُعْرَبة[3]، كـ«زَيْدٍ»، و«رَجُلٍ»، إلا جَمْعَ المؤنَّث السالم، نحو «مُسْلِماتٍ»، وإلا نحو «جَوارٍ» و«غَواشٍ» وسيأتي حكمهما.

٢ ـ **وتنوين التنكير**: وهو اللَّاحق للأسماء المبنية فَرْقاً بين مَعْرِفتها ونكرتها[4]، نحو «مررتُ بسيبويهِ وبسيبويْهٍ آخَرَ».

٣ ـ **وتنوينُ المُقابلة**: وهو اللَّاحق لجمعِ المؤنَّث السالم، نحو «مُسْلِماتٍ»، فإنه في مقابلة النون في جمع المذكَّر السالم، كَمُسْلِمينَ.

٤ ـ **وتنوين العِوَضِ**: وهو على ثلاثة أقسام:

أ ـ عوض عن جملة، وهو الذي يلحق «إذْ» عِوَضاً عن جملة تكونُ بعدها، كقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤][5] أي: حين إذْ بَلَغَتِ الرُّوحُ الحُلْقومَ، فحذف «بلغت الروح الحلقوم» وأتى بالتنوين عوضاً عنه.

ب ـ وقسم يكون عوضاً عن اسمٍ، وهو اللَّاحق لـ«كلٍّ» عوضاً عمَّا تضافُ إليه، نحو «كلٌّ

---

(1) وهو إلحاقُ نونٍ ساكنةٍ زائدةٍ بآخِرِ الأسماء لفظاً لا خطّاً لغير توكيد.
ينظر: «أوضح المسالك» ١/ ٢٩ وسيصرّح المصنف بكونه أربعة أقسام، وسيعدُّ ستة أقسام، فلا تستغرب.
إذ إنه سيذكُرُ بعد قليل أن الأربعةَ هي من خواص الاسم، والاثنان الزائدان يكونان في الاسم والفعل والحرف. وقد زاد بعضُهم: «تنوين الاضطرار» كقوله: سلام الله يا مطرٌ علينا.

(٢) في نسخة: «وهو أقسام» بدون ذكر العدد، والمراد ـ على ذكر العدد ـ أن المختص بالاسم أربعة أقسام.

(3) ليدلّ على بقاء الاسم على حالة الصرف، ولذا سمّوه تنوين الصرف.
وقال الأشموني في «شرحه» ١/ ٧٦: ليدل على شدة تمكنُّه في باب الاسمية، أي: أنه لم يُشبِهِ الحرفَ فيُبنَى، ولا الفعل فيُمنَعَ من الصرف.

(4) قال المرادي ١/ ٢٧٦: ويطَّردُ في ما آخرُهُ «ويه».
وهو في اسم الفعل واسم الصوت سماعيٌّ. «حاشية الصبان» ١/ ٧٦.

(5) حينَ: ظرف زمان متعلق بـ«تنظرون».
إذْ: ظرف مبني على السكون في محلّ جر بالإضافة، وحُرّك بالكسر تخلُّصاً من التقاء الساكنين: الذال والنون أو التنوين.

قائِمٌ» أي: «كلُّ إنْسانٍ قائِمٌ» فحذف «إنسان» وأتي بالتنوين عوضاً عنه[١].

ج ـ وقسم يكون عوضاً عن حرف، وهو اللَّاحق لـ«جَوارٍ، وغَواشٍ» ونحوهما رفعاً وجرًّا، نحو «هؤلاءِ جَوارٍ، ومرَرْتُ بِجَوارٍ» فحُذِفَت الياءُ وأتي بالتنوين عوضاً عنها.

٥ ـ **وتنوينُ الترنم**[٢]: وهو الذي يلحقُ القوافي المُطْلَقَة بحرْفِ عِلَّة[3]، كقوله: [الوافر]

ش١ ـ أقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابَنْ وَقولي إنْ أصبتُ لَقَدْ أَصابَنْ[٤]

---

(١) ومنه قول الله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]، وقوله جل شأنه: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [الروم: ٢٦]، وقوله تباركت كلماته: ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ﴾ [الإسراء: ٢٠]، ومثل «كل» في هذا الموضوع كلمة «بعض». ومن شواهد حذف المفرد الذي من حق «بعض» أن يضاف إليه والإتيان بالتنوين عوضًا عنه قولُ رُؤبةَ بنِ العجَّاج في مطلع أُرجوزة طويلة يمدح فيها تميماً:

دايَنْتُ أرْوَى والدُّيُونُ تُقْضَى فَمَطَلَتْ بَعضًا وأدَّت بَعْضا

يريد: فمطلَتْ بعضَ الدَّين وأدَّتْ بعضه الآخر.

(٢) هذا النوع خامس، ولا يختص بالاسم، وقد ذكره وما بعده استطرادًا.

(3) وذلك في لغةِ تميمٍ وقيسٍ. «توضيح المقاصد» ١/ ٢٧٧.

(٤) هذا بيت من الطويل [بل هو من الوافر] لجرير بن عطية بن الخطفي، أحد الشعراء المجيدين، وثالث ثلاثة أُلقيت إليهم مقادة الشعراء في عصر بني أمية، وأولهم الفرزدق، وثانيهم الأخطل.

اللغة: «أقلي» أراد منه في هذا البيت معنى: اتركي، والعرب تستعمل القلَّة في معنى النفي بتة، يقولون: قلَّ أن يفعل فلان كذا، وهم يريدون أنه لا يفعله أصلاً «اللوم» العذل والتعنيف «عاذل» اسم فاعل مؤنث بالتاء المحذوفة للترخيم، وأصله: عاذلة، من العذل، وهو اللوم في تسخط، و«العتاب» التقريع على فعل شيء أو تركه.

المعنى: اتركي أيتها العاذلة هذا اللوم والتعنيف، فإني لن أستمع لما تطلبين من الكفِّ عما آتي من الأمور والفعلِ لمَا أَذَرُ منها، وخير لك أن تعترفي بصواب ما أفعل.

الإعراب: «**أقلي**» فعل أمر من الإقلال، مسند للياء التي لمخاطبة الواحدة مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع «**اللوم**» مفعول به لأقلي «**عاذل**» منادى مرخم حُذفت منه ياء النداء، مبني على ضم الحرف المحذوف في محل نصب، وأصله: يا عاذلة «**والعتابا**» الواو عاطفة، العتابا: معطوف على اللوم «**وقولي**» فعل أمر، والياء فاعله «**إن**» حرف شرط «**أصبت**» فعل ماض فعل الشرط، وتاء المتكلم أو المخاطبة فاعله. وهذا اللفظ يروى بضم التاء على أنها للمتكلِّم، وبكسرها على أنها للمخاطبة «**لقد أصابا**» جملة في محل نصب مقول القول، وجواب الشرط محذوف يدلُّ عليه ما قبلَه، والتقدير: إنْ أصبتُ فقولي: لقد أصابا، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله. =

فجيء بالتنوين بَدَلاً من الألف لأجل الترنم[1]، وكقوله: [الكامل]

ش٢ ـ أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكابَنا لَمَّا تَزُلْ بِرِحالِنا وَكَأَنْ قَدِنْ[2]

---

= الشاهد فيه: قوله: «**والعتابن، وأصابن**» حيث دخلهما ـ في الإنشاد ـ تنوين الترنم، وآخرهما حرف العلة، وهو هنا ألف الإطلاق، والقافية التي آخرها حرف علَّة تُسمَّى مطلقة.

(١) قال المرادي ١/٢٧٨: وقولهم: تنوين الترنُّم. قال المصنّف: هو على حذف مضافٍ، أي: تنوين ذي ترنُّم، وإنما هو عوضٌ من الترنُّم؛ لأن الترنُّم: مدُّ الصوت بمدّةٍ تُجانسُ حرفَ الرويّ.

(٢) هذا البيت للنابغة الذبياني، أحدِ فحول شعراء الجاهلية وثالث شعراء الطبقة الأولى منهم، والحَكَمُ في سوق عُكاظ، من قصيدة له يصفُ فيها المتجرِّدة زوجَ النعمان بن المنذر، ومطلعها:

مِن آلِ مَيَّةَ رائِحٌ أو مُغتَدِي عَجْلانَ ذا زَادٍ وغيرَ مُزَوَّدِ

اللغة: «رائح» اسم فاعل من راح يروح رواحًا، إذا سار في وقت العشيِّ «مغتدي» اسم فاعل من اغتدى الرجل يغتدي، إذا سار في وقت الغداة، وهي من الصبح إلى طلوع الشمس، وأراد بالزاد في قوله: «عجلان ذا زاد» ما كان من تسليم ميَّة عليه أو ردِّها تحيتَه «أزِفَ» دنا وقرب، وبابه طرب، ويروى «أَفِدَ» وهو بوزنه ومعناه «الترحُّل» الارتحال «تَزُل» مضموم الزاي مضارع زال، وأصله تزول، فحذفت الواو عند الجزم للتخلص من التقاء الساكنين.

المعنى: يقول في البيت الذي هو المطلع: أتمضي أيها العاشق مفارقًا أحبابك اليوم مع العشي، أو غدًا مع الغداة؟! وهل يكون ذلك منك وأنت عجلان، تزودت منهم أو لم تتزود. ثم يقول في البيت الشاهد: لقد قرب موعد الرحيل، إلا أن الركاب لم تغادر مكان أحبابنا بما عليها من الرحال، وكأنها قد زالت لقرب موعد الفراق.

الإعراب: «**أزف**» فعل ماض «**الترحل**» فاعل «**غير**» نُصب على الاستثناء «**أن**» حرف توكيد ونصب «**ركابنا**» ركاب: اسم أن، والضمير المتصل مضاف إليه «**لما**» حرف نفي وجزم «**تزل**» فعل مضارع مجزوم بـ«لمَّا» «**برحالنا**» برحال: جار ومجرور متعلق بـ«تزُل» ورحال مضاف، و«نا» مضاف إليه «**كأن**» حرف تشبيه ونصب، واسمها ضمير شأن محذوف، وخبرها جملة محذوفة تقديرها: «وكأن قد زالت» فحذف الفعل وفاعله المستتر فيه وأبقى الحرف الذي هو «قد».

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان للنحاة؛ أولهما دخول التنوين الذي للترنم على الحرف، وهو «قد»؛ فذلك يدلُّ على أن تنوين الترنُّم لا يختصُّ بالاسم؛ لأن الشيء إذا اختصَّ بشيء لم يجئ مع غيره. والثاني في تخفيف «كأن» التي للتشبيه، ومجيء اسمها ضمير الشأن، والفصل بينها وبين خبرها بـ«قد»؛ لأن الكلام إثبات. ولو كان الكلام نفيًا لكان الفصل بـ«لم»، كما في قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَآ﴾ [الأعراف: ٩٢]، ومثل هذا البيت في الاستشهاد على ذلك قولُ الشاعر:

لا يَهُولَنَّكَ اصطِلاءُ لَظَى الحَر بِ فَمَحذُورُها كأنْ قَد ألَمَّا

وسيأتي شرح ذلك في باب إنَّ وأخواتها.

٦ ـ **والتنوين الغالي**، وأثبَتَه الأخْفشُ[1]: وهو الذي يَلْحَقُ القَوافي المُقَيَّدَةَ، كقوله: [الرجز]

ش٣ ـ وَقاتِمِ الأعْماقِ خاوي المُخْتَرَقْنْ[2]

وظاهر كلام المصنِّف أنَّ التنوينَ كُلَّهُ من خواصِّ الاسم، وليس كذلك، بل الذي يختصُّ به الاسمُ إنما هو تنوينُ التمكينِ، والتنكيرِ، والمقابلةِ، والعِوَضِ، وأما تنوين

---

(١) وأنكره السيرافيُّ والزَّجَّاج. «توضيح المقاصد» ١/ ٢٧٦.

(٢) هذا البيت لرؤبة بن العجاج، أحد الرجَّاز المشهورين وأمضغهم للشيح والقيصوم، والذي أخذ عنه العلماء أكثر غريب اللغة، وكان في عصر بني أمية، وبعده:

مُشْتَبِهِ الأعلام لَمَّاعِ الخَفَقْنْ

اللغة: «القاتم» كالأقتم: الذي تعلوه القُتمة، وهي لون في غُبرة وحُمرة، و«أعماق» جمع عمق، بفتح العين وتضم، وهو ما بَعُدَ من أطراف الصحراء، و«الخاوي» الخالي، و«المخترق» مهب الرياح، وهو اسم مكان من قولهم: خرق المفازة واخترقها، إذا قطعها ومرَّ فيها، و«الأعلام» علامات كانوا يضعونها في الطريق للاهتداء بها، واحدها عَلَم، بفتح العين واللام جميعًا، و«الخفق» اضطراب السَّراب، وهو الذي تراه نصفَ النهار كأنه ماء، وأصله بسكون الفاء، فحرَّكها بالفتح ضرورة.

المعنى: كثير من الأمكنة التي لا يهتدي أحد إلى السير فيها لشدة التباسها وخفائها، قد أعملتُ فيها ناقتي وسرتُ فيها، يريد أنه شجاع شديد الاحتمال، أو أنه عظيم الخبرة بمسالك الصحراء.

الإعراب: «**وقاتم**» الواو واو ربَّ، قاتم: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وقاتم مضاف، و«**الأعماق**» مضاف إليه «**خاوي**» صفة لقاتم، وخاوي مضاف، و«**المخترق**» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكنه لأجل الوقف، وخبر المبتدأ جملة من فعل ماض وفاعل في محل رفع، وذلك في قوله بعد أبيات:

تَنَشَّطَتْهُ كُلُّ مِغْلَاةِ الوَهَقْ

الشاهد فيه: قوله: «المخترقن» و«الخفقن» حيث أدخل عليهما التنوين مع اقتران كل واحد منهما بأل، ولو كان هذا التنوين مما يختصُّ بالاسم لم يلحق الاسم المقترن بأل، وإذا كان آخر الكلمة التي في آخر البيت حرفًا صحيحًا ساكنًا كما هنا، تُسمَّى القافيةُ حينئذٍ «قافية مقيدة».

الترنُّم والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف[١].

ومن خواص الاسم:

**النداءُ**،[2] نحو: «يا زَيْدُ» **والألف واللام**، نحو: «الرَّجلُ»، **والإسناد إليه**، نحو: «زَيْدٌ قائِمٌ».

**فمعنى البيت**: حَصَلَ للاسم تمييزٌ عن الفعل والحرف: بالجرِّ، والتنوين، والنداء، والألف واللام، والإسناد إليه: أي الإخبار عنه.

واستعمل المصنف «أل» مكان الألف واللام[3]، وقد وقع ذلك في عبارة بعض المتقدمين، وهو الخليل، واستعمل المصنف «مُسْنَد» مكان «الإسناد له»[4].

---

(١) هذا الاعتراض لا يرد على الناظم؛ لأن تسمية نون الترنم والنون التي تلحق القوافي المطلقة تنوينًا إنما هي تسمية مجازية، وليست من الحقيقة التي وُضع لها لفظ التنوين؛ فأنت لو أطلقت لفظ التنوين على المعنى الحقيقي الذي وُضع له لم يشملهما، والأصل أن يُحمل اللفظ على معناه الحقيقي، ولذلك نرى أنه لا غبار على كلام الناظم.

(2) أي: صلاحيتُه لأن يُنادى. «البهجة» ص٤٠.

والنداء: هو الدعاء بـ«يا» النداء أو إحدى أخواتها، وهو من خواص الاسم؛ لأن المنادى مفعولٌ به، والمفعول به لا يكون إلا اسماً؛ لأنه مخبرٌ عن المعنى. «توضيح المقاصد» ١/ ٢٨٣.

(3) المراد «ال» التعريف، لا الموصولة. فافطَنْ.

والموصولة تدخل على الفعل كما سيذكر المصنفُ من بعدُ.

(4) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/ ٣٥:

الإسنادُ إليه: أن تنسب إليه ما تحصل به الفائدة.

وقال صاحب «ضياء السالك إلى أوضح المسالك» موضّحاً عبارة ابن هشام:

أي: الإخبار عنه بشيءٍ، وجعلُهُ متحدَّثاً عنه؛ لأنه لا يُتَحَدَّثُ إلا عن الاسم.

«ضياء السالك إلى أوضح المسالك» وهو «صفوة الكلام على توضيح ابن هشام» تأليف محمد عبد العزيز النجار. مؤسسة الرسالة ناشرون. بيروت. ط١: ١٤٢٢/ ٢٠٠١.

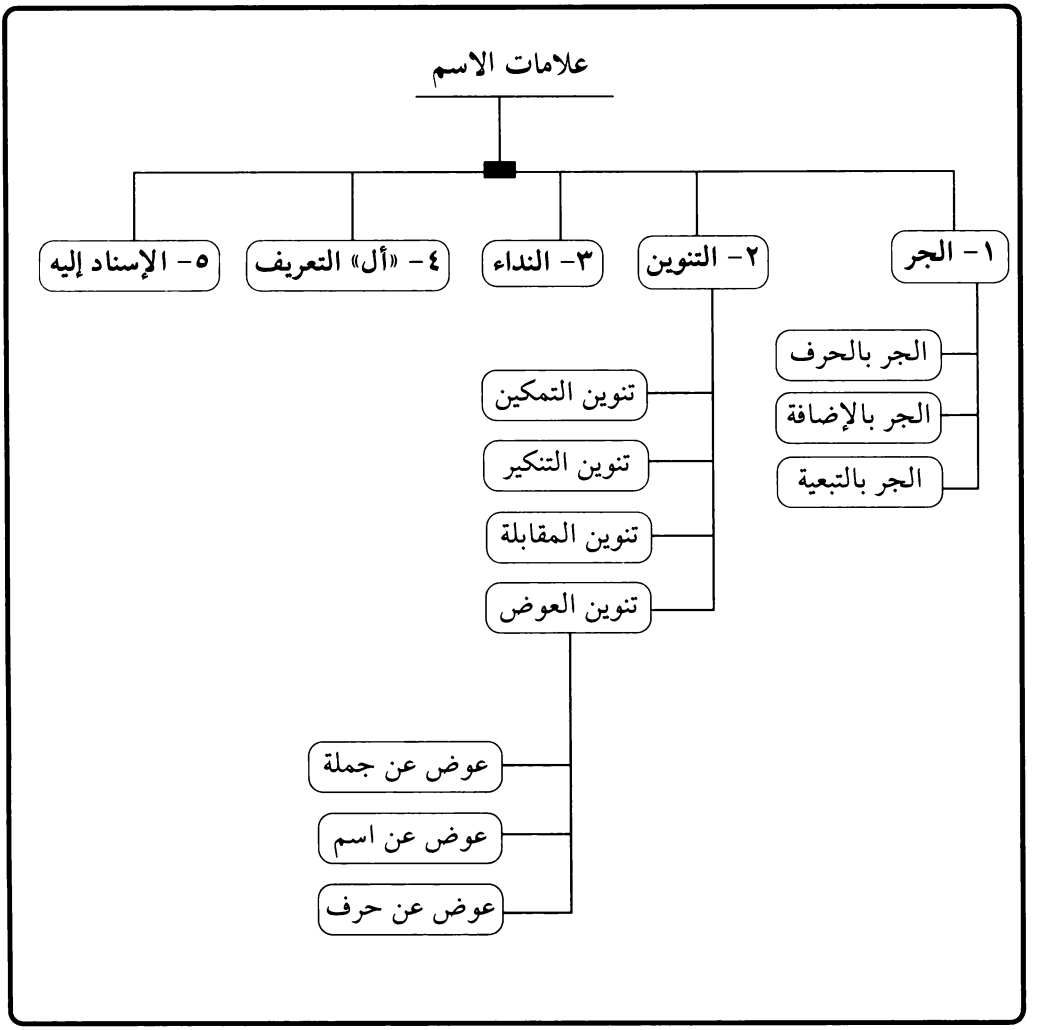
علامات الاسم
١- الجر
الجر بالحرف
الجر بالإضافة
الجر بالتبعية
٢- التنوين
تنوين التمكين
تنوين التنكير
تنوين المقابلة
تنوين العوض
عوض عن جملة
عوض عن اسم
عوض عن حرف
٣- النداء
٤- «أل» التعريف
٥- الإسناد إليه

# علامات الفعل

١١ ـ بِتا فَعَلْتُ وَأَتَتْ وَيا افْعَلي وَنونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلي[1]

ثم ذكر المصنِّف أنَّ الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء «فَعَلْتُ» والمراد بها تاء الفاعل، وهي المضمومةُ للمتكلِّم، نحو: «فعلتُ» والمفتوحةُ للمخاطَبِ، نحو: «تَبارَكْتَ» والمكسورةُ للمخاطَبةِ، نحو: «فعلتِ».

**ويمتاز أيضاً** بتاء «أَتَتْ»، والمراد بها تاء التأنيث الساكنة، نحو: «نِعْمَتْ» و«بِئْسَتْ» فاحترزنا بالساكنة[2] عن اللَّاحقة للأسماء، فإنها تكون متحركة بحركة الإعراب، نحو «هذه مسلمةٌ ورأيتُ مسلمةً، ومرَرْتُ بمسلمةٍ» ومن اللَّاحقة للحرف، نحو: «لَاتَ، ورُبَّتَ، وثُمَّتَ»[3] وأما تسكينها مع ربَّ وثمَّ فقليل، نحو: «رُبَّتْ وثُمَّتْ».

---

(١) «بتا» جار ومجرور متعلق بـ«ينجلي» الواقع هو وفاعله الضمير المستتر فيه في محل رفع خبراً عن المبتدأ، فإن قلتَ: يلزم تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو لا يجوز، قلتُ: إن ضرورة الشعر هي التي ألجأته إلى ذلك، وإن المعمول لكونه جارًّا ومجروراً يحتمل فيه ذلك التقدم الذي لا يسوغ في غيره، وتا مضاف، و«فعلت» قصد لفظه: مضاف إليه «وأتت» الواو حرف عطف، أتت: قصد لفظه أيضاً: معطوف على فعلت «ويا» معطوف على تاء، ويا مضاف، و«افعلي» مضاف إليه، وهو مقصود لفظه أيضاً «ونون» الواو حرف عطف، نون: معطوف على تاء، وهو مضاف، و«أقبلن» قصد لفظه: مضاف إليه «فعل» مبتدأ «ينجلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(2) المراد الساكنة أصلاً وإن تحرّكت لسبب عارضٍ كالتقاء الساكنين؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤].

(٣) أما دخول التاء على «لا» فأشهر من أن يُستدل عليه، بل قد استُعملت «لات» حرف نفي بكثرة، وورد استعماله في فصيح الكلام، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، وأما دخولها على رُبَّ، ففي نحو قول الشاعر:

وَرُبَّتَ سَائِلٍ عَنِّي حَفِيٍّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا

ونحو قول الآخر:

مَاوِيَّ يَا رُبَّتَمَا غَارَةٍ شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالمِيسَمِ

وأما دخولها على «ثم» ففي نحو قول الشاعر:

ولَقَد أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيتُ ثُمَّتَ قُلتُ لا يَعْنِينِي

**ويمتاز أيضاً** بياء «افْعَلي» والمراد بها ياء الفاعلة، وتلحقُ فعلَ الأمرِ، نحو: «اضْرِبي» والفعلَ المضارع، نحو: «تَضْرِبينَ»، ولا تلحقُ الماضيَ.

وإنما قال المصنِّف: «يا افعلي» ولم يقُلْ: «ياء الضمير»؛ لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلِّم، وهي لا تختصُّ بالفعل، بل تكون فيه، نحو: «أكْرَمَني» وفي الاسم، نحو: «غُلَامي» وفي الحرف، نحو: «إنِّي» بخلاف ياء «افْعَلي» فإن المراد بها ياء الفاعلة على ما تقَدَّم، وهي لا تكون إلا في الفعل.

ومما يُميِّز الفعلَ نونُ «أَقْبِلَنَّ» والمرادُ بها نونُ التوكيد: خفيفةً كانت أو ثقيلةً، فالخفيفة نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥] والثقيلة نحو قوله تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ﴾ [الأعراف: ٨٨].

**فمعنى البيت**: ينجلي الفعلُ بتاء الفاعل، وتاءِ التأنيث الساكنة[1]، وياءِ الفاعلة[2]، ونونِ التوكيد[3].

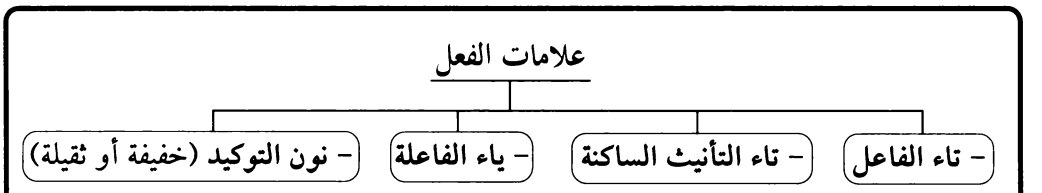


---

(١) بقبول تاء التأنيث وتاء الفاعل أبطل الجمهور مذهب القائل بأن «ليس» حرف، ومذهبَ القائل بأن «عسى» حرف، وبقبول تاء التأنيث وحدها أبطلوا مذهب القائل بأن «نعم» و«بئس» اسمان.

(2) بقَبول ياء المخاطَبَة رُدَّ على من قال: إن «هاتِ» و«تعالَ» اسما فعلَيْنِ.
يُنظَرُ «أوضح المسالك» ١/ ٣٧. والقائل الزمخشري كما في «حاشية الصبان» ١/ ٨٦.

(3) قال في «البهجة المرضية» ص٤٢: ولا يقدح في ذلك دخولُ النونِ على الاسم في قوله:

أقائلُنَّ أحضِروا الشهودا

لأنه ضرورة.
والرجز منسوب لرؤبة في ملحقات «ديوانه» ص١٧٣، ولرجل هُذَلي في «شرح أشعار الهذليين» ٢/ ٦٥١.
وقال في «توضيح المقاصد» ١/ ٢٩١: دخولها على اسم الفاعل مما لا يُلتَفَتُ إليه لنُدُورِهِ.
قال الصبان في «حاشيته» ١/ ٨٨: وسهَّل شذوذَه مشابهته للمضارع لفظاً ومعنى.

# الحرف وأقسام الأفعال

١٢ ـ سِواهُما الحَرْفُ كَهَلْ وَفي وَلَمْ فِعْلٌ مُضارِعٌ يَلي لَمْ كَيَشَمْ[١]

١٣ ـ وَماضيَ الأَفْعالِ بِالتَّا مِزْ وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ إنْ أَمْرٌ فُهِمْ[٢]

يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخُلوِّه عن علاماتِ الأسماء وعلاماتِ الأفعال، ثمَّ مَثَّلَ بـ«هل وفي ولم» مُنَبِّهاً على أنَّ الحرف ينقسم إلى قسمين: مختصٌّ، وغيرِ مُختصٍّ، فأشار بهل إلى غير المختص، وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعال، نحو: «هَلْ زَيْدٌ قائِمٌ» و«هَلْ قامَ زَيْدٌ».

---

(١) «سواهما» سوى: خبر مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وسوى مضاف، والضمير مضاف إليه «الحرف» مبتدأ مؤخر، ويجوز العكس، لكن الأولى ما قدمناه «كهل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كهل، «وفي، ولم» معطوفان على هل «فعل» مبتدأ «مضارع» نعت له «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل مضارع، والجملة خبر المبتدأ «لم» مفعول به لـ«يلي»، وقد قصد لفظه «كيشم» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كيشم، وتقدير البيت كله: الحرف سوى الاسم والفعل، وذلك كهل وفي ولم، والفعل المضارع يلي لم، وذلك كائن كيشم، ويشم فعل مضارع ماضيه قولك: شممت الطيب ونحوه ـ من باب فرح ـ إذا نشقته، وفيه لغة أخرى من باب نصر ينصر حكاها الفراء.

(٢) «وماضي» الواو للاستئناف، ماضي: مفعول به مقدم لقوله: مز، الآتي، وماضي مضاف، و«الأفعال» مضاف إليه «بالتا» جار ومجرور متعلق بمز «مز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وسم» الواو عاطفة أو للاستئناف، سم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالنون» جار ومجرور متعلق بسم «فعل» مفعول به لسم، وفعل مضاف، و«الأمر» مضاف إليه «إن» حرف شرط «أمر» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقديره: إن فهم أمر «فهم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أمر، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية، وجواب الشرط محذوف يدل عليه المذكور، وتقديره «إن فهم أمر فسم بالنون. . . إلخ».
وتقدير البيت: ميز الماضي من الأفعال بقبول التاء التي ذكرنا أنها من علامات كون الكلمة فعلاً، وعلِّم فعل الأمر بقبول النون إن فُهم منه الطلب.
ومز: أمر من ماز الشيء يميزه ميزاً ـ مثل باع يبيع بيعاً ـ إذا ميزه، وسم: أمر من وسم الشيء يسمه وسماً ـ مثل وصفه يصفه وصفاً ـ إذا جعل له علامة يعرفه بها، والأمر في قوله: «إن أمر فهم» هو الأمر اللغوي، ومعناه الطلب الجازم على وجه الاستعلاء.

وأشار بـ«في» و«لم» إلى المختص، وهو قسمان: مختص بالأسماء كـ«في»، نحو: «زيد في الدار»، ومختص بالأفعال كـ«لم»، نحو: «لَمْ يَقُمْ زيد».

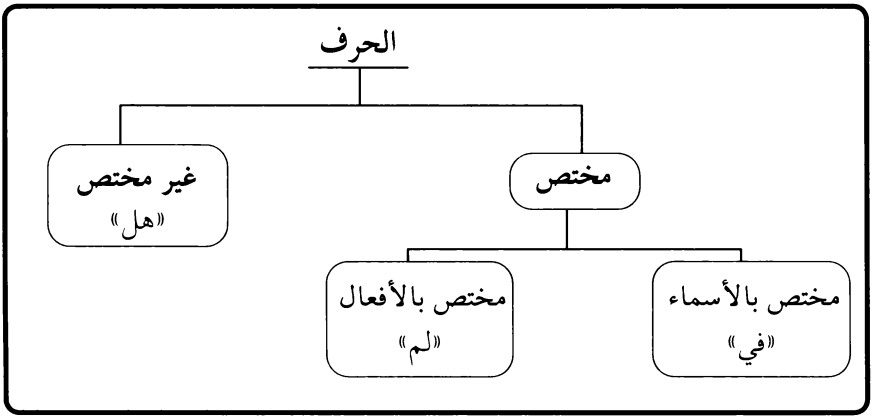


ثم شرع في تبيين أن الفعل[1] ينقسم إلى ماضٍ، ومضارعٍ، وأمرٍ، فجعل علامة المضارع[2] صحةَ دخول «لم» عليه، كقولك في يَشَمُّ: «لَمْ يَشَمَّ» وفي يضرب: «لَمْ يَضْرِبْ» وإليه أشار بقوله: فعل مضارع يَلي لم كـ«يَشَم».

ثم أشار إلى ما يميِّز الفِعلَ الماضيَ بقوله: «وماضيَ الأفعال بالتَّا مِزْ» أي: مَيِّزْ ماضي الأفعالِ بالتاء، والمراد بها تاءُ الفاعل، وتاءُ التأنيث الساكنة، وكلٌّ منهما لا يدخل إلا على ماضي اللفظ، نحو: «تَبارَكْتَ يا ذا الجَلالِ والإكْرامِ» و«نِعْمَتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ» و«بِئْسَتِ المرأةُ دَعْدٌ».

ثم ذكر في بقيَّة البيت أنَّ علامة فعل الأمر: **قبولُ نون التوكيد، والدلالة على الأمر**[3] بصيغته، نحو: «اضْرِبَنَّ، واخْرُجَنَّ».

---

(1) قال في «ضياء السالك» ١/ ٣٩: هو كلمةٌ تدلُّ على مَعْنى. أي: حدثٍ. وزمنٍ.

(2) قال في «البهجة المرضية» ص٤٣: وقدم المضارع لشرفه بالإعراب.

(3) قال الأشموني ١/ ٩٢: وهو الطلبُ.
وقال في «البهجة» ص٤٣: طلبُ إيجاد الشيء.
وقال في «ضياء السالك» ١/ ٤١: هو كلمةٌ تدلُّ بصيغتها. من غير زيادةٍ. على معنى مطلوبٍ تحقيقُه في المستقبل.

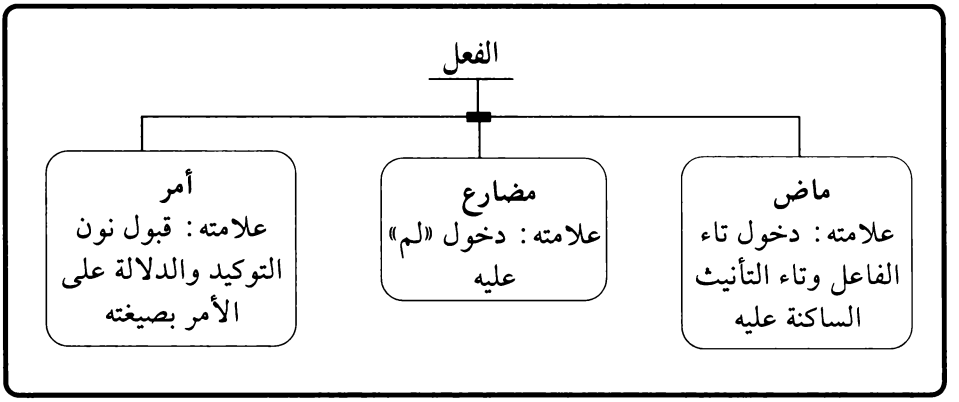


**فإن دَلَّتِ الكلمة على الأمر ولم تقبل نونَ التوكيد، فهي اسْمُ فِعْلٍ**[1]، وإلى ذلك أشار بقوله:

**١٤ ـ والأمْرُ إنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ فيهِ هو اسْمٌ نَحْوُ «صَهْ» وَ«حَيَّهَلْ»**[2]

---

(١) وكذا إذا دلَّت الكلمةُ على معنى الفعل المضارع ولم تقبل علامته، وهي لم، فإنها تكون اسم فعل مضارع، نحو: أوه، وأف، بمعنى: أتوجع، وأتضجَّر، وإنْ دلَّت الكلمةُ على معنى الفعل الماضي وامتنع قَبولها علامته امتناعًا راجعًا إلى ذات الكلمة، فإنها تكون اسم فعل ماض، نحو: هيهات، وشتان، بمعنى: بَعُدَ، وافترق، فإن كان امتناع قبول الكلمة الدالة على الماضي لا يرجع إلى ذات الكلمة، كما في فعل التعجب نحو: «ما أحسنَ السماءَ!» وكما في: «حبذا الاجتهاد» فإن ذلك لا يمنع من كون الكلمة فعلاً.

(٢) «والأمر» الواو عاطفة أو للاستئناف، الأمر: مبتدأ «إن» حرف شرط «لم» حرف نفي وجزم «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، وأصله يكن «للنون» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك مقدماً «محل» اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة، وسُكِّن لأجل الوقف «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمحل «هو اسم» مبتدأ وخبر، والجملة منهما في محل جزم جواب الشرط، وإنما لم يجئ بالفاء للضرورة، والجملة من الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ، أو تجعل جملة «هو اسم» في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «الأمر» في أول البيت، وتكون جملة جواب الشرط محذوفة دلت عليها جملة المبتدأ وخبره، والتقدير على هذا: والدال على الأمر هو اسم إن لم يكن فيه محل للنون فهو اسم، وحذف جواب الشرط عندما لا يكون فعل الشرط ماضياً ضرورة أيضاً؛ فالبيت لا يخلو من الضرورة «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«صه» مضاف إليه، وقد قصد لفظه «وحيهل» معطوف على صه.

**فصَهْ وحَيَّهَلْ**: اسمان وإن دَلَّا على الأمر، لعدم قَبولهما نونَ التوكيد، فلا تقول: صَهَنَّ، ولا: حَيَّهَلَنَّ، وإن كانت «صَهْ» بمعنى اسكُتْ، وحَيَّهَل بمعنى أقْبِلْ، فالفارق[1]

---

(١) **أربع فوائد:**

**الأولى: أسماء الأفعال على ثلاثة أنواع: النوع الأول**: ما هو واجب التنكير، وذلك نحو: ويهًا وواهًا، **والنوع الثاني**: ما هو واجب التعريف، وذلك نحو: نزالِ وتَراكِ وبابهما، **والثالث**: ما هو جائز التنكير والتعريف، وذلك نحو: صه، ومه؛ فما نُوِّنَ وجوبًا أو جوازًا فهو نكرة، وما لم يُنوَّن فهو معرفة.

**والفائدة الثانية: توافِقُ أسماءُ الأفعال الأفعالَ في ثلاثة أمور؛ أولها**: الدلالة على المعنى، **وثانيها**: أن كل واحد من أسماء الأفعال يوافق الفعل الذي يكون بمعناه في التعدي واللزوم غالبًا، **وثالثها**: أنه يوافق الفعل الذي بمعناه في إظهار الفاعل وإضماره؛ ومن غير الغالب في التعدي نحو: «آمين» فإنه لم يُحفظ في كلام العرب تعديه لمفعول، مع أنه بمعنى: استجب، وهو فعل متعد، وكذا «إيه» فإنه لازم مع أن الفعل الذي بمعناه ـ وهو زدني ـ متعد.

**وتخالفهما في سبعة أمور:**

**الأول**: أنه لا يبرز معها ضمير، بل تقول: «صه» بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث، بخلاف «اسكت» فإنك تقول: اسكتي، واسكتا، واسكتوا، واسكتن.

**والثاني**: أنها لا يتقدم معمولها عليها؛ فلا تقول: «زيدًا عليك» كما تقول: «محمدًا الزم».

**والثالث**: أنه يجوز توكيد الفعل توكيدًا لفظيًّا باسم الفعل؛ تقول: انزل نَزالِ، وتقول: اسكت صه، كما تقول: انزل انزل؛ واسكت اسكت، ولا يجوز توكيد اسم الفعل بالفعل.

**والرابع**: أن الفعل إذا دل على الطلب جاز نصب المضارع في جوابه، فتقول: انزل فأُحدِّثَك، ولا يجوز نصب المضارع في جواب اسم الفعل ولو كان دالًّا على الطلب، كصه ونزال.

**والخامس**: أن أسماء الأفعال لا تعمل مضمرة، بحيث تُحذف ويبقى معمولها، ولا متأخِّرةً عن معمولها؛ بل متى وجدتَ معمولاً تقدم على اسم فعل، تعيَّن عليك تقديرُ فعل عامل فيه؛ فنحو قول الشاعر:

يـا أيُّـهـا الـمـائِـحُ دَلـوِي دُونَـكَـا ... إنِّـي رأيـتُ الـنّـاسَ يَـحـمَـدُونَـكَـا

يقدَّر: خذ دلوي، ولا يجوز أن يكون قوله: «دلوي» معمولاً لدونكا الموجود، ولا لآخَرَ مثله محذوف على الأصح.

**والسادس**: أن أسماء الأفعال غير متصرفة؛ فلا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، بخلاف الأفعال.

**والسابع**: أنها لا تقبل علامات الأفعال، كالنواصب والجوازم ونون التوكيد وياء المخاطبة وتاء الفاعل، وهو ما ذكره الشارح في هذا الموضع؛ فاحفظ هذا كلَّه، وكن منه على ثَبتٍ، والله يتولاك. =

بينهما قَبولُ نون التوكيدِ وَعَدَمُه، نحو: «اسْكُتَنَّ، وَأَقْبِلَنَّ»، ولا يجوز ذلك في: «صه، وحيَّهل»[1].

= **والفائدة الثالثة**: اختلف النُّحاة في أسماء الأفعال؛ فقال جمهور البصريين: هي أسماء قامت مقام الأفعال في العمل، ولا تتصرف تصرفَ الأفعال بحيث تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، ولا تصرفَ الأسماء بحيث يُسند إليها إسنادًا معنويًّا فتقع مبتدأ وفاعلاً؛ وبهذا فارقت الصفات كأسماء الفاعلين والمفعولين.
وقال جمهور الكوفيين: إنها أفعال؛ لأنها تدل على الحدث والزمان، كل ما في الباب أنها جامدة لا تتصرف؛ فهي كـ«ليس وعسى» ونحوهما. وقال أبو جعفر بن صابر: هي نوع خاص من أنواع الكلمة؛ فليست أفعالاً وليست أسماء؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا تصرف الأسماء، ولأنها لا تقبل علامة الأسماء ولا علامة الأفعال، وأعطاها أبو جعفر اسمًا خاصًّا بها حيث سمَّاها «خالفة».
**والفائدة الرابعة**: ما ذكره الناظم ـ من أن الفعل ثلاثة أقسام: ماض ومضارع وأمر ـ هو مذهب البصريين من النحاة، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل قسمان: ماض، ومضارع، وأما ما نسميه: فعل الأمر، فهو عندهم من المضارع ومقتطع منه، فأصل «اضرب» عندهم «لتضرب» بلام الأمر، فحذفت اللام، ثم حذف حرف المضارع، ثم جيء بهمزة الوصل توصُّلاً إلى النطق بالضاد الساكنة، وهو تكلُّف لا داعي له.

(1) وفائدةٌ خامسة:
الأصلُ أن الحرف غير المختصّ لا يعمل، وشذّت «ما» و«لات»، و«لا».
والأصل أن الحرف المختصّ يعمل، وشذت «قد» و«سين الاستقبال» و«سوف» المُختصّةُ بالفعل ولا تعمل فيه.
وشذت ـ كذلك ـ «ال» المختصة بالاسم ولا تعملُ فيه.

# الجمل وأقسامها، وعلامة كل قسم،
# الفرق بين الجملة وشبه الجملة

**الجملة** في النحو العربي هو كل لفظ سواء كان مفيداً أو غير مفيد، فإذا كان مفيداً سُمي جملة مفيدة أو كلاماً، وإن لم يكن مفيداً سمي جملة غير مفيدة.

**والجملة المفيدة** أو **الكلام** هي القول المفيد، الذي يحسن الوقف عليه. مثل: " زيد عالمٌ "، و " أقبل الليل ". وهذا النوع الذي يهتم علم النحو بدراسته..

**وأمّا الجملة غير المفيدة:** فهي الجملة التي لم يتم معناها، أو التي لا يحسن السكوت عليها. مثل: "إن جاء محمد"، أو: "إذا حضر الماء".

**وتنقسم الجملة المفيدة إلى أقسام عدة وفق اعتبارات مختلفة.**

**فتنقسم باعتبار مدلولها إلى: جملة اسمية وجملة فعلية.**

**والجملة الاسمية** هي ما تقدم فيها العنصر الاسمي، ويتكون تركيبها الأساسي من جزأين هما: المبتدأ والخبر، أو المسند إليه والمسند .

فالعلاقة بين عنصري الجملة الاسمية هي علاقة الإسناد، فالمبتدأ موضوع، والخبر حديث عن هذا الموضوع، والمبتدأ محكوم عليه والخبر محكوم به. مثل: خالد كريم (مبتدأ + خبر).

فكل جملة تبدأ باسم مرفوع معرف يعرف بالمبتدأ، ويتممه أو يكمل معناه صفة مشتقة مرفوعة تعرف بالخبر .مثل :محمد مسافر وعلي قادم .

وهذه الصورة هي أبسط صور الجملة الاسمية، وتعرف بـ**الجملة الاسمية الصغرى**، وهناك صور أخرى للجملة الاسمية، منها: أن يكون خبر المبتدأ جملة سواء أكانت اسمية، نحو: "الحديقة أزهارها متفتحة." وهذا النوع من الجمل يعرف بالجملة الكبرى .لأن جملة "أزهارها متفتحة"، جملة صغرى، فهي مكونة من مبتدأ وخبر، وفي الوقت نفسه تعرب في محل رفع خبر المبتدأ "الحديقة"، الذي يكوِّن مع الخبر الجملة الاسمية، جملةً كبرى.

**والجملة الفعلية** هي الجملة التي تبدأ بالفعل بأحد أنواعه الثلاثة الماضي والمضارع والأمر.
مثل: "نجح التلميذ"، "يكتب الطالب الدرس ". " قل الحق".

**وتنقسم باعتبار محلها الإعرابي إلى: جمل لها محل من الإعراب وجمل لا محل لها من الإعراب:**

**الجمل التي لها محل من الإعراب**

1- الواقعة موقع الخبر: فتكون في محل رفع بعد المبتدأ أَو اسم (إن) وأخواتها مثل: (بشْرك يحبّب بك، إن أَخاك يسعى في خيرك، لا مؤذيَ عاقبتُه حميدة).

وتكون في محل نصب إن وقعت خبراً للفعل الناقص وما يعمل عمله: (أَنا سعيد ما دمت أَعمل)، (إنِ الناصحُ يندم) والتأْويل: ما دمتُ عاملاً، إن الناصحُ نادماً.

2- الواقعة فاعلاً انتقل إلى الحاشية: أَو نائب فاعل: مثل: وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنا بِهِمْ، وَقِيلَ بُعْداً لِلْقَوْمِ الظّالِمِينَ.

3- الواقعة مفعولاً: بأَن كانت مقول القول مثل: (يقول: إني موافق) أو ثاني مفعولي (ظن) وأخواتها مثل: علمتك تحب الفقراء = علمتك محباً الفقراءَ، أو بعد الأفعال المعلقة عن العمل انتقل إلى الحاشية: (لا أدري أَسافرَ أَم أَقام).

فالفعل (أَدري) علقه الاستفهام عن النصب لفظاً، فصارت الجملة الاستفهامية سادة مسدَّ مفعولي (أُدري) في محل نصب.

4- الواقعة حالاً: بعد معرفة مثل: وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ فجملة تَسْتَكْثِرْ في محل نصب، حال من فاعل تمنن وهو (أَنت) المستترة، والتأْويل: (مستكثراً).

5- الواقعة صفة للنكرة: مررت برجل يحدثُ أَصحابه = برجل محدث أَصحابَه. فمحل جملة (يحدث) الجر صفة لـ(رجل).

وإذا وقعت الجملة بعد معرفة محضة (أي معرفة لفظاً ومعنى) فهي حال، وإن وقعت بعد نكرة محضة (لفظاً ومعنى) فهي صفة؛ أما إذا وقعت بعد معرفة غير محضة (أي معرفة لفظاً لا معنى) كالمحلى بـ(ال) الجنسية جاز جعلها حالاً مراعاة للفظها أو جعلها مراعاة لمعناها مثل جملة (يسبني) في قول الشاعر:

فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

ولقد أمر على اللئيم يسبني

فهو لا يقصد لئيماً بعينه بل يخبرنا بشأنه إزاء كل لئيم، فجملة (يسبني) يجوز أن تكون في محل نصب حالاً من (اللئيم) مراعاة للفظه المعرفة، وأن تكون في محل جر صفة له باعتبار معناه النكرة.

كذلك إذا كانت النكرة غير محضة بأن كانت موصوفة مثلاً فتقترب بذلك من المعرفة ويسوغ للجملة بعدها أن تعرب صفة مراعاة للفظها. أو حالاً مراعاة لمعناها مثل: شاهدت فارساً قوياً (يجالد خصمه).

هذا والقاعدة المشهورة (الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال) سارية على أشباه الجمل أيضاً. فالظرف أو الجار والمجرور بعد النكرات المحضة يتعلقان بصفات مثل (رأيت رجلاً على فرس) و(خذ سمكةً في الحوض) التقدير: رجلاً كائناً على فرس، وسمكة كائنة في الحوض، وبعد المعارف المحضة تتعلق بأحوال مثل: (رأيت أخاك على فرس) أي (كائناً) على فرس، فالجار والمجرور متعلقان بـ(كائن) حال من (أخاك) وكذلك شاهدت أحمدَ عند الحاكم، الظرف متعلق بـ(كائن) حال والتقدير: شاهدت أحمد (كائناً) عند الحاكم.

-6الواقعة مضافاً إليها: بعد ظروف الزمان أَو أسمائه أو (حيث) أَو كلمة (قول) أَو (قائل) أَو (آية) مثل: هَذا يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ، (اذكر نصيحة أَبيك إذ سافر)، اجلس حيثُ يجلس أخوك، قولُ (كان أَبي) يغرُّ الجاهل، أَجب قائلَ (كيف أَنت؟)، كنت قريباً منكم بآيةِ رفضتم الدعوة.

-7الواقعة جواباً لشرط جازم: مقترنة بالفاء أَو (إذا) الفجائية مثل: إن تحسن فما لك من كاره، إن تحرمه إذ هو عدوٌ لك.

-8التابعة لجملة ذات محل: بالعطف أَو البدلية أَو التوكيد مثل هَذا يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ، وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ.

جملة وَلا يُؤْذَنُ محلها الجر لعطفها على جملة لا يَنْطِقُونَ التي هي في محل جر لإضافة (يوم) إليها، كذلك جملة (لا ينطقون) التي هي في محل جر لإضافة (يوم) إليها، كذلك جملة فَيَعْتَذِرُونَ محلها الجر لعطفها بالفاء على جملة وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ، (اعمل عملاً ينفعك ينقذك من ورطتك) فجملة (ينقذك) محلها النصب بدل من جملة (ينفعك) التي هي صفة لـ(عملاً).

والتوكيد مثل: (هذا قول هو ضارٌ لك هو ضارٌ لك) فالجملة الثانية محلها الرفع توكيد للجملة الأُولى (هو ضارٌ لك) التي هي صفة لـ(قولٌ) المرفوعة.

# المُعْرَبُ والمَبْنِي[1] [من الأسماء]

١٥ ـ والاِسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الحروفِ مُدْنِي[2]

يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين:

**أحدهما المعرب**[3]، وهو: ما سَلِمَ من شَبَهِ الحروف.

**والثاني المبني**[4]، وهو: ما أَشْبَهَ الحروف، وهو المعنيُّ بقوله: «**لِشَبَهٍ من الحروف مُدْني**» أي: لشبه مُقَرِّبٍ من الحروف[5]، فعِلَّةُ البناء منحصرةٌ عندَ المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ في شَبَهِ الحَرف.

---

(١) أي: هذا باب المعرب والمبني، وإعرابه ظاهر.

(٢) «والاسم» الواو للاستئناف، الاسم: مبتدأ أول «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «معرب» مبتدأ مؤخر، والجملة منه ومن خبره خبر المبتدأ الأول، «ومبني» مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير «ومنه مبني» ولا يجوز أن تعطف قوله: «مبني» على معرب؛ لأنه يستلزم أن يكون المعنى أن بعض الاسم معرب ومبني في آن واحد، أو يستلزم أن بعض الاسم معرب ومبني وبعضه الآخر ليس بمعرب ولا مبني، وهو قول ضعيف أباه جمهور المحققين من النحاة «لشبه» جار ومجرور متعلق بمبني، أو متعلق بخبر محذوف مع مبتدئه، والتقدير: «وبناؤه ثابت لشبه»، «من الحروف» جار ومجرور متعلق بشبه أو بمدني «مدني» نعت لشبه، وتقدير البيت: والاسم بعضه معرب وبعضه الآخر مبني؛ وبناء ذلك المبني ثابت لشبه مدنٍ له من الحرف، ومدني: اسم فاعل فعله أدنى؛ تقول: أدنيت الشيء من الشيء، إذا قربته منه، والياء فيه هنا ياء زائدة للإشباع، وليست لام الكلمة؛ لأن ياء المنقوص المنكر غير المنصوب تحذف وجوباً.

وتضمن هذا البيت على هذا الإعراب والتفسير قضيتين: الأولى: أن الاسم منحصر في قسمين المعرب والمبني، والثانية: أن سبب بناء المبني منه منحصر في شبهه للحرف لا يتجاوزه.

(3) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/ ٤٤:

مُعْرَبٌ، وهو الأصل، ويُسمَّى متمكّناً.

قلت: وله قسمان أمكنُ وغير أمكن سيذكرهما المصنف قريباً.

وقال المرادي ١/ ٢٩٦: الإعراب تغيير أواخِرِ الكلِم؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً.

(4) قال في «أوضح المسالك»: ومبنيٌّ، وهو الفرع، ويُسمَّى غير متمكّن.

(5) قال في «البهجة المرضية» ص٤٤:

واحترز به من غير المُدني، وهو ما عارضه ما يقتضي الإعراب، كـ«أيّ» في الاستفهام والشرط، فإنها أشبهت الحرفَ في المعنى، لكنْ عارضَهُ لزومُها الإضافةَ. =

ثم نَوَّعَ المصنِّفُ وُجوه الشبه في البيتين اللذين بعدَ هذا البيت، وهذا قريب من مذهب أبي عليٍّ الفارسي، حيث جعل البناء منحصراً في شَبَهِ الحَرْفِ، أو ما تضمَّن معناه، وقد نصَّ سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ على أن علَّة البناء كُلَّها ترجع إلى شبه الحرف[1]، وممَّن ذكره ابن أبي الرَّبيع[2].

---

= قلت: والإضافةُ من خصائص الاسم.

وانظر «أوضح المسالك» ١/ ٤٥ ـ ٤٦.

(1) ليس نصه واضحاً عند ذِكره المبنيَّ، يُنظَرُ «الكتاب» ١/ ٢٠.

تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. ط٣: ١٤٠٨/ ١٩٨٨. الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.

(٢) **اعلم أنهم اختلفوا في سبب بناء بعض الأسماء**: أهو شيء واحد يوجد في كلِّ مبنيٍّ منها، أو أشياء متعددة يوجد واحد منها في بعض أنواع المبنيات وبعض آخر في نوع آخر وهكذا؟

**فذهب جماعة** إلى أن السبب متعدد، وأن من الأسباب مشابهةَ الاسم في المعنى للفعل المبني، ومثاله عند هؤلاء من الاسم: «نزال وهيهات» فإنهما لما أشبها «انزل وبعد» في المعنى، بُنيا.

وهذا السبب غير صحيح؛ لأنه لو صحَّ للزم بناء نحو: «سقيًا لك» و«ضربًا زيدًا» فإنهما بمعنى فعل الأمر، وهو مبني. وأيضًا يلزمه إعراب نحو: «أف» و«أوه» ونحوهما من الأسماء التي تدلُّ على معنى الفعل المضارع المعرب، ولم يقل بذلك أحد، وإنما العِلَّة التي من أجلها بُني «نزال» و«شتان» و«أوه» وغيرها من أسماء الأفعال هي مشابهتها الحرفَ في كونها عاملةً في غيرها غيرَ معمولة لشيء، ألا ترى أنك إذا قلت: نزال، كان اسم فعل مبنيًّا على الكسر لا محل له من الإعراب، وكان له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، وهذا الفاعل هو المعمول لاسم الفعل، ولا يكون اسم الفعل أبدًا متأثرًا بعامل يعمل فيه، لا في لفظه ولا في محلِّه.

**وقال قوم منهم ابن الحاجب**: إن من أسباب البناء عدمَ التركيب، وعليه تكون الأسماء قبل تركيبها في الجمل مبنية.

وهو ظاهر الفساد، والصواب أن الأسماء قبل تركيبها في الجمل ليست معربة ولا مبنية؛ لأن الإعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب، ألا ترى أنهم يعرِّفون الإعراب بأنه: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل. أو يعرفونه بأنه: تغير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها، والبناء ضده، فما لم يكن تركيب لا يجوز الحكم بإعراب الكلمة ولا ببنائها.

**وقال آخرون**: إن من أسباب البناء أن يجتمع في الاسم ثلاثة أسباب من موانع الصرف، وعلَّلوه بأن السببين يمنعان من صرف الاسم، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب بالمرة، ومثلوا لذلك بـ«حَذام، وقَطام» =

١٦ ـ كالشَّبَهِ الوَضْعيِّ في اسْمَيْ جِئْتَنا والـمَـعْـنَـويِّ فـي مَـتَـى وَفـي هُـنـا[١]

١٧ ـ وَكَـنـيـابَـةٍ عَـنِ الـفِـعْـلِ بِـلَا تَـأَثُّـرٍ وَكَـافـتِـقـارٍ أُصِّـلا[٢]

**ذكر في هذين البيتين وُجوهَ شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع:**

**(فالأول)** شَبَهُهُ له في الوَضْعِ، كأن يكون الاسْمُ موضوعاً على حرف، كالتاء في «ضَرَبْتُ»، أو على حرفين، كـ«نا» في «أكْرَمْنا»، وإلى ذلك أشار بقوله: «في اسْمَيْ جِئْتَنا» فالتاء في «جئتنا» اسم؛ لأنه فاعل، وهو مبني؛ لأنه أشبه الحرفَ في الوضع في كونه على

---

= ونحوِهما، وادَّعَوا أن سبب بناء هذا الباب اجتماع العَلَمية والتأنيث والعدلِ عن حاذمة وقاطمة.

وهو فاسد؛ فإنا وجدنا من الأسماء ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف وهو مع ذلك معرب، ومثاله «أذربيجان» فإن فيه العَلَميةَ والتأنيث والعُجمة والتركيب وزيادة الألف والنون، وليس بناء حذام ونحوه لِمَا ذكروه، بل لمضارعته في الهيئة نزال ونحوَه مما بُني لشبهه بالحرف في نيابته عن الفعل وعدم تأثره بالعامل.

**وقال قوم منهم الذين ذكرهم الشارح:** إنه لا علَّة للبناء إلا مشابهة الحرف، وهو رأي الحذَّاق من النحويين، كل ما في الأمر أن شبه الحرف على أنواع.

(١) «كالشبه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كالشبه «الوضعي» نعت للشبه «في اسمي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للوضعي، واسمي مضاف، و«جئتنا» قصد لفظه: مضاف إليه «والمعنوي» معطوف على الوضعي «في متى، وفي هنا» جاران ومجروران متعلقان بمحذوف نعت للمعنوي، وتقدير البيت: والشبه المُدني من الحروف مثل الشبه الوضعي الكائن في الاسمين الموجودين في قولك: «جئتنا» وهما تاء المخاطب و«نا»، ومثل الشبه المعنوي الكائن في «متى» الاستفهامية والشرطية، وفي «هنا» الإشارية.

(٢) «وكنيابة» الواو عاطفة، والجار والمجرور معطوف على «كالشبه»، «عن الفعل» جار ومجرور متعلق بنيابة «بلا تأثر» الباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير مجرور بالباء، وظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لنيابة، ولا مضاف، وتأثر مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية التي يقتضيها ما قبله «وكافتقار» الواو حرف عطف، والجار والمجرور معطوف على كنيابة «أُصِّلا» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على افتقار، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر نعت لافتقار، وتقدير البيت: ومثل النيابة عن الفعل في العمل مع أنه لا يتأثر بالعامل، ومثل الافتقار المتأصل، والافتقار المتأصل: هو الافتقار اللازم له الذي لا يفارقه في حالة من حالاته.

حرفٍ واحدٍ، وكذلك «نا» اسْمٌ؛ لأنها مفعول، وهو مبني؛ لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين[١].

**(والثاني)** شَبَه الاسم له في المعْنَى، وهو قسمان:

**أحدهما**: ما أشبه حرفاً موجوداً، **والثاني**: ما أشبه حرفاً غيرَ موجودٍ.

فمثالُ الأول: «مَتَى» فإنها مبنية لشبهها الحَرْفَ في المعنى، فإنها تستعمل للاستفهام، نحو: «مَتَى تَقومُ؟» وللشرط، نحو: «مَتَى تَقُمْ أَقُمْ» وفي الحالتين هي مُشْبِهة لِحَرفٍ موجودٍ؛ لأنها في الاستفهام كالهمزة، وفي الشرط كـ«إنْ».

ومثالُ الثاني: «هُنا» فإنها مبنية لشبهها حرفاً كان ينبغي أن يوضَعَ فَلم يوضَعْ، وذلك لأن الإشارة مَعْنًى من المعاني، فحقُّها أن يوضع لها حرفٌ يدلُّ عليها، كما وضعوا للنفي «ما»،

---

(١) الأصل في وضع الحرف أن يكون على حرف هجاء واحد، كـ«باء الجر ولامه وكافه وفاء العطف وواوه وألف الاستفهام» وما شاكل ذلك، أو على حرفي هجاء ثانيهما لين، كـ«لا وما» النافيتين، والأصل في وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعدًا، كما لا يحصى من الأسماء.

فما زاد من حروف المعاني على حرفين من حروف الهجاء، مثل: إن وليت وإلا وثم ولعل ولكن، فهو خارج عن الأصل في نوعه، وما نقص من الأسماء عن ثلاثة الأحرف، كـ«تاء الفاعل ونا» وأكثرِ الضمائر، فهو خارج عن الأصل في نوعه.

وما خرج من الحروف عن الأصل في نوعه قد أشبه الأسماء، وما خرج من الأسماء عن الأصل في نوعه أشبه الحروف، وكلا الشبهين راجع إلى الوضع، وكان ذلك يقتضي أن يأخذ المشبه حكم المشبه به في الموضعين، إلا أنهم أعطَوا الاسم الذي يشبه الحرف حكم الحرف ـ وهو البناء ـ ولم يعطوا الحرف الذي أشبه الاسم حكم الاسم ـ وهو الإعراب ـ لسببين:

أولهما: أن الحرف حين أشبه الاسم قد أشبهه في شيء لا يخصه وحده، فإن الأصل في وضع الفعل أيضًا أن يكون على ثلاثة أحرف، بخلاف الاسم الذي قد أشبه الحرف؛ فإنه قد أشبهه في شيء يخصه ولا يتجاوزه إلى نوع آخر من أنواع الكلمة.

والسبب الثاني: أن الحرف لا يحتاج في حالة ما إلى الإعراب؛ لأن الإعراب إنما يحتاج إليه من أنواع الكلمة ما يقع في مواقع متعددة من التراكيب بحيث لا يتميز بعضها عن بعض بغير الإعراب، والحرف لا يقع في هذه المواقع المتعددة، فلم يكن ثَمَّةَ ما يدعو إلى أن يأخذ حكم الاسم حين يشبهه.

ومعنى هذا الكلام أن في مشابهة الحرف للاسم قد وجد المقتضي ولكن لم ينتفِ المانع؛ فالمقتضي هو شبه الاسم، والمانع هو عدم توارد المعاني المختلفة عليه، وشرط تأثير المقتضي أن ينتفيَ المانع.

وللنهي «لا»، وللتمنِّي «لَيْتَ»، وللترجِّي «لَعَلَّ» ونحوَ ذلك، فبُنيت أسماءُ الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مُقَدَّراً[1][2].

**(والثالث)** شبهُه له[3] في النِّيابة عن الفعل[4] وعدمِ التأثُّر بالعامل، وذلك كأسماء الأفعال، نحو «دَراكِ زَيْداً» فدَراكِ مبنيٌّ؛ لشبهه بالحرف في كونه يَعْملُ ولا يَعْمَلُ فيه غيرُه[5]، كما أنَّ الحرفَ كذلك.

---

(١) نقل ابن فلاح عن أبي علي الفارسي أن أسماء الإشارة مبنية؛ لأنها من حيث المعنى أشبهت حرفًا موجودًا، وهو أل العهدية؛ فإنها تشير إلى معهود بين المتكلم والمخاطب، ولما كانت الإشارة في «هنا» ونحوها حسية وفي أل العهدية ذهنية، لم يرتضِ المحققون ذلك، وذهبوا إلى ما ذكره الشارح من أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها في المعنى حرفًا مقدرًا.

ونظير «هنا» فيما ذكرناه «لدى» فإنها دالة على الملاصقة والقرب زيادةً على الظرفية، والملاصقة والقرب من المعاني التي لم تضع العرب لها حرفًا، وأيضًا «ما» التعجبية، فإنها دالة على التعجب، ولم تضع العرب للتعجب حرفًا، فيكون بناء كل واحد من هذين الاسمين لشبهه في المعنى حرفًا مقدرًا، فافهم ذلك.

(2) قال في «البهجة» ص٤٥: وإنما أُعرب «ذانِ» و«تانِ»؛ لأن شَبَهَ الحرفِ عارَضَهُ ما يقتضي الإعراب، وهو التثنية التي هي من خصائص الأسماء.

ويُنظر: «أوضح المسالك» ١/ ٤٦، و«شرح الأشموني» ١/ ١٠٧ ـ ١٠٨.

(3) ويُسمى: الشبه الاستعمالي.

«أوضح المسالك» ١/ ٤٦، و«البهجة المرضية» ص٤٥، و«شرح الأشموني» ١/ ١٠٥.

(4) أي: في العمل.

يُنظر الأشموني ١/ ١٠٤ ـ ١٠٥. وقال الصبان: زاد في «التصريح»: والمعنى.

وينظر: «توضيح المقاصد» ١/ ٣٠٠، و«البهجة المرضية» ص٤٥.

(٥) اسم الفعل ما دام مقصودًا معناه لا يدخل عليه عامل أصلاً، فضلاً عن أن يعمل فيه، وعبارة الشارح كغيره توهم أن العوامل قد تدخل عليه ولكنها لا تؤثر فيه، فكان الأولى به أن يقول: «ولا يدخل عليه عامل أصلاً» بدلاً من قوله: «ولا يعمل فيه غيره» وقولنا: «ما دام مقصودًا منه معناه» نريد به الإشارة إلى أن اسم الفعل إذا لم يُقصد به معناه ـ بأن يقصد لفظه مثلاً ـ فإن العامل قد يدخل عليه، وذلك كما في قول زهير بن أبي سلمى المزني:

ولَـنِـعْـمَ حَـشْـوُ الـدِّرْعِ أنْـتَ إذَا ... دُعِـيَـتْ نَـزَالِ وَلُـجَّ فِـي الـذُّعـرِ

فنزال في هذا البيت مقصود بها اللفظ، ولذلك وقعت نائب فاعل، فهي مرفوعة بضمة مقدرة على آخرها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي، ومثله قول زيد الخيل:

وقَـدْ عَـلِـمَـتْ سَـلاَمَـةُ أنَّ سَـيـفِـي ... كَـرِيـهٌ كُـلَّـمَـا دُعِـيَـتْ نَـزالِ =

واحترز بقوله: «**بلا تأثر**» عمَّا ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل، نحو: «ضَرْباً زَيْداً» فإنه نائب مَنابَ «اضْرِبْ» وليس بمبني، لتأثُّرِه بالعامل، فإنه منصوب بالفعل المحذوف، بخلاف «دَرَاكِ» فإنه وإن كان نائباً عن «أَدْرِك» فليس متأثراً بالعامل[1].

**وحاصلُ ما ذكره** المصنِّف أن المصدَرَ الموضوعَ مَوْضِعَ الفعلِ وأسماءَ الأفعال اشتركا في النيابة مَنابَ الفعل، لكنَّ المصدر متأثرٌ بالعامل، فأُعرِبَ لعدم مشابهته الحرفَ، وأسماء الأفعال غير متأثِّرة بالعامل، فبُنيت لمشابهتها الحرفَ في أنها نائبةٌ عن الفعل وغيرُ متأثرة به.

وهذا الذي ذكره المصنف مبنيٌّ على أنَّ أسماء الأفعال لا محلَّ لها من الإعراب، والمسألة خلافية[2]، وسنذكر ذلك في باب أسماء الأفعال.

---

= ونظيرهما قول جريبة الفقعسي:

عَرَضْنَا نَزالِ فَلَم يَنزِلُوا ... وَكَانَتْ نَزَالِ عليهم أَطَمّ

(١) قال المرادي ١/ ٣٠٠:

**تنبيهٌ**: ما ذَكَرَ من أن أسماء الأفعال لا تتأثر بالعوامل لا لفظاً، ولا محلاً، هو مذهب أبي الحسن الأخفش، ومن وافقه عليه، وعليه بنى الناظم.

ونسبه [أبو علي الفارسي] في «الإيضاح» إلى الجمهور.

وقال الأشموني بشأن أسماء الأفعال: إنها تعمل نيابةً عن الأفعال، ولا يعمل غيرُها فيها بناءً على الصحيح من أنّ أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب. «شرحه» ١/ ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٢) **إذا قلت**: «**هيهات زيد**» مثلاً **فللعلماء في إعرابه ثلاثة آراء**:

**الأول** ـ وهو مذهب الأخفش، وهو الصحيح الذي رجَّحه جمهور علماء النحو ـ أن هيهات اسم فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وزيد: فاعل مرفوع بالضمة، وهذا الرأي هو الذي عليه قولُ الناظم: إن سبب البناء في أسماء الأفعال كونها نائبة عن الفعل وغير متأثرة بعامل، لا ملفوظ به ولا مقدر.

**والثاني** ـ وهو رأي سيبويه ـ أن هيهات: مبتدأ مبنيٌّ على الفتح في محل رفع؛ فهو متأثر بعامل معنوي، وهو الابتداء، وزيد: فاعل سد مسد الخبر.

**والثالث** ـ وهو رأي المازني ـ أن هيهات: مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه، وزيد: فاعل به، وكأنك قلت: بَعُدَ بعدًا زيد، فهو متأثر بعامل لفظي محذوف من الكلام، ولا يجري كلام الناظم على واحد من هذين القولين: الثاني والثالث.

وعلَّة بناء اسم الفعل على هذين القولين تضمن أغلب ألفاظه ـ وهي الألفاظ الدالة على الأمر منه ـ معنى لام الأمر، وسائره محمول عليه، يعني أن اسم الفعل ـ على هذين الرأيين ـ أشبه الحرف شبهًا معنويًّا لا نيابيًّا.

(والرابع) شَبَهُ الحرف في الافتقار اللازم[1]، وإليه إشار بقوله: «وَكافْتِقارٍ أصِّلا» وذلك كالأسماء الموصولة، نحو «الذي» فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصِّلَةِ، فأشبهت الحرفَ في ملازمة الافتقار، فبنيت[2][3].

**وحاصِل البيتين**: أنَّ البناء يكون في ستة أبواب: المضمرات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال، والأسماء الموصولة.

**١٨ ـ وَمُعْرَبُ الأَسْماءِ ما قَدْ سَلِما مِنْ شَبَهِ الحَرفِ كَأَرْضٍ وَسُما[4]**

---

(١) قال الأشموني في «شرحه» ١/١٠٦ ـ ١٠٧: الشبه الافتقاري، وهو أن يفتقرَ الاسم إلى الجملةِ افتقاراً مؤصّلاً ـ أي: لازماً ـ كالحرف، كما في «إذ» و«إذا» و«حيث» والموصولات الاسمية.
أما ما افتقر إلى مُفرَدٍ كـ«سبحان»، أو إلى جملة لكنِ افتقاراً غير مؤصّلٍ ـ أي: غير لازم ـ كافتقار المضاف في نحو ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] إلى الجملة بعدَه فلا يُبنى؛ لأن افتقار «يوم» إلى الجملة بعده ليس لذاته، وإنما هو لعارض كونه مضافاً إليها.

(٢) زاد ابن مالك في «شرح الكافية» الكبرى نوعًا خامسًا سمَّاه الشبه الإهمالي، وفسَّره بأن يشبه الاسم الحرف في كونه لا عاملاً ولا معمولاً، ومثل له بأوائل السور نحو: «الٓمٓ»، «قٓ»، «صٓ» وهذا جارٍ على القول بأن فواتح السور لا محلَّ لها من الإعراب؛ لأنها من المتشابه الذي لا يُدرَك معناه، وقيل: إنها في محل رفع على أنها مبتدأ خبره محذوف، أو خبر مبتدؤه محذوف، أو في محل نصب بفعل مقدر، كـ: اقرأ ونحوه، أو في محل جرٍّ بواو القسم المحذوفة. وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التركيب، وأسماء الهجاء المسرودة، وأسماء العدد المسرودة.
وزاد ابن مالك أيضًا نوعًا سادسًا سماه: الشبه اللفظي، وهو: أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف من حروف المعاني، وذلك مثل «حاشا» الاسمية؛ فإنها أشبهت «حاشا» الحرفية في اللفظ.
واعلم أنه قد يجتمع في اسم واحد مبني شبهان فأكثر، ومن ذلك المضمرات؛ فإن فيها الشبه المعنوي، إذ التكلُّم والخطاب والغَيبة من المعاني التي تتأدَّى بالحروف، وفيها الشبه الافتقاري؛ لأنَّ كل ضمير يفتقر افتقارًا متأصلاً إلى ما يفسِّره، وفيها الشبه الوضعي، فإن أغلب الضمائر وضع على حرف أو حرفين، وما زاد في وضعه على ذلك فمحمول عليه، طردًا للباب على وتيرة واحدة، وقد نصَّ على ذلك ابن مالك في متن «التسهيل».

(3) وانظر للشبه الإهماليّ: «توضيح المقاصد» ١/٣٠١، و«شرح الأشموني» ١/١٠٩ ـ ١١٠، و«البهجة المرضية» ص٤٥.

(٤) «ومعرب» مبتدأ، ومعرب مضاف، و«الأسماء» مضاف إليه «ما» اسم موصول في محل رفع خبر المبتدأ «قد سلما» قد: حرف تحقيق، وسلم: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والألف في «سلما» للإطلاق «من شبه» جار ومجرور=

يريد أن المعربَ خِلَافُ المَبْنيِّ، وقد تقدَّم أنَّ المبني ما أشْبَهَ الحَرف، فالمعربُ ما لم يُشْبِهِ الحَرْفَ، **وينقسم إلى صحيح**، وهو: ما ليس آخره حرفَ علَّةٍ، كأرْضٍ، **وإلى معتلٍّ**، وهو: ما آخرُه حرفُ عِلَّة، كَسُماً ـ وسُماً: لغةٌ في الاسم، وفيه ستُّ لغات: «اِسم» بضم الهمزة وكسرها، و«سِمٌ» بضم السين وكسرها، و«سِماً» بضم السين وكسرها أيضاً.

وينقسم المعرب أيضاً إلى **متمكن أمْكَنَ**، وهو المنصرف، كزَيْدٍ وعَمْرو، **وإلى متمكن غير أمكن**، وهو غير المنصرف، نحو: أحمدَ ومساجدَ ومصابيحَ، فغير المتمكن هو المبنيُّ، والمتمكن: هو المعرب، وهو قسمان: متمكِّن أمْكَنُ، ومتمكِّن غير أمكن[1].

---

= متعلق بقوله: سلم، وشبه مضاف، و«الحرف» مضاف إليه «كأرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كأرض «وسما» الواو حرف عطف، سما: معطوف على أرض، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر، وهو ـ بضم السين مقصوراً ـ إحدى اللغات في اسم كما سيذكره الشارح، ونظيره في الوزن هدى وعلا وتقى وضحا.

وههنا سؤال، وهو أن الناظم في ترجمة هذا الباب بدأ بالمعرب وثنى بالمبني فقال: «المعرب والمبني» وحين أراد التقسيم بدأ بالمعرب أيضاً فقال: «والاسم منه معرب ومبني» ولكنه حين بدأ في التفصيل وتعريف كل واحد منهما بدأ بالمبني وأخر المعرب، فما وجهه؟

والجواب عن ذلك أنه بدأ في الترجمة والتقسيم بالمعرب لكونه أشرف من المبني بسبب كونه هو الأصل في الأسماء، وبدأ في التعريف بالمبني لكونه منحصراً، والمعرب غير منحصر، ألا ترى أن خلاصة الكلام في أسباب البناء قد أنتجت أن المبني من الأسماء ستة أبواب ليس غير؟!

(١) والمتمكن الأمكن هو الذي يدخله التنوين إذا خلا من أل ومن الإضافة، ويجر بالكسرة، ويسمَّى المنصرف، والمتمكن غير الأمكن هو الذي لا ينوَّن، ولا يجرُّ بالكسرة إلا إذا اقترن بأل أو أضيف، ويسمَّى الاسم الذي لا ينصرف.

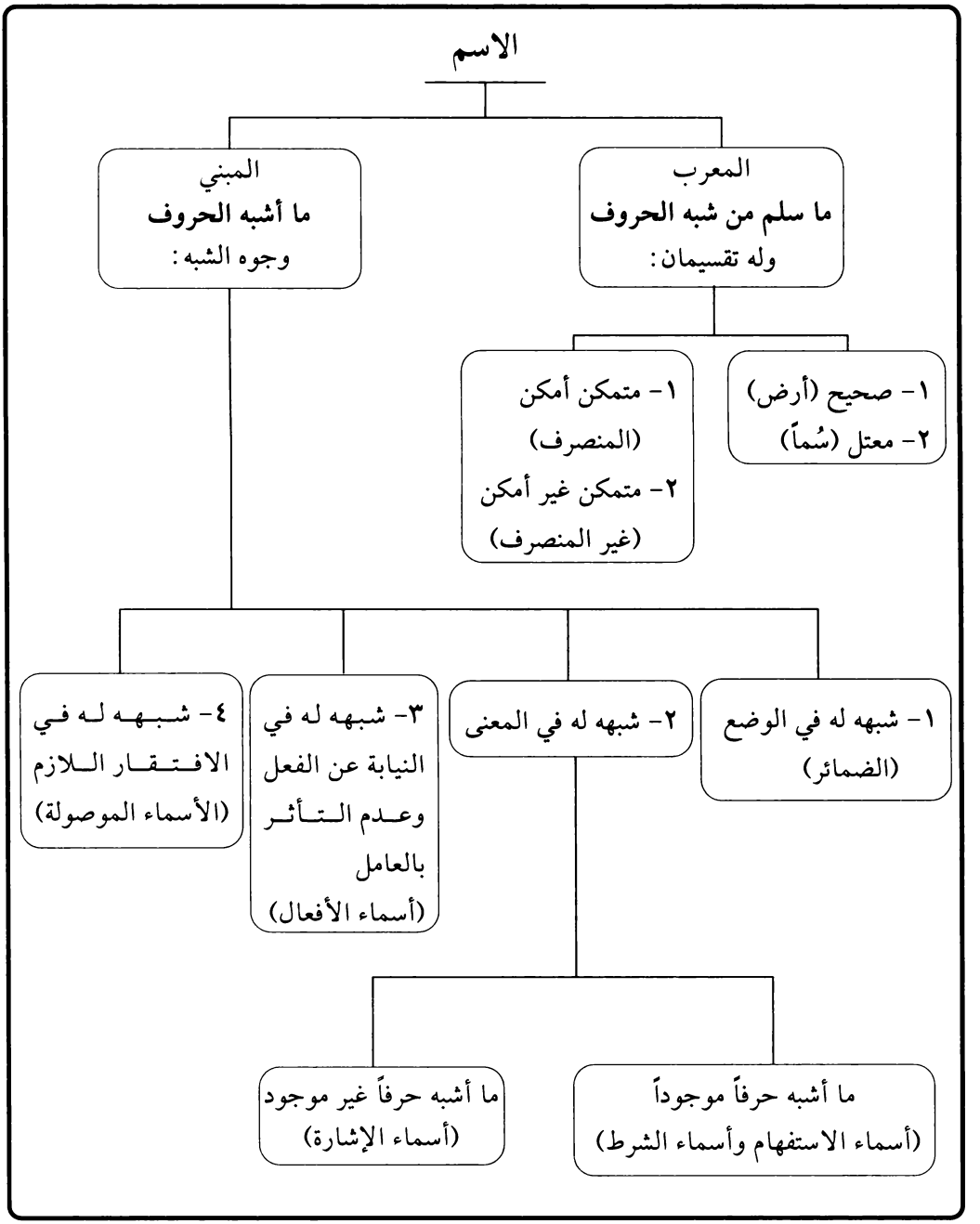
الاسم
المعرب
ما سلم من شبه الحروف
وله تقسيمان:
المبني
ما أشبه الحروف
وجوه الشبه:
١- صحيح (أرض)
٢- معتل (سُماً)
١- متمكن أمكن
(المنصرف)
٢- متمكن غير أمكن
(غير المنصرف)
١- شبهه له في الوضع
(الضمائر)
٢- شبهه له في المعنى
٣- شبهه له في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل
(أسماء الأفعال)
٤- شبهه له في الافتقار اللازم
(الأسماء الموصولة)
ما أشبه حرفاً موجوداً
(أسماء الاستفهام وأسماء الشرط)
ما أشبه حرفاً غير موجود
(أسماء الإشارة)

# المعرب والمبني من الأفعال

١٩ ـ وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيا ... وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِيا[١]

٢٠ ـ مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ ... نُونِ إِنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ[٢]

لما فَرَغَ من بيان المعرب والمبني من الأسماء، شَرَعَ في بيان المعرب والمبنيِّ من الأفعال، ومَذْهَبُ البصريين أن الإعرابَ أَصْلٌ في الأسماء فَرْعٌ في الأفعال[٣]، فالأصل في

---

(١) «وفعل» مبتدأ، وفعل مضاف، و«أمر» مضاف إليه «ومضي» يُقرأ بالجر على أنه معطوف على أمر، ويقرأ بالرفع على أنه معطوف على فعل «بنيا» فعل ماض مبني للمجهول، والألف التي فيه للتثنية، وهي نائب فاعل، وذلك إذا عطفت «مضي» على «فعل» فإن عطفته على «أمر» فالألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل «وأعربوا» فعل وفاعل «مضارعاً» مفعول به «إن» حرف شرط «عريا» فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، وألفه للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه، وجواب الشرط محذوف يدل عليه السابق من الكلام، أي: إن عري الفعل المضارع من النون أعرب، وعري من باب رضي بمعنى خلا، ويأتي من باب قعد بمعنى آخر، تقول: عراه يعروه عرواً ـ مثل سما يسمو سمواً ـ إذا نزل به، ومنه قول أبي صخر الهذلي:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ ... كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

(٢) «من نون» جار ومجرور متعلق بعري، ونون مضاف، و«توكيد» مضاف إليه، «مباشر» صفة لنون «ومن نون» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق، ونون مضاف، و«إناث» مضاف إليه «كيرعن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وتقديره: وذلك كائن كيرعن «من» اسم موصول مفعول به ليرعن، باعتباره فعلاً قبل أن يقصد لفظه مع سائر التركيب، مبني على السكون في محل نصب، فأما بعد أن قصد لفظ الجملة فكل كلمة منها كحرف من حروف زيد مثلاً «فتن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مَنْ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٣) لما كان الأصل عند البصريين في الأسماء الإعراب، فإن ما كان منها معربًا لا يسأل عن علَّة إعرابه؛ لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علَّته، وما جاء منها مبنيًّا يُسأل عن علَّة بنائه، وقد تقدَّم للناظم والشارح بيان علَّة بناء الاسم وأنها مشابهته للحرف؛ ولما كان الأصل في الأفعال عندهم أيضًا البناء، فإن ما جاء منها مبنيًّا لا يُسأل عن علَّة بنائه، وإنما يُسأل عن علَّة إعراب ما أعرب منه، وهو المضارع.

وعلَّة إعراب الفعل المضارع عند البصريين أنه أشبه الاسم في أن كلَّ واحد منهما يتوارد عليه معان تركيبية لا يتضح التمييز بينها إلا بالإعراب، فأما المعاني التي تتوارد على الاسم، فمثل الفاعلية والمفعولية والإضافة في نحو قولك: ما أحسن زيد؛ فإنك لو رفعت زيدًا لكان فاعلاً، وصار المراد نفي إحسانه، ولو =

الفعل البناء عندَهم[1]، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال، والأولُ هو الصحيحُ، ونَقَلَ ضياءُ الدِّين بن العِلْج في «البسيط» أن بعض النحويِّين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال، فَرْعٌ في الأسماء.

والمبنيُّ من الأفعال ضربان:

**(أحدهما)** ما اتُّفِقَ على بنائه، وهو الماضي، وهو مبني على الفتح[2]، نحو: «ضَرَبَ وانْطَلَقَ» ما لم يتصل به واو جمعٍ فيضم، أو ضميرُ رفعٍ متحرك فيسكَّن.

**(والثاني)** ما اخْتُلِفَ في بنائه والراجحُ أنه مبني، وهو فعل الأمر، نحو: «اضْرِبْ» وهو مبني عند البصريين، ومُعْرَب عند الكوفيين[3].

---

= نصبته لكان مفعولاً به، وصار المراد التعجب من حسنه، ولو جررته لكان مضافًا إليه، وصار المراد الاستفهام عن أحسن أجزائه.

وأما المعاني التي تتوارد على الفعل، فمثل النهي عن الفعلين جميعًا، أو عن الأول منهما وحده، أو عن فعلهما متصاحبين في نحو قولك: لا تُعْنَ بالجَفاء وتمدح عمرًا، فإنك لو جزمت «تمدح» لكنت منهيًّا عنه استقلالاً، وصار المراد أنه لا يجوز لك أن تعنى بالجفاء ولا أن تمدح عمرًا، ولو رفعت «تمدح» لكان مستأنفًا غير داخل في حكم النهي، وصار المراد أنك مَنهيٌّ عن الجَفاء مأذون لك في مدح عمرو، ولو نصبته لكان معمولاً لأن المصدرية المقدرة بعد واو المعية، وصار المراد أنك منهي عن الجمع بين الجفاء ومدح عمرو، وأنك لو فعلت أيَّهما منفردًا جاز.

(١) صرح بذلك ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/ ٥١.

وعُلِّلَ بأن الفعل لا تعرضُ لهُ معانٍ مختلفةٌ يحتاج معها إلى التمييز بينها.

(٢) بني الفعل الماضي لأن البناء هو الأصل، وإنما كان بناؤه على حركة مع أن الأصل في البناء السكون؛ لأنه أشبه الفعلَ المضارع المعرب في وقوعه خبرًا وصفة وصلة وحالاً، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، وإنما كانت الحركة في الفعل الماضي خصوص الفتحة؛ لأنها أخفُّ الحركات، فقصدوا أن تتعادل خِفَّتها مع ثقل الفعل بسبب كون معناه مركَّبًا؛ لئلا يجتمع ثقيلان في شيء واحد، وتركيب معناه هو دلالته على الحدث والزمان.

(٣) عندهم أن نحو: «اضْرِبْ» مجزوم بلام الأمر مقدَّرة، وأصله: لِتَضْرِبْ، فحُذفت اللام تخفيفًا، فصار «تَضْرِبْ» ثم حُذف حرف المضارعة قصدًا للفرق بين هذا وبين المضارع غير المجزوم عند الوقف عليه، فاحتيج بعد حذف حرف المضارعة إلى همزة الوصل توصلاً للنطق بالساكن، وهو الضاد، فصار «اضْرِبْ»، وفي هذا من التكلُّف ما ليس يخفى.

والمعرب من الأفعال هو المضارع[1]، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نونُ التوكيدِ، أو نونُ الإناثِ، فمثال نون التوكيد المباشرة: «هَلْ تَضْرِبَنَّ» والفعلُ معها مبني على الفتح، ولا فَرْقَ في ذلك بين الخفيفة والثقيلة[2]، فإن لم تتصل به لَمْ يُبْنَ، وذلك كما إذا فَصَلَ بينه وبينها ألفُ اثنين نحو: «هَلْ تَضْرِبانِّ»، وأصله: هل تَضْرِبانِنَّ، فاجتمعت ثلاثُ نونات، فحذفت الأولى ـ وهي نون الرفع ـ كراهَةَ توالي الأمثال، فصار «هل تَضرِبانِّ»[3].

وكذلك يعرب الفعلُ المضارع إذا فَصَلَ بينه وبين نون التَّوكيد واوُ جمعٍ، أو ياء مخاطبةٍ، نحو: «هل تَضْرِبُنَّ يا زيدون؟» و«هل تَضْرِبِنَّ يا هند؟» وأصل «تضربُنَّ»: تضربونَنَّ، فحذفت النون الأولى لتوالي الأمثال، كما سبق، فصار تضربونَّ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار تَضْرِبُنَّ، وكذلك «تَضْرِبِنَّ» أصلُه: تضربينَنَّ، ففُعل به ما فعل بتضربونَنَّ.

---

(1) والمضارعَةُ: المشابَهَةُ.

وقال الأشموني: وأعربوا مضارعاً: بطريق الحمل على الاسم؛ لمشابهته إياه في الإبهام والتخصيص، وقَبول لام الابتداء، والجريان على لفظ اسم الفاعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف، وتعيين الحروف الأصول والزوائد. «حاشيته» ١/ ١١٣ ـ ١١٤.

وقال ١/ ١١٥: والمضارع يُغنيه عن الإعراب وضعُ اسمٍ مكانَهُ.

وينظر: «توضيح المقاصد» ١/ ٣٠٢ ـ ٣٠٤، و«البهجة» ص٤٦.

(٢) لا فرق في اتصال نون التوكيد بالفعل المضارع ومباشرتها له بين أن تكون ملفوظًا بها كما في مثال الشارح، وأن تكون مقدرة كما في قول الشاعر، وهو الأضبط بن قريع:

لاَ تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أنْ تَر ... كَعَ يَومًا والدَّهرُ قَدْ رَفَعَهْ

فإن أصل قوله: «لا تهينَ» لا تهينَنْ، بنونين، أولاهما لام الكلمة، والثانية نون التوكيد الخفيفة، فحُذفت نون التوكيد الخفيفة، وبقي الفعل بعد حذفها مبنيًّا على الفتح في محل جزم بلام النهي، ولو لم تكن نون التوكيد مقدرة في هذا الفعل لوجب عليه أن يقول: لا تُهِن، بحذف الياء التي هي عين الفعل تخلصًا من التقاء الساكنين، وهما الياء وآخر الفعل، ثم بكسر آخر الفعل تخلصًا من التقاء ساكنين آخرين هما آخر الفعل ولام التعريف التي في أول «الفقير» لأن ألف الوصل لا يُعتد بها، إذ هي غير منطوق بها، فلما وجدناه لم يحذف الياء، علمنا أنه قد حذف نون التوكيد وهو ينويها.

(٣) أي: بعد أن حرك نون التوكيد بالكسر بعد أن كانت مفتوحة، فرقًا بينها وبين نون التوكيد التي تتصل بالفعل المسند للواحد في اللفظ، فإن ألف الاثنين تظهر في النطق كحركة مشبعة، فلو لم تُكسر النون في المثنى، التبس المسند للاثنين في اللفظ بالمسند إلى المفرد.

**وهذا هو المراد بقوله**: «وأعربوا مضارعاً إن عريا، من نون توكيد مباشر» فشَرَطَ في إعرابه أن يَعْرَى من ذلك، ومفهومُه أنه إذا لم يَعْرَ منه يكون مبنيًّا.

فعلم أن مذهبه أن الفعل المضارع لا يُبنَى إلا إذا باشرته نون التوكيد، نحو: «هَلْ تضربَنَّ يا زَيدُ» فإن لم تباشره أُعرب، وهذا هو مذهب الجمهور.

**وذهب الأخفش** إلى أنه مبنيٌّ مع نون التوكيد، سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل، ونقل عن بعضهم: أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد.

ومثال ما اتصلت به نون الإناث: «الهنداتُ يَضْرِبْنَ» والفعلُ معها مبنيٌّ على السكون، ونقل المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ في بعض كتبه أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع مع نون الإناث. وليس كذلك، بل الخلاف موجود، وممن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عُصفور في «شرح الإيضاح»[1].

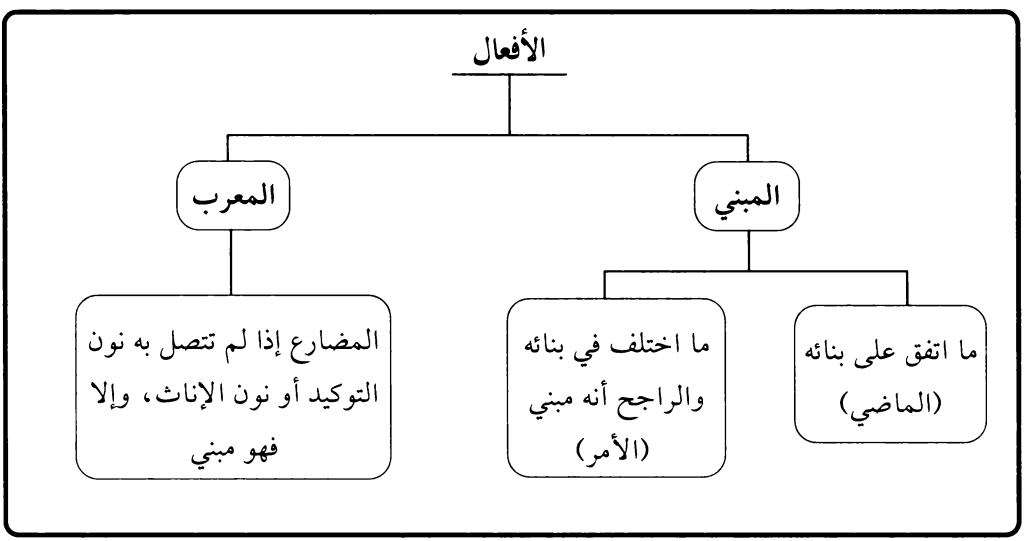


(١) ممن قال بإعرابه السهيليُّ وابن درستويه وابن طلحة. ورأيهم أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره شبهه بالماضي في صيرورة النون جزءاً منه؛ فتقول في نحو: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]: يرضعن: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها شبه يرضعن بأرضعن في أن النون قد صارت فيه جزءاً منه.

# بناء الحرف
# وعلامات البناء وعلامات الإعراب

٢١ ـ وكُـلُّ حَـرْفٍ مُـسْـتَـحِـقٌّ لِـلْـبِـنـا  والأَصْـلُ فـي الـمَـبْـنـيِّ أَنْ يُـسَـكَّـنـا[١]

٢٢ ـ وَمـنـهُ ذو فَـتْـحٍ وَذو كـسْـرٍ وَضَـمْ  كـأيْـنَ أَمْـسِ حَـيْـثُ والـسـاكِـنُ كـمْ[٢]

**الحروفُ كلُّها مَبنيَّة**؛ إذ لا يعتورها ما تفتقر في دلالتها عليه إلى إعرابٍ[3]، نحو: «أَخَذْتُ مِنَ الدَّراهِمِ» فالتبعيض مستفاد من لفظ «من» بدون الإعراب.

**والأصلُ في البناءِ** أن يكون على السكون، لأنه أخفُّ من الحركة، ولا يُحَرَّكُ المبنيُّ إلا لسبب، كالتخَلُّصِ من التقاء الساكنين[4]، وقد تكونُ الحركةُ فتحةً، كـ«أيْنَ» وَ«قامَ» و«إنَّ»،

---

(١) «كل» مبتدأ، وكل مضاف، و«حرف» مضاف إليه «مستحق» خبر المبتدأ «للبنا» جار ومجرور متعلق بمستحق «والأصل» مبتدأ «في المبني» جار ومجرور متعلق بالأصل «أن» مصدرية «يسكنا» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المبني، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ، والتقدير: والأصل في المبني تسكينه، والمراد كونه ساكناً.

(٢) «ومنه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ذو» مبتدأ مؤخر مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وذو مضاف، و«فتح» مضاف إليه «وذو» معطوف على ذو السابق «كسر» مضاف إليه «وضم» معطوف على كسر بتقدير مضاف، أي: وذو ضم «كأين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «أمس حيث» معطوفان على أين بحرف عطف محذوف «والساكن» الواو عاطفة أو للاستئناف، الساكن: مبتدأ «كم» خبر المبتدأ، ويجوز العكس.

(3) «شرح الأشموني» ١/ ١١٩، «البهجة المرضية» ص٣٤٦، و«توضيح المقاصد» ١/ ٣٠٧.
وقال المرادي: واعتُرِضَ بأنَّ من الحروف ما يكونُ لمعانٍ كثيرةٍ كـ«مِن».
وأُجيبَ بأن الحرف إنما جيء به ـ في الأصل ـ ليدُلَّ على معنىً واحدٍ ليس غيرُ.

(4) وثمةَ أسبابٌ أخرى، ككون المبنيّ من حرفٍ واحدٍ، ككثيرٍ من الضمائر المتصلة، أو لكونه مُقَدَّماً في أوائلِ الكلمةِ كباء الجرّ.

وقد تكونُ كسرةً، كـ«أمْسِ» وَ«جَيْرِ»[1]، وقد تكون ضمّةً، كـ«حيث»، وهو اسم، و «مُنْذُ» وهو حرف [إذا جررت به] وأما السكون، فنحو: «كَمْ»، و«اضْرِبْ»، وَ«أَجَلْ».

وعُلِم مما مثَّلنا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون في الفعل، بل في الاسمِ والحرف[2]، وأن البناء على الفتح أو السكون يكون في الاسم والفعل والحرف[3].

٢٣ ـ والرَّفْعَ والنَّصْبَ اجْعلَنْ إعرابا ... لاسمٍ وفِعْلٍ نحوُ لَنْ أهابا[4]

٢٤ ـ والاسمُ قَدْ خُصِّصَ بالجرِّ كَما ... قدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بأنْ يَنْجَزِما[5]

---

(١) جَيْرِ: حرف جوابٍ بمعنى «نعم» مبنيٌّ على الكسر لا محلّ له من الإعراب.
قيل: إنها لم تُبْنَ على الفتح كما بُنِيَت «كيف» و«أين» لقلّة استعمالها بخلافهما.

(٢) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ص٥٤ معللاً ذلك: لِثِقَلِهِما، وثِقَلِ الفِعْلِ.
وقاله الأشموني كذلك. «شرحه» ١/ ١٢٠.

(٣) ذكر الناظم والشارح أن من المبنيَّات ما يكون بناؤه على السكون، ومنه ما يكون بناؤه على حركة من الحركات الثلاث.
**واعلم أنه ينوب عن السكون في البناء الحذف، والحذف يقع في موضعين: الأول**: الأمر المعتل الآخر، نحو: اغز وارم واسع، **والثاني**: الأمر المسند إلى ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة، نحو: اكتبا واكتبوا واكتبي.
**وأنه ينوب عن الفتح في البناء شيئان: أولهما**: الكسر، وذلك في جمع المؤنث السالم إذا وقع اسمًا لـ«لا» النافية للجنس، نحو: لا مسلمات، **وثانيهما**: الياء، وذلك في جمع المذكر السالم والمثنى إذا وقع أحدهما اسمًا لـ«لا» النافية للجنس أيضاً، نحو: لا مسلمين.
**وأنه ينوب عن الضم في البناء شيئان: أحدهما**: الألف، وذلك في المثنى إذا وقع منادى، نحو: يا زيدان، **وثانيهما**: الواو، وذلك في جمع المذكر السالم إذا وقع منادى أيضًا، نحو: يا زيدون.

(٤) «والرفع» مفعول به أول لاجعلن مقدم عليه «والنصب» معطوف عليه «اجعلن» اجعل: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إعرابا» مفعول ثان لاجعلن «لاسم» جار ومجرور متعلق بإعراباً «وفعل» معطوف على اسم «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك نحو «لن» حرف نفي ونصب واستقبال «أهابا» فعل مضارع منصوب بلن، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، ونحو مضاف، وجملة الفعل والفاعل في قوة مفرد مضاف إليه، أو المضاف إليه قول محذوف وهذه الجملة مقوله، والتقدير: نحو قولك: لن أهابا.

(٥) «والاسم» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «خصص» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بالجر» جار ومجرور متعلق بخصص =

٢٥ ـ فارْفَعْ بِضَمٍّ وانْصِبَنْ فَتْحاً وجُرْ كسراً كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرْ[١]

٢٦ ـ واجْزِمْ بِتَسْكِينٍ وغَيْرُ ما ذُكِرْ يَنوبُ نَحْوُ جا أَخو بَني نَمِرْ[٢]

**أنواع الإعراب أربعة**: الرفع، والنصب، والجر، والجزم، فأما الرفع والنصب، فيشترك فيهما الأسماء والأفعال، نحو: «زيدٌ يَقومُ» و«إنَّ زيداً لن يَقومَ» وأما الجرُّ فيختصُّ بالأسماء، نحو: «بزيدٍ» وأما الجزم فيختصُّ بالأفعال، نحو: «لَم يَضْرِبْ».

---

= «كما» الكاف حرف جر، وما: مصدرية «قد» حرف تحقيق «خصص» فعل ماض مبني للمجهول «الفعل» نائب فاعله، وما مع مدخلوها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، أي: ككون الفعل مخصصاً «بأن» الباء حرف جر، وأن حرف مصدري ونصب «ينجزما» فعل مضارع منصوب بأن، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل، وأن ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالباء، أي بالانجزام، والجار والمجرور متعلق بخصص.

(١) «فارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بضم» جار ومجرور متعلق بارفع «وانصبن» الواو عاطفة، انصب: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وهو معطوف على ارفع «فتحاً» منصوب على نزع الخافض، أي بفتح «وجر» الواو عاطفة، جر: فعل أمر معطوف على ارفع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كسراً» مثل قوله: فتحاً، منصوب على نزع الخافض «كذكر الله عبده يسر» الكاف حرف جر ومجروره محذوف، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك، وذكر: مبتدأ، وذكر مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله، وعبد: مفعول به لذكر منصوب بالفتحة الظاهرة، وعبد مضاف، والضمير مضاف إليه، ويسر: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذكر، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ذكر.

(٢) «واجزم» الواو عاطفة، اجزم: فعل أمر معطوف على ارفع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بتسكين» جار ومجرور متعلق باجزم «وغير» الواو للاستئناف، غير: مبتدأ، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «ذكر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «ينوب» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو «جا» فعل ماض قصر للضرورة «أخو» فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وأخو مضاف، و«بني» مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم، وبني مضاف، و«نمر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسُكِّن لأجل الوقف، والجملة من الفعل وفاعله في قوة مفرد مجرور بإضافة «نحو» إليه، أو في محل نصب مقول لقول محذوف يقع «نحو» مضافاً له كما سبق.

والرفع يكونُ بالضمَّة، والنصبُ يكونُ بالفتحة، والجرُّ يكون بالكسرة، والجزم يكون بالسكون، وما عدا ذلك يكون نائباً عنه، كما نابت الواو عن الضمَّة في «أخو» والياءُ عن الكسرة في «بَني» من قوله: «جا أخو بني نمر» وسيذكر بعد هذا مَواضعَ النيابة.

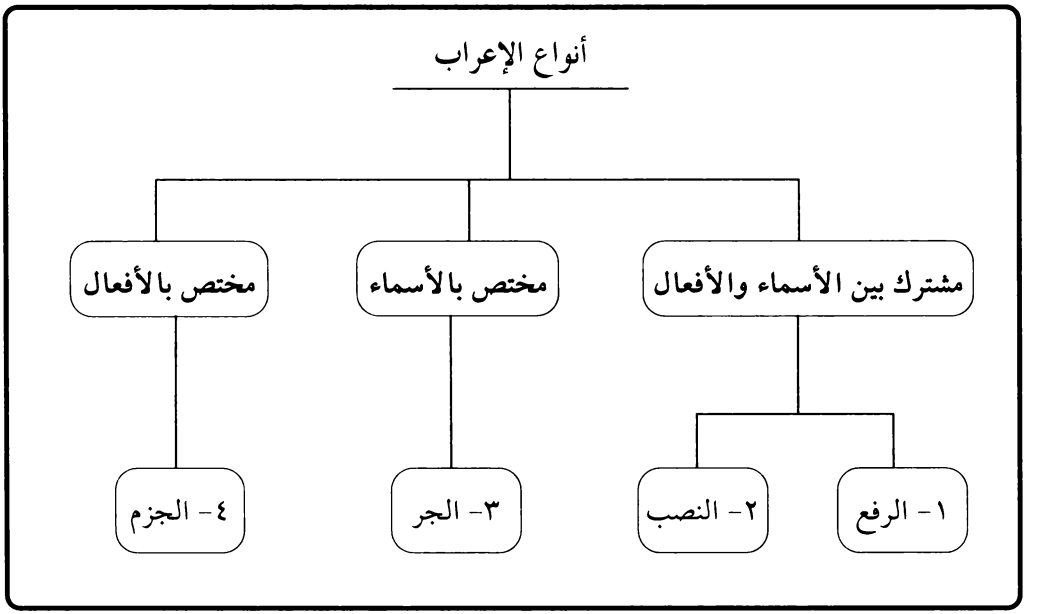

# إعراب الأسماء الستَّة

٢٧ ـ وارْفَعْ بِـواوٍ وانْـصِـبَـنَّ بِـالألِـفْ  واجْـرُرْ بـيـاءٍ مـا مِـنَ الأسـمـا أَصِـفْ[١]

شَرَعَ في بيان ما يُعْرَبُ بالنيابة كما سبق ذِكرُه، والمراد بالأسماء التي سيصفها **الأسماءُ الستَّة، وهي: أبٌ، وأخٌ، وحَمٌ، وهَنٌ، وفوهُ، وذو مالٍ.** فهذه ترفع بالواو، نحو: «جاء أبو زيدٍ» وتنصب بالألف، نحو: «رأيتُ أباه» وتجرُّ بالياء، نحو: «مَرَرْتُ بأبيه».

**والمشهورُ أنها معربةٌ بالحروف**، فالواو نائبة عن الضمَّة، والألف نائبة عن الفتحة، والياء نائبة عن الكسرة، وهذا هو الذي أشار إليه المصنِّف بقوله: «**وارفع بواو**. . . إلى آخر البيت»، **والصحيحُ أنها معربة بحركات مُقَدّرة** على الواو والألف والياء، فالرفعُ بضمَّة مقدرة على الواو، والنصب بفتحة مقدَّرةٍ على الألف، والجرُّ بكسرة مقدَّرةٍ على الياء، فعلَى هذا المذهبِ الصحيحِ لم يَنُبْ شيءٌ عن شيءٍ مما سبقَ ذِكرُه[٢].

---

(١) «وارفع» الواو للاستئناف، ارفع: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بواو» متعلق بارفع «وانصبن» الواو عاطفة، انصب: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهو معطوف على ارفع «بالألف» جار ومجرور متعلق بانصب «واجرر» الواو عاطفة، اجرر: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهو معطوف على ارفع «بياء» جار ومجرور متعلق باجرر «ما» اسم موصول تنازعه الأفعال الثلاثة «من الأسما» جار ومجرور متعلق بأصف الآتي، أو بمحذوف حال من ما الموصولة «أصف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد ضمير محذوف منصوب المحل بأصف، أي: الذي أصفه.

(٢) **في هذه المسألة أقوال كثيرة، وأشهر هذه الأقوال ثلاثة، الأول**: أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب، وهذا رأي جمهور البصريين، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قولَيه، وهو الذي ذكره الناظم هنا ومال إليه.

**والثاني**: أنها معربة من مكان واحد أيضًا، وإعرابها بحركات مقدَّرة على الواو والألف والياء، فإذا قلت: «جاء أبوك» فأبوك: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، وهذا مذهب سيبويه، وهو الذي ذكره الشارح وزعم أنه الصحيح، ورجَّحه الناظم في كتابه «التَّسهيل»، ونسبه جماعةٌ من المتأخرين إلى جمهور البصريين.

والصحيح أن مذهب هؤلاءِ هو الذي قدَّمنا ذِكرَه، قال أَتباع سيبويه: إن الأصل في الإعراب أن يكون=

٢٨ ـ مِنْ ذاكَ «ذو» إنْ صُحْبَةً أبانا والفَمُ حَيْثُ الميمُ مِنْهُ بانا[١]

أي: من الأسماء التي تُرْفَع بالواو وتُنْصَبُ بالألف وتجرُّ بالياء، ذو، وفَمٌ، ولكن يُشترطُ في «ذو» أن تكون بمعنى صاحب، نحو: «جاءني ذو مالٍ» أي: صاحبُ مالٍ، وهو المراد بقوله: «إن صُحْبَةً أبانا» أي: إن أَفْهَمَ صُحْبةً، واحترز بذلك عن «ذو» الطائية، فإنها لا تُفْهِمُ صحبة، بل هي بمعنى «الذي»، فلا تكونُ مثل «ذي» بمعنى صاحب، بل تكون مبنيّةً، وآخرُها الواو رفعاً ونصباً وجرًّا، نحو: «جاءني ذو قامَ» وَ«رَأَيْتُ ذو قامَ» وَ«مَرَرْتُ بِذو قامَ» ومنه قولُه: [الطويل]

---

= بحركات ظاهرة أو مقدرة، فمتى أمكن هذا الأصل لم يجز العدولُ عنه إلى الفروع، وقد أمكن أن نجعل الإعراب بحركات مقدرة، فيجب المصير إليه.

**والقول الثالث**: قول جمهور الكوفيين، وحاصله أنها معربة من مكانين، قالوا: إن الحركات تكون إعرابًا لهذه الأسماء في حال إفرادها، أي قطعها من الإضافة، فتقول: هذا أب لك، وقد رأيت أخًا لك، ومَرْرتُ بحَمٍ، فإذا قلت في حال الإضافة: «هذا أبوك» فالضمَّة باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد، فوجب أن تكون علامة إعراب، لأن الحركة التي تكون علامة إعراب للمفرد في حالة إفراده هي بعينها التي تكون علامة لإعرابه في حال إضافته، ألا ترى أنك تقول: «هذا غلام» فإذا قلت: «هذا غلامك» لم يتغير الحال؟ فكذا هنا.

وكذا الواو والألف والياء مع هذه الحركات في حال إضافة الأسماء الستة تجري مجرى الحركات في كونها إعرابًا، بدليل أنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر، فدلَّ ذلك على أن الضمة والواو جميعًا علامة للرفع، والفتحة والألف جميعًا علامة للنصب، والكسرة والياء جميعًا علامة للجر، وإنما ألجأ العربَ إلى ذلك قلَّةُ حروف هذه الأسماء، فرفدوها في حال الإضافة التي هي من خصائص الاسم بحروف زائدة تكثيرًا لحروفها.

(١) «من ذاك» من ذا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «ذو» مبتدأ مؤخر «إن» حرف شرط «صحبة» مفعول به مقدم لأبان «أبانا» أبان: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو، وألفه للإطلاق، وهو فعل شرط مبني على الفتح في محل جزم، والجواب محذوف، والتقدير: إن أبان ذو صحبة فارفعه بالواو «والفم» معطوف على ذو «حيث» ظرف مكان «الميم» مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق ببان الآتي «بانا» فعل ماض بمعنى انفصل، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الميم، وألفه للإطلاق، وجملته في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «الميم»، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة «حيث» إليها.

ش٤ ـ فَإمَّا كِرامٌ موسِرونَ لَقيتُهُمْ فَحَسْبيَ مِنْ ذو عِنْدَهُمْ ما كَفَانيا[١]

(١) هذا بيت من الطويل، وهو من كلام منظور بن سحيم الفقعسي؛ وقد استشهد به ابنُ هشام في «أوضح المسالك» (ش٧) في مبحث الأسماء الستة، وفي باب الموصول كما فعل الشارحُ هنا، واستشهد به الأُشموني (ش١٥٥) مرتين أيضاً. وقبلَ البيت المستشهَد به قوله:

ولَستُ بِهَاجٍ فِي القِرَى أهلَ مَنزلٍ عَلَى زَادِهِم أَبكِي وأُبكي البَوَاكِيَا
فَإمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقيتُهُم فَحَسبِي مِن ذُو عندَهُمْ... البيت
وإمَّا كِرَام مُعسِرُون عَذَرتُهُمْ وإمَّا لِئَامٌ فادَّخَرتُ حَيائِيَا
وعِرضِي أبقَى ما ادَّخَرتُ ذَخِيرةً وبَطْنِيَ أطْوِيهِ كَطَيِّ رِدَائِيَا

اللغة: «هاج» اسم فاعل من الهجاء، وهو الذم والقدح، تقول: هجاه يهجوه هجوًا وهجاء «القرى» بكسر القاف مقصورًا إكرامُ الضيف، و«في» هنا دالَّة على السببية والتعليل، مثلها في قوله ﷺ: «**دَخَلَتِ امرأةٌ النَّارَ في هِرَّة**» أي: بسبب هِرَّة ومن أجل ما صنعته معها، يريد أنه لن يهجوَ أحدًا ولن يذمَّه ويقدح فيه بسبب القِرى على أية حال.

وذلك لأن الناس على ثلاثة أنواع: النوع الأول: كرام موسرون، والنوع الثاني: كرام معسرون، غير واجدين ما يقدمونه لضيفانهم. والنوع الثالث: لئام بِهِم شُحٌّ وبخل وضَنَانة، وقد ذكر هؤلاء الأنواع الثلاثة وذكر مع كل واحد حاله بالنسبة له.

«كرام» جمع كريم، وأراد الطيب العنصر الشريف الآباء، وقابلهم باللئام «موسرون» ذوو ميسرة وغنى، وعندهم ما يقدمونه للضيفان «معسرون» ذوو عسرة وضيق، لا يجدون ما يقدمونه مع كرم نفوسهم وطيب عنصرهم.

الإعراب: «**إما**» حرف شرط وتفصيل مبنيّ على السكون لا محلَّ له من الإعراب «**كرام**» فاعل بفعل محذوف يفسره السِّياق؛ وتقدير الكلام: إما لقيني كرام، ونحو ذلك، مرفوع بذلك الفعل المحذوف، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «**موسرون**» نعت لكرام، ونعت المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «**لقيتهم**» لقي فعل ماض مبني على فتح مقدَّر لا محلَّ له من الإعراب، والتاء ضمير المتكلم فاعل لقي مبني على الضم في محل رفع، وضمير الغائبين العائد إلى كرام مفعول به مبني على السكون في محل نصب، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب تفسيرية «**فحسبي**» الفاء واقعة في جواب الشرط حرفٌ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، حسب: اسم بمعنى كاف خبر مقدم، وحسب مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر «**من**» حرف جر مبني على السكون لا محل له «**ذو**» اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بمن، وإن رويت «ذي» فهو مجرور بمن، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة، والجار والمجرور متعلق بحسب «**عندهم**» عند: ظرف متعلق بمحذوف يقع صلة للموصول الذي هو ذو بمعنى الذي، وعند مضاف، وضمير الغائبين مضاف إليه مبني على السكون في=

وكذلك يُشتَرَطُ في إعراب الفم بهذه الأحْرُفِ زَوالُ الميم منه، نحو «هذا فوهُ» و«رَأيْتُ فاهُ» و«نَظَرْتُ إلى فيهِ» وإليه أشار بقوله: «**والفَمُ حَيْثُ الميمُ مِنْهُ بانا**» أي: انفصلت منه الميم، أي: زالت منه، فإن لم تَزُلْ منه أُعرب بالحركات، نحو: «هَذا فَمٌ» وَ«رَأَيْتُ فَماً» و«نَظَرْتُ إلى فَمٍ».

---

= محل جر «ما» اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ مؤخر مبني على السكون في محل رفع «**كفانيا**» كفى: فعل ماض مبني على فتح مقدَّر على الألف منع من ظهوره التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذي هو ما، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به مبني على الفتح في محل نصب، والألف للإطلاق، وجملة كفى وفاعله ومفعوله لا محلَّ لها صلة ما.

الشاهد فيه: قوله: «فحسبي من ذو عندهم» فإن «ذو» في هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذي، وقد رُويت هذه الكلمة بروايتين:

**فمن العلماء من روى**: «فحسبي من ذي عندهم» بالياء واستدل بهذه الرواية على أن «ذا» الموصولة تعامل معاملة «ذي» التي بمعنى صاحب والتي هي من الأسماء الستة، فتُرفع بالواو وتُنصب بالألف وتُجر بالياء، كما في هذه العبارة على هذه الرواية، ومعنى ذلك أنها معربة ويتغير آخرها بتغير التراكيب.

**ومن العلماء من روى**: «فحسبي من ذو عندهم» بالواو، واستدل بها على أن «ذو» التي هي اسم موصول مبنية، وأنها تجيء بالواو في حالة الرفع وفي حالة النصب وفي حالة الجر جميعًا. وهذا الوجه هو الراجح عند النحاة. وسيذكر الشارح هذا البيت مرة أخرى في باب الموصول وينبِّه على الروايتين جميعًا، وعلى أن رواية الواو تدل على البناء، ورواية الياء تدل على الإعراب، لكن على رواية الياء يكون الإعراب فيها بالحروف نيابة عن الحركات على الراجح، وعلى رواية الواو تكون الكلمة فيها مبنية على السكون، فاعرف ذلك ولا تنسَه.

**قال ابن منظور في لسان العرب**: «وأما قول الشاعر:

فإنَّ بَيتَ تَمِيمٍ ذُو سَمِعتَ بِهِ

فإن «ذو» هنا بمعنى الذي، ولا يكون في الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد، وليست بالصفة التي تعرب نحو قولك: مررت برجل ذي مال، وهو ذو مال، ورأيت رجلاً ذا مال. وتقول: رأيت ذو جاءك، وذو جاءاك، وذو جاؤوك، وذو جاءتك، وذو جئتك، بلفظ واحد للمذكر والمؤنث. ومن أمثال العرب: أتى عليه ذو أتى على الناس، أي: الذي أتى عليهم، قال أبو منصور: وهي لغة طيِّئ، وذو بمعنى الذي» اهـ.

وفي البيت الذي أنشده في صدر كلامه شاهدٌ كالذي معنا على أن «ذو» التي بمعنى الذي تكون بالواو ولو كان موضعها جرًّا أو نصبًا؛ فإن قول الشاعر: «ذو سمعتَ به» نعت لـ«بيت تميم» المنصوب على أنه اسم إن، ولو كانت «ذو» معربة لقال: فإن بيت تميم ذا سمعتَ به، فلما جاء بها بالواو في حال النصب، علمنا أنه يراها مبنية، وبناؤها ـ كما علمت ـ على السكون.

٢٩ ـ أبٌ أخٌ حَـمٌ كَـذاكَ وَهَـنُ والنَّقْصُ في هذا الأخيرِ أحْسَنُ[١]

٣٠ ـ وَفي أبٍ وَتالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُها مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ[٢]

يعني أن «أباً، وأخاً، وَحَماً» تَجْري مَجْرَى «ذو»، و«فم» اللَّذَيْنِ سبقَ ذِكرُهما، فتُرْفَع بالواو وتُنْصَبُ بالألفِ وتُجَرُّ بالياءِ، نحو: «هذا أبوه وأخوه وحَموها» و«رأيتُ أباه وأخاه وحَماها» و«مررتُ بأبيه وأخيه وحَميها» **وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة**، وسيذكرُ المصنِّفُ في هذه الثلاثة لغتين أُخْرَيَيْنِ.

**وأما «هَنٌ» فالفصيحُ فيه أن يُعْرَب بالحركات الظاهرة على النون**، ولا يكون في آخره حرف علَّة، نحو: «هذا هَنُ زَيْدٍ» و«رأيتُ هَنَ زَيْدٍ» و«مرَرْتُ بِهَنِ زَيْدٍ»[٣][4]. وإليه أشار بقوله: «**والنقص في هذا الأخيرِ أَحْسَنُ**» أي: النقصُ في «هَنٍ» أحْسَنُ من الإتمام، والإتمام جائز، لكنه قليل جدًّا، نحو: «هَذا هَنوهُ» و«رأيت هَناهُ» و«نظرت إلى هَنيهِ» وأنكر الفَرَّاء جوازَ إتمامه، وهو محجوجٌ بحكاية سيبويه الإتمامَ عن العرب[5]، ومن حَفِظَ حُجَّةٌ على مَنْ لم يحفظ.

---

(١) «أب» مبتدأ «أخ حم» معطوفان على أب مع حذف حرف العطف «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر تنازعه كل من أب وما عُطف عليه «وهن» الواو عاطفة، هن: مبتدأ، وخبره محذوف، أي: وهن كذاك «والنقص» مبتدأ «في هذا» جار ومجرور متعلق بالنقص، أو بأحسن «الأخير» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة أو هو نعت له «أحسن» خبر المبتدأ الذي هو النقص.

(٢) «وفي أب» جار ومجرور متعلق بيندر الآتي «وتاليه» معطوف على أب «يندر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النقص «وقصرها» الواو عاطفة، قصر: مبتدأ، وقصر مضاف، والضمير مضاف إليه «من نقصهن» من نقص: جار ومجرور متعلق بأشهر، ونقص مضاف، والضمير مضاف إليه «أشهر» خبر المبتدأ الذي هو قصرها.

(٣) ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «**مَن تعزَّى بعَزاء الجاهلية فأَعضُّوه بهنِ أبيه ولا تَكنوا**» وتعزَّى بعزاء الجاهلية معناه: دعا بدعائها فقال: يا لفلان ويا لفلان، والغرض أنه يدعو إلى العصبية القَبَلية التي جهد النبيُّ ﷺ جهده في محوها. ومعنى «**أعضوه بهن أبيه**» قولوا له: أُعضض أَيرَ أبيك، ومعنى «**ولا تكنوا**» قولوا له ذلك بلفظ صريح مبالغة في التشنيع عليه، ومحلُّ الاستشهاد قوله صلوات الله عليه: «**بهن أبيه**» حيث جرَّ لفظ الهن بالكسرة الظاهرة. **ومن ذلك قولُهم في المَثَل**: «مَن يُطِلْ هَنُ أبيه ينتطِقْ به» يريدون: من كثر إخوته اشتدَّ بهم ظهره وقوي بهم عزُّه (وانظره في مجمع الأمثال رقم ٤٠١٥ في ٢/ ٣٠٠ بتحقيقنا).

(4) الحديث الشريف الوارد في تحقيق الشيخ أخرجه أحمد (١٦٩٦)، وأبو داود (١٤٣٩)، والترمذي (٤٧٠).

(5) «الكتاب» ٣/ ٣٦١.

**وأشار المصنف بقوله: «وفي أبٍ وتاليه يندُرُ. . . إلى آخر البيت»** إلى اللغتينِ الباقيتين في «أب» وتالييه، وهما «أخٌ» و«حَمٌ» فإحدى اللغتين النَّقْصُ، وهو حذف الواو والألف والياء والإعرابُ بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم، نحو: «هَذا أَبُهُ وأَخُهُ وحَمُها» و«رأيْتُ أَبَهُ وأَخَهُ وحَمَها» و«مررتُ بأَبِهِ وأخِهِ وحَمِها» وعليه قولُه: [الرجز]

ش٥ ـ بـأَبِـهِ اقْـتَـدَى عَـديٌّ فـي الـكَـرَمْ وَمَـنْ يُـشـابِـهْ أَبَـهُ فَـمـا ظَـلَـمْ[1]

وهذه اللغةُ نادرةٌ في «أب» وتالييه، ولهذا قال: **«وفي أبٍ وتاليَيهِ يندُرُ»** أي: يندرُ النقصُ، واللغة الأخرى[2] في «أب» وتاليَيه أن يكون بالألف، رفعاً ونصباً وجرّاً، نحو: «هذا أَباهُ وأَخاهُ وحَماها»، وَ«رَأَيْتُ أَباهُ وأخاهُ وحَماها»، و«مَرَرْتُ بأَباهُ وأَخاهُ وحَماها» وعليه قولُ الشاعر: [الرجز]

---

(١) ينسب هذا البيت لرؤبةَ بن العجَّاج، من كلمة يزعمون أنه مدح فيها عَدِيَّ بن حاتم الطائي، وقبله قوله:

أَنْـتَ الـحَـلِـيـمُ والأَمِـيـرُ الـمُـنـتَـقِـمْ تَـصْـدَعُ بِـالـحَـقِّ وتَـنـفِـي مِـنْ ظُـلَـمْ

اللغة: «عدي» أراد به عدي بن حاتم الطائي الجَوَاد المشهور «اقتدى» يريد أنه جعله لنفسه قدوة فسار على نهج سيرته «فما ظلم» يريد أنه لم يظلم أمه؛ لأنه جاء على مثال أبيه الذي ينسب إليه، وذلك لأنه لو جاء مخالفًا لما عليه أبوه من السَّمت أو الشَّبه أو من الخلق والصفات، لنسبه الناس إلى غيره، فكان في ذلك ظلم لأمه واتهام لها (انظر مجمع الأمثال رقم ٤٠٢٠ في ٢/ ٣٠٠ بتحقيقنا).

الإعراب: **«بأبه»** الجار والمجرور متعلق باقتدى، وأب مضاف، والضمير مضاف إليه **«اقتدى عدي»** فعل ماض وفاعله **«في الكرم»** جارٌّ ومجرور بالكسرة الظاهرة متعلق باقتدى أيضًا، وسكن المجرور للوقف **«ومن»** اسم شرط مبتدأ **«يشابه»** فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من **«أبه»** مفعول به ليشابه ومضاف إليه **«فما»** الفاء واقعة في جواب الشرط، وما نافية **«ظلم»** فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط، وهذا أحد ثلاثة أقوال، وهو الذي نرجِّحه من بينها وإنْ رجَّح كثير من النحاة غيرَه.

الشاهد فيه: قوله: «بأبه. . . يشابه أبه» حيث جرَّ الأول بالكسرة الظاهرة ونصب الثانيَ بالفتحة الظاهرة، وهذا يدلُّ على أن قوماً من العرب يُعربون هذا الاسم بالحركات الظاهرة على أواخره ولا يجتلبون لها حروف العِلَّة لتكون علامة إعراب.

(2) وتُسمّى: لغة القَصْر.

ش٦ ـ إنَّ أَبـاهـا وَأَبـا أَبـاهـا قَـدْ بَـلَـغـا فـي الـمَـجْـدِ غـايَـتـاهـا[١]

فعلامة الرفعِ والنَّصب والجرِّ حركةٌ مُقَدَّرَةٌ على الألف، كما تَقرَّر في المقصور، وهذه اللغة أَشْهَرُ من النقص.

**وحاصِلُ ما ذكره** أنَّ في «أب، وأخ، وحم» **ثلاثَ لُغاتٍ: أشهرُها**: أنْ تكونَ بالواو والألف والياء، **والثانيةُ**: أن تكونَ بالألف مطلقاً[٢]، **والثالثة**: أن تُحذف منها الأحرفُ

---

(١) نسب العيني والسيد المرتضَى في «شرح القاموس» هذا البيت لأبي النَّجم العِجلي، ونسبه الجوهري لرؤبةَ ابن العجاج، وذكر العيني أن أبا زيد نسبه في «نوادره» لبعض أهل اليمن، وقد بحثت «النوادر» فلم أجد فيها هذا البيت، ولكني وجدت أبا زيد أنشد فيها عن أبي الغول لبعض أهل اليمن:

أيَّ قَـلُـوصٍ رَاكـبٍ تَـرَاهَـا طَـارُوا عَـلَـيـهُـنَّ فَـشُـلْ عَـلاَهَـا

واشْـدُدْ بِـمَـتْـنَـى حَـقَـبٍ حَـقْـوَاهَـا نَـاجِـيَـةً ونَـاجِـيًـا أَبَـاهَـا

وفي هذه الأبيات شاهد للمسألة التي معنا، وقافيتها هي قافية بيت الشاهد، ومن هنا وقع السهو للعيني، فأما الشاهد في هذه الأبيات ففي قوله: «وناجيًا أباها» فإن «أباها» فاعل بقوله: «ناجيًا» وهذا الفاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهذه لغة القصر، ولو جاء به على لغة التمام لقال: «وناجيًا أبوها».

الإعراب: «**إن**» حرف توكيد ونصب «**أباها**» أبا: اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف، ويحتمل أن يكون منصوبًا بالألف نيابة عن الفتحة كما هو المشهور، وأبا مضاف، والضمير مضاف إليه «**وأبا**» معطوف على اسم إن، وأبا مضاف، وأبا من «**أباها**» مضاف إليه، وهو مضاف، والضمير مضاف إليه «**قد**» حرف تحقيق «**بلغا**» فعل ماض، وألف الاثنين فاعله، والجملة في محل رفع خبر إن «**في المجد**» جار ومجرور متعلق بالفعل قبله وهو بلغ «**غايتاها**» مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المثنى الألف، أي: منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وغايتا مضاف، وضمير الغائبة مضاف إليه، وهذا الضمير عائد على المجد، وإنما جاء به مؤنثًا ومن حقه التذكير لأنه اعتبر المجد صفة أو رتبة أو منزلة، والمراد بالغايتين المبدأ والنهاية، أو نهاية مجد النسب ونهاية مجد الحسب، وهذا الأخير أحسن.

الشاهد فيه: الذي يتعين الاستشهاد به في هذا البيت لِمَا ذكر الشارح هو قولُه: «أباها» الثالثة؛ لأن الأولى والثانية يحتملان الإجراء على اللغة المشهورة الصحيحة، كما رأيت في الإعراب، فيكون نصبها بالألف، أما الثالثة، فهي في موضع الجر بإضافة ما قبلها إليها، ومع ذلك جاء بها بالألف، والأرجح إجراء الأوليين كالثالثة؛ لأنه يبعد جدًّا أن يجيءَ الشاعر بكلمة واحدة في بيت واحد على لغتين مختلفتين.

(٢) هذه لغة قوم بأعيانهم من العرب، واشتهرت نسبتها إلى بني الحارث وخثعم وزبيد، وكلهم ممن يُلزمون المثنى الألف في أحواله كلِّها، وقد تكلَّم بها في الموضعين النبيُّ ﷺ، وذلك في قوله: «**ما صَنَعَ أبا جَهْلٍ؟**»، وقولهِ: «**لا وِتْرانِ في لَيْلة**»، وعلى هذه اللغة قال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه: «لا قَوَدَ في مُثَقَّل ولو ضَرَبَه بأبا قُبيس» وأبو قبيس: جبل معروف.

الثلاثة، وهذا نادر[1]، **وأن في «هَنٍ» لغتين: إحداهما** النقص، وهو الأشْهَرُ، **والثانية** الإتْمامُ، وهو قليل[2].

**٣١ ـ وَشَرْطُ ذا الإعْرابِ أَنْ يُضَفْنَ لَا لِلْيا كَجا أَخو أَبيكَ ذا اعْتِلَا[3]**

**ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحُروفِ شروطاً أربعة:**

(أحدها): **أن تكون مضافة**، واحتُرز بذلك من ألا تُضاف، فإنها حينئذ تُعرب بالحركات الظاهرة، نحو «هذا أَبٌ» وَ«رَأَيْتُ أباً» و«مَرَرْتُ بأَبٍ».

(الثاني): **أن تضافَ إلى غير ياءِ المتكلِّم**، نحو: «هذا أَبو زَيْدٍ وَأَخوهُ وَحَموه»، فإن

---

(1) قال الأشموني: وزاد في «التسهيل» في «أب» التشديد، فيكون فيه أربع لغات، وفي «أخ» التشديد، و«أخْ» بإسكان الخاء، فيكون فيه خمس لغات.
وفي «حم»: «حمو» كـ«قرو» و«حمء» كـ«قرء» و«حمأ» كـ«خطأ»؛ فيكون فيه ست لغات.
«التسهيل» للناظم كما في «شرحه» له ١/ ٤٣، وعنه «شرح الأشموني» ١/ ١٣١، وانظر «توضيح المقاصد» ١/ ٣١٩.

(2) زاد في «همع الهوامع» ١/ ١٣٠: «هنّ» بتشديد النون جاعلاً الأفصَحَ القصر، ثم النقص، ثم التشديد. وانظر «حاشية الصبان» ١/ ١٣٢.

(٣) «وشرط» الواو للاستئناف، شرط: مبتدأ، وشرط مضاف، و«ذا» مضاف إليه «الإعراب» بدل أو عطف بيان أو نعت لذا «أن» حرف مصدري ونصب «يضفن» فعل مضارع مبني للمجهول وهو مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل نصب بأن، وأن ومدخولها في تأويل مصدر خبر المبتدأ، أي: شرط إعرابهن بالحروف كونهن مضافات، و«لا» حرف عطف «لليا» معطوف على محذوف، والتقدير: لكل اسم لا للياء «كجا» الكاف حرف جر، ومجروره محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك، وجا: أصله جاء: فعل ماض «أخو» فاعل جاء مرفوع بالواو، وأخو مضاف، وأبي من «أبيك» مضاف إليه مجرور بالياء، وأبي مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه «ذا» حال منصوب بالألف نيابة عن الفتحة، وهو مضاف، و«اعتلا» مضاف إليه، وأصله اعتلاء، فقصره للاضطرار. وتقدير البيت: وشرط هذا الإعراب (الذي هو كونها بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جراً) في كل كلمة من هذه الكلمات كونها مضافة إلى اسم؛ أي اسم من الأسماء لا لياء المتكلم، ومثال ذلك قولك: جاء أخو أبيك ذا اعتلاء، فأخو: مثال للمرفوع بالواو وهو مضاف لما بعده، وأبيك: مثال للمجرور بالياء وهو مضاف لضمير المخاطب، وذا: مثال للمنصوب بالألف وهو مضاف إلى «اعتلا» وكل واحد من المضاف إليهن اسم غير ياء المتكلم كما ترى.

أُضيفت إلى ياء المتكلِّم أُعربت بحركات مُقَدَّرَة[1]، نحو: «هذا أبي» و«رأيت أَبي»، و«مررتُ بأبي»، ولم تعرب بهذه الحُروف، وسيأتي ذِكرُ ما تعرب به حينئذ.

(الثالث): **أن تكون مُكَبَّرَة**، واحترز بذلك من أن تكون مُصَغَّرَةً، فإنها حينئذٍ تعربُ بالحركات الظاهرة، نحو: «هذا أُبَيُّ زَيْدٍ وَذُوَيُّ مالٍ، ورأيت أُبَيَّ زيدٍ وذُوَيَّ مالٍ» و«مررت بأُبيِّ زيدٍ وذُوَيِّ مالٍ».

(الرابع): **أن تكون مفردة**، واحتُرز بذلك من أنْ تكونَ مجموعةً أو مُثَنّاةً، فإن كانت مجموعةً أعربت بالحركات الظاهرة[2]، نحو: «هؤلاء آباءُ الزَّيدِينَ» و«رأيت آباءَهُم» و«مررت بآبائِهِم» وإن كانت مُثَنَّاة أعربت إعْرابَ المثنَّى، بالألف رفعاً، وبالياء جرًّا ونصباً، نحو: «هذان أَبَوَا زيدٍ» و«رأيت أَبَوَيْهِ» و«مررتُ بأَبَوَيْهِ».

ولم يذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ من هذه الأربعة سوى الشرطين الأوَّلَيْنِ، ثم أشار إليهما بقوله: «**وشَرْطُ ذا الإعراب أنْ يُضَفْنَ لا لِلْيا**» أي: شَرْطُ إعرابِ هذه الأسماءِ بالحروف أنْ تُضافَ إلى غير ياءِ المتكلِّم، فعُلِم من هذا أنَّه لابدَّ من إضافتها، وأنه لابدَّ أن تكون [إضافتها] إلى غير ياءِ المتكلِّم.

ويمكن أن يُفهَمَ الشرطان الآخران من كلامه، وذلك أنَّ الضمير في قوله: «يُضَفْنَ» راجعٌ إلى الأسماء التي سَبَقَ ذكرها، وهو لم يذكرها إلا مفردةً مكبَّرة، فكأنَّه قال: «وشَرْطُ ذا الإعرابِ أنْ يضاف أبٌ وأخواتهُ المذكورةُ إلى غير ياءِ المتكلِّم».

---

(١) على ما قبل ياء المتكلم، وتكون الياء حينئذٍ في محل جرٍّ بالإضافة.

(٢) المراد جمع التكسير كما مثّل، فأما جمع المذكر السالم فإنها لا تُجمع عليه إلا شذوذًا، وهي حينئذٍ تُعرب إعرابَ جمع المذكر السالم شذوذًا، بالواو رفعًا، وبالياء المكسور ما قبلَها نصبًا وجرًّا، ولم يجمعوا منها جمع المذكر إلا الأب وذو.

فأما الأب فقد ورد جمعه في قول زياد بن واصل السلمي:

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أصواتَنَا ... بَكَينَ وفَدَّيْنَنَا بالأَبِينَا

وأما «ذو» فقد ورد جمعه مضافًا مرتين: إحداهما إلى اسم الجنس، والأخرى إلى الضمير شذوذًا، وذلك في قول كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني:

صَبَحنَا الخَزرَجِيَّةَ مُرهَفَاتٍ ... أبَارَ ذَوِي أَرُومَتِهَا ذَوُوها

ففي «ذووها» شذوذ من ناحيتين: إضافته إلى الضمير، وجمعه جمعَ المذكر السالم.

**واعلم أن «ذُو» لا تستعمل إلا مضافة**، ولا تضاف إلى مُضْمَرٍ، بل إلى اسم جنسٍ ظاهرٍ غير صِفَة، نحو: «جاءني ذو مالٍ»، فلا يجوز: «جاءني ذو قائم»[1].

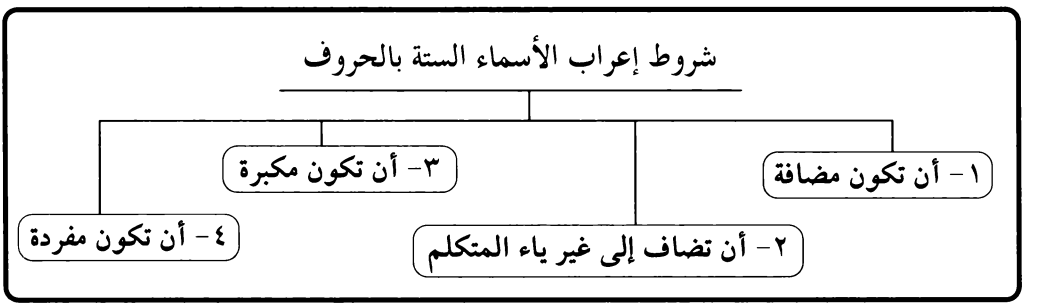


---

(١) **إعلم أن الأصل في وضع «ذو» التي بمعنى صاحب أن يُتوصَّل بها إلى نعت ما قبلها بما بعدها، وذلك يستدعي شيئين:**

**أحدهما**: أن يكون ما بعدها مما لا يمتنع أن يوصف به.

**والثاني**: أن يكون ما بعدها مما لا يصلح أن يقع صفة من غير حاجة إلى توسط شيء، ومن أجل ذلك لازمت الإضافة إلى أسماء الأجناس المعنوية، كالعِلم والماء والفضل والجاه؛ فتقول: محمد ذو علم، وخالد ذو مال، وبكر ذو فضل، وعلي ذو جاه، وما أشبه ذلك؛ لأن هذه الأشياء لا يُوصف بها إلا بواسطة شيءٍ، ألا ترى أنك لا تقول: محمد فضل، إلا بواسطة تأويل المصدر بالمشتق، أو بواسطة تقدير مضاف، أو بواسطة قصد المبالغة.

فأما الأسماء التي يمتنع أن تكون نعتًا ـ وذلك الضمير والعلم ـ فلا يُضاف «ذو» ولا مثنَّاه ولا جمعه إلى شيءٍ منها، وشذَّ قولُ كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني الذي سبق إنشاده:

صَبَحنَا الخَزرجِيَّة مُرهَفَاتٍ ... أَبَارَ ذَوِي أرُومَتِهَا ذَوُوهَا

كما شذَّ قول الآخر:

إنَّمَا يَعرفُ ذَا الفَضـ ... ـل مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ

وشذَّ كذلك ما أنشده الأصمعي قال: أنشدني أعرابي من بني تميم ثم من بني حنظلة لنفسه:

أهنَأُ المعرُوفِ مَا لَمْ ... تُبتَذَلْ فيهِ الوُجُوهُ

إنما يَصطَنِعُ المعـ ... ـرُوفَ في النَّاس ذَوُوهُ

وإن كان الاسم أو ما يقوم مقامه مما يصحُّ أن يكون نعتًا بغير حاجة إلى شيءٍ ـ وذلك الاسم المشتق والجملة ـ لم يصحَّ إضافة «ذو» إليه، وندر نحو قولهم: اذهب بذي تسلم، والمعنى: اذهب بطريق ذي سلامة.

**فتلخَّص أن «ذو» لا تُضاف إلى واحد من أربعة أشياء**: العَلَم، والضمير، والمشتق، والجملة، وأنها تُضاف إلى اسم الجنس الجامد، سواء أكان مصدرًا أم لم يكن.

# إعراب المثنى

٣٢ ـ بـالألِـفِ ارْفَـعِ الـمُـثَـنَّـى وكِـلَا ... إذا بِـمُـضـمَـرٍ مُـضـافـاً وُصِـلَا[١]

٣٣ ـ كِـلْـتـا كَـذاكَ اثْـنـانِ واثْـنَـتـانِ ... كـابْـنَـيْـنِ وابْـنَـتَـيْـنِ يَـجْـريـانِ[٢]

٣٤ ـ وَتَـخْـلُـفُ اليا في جَميعِها الألِفْ ... جَـرًّا ونَـصْـبـاً بَـعْـدَ فَـتْـحٍ قَـدْ أُلِـفْ[٣]

ذكر المصنِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ أنَّ مما تنوبُ فيه الحروفُ عن الحركات الأسماءُ الستةُ، وقد تقدَّم الكلامُ عليها، ثم ذكر المثنَّى، وهو مما يعرب بالحروف.

وحَدُّهُ: «لفظٌ دالٌّ على اثنين، بزيادةٍ في آخرِه، صالحٌ للتجريدِ، وعَطْفِ مِثْلِهِ عليه»[4]

---

(١) «بالألف» جار ومجرور متعلق بارفع التالي «ارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المثنى» مفعول به لارفع، منصوب بفتحة مقدرة على الألف «وكلا» معطوف على المثنى «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «بمضمر» جار ومجرور متعلق بـ«وُصل» الآتي «مضافاً» حال من الضمير المستتر في وصل «وصلا» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف، والتقدير: إذا وُصل كلا بالضمير حال كون كلا مضافاً إلى ذلك الضمير فارفعه بالألف.

(٢) «كلتا» مبتدأ «كذاك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والكاف حرف خطاب «اثنان» مبتدأ «واثنتان» معطوف عليه «كابنين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير الذي هو ألف الاثنين في قوله: «يجريان» الآتي «وابنتين» معطوف على ابنين «يجريان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وألف الاثنين فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وما عُطف عليه.

(٣) «وتخلف» فعل مضارع «اليا» فاعله «في جميعها» الجار والمجرور متعلق بتخلف، وجميع مضاف، والضمير مضاف إليه «الألف» مفعول به لتخلف «جرًّا» مفعول لأجله «ونصباً» معطوف عليه «بعد» ظرف متعلق بتخلف، وبعد مضاف، و«فتح» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فتح، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر نعت لفتح.

(4) نقل في «البهجة المرضية» ص٥١ عن «التسهيل» أنه: الاسم الدالُّ على شيئين متّفقي اللفظ، بزيادة ألفٍ أو ياءٍ ونون مكسورة في آخره. والذي في «التسهيل»؛ كما في «شرحه» للناظم ١/ ٥٩: التثنية: جعلُ الاسم القابلِ دليلَ اثنين، متفقين في اللفظ غالباً، وفي المعنى على رأيٍ، بزيادة ألفٍ في آخره رفعاً، وياء مفتوح ما قبلها جرّاً ونصباً، تليهما نونٌ مكسورة.

وعرَّفه في «توضيح المقاصد» ١/ ٣٢٣ بأنه: الاسم الدال على اثنين في زيادة في آخرِهِ صالحةٍ للتجريد. =

فيدخُلُ في قولنا: «لفظ دالٌّ على اثنين» المثنى، نحو: «الزيدان» والألفاظُ الموضوعة لاثنين، نحو: «شَفْع»، وخرج بقولنا[1]: «بزيادَة» نحو: «شَفْع»، وخرج بقولنا: «صالح للتجريد» نحو «اثنان» فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه، فلا تقول: «اثْنٌ»، وخرج بقولنا: «وعَطْفِ مثله عليه» ما صَلَحَ للتجريد وعطف غيرهِ عليه، كـ«القَمَرَيْنِ» فإنه صالح للتجريد، فتقول: «قمر»، ولكن يُعْطَف عليه مُغايره لا مثله، نحو: «قمر» و«شمس»، وهو المقصود بقولهم: «القَمَرَيْنِ»[2].

وأشار المصنف بقوله: «**بالألف ارفع المثنَّى وكلا**» إلى أنَّ المثنَّى يُرْفَع بالألف، وكذلك شِبْهُ المثنَّى، وهو: كلُّ ما لا يَصْدُقُ عليه حدُّ المثنَّى، وأشار إليه المصنفُ بقوله: «وكِلَا»، فما لا يصدقُ عليه حدُّ المثنَّى مما دلَّ على اثنين بزيادة أو شبهها، فهو مُلْحَقٌ بالمثنَّى، فـ«كلا» و«كلتا» و«اثنان» و«اثنتان» مُلْحَقة بالمثنَّى؛ لأنها لا يصدقُ عليها حَدُّ المثنَّى[3]، لكنْ

---

= وفي «شرح الأشموني» ١/ ١٣٧: اسمٌ ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادةٍ أغنت عن العاطف والمعطوف.

وفي «أوضح المسالك» ١/ ٦٣: هو ما وُضِعَ لاثنين، وأغنى عن المتعاطفَيْن.

(١) وخرج بقوله: «دالٌّ على اثنين» الاسمُ الذي تكون في آخره زيادة المثنَّى وهو مع ذلك لا يدلُّ على اثنين، وإنما يدلُّ على واحد أو على ثلاثة فصاعدًا، فأما ما يدلُّ على الواحد مع هذه الزيادة، فمثاله من الصفات: «رَجْلان، وشَبْعان، وجَوعان، وسكران، وندمان» ومثاله من الأعلام: «عثمان، وعفَّان، وحسَّان» وما أشبه ذلك، وأما ما يدلُّ على الثلاثة فصاعدًا، فمثاله: «صِنْوان، وغِلْمان، وصِرْدان، ورُغْفان، وجِرْذان» وإعراب هذين النوعَين بحركات ظاهرة على النون، والألف ملازمة لها في كلِّ حال؛ لأنها نون الصيغة، وليست النون القائمة مقامَ التنوين.

(٢) سِرُّ هذه المسألة أنه يُشترط في المثنَّى أنْ يتفقَ لفظ المفردين ومعناهما، فإن اختلف اللفظان في الحروف أو في الحركات أو في المعنى، لم تكن تثنيتهما من المثنى على التحقيق، فمثال ما اختلف المفردان في الحروف: شمس وقمر، فقد قالوا فيهما: القمرين، وعمر وأبو بكر، فقد قالوا فيهما: العمرين، والأب والأم، فقد قالوا فيهما: الأبوين، ومثال ما اختلفا في الحركات: قوله عليه الصلاة والسلام: «**اللهُمَّ أَعزَّ الإسلامَ بأَحَدِ العُمرَين**» يريد عمرَ بن الخطاب وعَمرو بن هشام المكنى أبا جهل، ومثال ما اختلفا فيه في المعنى قولهم: «القلم أحسنُ اللِّسانين»، فهذا كلُّه ملحق بالمثنَّى عند الجمهور.

(3) قال المرادي ١/ ٣٢٥: هما اسمان مُفْرَدا اللفظ مثنَّيا المعنى. وذكر ١/ ٣٢٧ أن ذلك مذهب البصريين، وأنه ذهب الكوفيون إلى أنهما من قبيل المثنى لفظاً ومعنى.

لا يُلْحَق «كلا» و«كِلْتا» بالمثنَّى إلا إذا أُضيفا إلى مُضْمَرٍ[1]، نحو: «جاءني كِلاهما»، و«رأيت كِلَيْهما» و«مررت بِكِلَيْهِما» و«جاءتني كِلْتاهُما» و«رأيت كِلْتَيْهِما» و«مررت بكِلْتَيْهِما» فإن أُضيفا إلى ظاهر، كانا بالألف رفعاً ونصباً وجرًّا، نحو: «جاءني كِلاَ الرجلين وكِلْتا المرأتين»، و«رأيت كِلا الرجلين وكِلْتا المرأتين» و«مرَرْتُ بكلا الرَّجلين وكِلْتا المرأتين»؛ فلهذا قال المصنِّف: «وكلا إذا بمُضْمَرٍ مضافاً وُصِلا»[2].

ثم بَيَّنَ أنَّ «اثنين» و«اثنتين» يجريان مجرى «ابنين» و«ابنتين» فـ«اثنان» و«اثنتان» مُلْحَقانِ بالمثنَّى[3] [كما تقدم] و«ابنانِ» و«ابنتانِ» مثنَّى حقيقة.

ثم ذكر المصنِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ أنَّ الياء تخلُفُ الألِفَ في المثنَّى والملحَقِ به في

---

(1) هما ملازمان للإضافة: إما إلى مضمر أو ظاهر، فلا تخدعنَّك «إذا»!

(٢) هذا الذي ذكره الشارح تبعًا للناظم ـ من أن لـ«كلا وكلتا» حالتين: حالة يعاملان فيها معاملة المثنَّى، وحالة يعاملان فيها معاملة المفرد المقصور، فيكونان بالألف في الأحوال الثلاثة كالفتى والعصا ـ هو مشهور لغة العرب، والسِّرُّ فيه ـ على ما ذهب إليه نُحاة البصرة ـ أن كلا وكلتا لفظهما لفظ المفرد ومعناهما معنى المثنَّى، فكان لهما شبهان: شبه بالمفرد من جهة اللفظ، وشبه بالمثنى من جهة المعنى، فأخذا حكم المفرد تارة وحكم المثنَّى تارة أخرى، حتى يكون لكل شبه حظٌّ في الإعراب، وفي إعادة الضمير عليهما أيضًا.

ومن العرب مَن يعاملهما معاملة المقصور في كل حال، فيغلب جانب اللفظ، وعليه جاء قول الشاعر:

نِعْمَ الفَتَى عَمَدَتْ إليهِ مَطِيَّتِي ... فِي حينَ جَدَّ بنَا المسِيرُ كِلَانَا

**ومحلُّ الشاهد في قوله**: «**كلانا**» فإنه توكيد للضمير المجرور محلًّا بالباء في قوله: «بنا» وهو مع ذلك مضاف إلى الضمير، وقد جاء به بالألف في حالة الجر.

وقد جَمَعَ في عَود الضمير عليهما بين مراعاة اللفظ والمعنى الأسودُ بن يعفر في قوله:

إنَّ المَنِيَّةَ والحُتُوفَ كِلَاهُمَا ... يُوفِي المَخَارِمَ يَرقُبَانِ سَوَادِي

فتراه قال: «يوفي المخارم» بالإفراد، ثم قال: «يرقبان» بالتثنية، فأما الإعراب في هذا البيت، فإن جعلت «كلاهما» توكيدًا، كان كإعراب المقصور، ولكن ذلك ليس بمتعين، بل يجوز أن يكون «كلاهما» مبتدأ خبره جملة المضارع بعده، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن، وعلى هذا يكون اللفظ كإعراب المثنى جاريًا على اللغة الفصحى.

(3) قال في «البهجة المرضية» ص٥٢: بلا شرطٍ، سواءٌ أُفرِدا، نحو: ﴿حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ﴾ [المائدة: ١٠٨] أم رُكِّبا، نحو: ﴿ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٥٩] أم أُضيفا، نحو: اثناك، واثنتاك، واثناكم، واثنتاكم، وكاثنتينِ ثنتانِ في لغة تميمٍ.

حالَتي الجرِّ والنَّصبِ، وأن ما قبلَها لا يكونُ إلا مفتوحاً، نحو: «رأيت الزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِما» و«مررت بالزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِما» واحترز بذلك عن ياء الجمع؛ فإنَّ ما قبلها لا يكون إلا مكسوراً، نحو: «مررتُ بالزَّيْدِينَ» وسيأتي ذلك.

**وحاصِلُ ما ذكره** أنَّ المثنَّى وما أُلحق به يُرْفَعُ بالألف، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالياء، وهذا هو المشهور، والصحيحُ أن الإعراب في المثنَّى والملحقِ به بحركة مقدَّرة على الألف رفعاً، والياءِ نصباً وجرًّا.

وما ذكره المصنف من أن المثنَّى والملحَقَ به يكونان بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرًّا **هو المشهور في لغة العرب**، ومن العرب[1][2] من يجعل المثنى والملحَقَ به بالألف مطلقاً، رفعاً ونصباً وجرًّا، فيقول: «جاء الزيدان كلاهما»، و«رأيت الزيدان كلاهما» و«مررت بالزيدان كلاهما».

---

(١) هذه لغة كنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني هُجَيم وبطون من ربيعة بكر بن وائل وزبيد وخثعم وهَمْدان وعُذرة، وخرِّج عليه قولُه تعالى: ﴿إنَّ هذانِ لَساحران﴾ [طه: ٦٣]. وقولُه ﷺ: «**لا وِتران في ليلة**»، وجاء عليها قول الشاعر:

تَـزَوَّدَ مِـنَّـا بَـيـنَ أُذْنَـاهُ طَـعـنَـةً ... دَعَـتـهُ إلـى هَـابِـي الـتُّـرَابِ عَـقِـيـمِ

فإن من حق «هذان، ووتران، وأذناه» لو جرينَ على اللغة المشهورة أن تكون بالياء؛ فإن الأولى اسم إن، والثانية اسم لا، وهما منصوبان، والثالثة في موضع المجرور بإضافة الظرف قبلها.

وفي الآية الكريمة تخريجات أخرى تجريها على المستعمل في لغة عامة العرب، منها: أن «إن» حرف بمعنى «نعم» مثلها في قول عُبيد الله بن قيس الرُّقَيَّات:

بَـكَـرَ الـعَـوَاذِلُ فـي الـصَّـبُـو ... حِ يَـلُـمْـنَـنِـي وَأَلُـومُـهُـنَّـهْ

ويَـقُـلْـنَ شَـيْـبٌ قَـدْ عَـلاَ ... كَ وَقَـدْ كَـبِـرْتَ فَـقُـلْـتُ إنَّـهْ

يريد: فقلت: نعم، والهاء على ذلك هي هاء السكت. و«هذان» في الآية الكريمة حينئذ مبتدأ، واللام بعده زائدة، و«ساحران» خبر المبتدأ.

ومنها: أن «إن» مؤكدة ناصبة للاسم رافعة للخبر، واسمها ضمير شأن محذوف، و«هذان ساحران» مبتدأ وخبر كما في الوجه السابق، والجملة في محل رفع خبر إن، والتقدير: إن (أي الحال والشأن) هذان لساحران.

(2) أما القراءة التي ساقها العلامة محيي الدين عبد الحميد، فإنها بتشديد النون من ﴿إنَّ﴾، وهي قراءةُ عامة القُرّاء، ولم يُخفِّفها إلا ابن كثير، وفي رواية حفص عن عاصم. =

# إعراب جمع المذكَّر السالم وما أُلحق به

٣٥ ـ وارْفَعْ بِواوٍ وَبيا اجْرُرْ وانْصِبِ سالِمَ جَمْعِ عامِرٍ وَمُذْنِبِ[١]

**ذكر المصنِّفُ قسمين يُعربان بالحروف**، أحدهما: الأسماء الستة، والثاني: المثنَّى، وقد تقدَّمَ الكلام عليهما، **ثم ذكر في هذا البيتِ القسمَ الثالثَ**، وهو **جمع المذكَّر السالم وما حُمِل عليه**، وإعرابه: بالواو رفعاً، وبالياءِ نصباً وجرًّا.

وأشار بقوله: «عامِرٍ ومُذْنِبِ» إلى ما يُجْمَع هذا الجمعَ، **وهو قسمان: جامد، وصفة.**

**فيشترط في الجامد**: أن يكونَ: عَلَماً لمذكَّر عاقل، خالياً من تاء التأنيث، ومن التركيب، فإن لم يكُن عَلَماً، لم يجمع بالواو والنون، فلا يقال في «رجل»: «رَجُلونَ» نعم إذا صُغِّر جاز ذلك، نحو: «رُجَيْلٍ» و«رُجَيْلون»؛ لأنه وَصْفٌ[٢]. وإن كان عَلَماً لغير مذكر لم يُجمَع بهما، فلا يقال في «زينب»: «زينبون» وكذا إنْ كان عَلَماً لمذكَّر غير عاقل، فلا

---

= انظر «النشر» ٢/ ٢٤٤. قدّم له وعلق عليه: جمال الدين محمد شرف. دار الصحابة للتراث. بطنطا ط١ (د. ت).
وأما الحديث فقد أخرجه أحمد (١٦٢٩٦)، وأبو داود (١٤٣٩)، وابن حبان (٢٤٤٩) من حديث طَلْق بن علي رضي الله عنه.

(١) «وارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بواو» جار ومجرور متعلق بارفع «وبيا» جار ومجرور متعلق باجرر الآتي، ولقوله: انصب، معمول مثله حُذف لدلالة هذا عليه، أي: اجرر بياء وانصب بياء «اجرر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، وهو معطوف بالواو على اجرر «سالم» مفعول به تنازعه كل من ارفع واجرر وانصب، وسالم مضاف و«جمع» مضاف إليه، وجمع مضاف و«عامر» مضاف إليه، «ومذنب» معطوف على عامر.

(٢) وجاء من ذلك قولُ الشاعر:

زَعَمتْ تُماضِرُ أنَّني إمَّا أَمُتْ يَسدُدْ أُبَينُوهَا الأصَاغِرُ خَلَّتي

محلُّ الشاهد في قوله: «أُبينوها» فإنه جَمَعَ مصغَّرَ «ابن» جمع مذكر سالماً ورفعه بالواو نيابة عن الضمة، ولولا التصغير لما جاز أن يجمعه هذا الجمع؛ لأن ابنًا اسم جامد وليس بعلم، وإنما سوَّغ التصغيرُ ذلك لأن الاسم المصغر في قوة الوصف، ألا ترى أن رُجيلاً في قوة قولك: رجل صغير، أو حقير، وأن أُبينًا في قوة قولك: ابن صغير؟

يقال في «لاحِقٍ» اسمَ فرسٍ: «لاحقون» وإنْ كان فيه تاء التأنيث، فكذلك لا يجمَعُ بهما، فلا يقالُ في «طَلْحَة»: «طَلْحون» وأجاز ذلك الكوفيُّون[1]، وكذلك إذا كان مركَّباً، فلا يقالُ في «سيبويه»: «سيبويهون» وأجازَهُ بعضُهم.

**ويشترطُ في الصفة**: أن تكونَ صفةً، لمذكَّر عاقل، خاليةً من تاء التأنيث، ليست من باب «أَفْعَلَ فَعْلاء»، ولا من باب «فَعْلَانَ فَعْلَى»، ولا مما يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث.

فخرج بقولنا: «صفة لمذكر» ما كان صفةً لمؤنَّث، فلا يقال في «حائض»: «حائضون».

وخرج بقولنا: «عاقل» ما كان صفةً لمذكَّر غيرِ عاقِلٍ، فلا يقال في «سابق» صفة فَرَسٍ: «سابقون».

وخرج بقولنا: «خالية من تاء التأنيث» ما كان صفة لمذكَّر عاقل ولكن فيه تاءُ التأنيث، نحو «عَلَّامة»، فلا يقال فيه: عَلَّامون.

وخرج بقولنا: «ليست من باب أفعَل فَعْلَاء» ما كان كذلك، نحو: «أَحْمَرَ» فإن مؤنَّثه «حمراء» فلا يقال فيه: «أحمرون»، وكذلك ما كان من باب فَعْلاَن فَعْلَى، نحو: «سَكْران،

---

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز جمع العَلَم المذكَّر المختوم بتاء التأنيث كـ«طلحة وحمزة» جمع مذكر سالماً، بالواو والنون أو الياء والنون، بعد حذف تاء التأنيث التي في المفرد، ووافقهم على ذلك أبو الحسن بن كيسان، وعلى ذلك يقولون: جاء الطلحون والحمزون، ورأيت الطلحين والحمزين، **ولهم على ذلك ثلاثة أدلة**:

**الأول**: أن هذا عَلَمٌ على مذكَّر وإنْ كان لفظه مؤنثًا، والعبرة بالمعنى لا باللفظ.

**والثاني**: أن هذه التاء في تقدير الانفصال، بدليل سقوطها في جمع المؤنث السالم في قولهم: طلحات، وحمزات.

**والثالث**: أن الإجماع منعقد على جواز جمع العلم المذكر المختوم بألف التأنيث جمع مذكر سالمًا، فلو سمَّينا رجلاً بحمراء، أو حبلى، جاز جمعه على حمراوين وحبلين، ولا شكَّ أن الاسم المختوم بألف التأنيث أشدُّ تمكنًا في التأنيث من المختوم بتاء التأنيث، وإذا جاز جمع الاسم الأشدِّ تمكنًا في التأنيث جمعَ مذكر سالماً، فجواز جمع الاسم الأخفِّ تمكنًا في التأنيث هذا الجمعَ جائز من باب أولى.

**واختلف النحاة في جمع العلم المركَّب تركيبًا مزجيًّا، هل يُجمع جمع مذكر سالمًا؟** فقال الجمهور: لا، وقال قوم: نعم، ويجمع صدره، فيقال في جمع سيبويه: سيبون، وقال قوم: نعم، وتُجمع جملته، فيقال: سيبويهون. أما المركب تركيبًا إسناديًّا، فقد أجمعوا على أنه لا يُجمَع بالواو والنون أو الياء والنون.

وسَكْرَى» فلا يقال: «سكرانون»، وكذلك إذا استوى في الوصف المذكرُ والمؤنث، نحو «صَبور، وجَريح» فإنه يقال: «رَجُل صبور»، و«امرأة صَبور»، و«رجل جَريح»، و«امرأة جَريح»، فلا يقال في جمع المذكَّر السالم: «صبورون» ولا «جريحون».

**وأشار المصنِّفُ رحمه الله إلى الجامد** الجامعِ للشروط التي سبق ذِكرُها بقوله: «عامر» فإنه عَلَم لمذكَّر عاقل خالٍ من تاء التأنيث ومن التركيب، فيقال فيه: عامرون.

**وأشار إلى الصفة المذكورة أوَّلاً** بقوله: «ومُذْنِبٍ» فإنه صفة لمذكَّر عاقل خاليةٌ من تاء التأنيث وليست من باب «أفْعَلَ فَعْلاء» ولا من باب «فَعْلَان فَعْلَى»، ولا ممَّا يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث، فيقال فيه: «مُذْنبون».

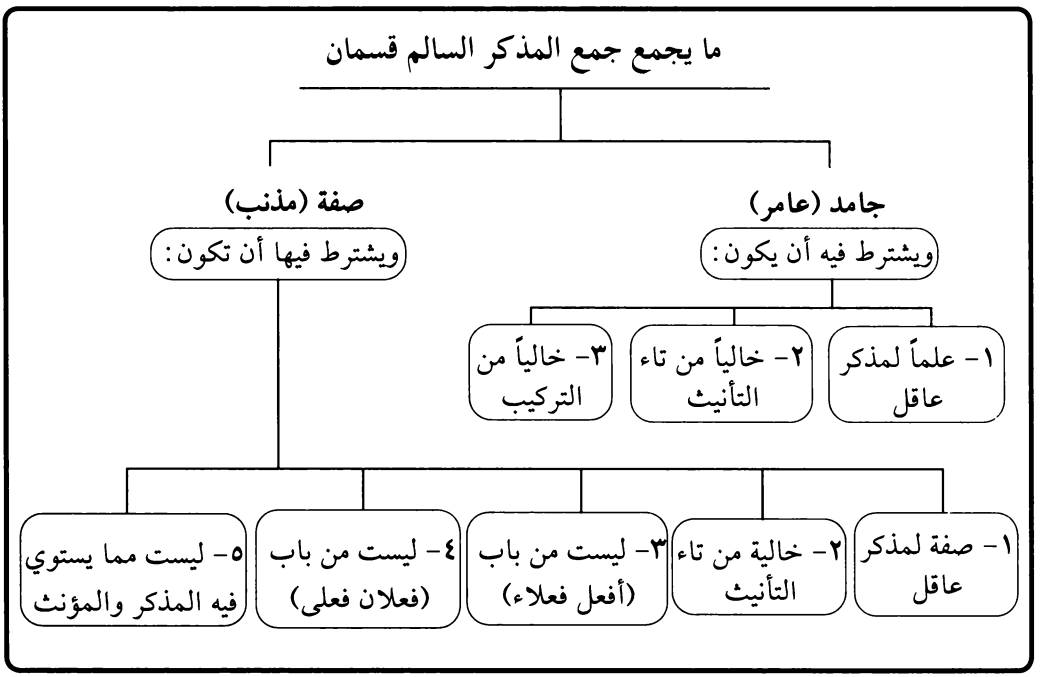

٣٦ ـ وَشِبْهِ ذَيْنِ وَبِهِ عِشْرونا وَبابُهُ أُلْحِقَ والأَهْلونا[١]

٣٧ ـ أولو وَعالَمونَ عِلِّيُّونا وَأَرَضونَ شَذَّ والسِّنونا[٢]

٣٨ ـ وَبابُهُ وَمِثْلَ حينٍ قَدْ يَرِدْ ذا البابُ وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ[٣]

أشار المصنف رحمه الله بقوله: «وشبه ذين» إلى شبه «عامر»، وهو كلُّ عَلَمٍ مُستجْمِعٍ للشروط السابق ذكرُها، كـ«محمد» و«إبراهيم»، فتقول: «محمدون» و«إبراهيمون». وإلى شبه «مُذْنِب»، وهو كلُّ صفة اجتمع فيها الشروط، كـ«الأفْضَلِ» و«الضَّرَّاب» ونحوِهما، فتقول: «الأفْضَلونَ» و«الضَّرَّابونَ».

وأشار بقوله: «وبه عشرونا» إلى ما أُلحقَ بجمع المذكَّر السالم في إعرابه، بالواو رفعاً، وبالياء جرًّا ونصباً.

---

(١) «وشبه» الواو حرف عطف، شبه: معطوف على عامر ومذنب، وشبه مضاف، و«ذين» مضاف إليه مبني على الياء في محل جر «وبه» جار ومجرور متعلق بقوله: ألحق، الآتي «عشرونا» مبتدأ «وبابه» الواو عاطفة، باب: معطوف على قوله: عشرون، وباب مضاف، والهاء ضمير الغائب العائد إلى قوله: «عشرونا» مضاف إليه «ألحق» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله: «عشرونا» والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «والأهلون» معطوف على قوله: «عشرون».

(٢) «أولو» و«عالمون» و«عليون» و«أرضون»: كلهن معطوف على قوله: عشرون «شذ» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المتعاطفات كلها، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها، لأنها استئنافية، وقيل: بل الجملة في محل رفع خبر عن المتعاطفات، والمتعاطفات مبتدأ، وعلى هذا يكون قد أخبر عن الأخير منها فقط، و«السنون» و«بابه» معطوفان على قوله: «عشرون».

(٣) «ومثل» الواو عاطفة أو للاستئناف، مثل: نصب على الحال من الفاعل المستتر في قوله: «يرد» الآتي، ومثل مضاف، و«حين» مضاف إليه «قد» حرف تقليل «يرد» فعل مضارع «ذا» اسم إشارة فاعل يرد «الباب» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة «وهو» مبتدأ «عند» ظرف متعلق بيطرد الآتي، وعند مضاف، و«قوم» مضاف إليه «يطرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير المنفصل الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وتقدير البيت: وقد يرد هذا الباب (وهو باب سنين) معرباً بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء، مثل إعراب «حين»: بالضمة رفعاً، والفتحة نصباً، والكسرة جراً، والإعراب بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء يطرد في كل جمع المذكر وما ألحق به عند قوم من النحاة أو من العرب.

**وجمع المذكر السالم هو ما سَلِمَ فيه بناءُ الواحد ووُجِدَ فيه الشروطُ التي سبق ذكرها.** فما لا واحِدَ له من لفظه[1]، أو له واحدٌ غيرُ مستكمِلٍ للشروط، فليس بجمع مذكَّر سالم، بل هو مُلْحَق به، فـ«**عشرون**» **وبابه** ـ وهو «ثلاثون» إلى «تسعين» ـ مُلْحَق بجمع المذكَّر السالم؛ لأنَّه لا واحد له من لفظه؛ إذ لا يقال: «عِشْرٌ»، وكذلك «**أَهْلونَ**» مُلْحَقٌ به، لأنَّ مفرده ـ وهو «أَهْلٌ» ـ ليس فيه الشروطُ المذكورة[2]؛ لأنه اسم جنسٍ جامد، كـ«رجل»، وكذلك «**أولو**»؛ لأنَّه لا واحد له من لفظه، و«**عالَمونَ**» جمع «عالَم»، و«عالَم» كـ«رجل» اسمُ جنسٍ جامدٍ، وَ«**عِلِّيُّون**» اسم لأَعْلَى الجنَّة، وليس فيه الشروطُ المذكورة، لكونه لِمَا لا يعقل، **وَأَرَضون** جمعُ «أَرْضٍ»، وَ«أَرْضٌ»[3] اسم جنس جامد مؤنَّث[4]، و«**السِّنون**»: جمع «سَنَة»[5]، والسنة: اسم جنسٍ مؤنَّث، فهذه كلُّها مُلْحَقة بالجمع المذكَّر؛ لِمَا سبق من أنها غير مستكمِلَةٍ للشروط.

**وأشار بقوله**: «**وبابه**» إلى باب «سَنَة»، وهو: كلُّ اسم ثلاثيٍّ حُذِفَتْ لامُه وَعوِّضَ عنها هاء التأنيث ولم يُكسَّر، كـ«مئة» و«مِئينَ»، و«ثُبَةٍ» و«ثُبينَ». وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوِه، فإنْ كُسِّرَ كـ«شَفَةٍ» وَ«شِفاه» لم يُستعمَل كذلك إلا شذوذاً، كـ«ظُبَة»، فإنهم كسَّروهُ على «ظُباةٍ»، وجمعوه أيضاً بالواو رَفْعاً وَبالياء نَصْباً وَجرًّا، فقالوا: «ظُبُونَ»، وَ«ظُبينَ».

وأشار بقوله: «**وَمِثْلَ حينٍ قَدْ يَرِد ذا البابُ**» إلى أنَّ «سِنين»[6] ونحوَه قد تلزمُه الياء وَيُجْعَلُ الإعرابُ على النون، فتقول: هذه سِنينٌ، وَرأيتُ سِنيناً، وَمررتُ بِسِنينٍ، وَإن شئت

---

(1) هو اسم جمعٍ لا جمعٌ. يُنظر الأشموني ١/ ١٤٩.

(٢) وقد جُمع لفظُ «أهلٍ» جمعَ مذكَّر سالمًا شذوذًا، وذلك كقول الشَّنفرى:

وَلِي دُونَكُمْ أهلُونَ سِيدٌ عَمَلَّسٌ ... وأرقَطُ زُهلُولٌ وعَرفاءُ جَيْألُ

(٣) وقد جَمَعَ لفظَ «أرض» جمعَ مذكر سالمًا ذلك الذي يقول:

لَقَد ضَجَّتِ الأَرْضُونَ إذْ قَامَ مِن بَنِي ... سَدُوسٍ خَطِيبٌ فَوقَ أعوَادِ مِنبَرِ

(4) بدليل أنه يُصغَّر «أُرَيْضَة».

(5) أرضون، وسنون، جَمْعا تكسير لتغيُّر واحدِهما. يُنظر المرادي ١/ ٣٣٤.

(٦) اعلم أن إعراب «سنين» وبابه إعرابَ الجمع بالواو رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا هي لغة الحجاز وعلياء قيس، وأما بعض بني تميم وبني عامر، فيجعل الإعراب بحركات على النون ويلتزم الياء في جميع الأحوال، =

حذفت التَّنْوين، وَهو أقلُّ من إثباته، واختُلف في اطِّراد هذا[1]، **والصحيحُ أنه لا يَطَّرد**، وأنه مقصور على السَّماع، ومنه قولُهُ ﷺ: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْها عليهم سِنيناً كِسِنينِ يوسُفَ**» في إحدى الروايتين[2]، ومثلُه قولُ الشاعر: [الطويل]

---

= وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله: «ومثل حين»، وقد تكلَّم النبيُّ ﷺ بهذه اللغة، وذلك في قوله يدعو على المشركين مِنْ أهلِ مكَّة: «**اللهمَّ اجْعلْها علَيهِمْ سنينًا كَسِنينِ يُوسُفَ**»، وقد رُوي هذا الحديثُ برواية أخرى على لغة عامَّة العرب: «**اللهُمَّ اجْعَلْها علَيهم سِنينَ كسِنِي يُوسُفَ**»، فإما أن يكونَ عليه الصلاة والسلام قد تكلَّم باللغتين جميعًا مرَّة بهذه ومرَّة بتلك؛ لأن الدعاء مقامُ تكرارٍ للمدعوِّ به، وهذا هو الظاهر، وإما أن يكون قد تكلَّم بإحدى اللغتين، ورواه الرُّواة بهما جميعًا، كلٌّ منهم رواه بلغة قبيلته؛ لأن الرواية بالمعنى جائزة عند المحدِّثين، وعلى هذه اللغة جاء الشاهد رقم «٧» الذي رواه الشارح، كما جاء قول جَرير:

أرَى مَرَّ السِّنِينِ أخَذنَ مِنِّي ... كما أخَذَ السِّرَارُ مِنَ الهِلالِ

وقولُ الشاعر:

ألَمْ نَسُقِ الحَجِيجَ سَلِي مَعدًّا ... سِنِينًا ما تُعَدُّ لنا حسابَا

وقول الآخَر:

سِنِينِي كُلُّهَا لاقَيتُ حَرْبًا ... أُعَدُّ مَعَ الصَّلادِمَةِ الذُّكُورِ

ومن العربِ من يُلزمُ هذا البابَ الواو ويفتح النون في كلِّ أحواله، فيكونُ إعرابه بحركاتٍ مقدَّرة على الواو منع من ظهورها الثِّقَل، ومنهم مَن يُلزمه الواوَ ويجعل الإعراب بحركاتٍ ظاهرة على النون، كإعراب زيتون ونحوه، ومنهم من يُجري الإعراب الذي ذكرناه أولاً في جميع أنواع جمع المذكَّر وما أُلحق به، إجراء له مُجرى المفرد، ويتخرَّج على هذه اللغة قولُ ذي الإصبَع العَدواني:

إنِّي أبِيٌّ أبِيٌّ ذُو مُحافَظَةٍ ... وابنُ أبِيٍّ أَبِيٍّ مِن أبِيِّينِ

ويجوز في هذا البيت أن تخرِّجه على ما خُرِّج عليه بيت سُحيم الشاهدُ (رقم ٩) الآتي قريبًا، فتلخَّص لك من هذا أن ما ذكرناه في سنين وبابِه أربعُ لغات، وأن ما ذكرناه في الجمع عامَّةٌ لغتان.

(1) ممن يرى اطراده الفرّاء. ذكره الأشموني ١/ ١٥٥.

«حاشية الصبان» على «شرح الأشموني على ألفية ابن مالك»، ومعه «شرح الشواهد» للعيني.

تحقيق: محمود بن الجميل. مكتبة الصفا ـ القاهرة. ط١: ١٤٢٣/ ٢٠٠٢.

(2) هذا الحديث بهذه الرواية في «مسند أحمد» برقم (١٠٧٥٤)، وهو بالرواية الثانية التي ساقها الشيخ محيي الدين عبد الحميد في «صحيح البخاري» (٤٨٢١) و«صحيح مسلم» (٧٠٦٧).

ش٧ ـ دَعـانـيَ مِـنْ نَـجْـدٍ فـإنَّ سِـنـيـنَـهُ لَـعِـبْـنَ بِـنـا شـيـبـاً وَشَـيَّـبْـنَـنـا مُـرْدا[1]

[**الشاهد فيه** إجراءُ السنين مُجْرَى الحيْنِ، في الإعراب بالحَرَكات، وإلزامُ النُّونِ مع الإضافة].

---

(١) البيت للصِّمَّة بن عبد الله، أحدِ شعراء عصر الدولة الأُموية، وكان الصِّمَّة قد هوي ابنة عمٍّ له اسمها «رَيَّا»، فخطبها، فرضي عمُّه أن يزوِّجَها له على أن يَمهَرَها خمسين من الإبل، فذكر ذلك لأبيه، فساق عنه تسعة وأربعين، فأبى عمُّه إلا أن يُكمِلَها له خمسين، وأبى أبوه أن يُكمِلَها، ولَجَّ العنادُ بينَهما، فلم يرَ الصِّمة بُدًّا من فراقهما جميعًا، فرحل إلى الشام؛ فكان وهو بالشام يحنُّ إلى نجد أحيانًا ويذمُّه أحيانًا أخرى، وهذا البيت من قصيدة له في ذلك.

اللغة: «دعاني» أي: اتركاني، ويروى في مكانه: ذراني، وهما بمعنى واحد «نجد» بلاد بعينها، أعلاها تهامة واليمن، وأسفلها العراق والشام، و«الشِّيب» بكسر الشين جمع أَشيَب، وهو الذي وَخَطَ الشَّيبُ شَعْرَ رأسه، و«المُرْد» بضم فسكون جمع أَمرَد، وهو من لم ينبت بوجهه شعر.

الإعراب: «**دعاني**» دعا: فعل أمر مبني على حذف النون، وألف الاثنين فاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول به مبني على الفتح في محل نصب «**من نجد**» جار ومجرور متعلق بدعاني «**فإن**» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب «**سنينه**» سنين: اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو محلُّ الشاهد، وسنين مضاف، والضمير العائد إلى نجد مضاف إليه، وجملة «لَعِبْنَ» من الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن «**بنا**» جار ومجرور متعلق بـ: لعبن «**شيبًا**» حال من الضمير المجرور المحلِّ بالباء في: بنا، وجملة «**شيبننا**» من الفعل وفاعله ومفعوله معطوفة بالواو على جملة لعبن «**مردًا**» حال من المفعول به في قوله: «شيبننا».

الشاهد فيه: قوله: «فإنَّ سنينَه» حيث نصبه بالفتحة الظاهرة، بدليل بقاء النون مع الإضافة إلى الضمير، فجعل هذه النون الزائدة على بنية الكلمة كالنون التي من أصل الكلمة في نحو مسكين وغسلين، ألا ترى أنك تقول: هذا مسكين، ولقد رأيت رجلاً مسكينًا، ووقعت عيني على رجل مسكين، وتقول: هذا الرجل مسكينكم، فتكون حركات الإعراب على النون سواء أُضيفت الكلمة أم لم تضف؛ لأن مثلها مثل الميم في غلام والباء في كتاب، ولو أن الشاعر اعتبر هذه النون زائدة مع الياء للدلالة على أن الكلمة جمع مذكر سالم، لَوجب عليه هنا أن ينصبَه بالياء ويحذف النون فيقول: «فإن سنيه» ومثل هذا البيت قولُ رسول الله ﷺ: «**اللهمَّ اجعلها عليهم سنينًا كسنينِ يوسف**» والأبيات التي أنشدناها (في ص٥٦، ٥٧) وتقدَّم لنا ذِكر ذلك.

# حركات نون المثنى ونون الجمع المذكر السالم

٣٩ ـ وَنونَ مَجْموعٍ وَما بِهِ التَحَقْ فافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسرِهِ نَطَقْ[١]

٤٠ ـ وَنونُ ما ثُنِّيَ والمُلْحَقِ بِهْ بِعَكْسِ ذاكَ اسْتَعْمَلوه فانْتَبِهْ[٢]

حَقُّ نونِ الجمعِ وَما ألحقَ به الفتحُ، وقد تُكْسَرُ شُذوذاً، ومنه قوله: [الوافر]

ش٨ ـ عَرَفْنا جَعْفَراً وَبَني أبيهِ وَأَنْكَرْنا زَعانِفَ آخَرينِ[٣]

---

(١) «ونون» مفعول مقدم لافتح، ونون مضاف، و«مجموع» مضاف إليه «وما» الواو عاطفة، ما: اسم موصول معطوف على مجموع، مبني على السكون في محل جر «به» جار ومجرور متعلق بالتحق الآتي «التحق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «فافتح» الفاء زائدة لتزيين اللفظ، وافتح: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وقل» فعل ماض «من» اسم موصول في محل رفع فاعل قلَّ «بكسره» الجار والمجرور متعلق بنطق، وكسر مضاف، والضمير العائد على النون مضاف إليه «نطق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وتقدير البيت: افتح نون الاسم المجموع والذي التحق به، وقلَّ من العرب من نطق بهذه النون مكسورة، أي: في حالتي النصب والجر، أما في حالة الرفع فلم يُسمع كسر هذه النون من أحد منهم.

(٢) «ونون» الواو عاطفة، نون: مبتدأ، ونون مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «ثني» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما «والملحق» معطوف على ما «به» جار ومجرور متعلق بالملحق «بعكس» جار ومجرور متعلق باستعملوه، وعكس مضاف، وذا من «ذاك» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «استعملوه» فعل ماض، والواو فاعل، والهاء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «نون» في أول البيت «فانتبه» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، يريد أن لغة جمهور العرب جارية على أن ينطقوا بنون المثنى مكسورة، وقليل منهم من ينطق بها مفتوحة.

(٣) هذا البيت لجَرير بن عطية بن الخَطَفي من أبيات خاطب بها فَضَالة العُرَني، وقبله قولُه:

عَرِينٌ مِن عُرينةَ لَيْسَ مِنَّا بَرِئتُ إلى عُرَينةَ مِنْ عَرِينِ

اللغة: «جعفر» اسم رجل من ولد ثعلبة بن يربوع «وبني أبيه» إخوته، وهم عرين وكليب وعبيد «زعانف» جمع زِعْنِفة ـ بكسر الزاي والنون بينهما عين مهملة ساكنة ـ وهم الأتباع، وفي القاموس: «الزعنفة ـ بالكسر والفتح ـ القصير والقصيرة، وجمعه زعانف، وهي أجنحة السَّمك، وكل جماعة ليس أصلهم واحد» اهـ. والزعانف أيضًا: أهداب الثوب التي تَنُوس منه، أي تتحرَّك، ويقال للئام الناس ورُذالهم: الزعانف. =

وقولُه: [الوافر]

ش٩ ـ أَكُلَّ الدَّهْرِ حِلٌّ وارْتِحالٌ ... أَمَا يُبْقِي عَلَيَّ وَلَا يَقِيني

وَماذا تَبْتَغي الشُّعَراءُ مِنِّي ... وَقَدْ جاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ[1]

= الإعراب: «عرفنا» فعل وفاعل «جعفراً» مفعوله «وبني» معطوف على جعفر، وبني مضاف، وأبي من «أبيه» مضاف إليه، وأبي مضاف، وضمير الغائب العائد إلى جعفر مضاف إليه «وأنكرنا» الواو حرف عطف، أنكرنا: فعل وفاعل «زعانف» مفعول به «آخرين» صفة له منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم، وجملة أنكرنا ومعمولاته معطوفة على جملة عرفنا ومعمولاته.

الشاهد فيه: كسر نون الجمع في قوله: «آخرين» بدليل أن القصيدة مكسورة حرف القافية، وقد روينا لك البيت السابق على بيت الشاهد ليتضحَ لك ذلك، وأول الكلمة قوله:

أَتُوعِدُنِي وَرَاءَ بَنِي رِيَاحٍ ... كَذَبْتَ لَتُقْصُرَنَّ يَدَاكَ دُونِي

(١) هذان البيتان لسُحَيم بن وَثيل الرِّياحي، من قصيدة له يمدح بها نفسه ويعرِّض فيها بالأُبَيرد الرِّياحي ابنِ عمِّه، وقبلهما:

عَذَرْتُ البُزْلَ إنْ هِيَ خَاطَرَتْنِي ... فَمَا بَالِي وَبَالُ ابنَيْ لَبُونِ

وبعدهما قولُه:

أَخُو خَمْسِينَ مُجْتَمِعٌ أَشُدِّي ... ونَجَّذَنِي مُدَاوَرَةُ الشُّؤُونِ

اللغة: «يبتغي» معناه يطلب، ويروى في مكانه: «يدَّري» بتشديد الدال المهملة، وهو مضارع ادَّراه، إذا ختله وخدعه.

المعنى: يقول: كيف يطلب الشعراء خديعتي ويطمعون في خَتْلي وقد بلغتُ سنَّ التجربة والاختبار التي تمكنني من تقدير الأمور ورد كيد الأعداء إلى نحورهم! يريد أنه لا تجوز عليه الحيلة، ولا يمكن لعدوه أن يخدعه.

الإعراب: «أكلَّ» الهمزة للاستفهام، وكل: ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم، وكل مضاف، و«الدهر» مضاف إليه «حل» مبتدأ مؤخر «وارتحال» معطوف عليه «أما» أصل الهمزة للاستفهام، وما نافية، وأما هنا حرف استفتاح «يبقي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على الدهر «علي» جار ومجرور متعلق بيبقي «ولا» الواو عاطفة، ولا زائدة لتأكيد النفي «يقيني» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، والنون للوقاية، والياء مفعول به «وماذا» ما: اسم استفهام مبتدأ، وذا: اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع خبر «تبتغي» فعل مضارع «الشعراء» فاعله «مني» جار ومجرور متعلق بتبتغي، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بتبتغي، وهو محذوف، أي: تبتغيه «وقد» الواو حالية، قد حرف تحقيق «جاوزت» فعل وفاعل «حدَّ» مفعول به لجاوز، وحد مضاف، و«الأربعين» مضاف إليه مجرور بالياء المكسور ما قبلها تحقيقًا المفتوحُ ما بعدها تقديرًا، وقيل: مجرور بالكسرة الظاهرة؛ لأنه عومل معاملة «حين» في جعل الإعراب على النون، وسنوضح ذلك في بيان الاستشهاد بالبيت. =

وليس كسرُها لغة، خلافاً لمن زعم ذلك[1].

وَحَقُّ نون المثنَّى والمُلْحَقِ به الكَسْرُ، وَفتْحُها لغةٌ، ومنه قوله: [الطويل]

ش١٠ ـ عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فما هي إلا لَمْحَةٌ وَتَغيبُ[2]

---

= الشاهد فيه: قوله: «الأربعين» حيث وردت الرواية فيه بكسر النون كما رأيت في أبيات القصيدة؛ فمن العلماء من خرَّجه على أنه معرب بالحركات الظاهرة على النون على أنه عُومل معاملة المفرد من نحو «حين ومسكين وغسلين ويقطين»، ومنهم من خرَّجه على أنه جمع مذكر سالم معرب بالياء نيابة عن الكسرة، ولكنه كسر النون، وعليه الشارح هنا.

ونظيره بيت ذي الإصبَع العَدواني الذي رويناه لك (ص٥٧)، وقولُ الفرزدق:

مَا سَدَّ حَيٌّ ولا مَيْتٌ مَسَدَّهَا إلا الخلائفُ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينِ

(١) زعم ذلك ابن مالك نفسُه كما نقل السيوطي في «البهجة المرضية» ص٥٥ عن «شرح الكافية».
ونقل الأشموني ١/ ١٥٨ عن «شرح التسهيل» مثل ذلك، وقال: وجزم به في «شرح الكافية».
وانظر «توضيح المقاصد» ١/ ٣٣٨.

(٢) البيت لحُميد بن ثَور الهلالي الصحابي أحدِ الشعراء المجيدين، وكان لا يقاربه شاعر في وصف القَطاة، وهو من أبيات قصيدة له يصف فيها القطاة، وأول الأبيات التي يصف فيها القطاة قوله:

كما انْقَبَضَتْ كَدْرَاءُ تَسْقِي فِرَاخَهَا بِشَمْظَةَ زِفِّهَا والمِيَاهُ شُعُوبُ
غَدَتْ لم تُصَعِّد في السماء وتَحْتَهَا إذا نَظَرتْ أُهوِيَّةٌ ولُهُوبُ
فَجَاءَتْ وَمَا جَاءَ القَطَا ثُمَّ قَلَّصَتْ بِمِفْحَصِها والوَارِداتُ تَنُوبُ

اللغة: «الأحوذيان» مثنَّى أحوذي، وهو الخفيف السريع، وأراد به هنا جناحَ القطاة، يصفها بالسرعة والخفة، و«استقلت» ارتفعت وطارت في الهواء، و«العشية» ما بين الزوال إلى المغرب، و«هي» ضمير غائبة يعود إلى القطاة على تقدير مضافين. وأصل الكلام: فما زمان رؤيتها إلا لمحة وتغيب.

المعنى: يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين، فليس يقع نظرك عليها حين تَهُمَّ بالطيران إلا لحظةً يسيرة ثم تغيب عن ناظريك، فلا تعود تراها، يقصد أنها شديدة السرعة.

الإعراب: «**على أحوذيين**» جار ومجرور متعلق باستقلت «**استقلَّت**» استقلَّ: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على القطاة التي تقدم وصفها «**عشيةً**» ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق باستقلت «**فما**» الفاء عاطفة، ما نافية «**هي**» مبتدأ بتقدير مضافين. والأصل: فما زمان مشاهدتها إلا لمحة وتغيب بعدها «**إلا**» أداة استثناء ملغاة لا عمل لها «**لمحة**» خبر المبتدأ «**وتغيب**» الواو عاطفة، وتغيب فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على القطاة، والجملة من الفعل والفاعل معطوفة على جملة المبتدأ والخبر.

الشاهد فيه: فتح نون المثنى من قوله: «أحوذيين» وهي لغة وليست بضرورة؛ لأن كسرها يأتي معه الوزن ولا يفوت به غَرَض. =

**وظاهرُ كلامِ المصنِّف** رحمه الله تعالى أنَّ فتحَ النون في التثنية ككسر نون الجمع في القِلَّة، وليس كذلك، بل كَسْرُها في الجمع شاذٌّ، وفتحُها في التثنية لغة[1] كما قَدَّمْناه. وهل يختصُّ الفتحُ بالياءِ أو يكون فيها وفي الألف؟ قولان: وظاهرُ كلام المصنِّفِ الثاني[2]. [3]

---

(1) حكاها الكسائي والفراء مع الياء لا الألف، «توضيح المقاصد» ١/ ٣٣٨ و«شرح الأشموني» ١/ ١٥٩.

(٢) اعلم أنهم اتفقوا على زيادة نون بعد ألف المثنى ويائه وبعد واو الجمع ويائه؛ واختلف النحاة في تعليل هذه الزيادة على سبعة أوجه: **الأول** ـ وعليه ابن مالك ـ: أنها زيدت دفعًا لتوهم الإضافة في «رأيت بنين كرماء» إذ لو قلت: «رأيت بني كرماء» لم يدرِ السامع الكرام هم البنون أم الآباء؟ فلما جاءت النون، علمنا أنك إن قلت: «بني كرماء» فقد أردت وصف الآباء بالكرم، وأن بني مضاف وكرماء مضاف إليه، وإن قلت: «بنين كرماء» فقد أردت وصف الأبناء أنفسهم بالكرم، وأن كرماء نعت لبنين، وبعدًا عن توهُّم الإفراد في «هذين» ونحو «الخوزلان» و«المهتدين»؛ إذ لولا النون لالتبست الصفة بالمضاف إليه على ما علمت أولاً، ولالتبس المفرد بالمثنى أو بالجمع. **الثاني**: أنها زيدت عوضًا عن الحركة في الاسم المفرد، وعليه الزجاج. **والثالث**: أن زيادتها عوض عن التنوين في الاسم المفرد، وعليه ابن كيسان، وهو الذي يجري على ألسنة المُعرِبين. **والرابع**: أنها عوض عن الحركة والتنوين معًا، وعليه ابن ولَّاد والجُزُولي. **والخامس**: أنها عوض عن الحركة والتنوين فيما كان التنوين والحركة في مفرده، كمحمد وعلي، وعن الحركة فقط فيما لا تنوين في مفرده، كزينب وفاطمة، وعن التنوين فقط فيما لا حركة في مفرده، كالقاضي والفتى، وليست عوضًا عن شيء منهما فيما لا حركة ولا تنوين في مفرده، كالحبلى، وعليه ابن جِنِّي. **والسادس**: أنها زيدت فرقًا بين نصب المفرد ورفع المثنى، إذ لو حذفت النون من قولك: «عليَّان» لأشكل عليك أمره، فلم تدر أهو مفرد منصوب أم مثنى مرفوع، وعلى هذا الفراء. **والسابع**: أنها نفس التنوين حرِّك للتخلص من التقاء الساكنين.

ثم المشهور الكثير أن هذه النون مكسورة في المثنَّى مفتوحةٌ في الجمع، فأما مجرد حركتها فيهما؛ فلأجل التخلص من التقاء الساكنين، وأما المخالفة بينهما؛ فلتميز كل واحد من الآخر، وأما فتحها في الجمع؛ فلأن الجمع ثقيل، لدلالته على العدد الكثير، والمثنى خفيف، فقُصدت المعادلة بينهما، لئلا يجتمعَ ثقيلان في كلمة، وورد العكس في الموضعين، وهو فتحها مع المثنى وكسرها مع الجمع، ضرورةً لا لغة.

ثم قيل: ذلك خاصٌّ بحالة الياء فيهما، وقيل: لا، بل مع الألف والواو أيضًا.

وذكر الشيباني وابن جنِّي أن من العرب مَن يضم النون في المثنى، وعلى هذا ينشدون قولَ الشاعر:

يَـا أبَـنَـا أرَّقَـنِـي الـقِـذَّانُ ... فَـالـنَّـومُ لا تَـطـعَـمُـهُ الـعَـيـنَـانُ

وهذا إنما يجيء مع الألف لا مع الياء. والقِذَّان: البراغيث، واحدها قُذَذ، بوزن صُرَد. وسُمع تشديد نون المثنَّى في تثنية اسم الإشارة والموصول فقط، وقد قرئ بالتشديد في قوله تعالى: ﴿فذانِّك بُرْهَـٰنَانِ﴾ [القصص: ٣٢]، وقولِه: ﴿واللَّذَانِّ يَأْتِيَـٰنِهَا﴾ [النساء: ١٦]، وقولِه: ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَاتَيْنِّ﴾ [القصص: ٢٧]، وقولِه سبحانه: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا اللَّذَيْنِّ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩].

(3) الآيات الأربع اللائي ساقهن الشيخ عبد الحميد قَرَأَ بتشديد النون فيها وفي ﴿(هذانِّ خصمان اختصموا)﴾ [الحج: ١٩٠] ابنُ كثيرٍ من العشرة، ووافقه أبو عمرو ورُوَيس في ﴿(فذانِّك)﴾ فقط. ينظر «النشر» ٢/ ١٩٠.

ومن الفتحِ مع الألف قولُ الشاعر: [الرجز]

ش١١ ـ أَعْرِفُ مِنْها الجِيْدَ والعَيْنانا وَمَنْخِرَيْنِ أشبهَا ظَبْيانا[1]

وقد قيل: إنه مصنوع[2]، فلا يُحْتَجُّ به.

---

(١) البيت لرجل من ضَبَّةَ كما قال المفضَّل، وزعم العيني أنه لا يُعرف قائله، وقيل: هو لرؤبة، والصحيح الأول، وهو من رجز أوله:

إنَّ لسَلْمَى عِندَنَا دِيوَانا يُخزِي فُلانًا وَابنَهُ فُلانَا

كانَتْ عَجُوزًا عُمِّرتْ زَمَانَا وَهيَ تَرَى سَيِّئَهَا إحسَانَا

اللغة: «الجيد» العنق «منخرين» مثنى مَنْخِر، بزنة مَسْجِد، وأصله مكان النخير، وهو الصوت المنبعث من الأنف، ويُستعمل في الأنف نفسه لأنه مكانه، واستعماله في الصوت من باب تسمية الحال في شيء باسم محلِّه، كإطلاق لفظ القرية وإرادة سكانها «ظبيان» اسم رجل، وقيل: مثنى ظَبْي، وليس بشيء، قال أبو زيد: «ظبيان: اسم رجل، أراد: أشبها منخري ظبيان، فحُذف، كما قال الله عز وجل: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] يريد: أهل القرية» اهـ. وتأويل أبي زيد في القرية على أنه مجاز بالحذف، وهو غير التأويل الذي ذكرناه آنفًا.

الإعراب: «**أعرف**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**منها**» جار ومجرور متعلق بأعرف «**الجيد**» مفعول به لأعرف «**والعينانا**» معطوف على الجيد منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «**ومنخرين**» معطوف عى الجيد أيضًا منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى «**أشبها**» أشبه: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل «**ظبيانا**» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على أنه مفرد كما هو الصحيح، فأما على أنه مثنى فهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف، كما في قوله: «والعينانا» السابق، وذلك على لغة من يُلزم المثنى الألف، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب صفة لمنخرين.

الشاهد فيه: قوله: «والعينانا» حيث فتح نون المثنى، وقال جماعة منهم الهَرَوي: الشاهد فيه في موضعين: أحدهما ما ذكرنا، وثانيهما قوله: «ظبيانا»، ويتأتَّى ذلك على أنه تثنية ظبي، وهو فاسد من جهة المعنى، والصواب أنه مفرد، وهو اسم رجل كما قدَّمنا لك عن أبي زيد، وعليه لا شاهد فيه، وزعم بعضهم أن نون «منخرين» مفتوحة، وأن فيها شاهدًا أيضًا، فهو نظير قول حُميد بن ثور: «على أَحوَذِيَّيْنَ» الذي تقدم (الشاهد رقم ١٠).

(٢) حكى ذلك ابنُ هشام رحمه الله، وشُبهة هذا القيل أن الراجز قد جاء بالمثنى بالألف في حالة النصب، وذلك في قوله: «والعينانا» وفي قوله: «ظبيانا» عند الهروي وجماعة، ثم جاء به بالياء في قوله: «منخرين» فجمع بين لغتين من لغات العرب في بيت واحد، وذلك قلما يتفق لعربي.

ويردُّ هذا الكلامَ شيئان:

أولهما: أن أبا زيد رحمه الله قد روى هذه الأبيات ونسبها لرجل من ضبة، وأبو زيد ثقة ثَبت، حتى إن سيبويه رحمه الله كان يعبِّر عنه في «كتابه» بقوله: «حدثني الثقة» أو «أخبرني الثقة» ونحوِ ذلك. =

# إعراب جمع المؤنث السالم وما ألحق به

٤١ ـ وَمـا بِـتـا وَأَلِـفٍ قَـدْ جُـمِـعـا يُكْسَرُ في الجَرِّ وَفي النَّصْبِ مَعا[١]

لمَّا فَرَغَ من الكلام على الذي تَنوب فيه الحروفُ عن الحركات، **شَرَعَ في ذِكر ما نابَتْ فيه حركةٌ عن حركةٍ، وهو قسمان، أحدهما: جمعُ المؤنَّثِ السالمُ**، نحو «مُسْلِماتٍ»، وقيَّدنا بـ«السالم» احترازاً عن جمع التكسير، وهو ما لم يَسْلَمْ فيه بِناءُ الواحدِ، نحو: «هُنود» وأشار إليه المصنِّفُ رحمه الله تعالى بقوله: «**وما بِتا وألفٍ قَدْ جُمِعا**» أي: جُمِعَ بالألف والتاء المَزيدتين، فخرج نحو قُضاة[٢]، فإنَّ ألفه غيرُ زائدةٍ، بل هي منقلبة عن أصْلٍ وهو الياء؛ لأن أصله «قُضَيَةٌ»، ونحو «أبياتٍ»[٣] فإنَّ تاءه أصليَّة. والمراد منه: ما كانت الألف والتاء سبباً في دَلَالَته على الجمع، نحو: «هِنْداتٍ»، فاحترز بذلك عن نحو «قُضاةٍ» و«أبْياتٍ»، فإن كلَّ واحد منهما جمعٌ مُلتَبِسٌ بالألف والتاء، وليس مما نحن فيه؛ لأنَّ دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء، وإنما هو بالصِّيغَةِ.

---

= وثانيهما: أن الرواية عند أبي زيد في «نوادره»:

ومَـنـخِـرَانِ أشْـبَـهَـا ظَـبـيَـانَـا

بالألف في «منخرين» أيضًا؛ فلا يتمُّ ما ذكروه من الشُّبهة لادِّعاء أن الشاهد مصنوع، فافهم ذلك وتدبَّره.

(١) «وما» الواو للاستئناف، ما: اسم موصول مبتدأ «بتا» جار ومجرور متعلق بجُمع الآتي «وألف» الواو حرف عطف، ألف: معطوف على تا «قد» حرف تحقيق «جمعا» جمع: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «يكسر» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ «في الجر» جار ومجرور متعلق بيكسر «وفي النصب» الواو حرف عطف، في النصب: جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول «معاً» ظرف متعلق بمحذوف حال.

(٢) مثل قضاة في ذلك: بناة، وهداة، ورماة، ونظيرها: غزاة، ودعاة، وكساة، فإن الألف فيها منقلبة عن أصل، لكن الأصل في غزاة ودعاة وكساة واو، لا ياء كما هو أصل ألف بناة وهداة ورماة.

(٣) ومثل أبيات في ذلك: أموات، وأصوات، وأثبات، وأحوات جمع حوت، وأسحات جمع سُحت بمعنى حرام.

فاندفع بهذا التقرير الاعتراضُ على المصنف بمثل «قُضاةٍ» و«أبيات» وعُلِم أنه لا حاجةَ إلى أن يقول: بأَلف وتاء مزيدتين، فالباء في قوله: «بتا» متعلقة بقوله: «جُمِع».

**وحكمُ هذا الجمع** أنْ يُرْفَعَ بالضمَّةِ، وينصبَ ويُجرَّ بالكسرة، نحو: «جاءَني هِنْداتٌ» و«رَأيْتُ هِنْداتٍ» و«مَررْتُ بِهِنْداتٍ» فنابت فيه الكسرةُ عن الفتحة[1]. وزعم بعضُهم[2] أنَّه مبنيٌّ في حالة النصب، وهو فاسدٌ؛ إذ لا موجِبَ لبنائه[3].

**٤٢ ـ كَذا أولاتُ والَّذي اسْماً قَد جُعِلْ كـأذرِعـاتِ فِـيـهِ ذا أيْـضـاً قُـبِـلْ[4]**

---

(1) قال الأشموني ١/ ١٦٢ ـ ١٦٣: وإنما نُصِبَ بالكسرة مع تأتِّي الفتحة؛ ليجري على سَنَن أصله، وهو جمع المذكر السالم في حمل نصبه على جرّه.
قال: وجوّز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقاً، وهشام [ابن معاوية الضرير الكوفي] فيما حُذِفَت لامُهُ.

(2) هو الأخفش كما ذكر الأشموني ١/ ١٦٢، والسيوطي في «البهجة» ص٥٦.

(3) **اختلف النحويون في جمع المؤنث السالم إذا دخل عليه عامل يقتضي نصبه**؛ فقيل: هو مبني على الكسر في محل نصب، مثل: هؤلاء وحذام ونحوهما، وقيل: هو معرب. ثم قيل: يُنصب بالفتحة الظاهرة مطلقًا، أي: سواء أكان مفرده صحيح الآخر، نحو زينبات وطلحات في جمع زينب وطلحة، أم كان معتلًّا، نحو لغات وثبات في جمع لغة وثُبَة. وقيل: بل يُنصب بالفتحة إذا كان مفرده معتلًّا، وبالكسرة إذا كان مفرده صحيحًا. وقيل: يُنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة مطلقًا، حملاً لنصبه على جرِّه، كما حمل نصب جمع المذكر السالم ـ الذي هو أصل جمع المؤنث ـ على جره، فجُعلا بالياء، وهذا الأخير هو أشهر الأقوال وأصحُّها عندهم، وهو الذي جرى عليه الناظم هنا.
ثم اعلم أن الجمع بالألف والتاء ينقاس في خمسة أشياء: أولها: ما كان مقترنًا بالتاء، سواء أكان عَلَمَ مؤنث كفاطمة، أم علم مذكر كطلحة، أم غير علم كزَفرة. وثانيها: ما كان آخره ألف التأنيث الممدودة كصحراء، أو المقصورة كحُبلى. وثالثها: ما كان علمًا لمؤنث، كزينب ودعد. ورابعها: مصغر ما لا يعقل، كـ«دُريهم». وخامسها: وصف ما لا يعقل، كأيام معدودات وجبال راسيات.

(4) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أولات» مبتدأ مؤخر «والذي» الواو للاستئناف، الذي: اسم موصول مبتدأ أول «اسماً» مفعول ثان لجعل الآتي «قد» حرف تحقيق «جعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ـ وهو المفعول الأول ـ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها صلة الموصول «كأذرعات» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كأذرعات «فيه» جار ومجرور متعلق بقبل الآتي «ذا» مبتدأ ثان «أيضاً» مفعول مطلق حُذف عامله «قبل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى =

أشار بقوله: «**كذا أولاتُ**» إلى أنَّ «أولاتِ» تَجري مَجْرَى جمعِ المؤنَّث السَّالمِ في أنها تُنصَبُ بالكَسرة، وليست بجمع مؤنَّث سالم، بل هي مُلْحَقةٌ به، وذلك لأنَّها لا مفردَ لها من لَفظها.

ثم أشار بقوله: «**والَّذي اسْماً قدْ جُعِلْ**» إلى أن ما سُمِّيَ به من هذا الجمع والملحق به، نحو: «أَذْرِعاتٍ» يُنْصَبُ بالكسرة كما كان قبل التسمية به، ولا يحذف منه التنوين، نحو: «هذه أذْرِعاتٌ» و«رَأَيْتُ أذْرِعاتٍ» و«مَرَرْتُ بأَذْرِعاتٍ»، **هذا هو المذهب الصحيح، وفيه مذهبان آخَران:**

**أحدهما**: أنه يرفع بالضمة وينصب ويجرُّ بالكسرة، ويُزال منه التنوينُ، نحو: «هذه أذرعاتُ» و«رأيتُ أذْرِعاتِ» و«مررْتُ بأَذرعاتِ».

**والثاني**: أنَّه يرفعُ بالضمَّة وينصبُ ويجرُّ بالفتحة، ويحذفُ منه التنوين، نحو: «هذه أذرعاتُ» و«رأيت أذرعاتَ» و«مرَرْتُ بأَذرعاتَ»، ويُرْوى قولُه: [الطويل]

ش١٢ ـ تَنَوَّرْتُها مِن أَذْرِعات وَأَهْلُها ... بيَثْرِبَ أَدْنى دارِها نَظَرٌ عالي[1]

---

= ذا، والجملة خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول وهو «الذي»، أي: وقد قيل هذا الإعراب في الجمع الذي جعل اسماً كأذرعات، والتقدير الإعرابي للبيت: وأولات كذلك، أي: كالجمع بالألف والتاء، والجمع الذي جُعل اسماً ـ أي سُمِّي به بحيث صار علماً، ومثاله أذرعات ـ هذا الإعراب قد قُبل فيه أيضاً، وأذرعات في الأصل: جمع أذرعة الذي هو جمع ذراع، كما قالوا: رجالات وبيوتات وجمالات، وقد سُمِّي بأذرعات بلد في الشام كما ستسمع في الشاهد رقم ١٢.

(١) البيت لامرئ القيس بن حُجر الكِندي من قصيدة مطلعها:

أَلاَ عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي ... وهَل يَعِمَنْ مَنْ كانَ في العُصُرِ الخَالِي

اللغة: «تنورتها» نظرت إليها من بعيد، وأصل التنور: النظر إلى النار من بعيد، سواء أراد قصدها أم لم يُرِد، و«أذرعات» بلد في أطراف الشام، و«يثرب» اسم قديم لمدينة الرسول ﷺ «أدنى» أقرب «عال» عظيم الارتفاع والامتداد.

الإعراب: «**تنَّورتها**» فعل وفاعل ومفعول به «**من**» حرف جر «**أذرعات**» مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة إذا قرأته بالجر منونًا أو من غير تنوين، فإن قرأته بالفتح قلت: وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العَلَمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بتنور «**وأهلها**» الواو للحال، وأهل: مبتدأ، وأهل مضاف، والضمير مضاف إليه «**بيثرب**» جار ومجرور متعلق بمحذوف=

بكسرِ التَّاءِ منوَّنةً كالمذهب الأوَّل، وبكسرها بلا تنوين كالمذهب الثاني، وبفتحها بلا تنوين كالمذهب الثالث.

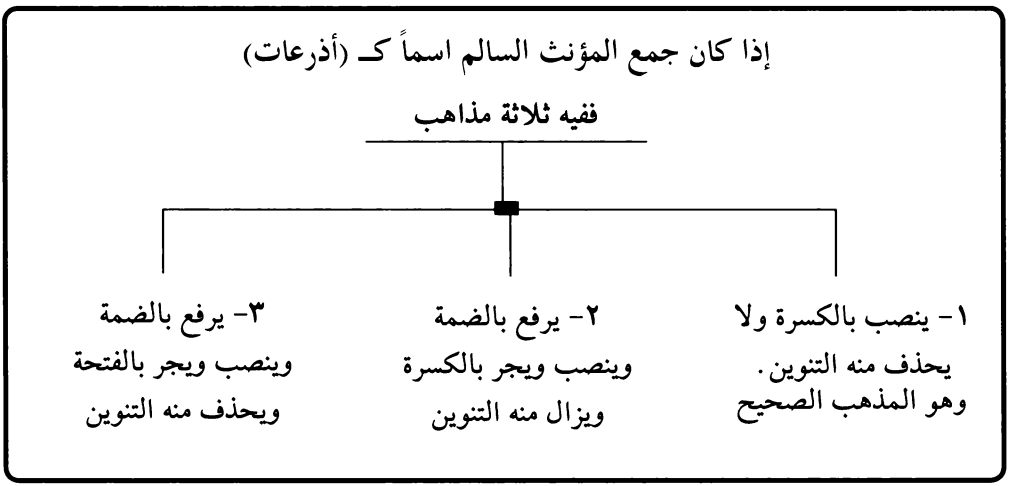


---

= خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال «**أدنى**» مبتدأ، وأدنى مضاف، ودار من «**دارها**» مضاف إليه، ودار مضاف، وضمير الغائبة مضاف إليه «**نظر**» خبر المبتدأ «**عال**» نعت لنظر.

الشاهد فيه: قوله: «أذرعات» فإن أصله جمع، كما بيَّنا في تقدير بيت الناظم، ثم نُقل فصار اسم بلد؛ فهو في اللفظ جمع وفي المعنى مفرد. ويروى في هذا البيت بالأوجه الثلاثة التي ذكرها الشارح، فأما من رواه بالجرِّ والتنوين فإنما **لاحظ حاله قبل التسمية به** من أنه جمع بالألف والتاء المزيدتين، والذين يلاحظون ذلك يستندون إلى أن التنوين في جمع المؤنث السالم تنوين المقابلة؛ إذ هو في مقابلة النون التي في جمع المذكر السالم، وعلى هذا لا يُحذف التنوين ولو وُجد في الكلمة ما يقتضي منعَ صرفها؛ لأن التنوين الذي يُحذف عند منع الصرف هو تنوين التمكين، وهذا عندهم كما قلنا تنوين المقابلة.

وأما من رواه بالكسر من غير تنوين ـ وهم جماعة منهم المبرِّد والزجَّاج ـ **فقد لاحظوا فيه أمرين: أولهما**: أنه جمع بحسب أصله، **وثانيهما**: أنه عَلَمٌ على مؤنث، فأعطَوه من كل جهة شَبَهًا؛ فمن جهة كونه جمعًا نصبوه بالكسرة نيابة عن الفتحة، ومن جهة كونه علم مؤنث حذفوا تنوينه.

وأما الذين روَوه بالفتح من غير تنوين ـ وهم جماعة منهم سيبويه وابن جِنِّي ـ **فقد لاحظوا حالته الحاضرة فقط**، وهي أنه علم على مؤنث، فقد اجتمع فيه العلمية والتأنيث، وكلُّ اسم تجتمع فيه العلمية مع التأنيث يكون ممنوعًا من الصرف، فيُجرُّ بالفتحة نيابةً عن الكسرة.

# إعراب ما لا ينصرف

٤٣ ـ وَجُرَّ بِالفَتْحةِ ما لَا يَنْصَرِفْ ما لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ «أَلْ» رَدِفْ[١]

**أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني** مما ناب فيه حركةٌ عن حركةٍ، وهو الاسمُ الذي لا يَنْصرفُ، وحكمُه أنه يرفعُ بالضمَّة، نحو: «جاءَ أَحْمَدُ» وينصبُ بالفتحة، نحو: «رأيت أَحْمَدَ» ويجرُّ بالفتحة أيضاً، نحو: «مررتُ بأَحْمَدَ» فنابت الفتحة عن الكسرة، هذا إذا لم يُضَفْ أو يقع بعد الألف واللام، فإن أضيف جُرَّ بالكسرة، نحو: «مررتُ بأَحْمَدِكُمْ» وكذا إذا دخله الألفُ واللَّامُ، نحو: «مرَرْتُ بالأَحْمَدِ»[٢]، .....

(١) «وجر» الواو للاستئناف، جر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالفتحة» جار ومجرور متعلق بجر «ما» اسم موصول مفعول به لجر، مبني على السكون في محل نصب «لا» نافية «ينصرف» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وسُكِّن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ما» مصدرية ظرفية «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يضف» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه، والجملة صلة ما المصدرية «أو» عاطفة «يك» معطوف على يضف، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف، وهو متصرف من كان الناقصة، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «بعد» ظرف متعلق بمحذوف خبر يك، وبعد مضاف، و«أل» مضاف إليه مقصود لفظه «ردف» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وسُكِّن للوقف، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب حال من الاسم الموصول وهو ما، أي: اجرر بالفتحة الاسم الذي لا ينصرف مدة عدم إضافته وكونه غير واقع بعد أل.

(٢) قد دخلت «أل» على العلم، إما للمح الأصل، وإما لكثرة شياعه بسبب تعدُّد المسمَّى بالاسم الواحد وإن تعدد الوضع، وقد أُضيف العلم لذلك السبب أيضًا.

فمن أمثلة دخول أل على العلم قولُ الراجز:

باعَدَ أُمَّ العَمرِو مِن أسِيرِهَا حُرَّاسُ أبوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

ومثل هذا قول جرير بن عطية:

أواصِلٌ أنت أُمَّ العَمرِو أم تَدَعُ أم تَقطَعُ الحَبلَ مِنهُمْ مِثلَمَا قطعُوا

ومن أمثلة إضافة العلم قولُ الشاعر:

عَلَا زَيدُنَا يَومَ النَّقَا رَأسَ زَيدِكُمْ بأبيَضَ مَاضِي الشَّفرَتَينِ يَمَانِ

فإنه يجرُّ بالكسرة[1][2].

(١) سواء أكانت «أل» معرفةً، نحو: «الصلاةُ في المَساجِدِ أفضلُ منها في المَنازِلِ»، أو موصولةً، كالأعمى والأصمِّ واليقظان، أو زائدة، كقول ابنِ ميَّادةَ يمدح الوليد بن يزيد:

رَأيتُ الوليدَ بنَ اليَزيدِ مُبارَكًا شَدِيدًا بأعبَاءِ الخِلافَةِ كَاهِلُهْ

فإنَّ الاسمَ مع كلِّ واحدٍ منها يُجَرُّ بالكسرة.

(2) ظاهر كلام الناظم أن ما لا ينصرف إذا أُضيفَ أو تبعَ «الـ» يبقى في هاتين الحالتين ممنوعاً من الصرف، وهو اختيار جماعة، وهو ظاهر كلامه في «التسهيل» كما في «شرحه» ١/ ٤١.

وذهب جماعةٌ منهم المبرد والسيرافي وابن السرَّاج والزجاجي إلى أنه يكون منصرفاً مطلقاً.

واختار ابن مالك في «نُكَتِهِ على مقدمة ابن الحاجب» أنه إن زالت منهُ علّةٌ فمنصرف، وإن بقيت العلتان فغير منصرف، وتابعه ابن الخباز الموصلي وابن القَوبَع.

ينظر «شرح الأشموني» و«حاشية الصبان» عليه ١/ ١٦٩، و«البهجة المرضية» ص٥٨ ـ ٥٩.

# إعراب الأمثلة (الأفعال) الخمسة

٤٤ ـ واجْعَلْ لِنَحْوِ «يَفْعَلَانِ» النُّونا رَفْعاً وَتَدْعِينَ وَتَسْألونا[١]

٤٥ ـ وَحَذْفُها لِلجَزْمِ والنَّصْبِ سِمَهْ كَلَمْ تَكوني لِتَرومي مَظْلَمَهْ[٢]

لمَّا فرغ من الكلامِ على ما يُعْرَبُ من الأسماءِ بالنيابة، شَرَعَ في ذكر ما يُعرَب من الأفعال بالنيابة، **وذلك الأمثلةُ الخمسةُ**، فأشار بقوله: «يفعلان» إلى كلِّ فعل اشتمل على ألف اثنين، سواء كان في أوله الياء، نحو: «يَضْرِبانِ» أو التاء، نحو: «تَضْرِبانِ» وأشار بقوله: «وَتَدْعينَ» إلى كلِّ فعلٍ اتَّصل به ياءُ مخاطبةٍ، نحو: «أَنْتِ تَضْرِبينَ».

وأشار بقوله: «وَتَسْألونَ» إلى كلِّ فعل اتَّصل به واوُ الجمع، نحو: «أَنتمْ تَضْرِبونَ» سواءٌ كان في أولهِ التاءُ كما مُثِّلَ، أو الياء، نحو: «الزَّيْدونَ يَضْرِبون».

---

(١) «واجعل» الواو للاستئناف، اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لنحو» جار ومجرور متعلق باجعل، ونحو مضاف، و«يفعلان» قصد لفظه مضاف إليه «النونا» مفعول به لاجعل «رفعاً» مفعول لأجله، أو منصوب على نزع الخافض «وتدعين» الواو عاطفة، وتدعين معطوف على يفعلان، وقد قصد لفظه أيضاً «وتسألونا» الواو عاطفة، تسألون: معطوف على يفعلان، وقد قصد لفظه أيضاً، وأراد من «نحو يفعلان» كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين، ومن «نحو تدعين» كل فعل مضارع اتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة، ومن نحو «تسألون» كل فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة.

(٢) «وحذفها» الواو للاستئناف، حذف: مبتدأ، وحذف مضاف، وها: مضاف إليه «للجزم» جار ومجرور متعلق بسمة الآتي «والنصب» معطوف على الجزم «سمه» خبر المبتدأ، والسمة ـ بكسر السين المهملة ـ العلامة، وفعلها وَسَم يَسِمُ سِمةً على مثال وعد يعد عدة ووصف يصف صفة وومق يمق مقة «كلم» الكاف حرف جر، والمجرور بها محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك، ولم: حرف نفي وجزم وقلب «تكوني» فعل مضارع متصرف من كان الناقصة مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة اسم تكون، مبني على السكون في محل رفع «لترومي» اللام لام الجحود، وترومي فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد لام الجحود، وعلامة نصبه حذف النون، والياء فاعل «مظلمه» مفعول به لترومي؛ والمظلمة ـ بفتح اللام ـ الظلم، وأن المصدرية المضمرة مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بلام الجحود، واللام ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر تكوني، وجملة تكون واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول الذي قدرناه.

**فهذه الأمثلةُ الخمسةُ ـ وهي: «يَفْعَلانِ» و«تَفْعَلانِ» و«يَفْعَلونَ» و«تَفْعَلونَ» و«تَفْعَلينَ» ـ تُرْفَعُ بثبوت النون، وتُنصَب وتجزم بحذفها**، فنابت النونُ فيه عن الحركة التي هي الضمَّة، نحو: «الزَّيْدانِ يَفْعَلانِ» فـ«يفعلان» فعل مضارع مرفوع، وعلامةُ رفعه ثبوت النون. وتنصب وتجزم بحذفها، نحو: «الزَّيْدانِ لَنْ يَقوما» و«لَمْ يَخْرُجا» فعلامة النصب والجزم سُقوطُ النون من «يقوما» و«يخرجا»[1] ومنه قولُه تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤].

(1) وذكر الأشموني ١/ ١٧١ أن هذا مذهب الجمهور، وأن بعضهم ذهب إلى أنها مُعربةٌ بحركات مقدّرة على لام الفعل.

# إعراب ما اعتلَّ من الأسماء

٤٦ ـ وَسَمِّ مُعْتَلًّا مِنَ الأسْماءِ ما ... كالمُصْطَفَى والمُرْتَقي مَكارِما[١]

٤٧ ـ فالأوَّلُ الإعْرابُ فيهِ قُدِّرا ... جَميعُهُ وَهْوَ الّذي قَدْ قُصِرا[٢]

٤٨ ـ والثَّانِ مَنْقوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرْ ... وَرَفْعُهُ يُنْوَى كَذا أَيضاً يُجَر[٣]

---

(١) «وسم» الواو للاستئناف، سم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «معتلًّا» مفعول ثان لسمِّ مقدم على المفعول الأول «من الأسماء» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما «ما» اسم موصول مفعول أول لسمِّ، مبني على السكون في محل نصب «كالمصطفى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «والمرتقي» معطوف على المصطفى «مكارما» مفعول به للمرتقي، والمعنى: سم ما كان آخره ألفاً كالمصطفى، أو ما كان آخره ياء كالمرتقي ـ حال كونه من الأسماء، لا من الأفعال ـ معتلاً.

(٢) «فالأول» مبتدأ أول «الإعراب» مبتدأ ثان «فيه» جار ومجرور متعلق بـ«قُدِّر» الآتي «قدرا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الإعراب، والألف للإطلاق «جميعه» جميع: توكيد لنائب الفاعل المستتر، وجميع مضاف، والهاء مضاف إليه، والجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ويجوز أن يكون «جميعه» هو نائب الفاعل لقدر، وعلى ذلك لا يكون في «قدر» ضمير مستتر، كما يجوز أن يكون «جميعه» توكيداً للإعراب ويكون في «قدر» ضمير مستتر عائد إلى الإعراب أيضاً «هو الذي» مبتدأ وخبر «قد» حرف تحقيق «قصرا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الذي، والألف للإطلاق، والجملة لا محل لها صلة الذي. والمعنى: فالأول ـ وهو ما آخره ألف من الأسماء كالمصطفى ـ الإعراب جميعه، أي: الرفع والنصب والجر، قدر على آخره الذي هو الألف، وهذا النوع هو الذي قد قصرا، أي: سُمِّي مقصوراً، من القصر بمعنى الحبس، وإنما سُمي بذلك لأنه قد حُبس ومُنع من جنس الحركة.

(٣) «والثاني منقوص» مبتدأ وخبر «ونصبه» الواو عاطفة، نصب: مبتدأ، ونصب مضاف، والهاء ضمير الغائب العائد على الثاني مضاف إليه «ظهر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على نصب، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو نصب «ورفعه» الواو عاطفة، ورفع: مبتدأ، ورفع مضاف، والهاء ضمير الغائب مضاف إليه «ينوى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على رفع، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو رفع «كذا» جار ومجرور متعلق بـ«يجر»، «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «يجر» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنقوص.

شَرَعَ في ذكر إعراب المعتلِّ من الأسماء والأفعال، فذَكَرَ أنَّ ما كان مثل «المُصْطَفَى» و«المُرْتَقي» يُسمَّى مُعْتلًّا، وأشار بـ«المُصْطَفَى» إلى ما في آخِرِهِ ألفٌ لازمة قبلَها فتحةٌ، مثل: «عَصاً» وَ«رَحىً»، وأشار بـ«المُرْتَقي» إلى ما في آخره ياءٌ مكسور ما قبلها، نحو: «القاضي» و«الدَّاعي»[1].

ثم أشار إلى أن ما في آخره ألفٌ مفتوحٌ ما قبلها يُقَدَّرُ فيه جميعُ حركات الإعرابِ: الرفعُ، والنصب، والجرُّ[2]، وأنه يُسمَّى المقصور[3]، **فالمقصور هو: الاسم المُعَرب الذي في آخره ألفٌ لازمةٌ**، فاحترز بـ«الاسم» من الفعل، نحو: «يَرْضَى»، وبـ«المُعْرَبِ» من المبني، نحو: «إذا»، وبـ«الألف» من المنقوص، نحو: «القاضي» كما سيأتي، وبـ«لازمة» من المثنَّى في حالة الرفع، نحو: «الزَّيْدانِ»، فإن ألفه لا تلزمه؛ إذ تقلب ياءً في الجرِّ والنصب، نحو: «[رأيتُ] الزَّيْدَيْنِ».

وأشار بقوله: «**والثانِ منقوص**» إلى «المُرْتَقي»، **فالمنقوصُ هو: الاسم المُعْرَب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة**[4]، نحو: «المُرْتَقي»، فاحترز بـ«الاسم» عن الفعل، نحو: «يَرْمي»، وبـ«المعرب» عن المبني، نحو: «الَّذي»، وبقولنا «قبلَها كسرة» عن التي قبلها سكون، نحو: «ظَبْيٌ» وَ«رَمْيٌ»، فهذا معتلٌّ جارٍ مَجْرَى الصحيح في رفعه بالضمَّة، ونصبِه بالفتحة، وجرِّه بالكسرة.

**وحكمُ هذا المنقوص** أنَّه يظهرُ فيه النَّصبُ[5][٦]، نحو: «رَأَيْتُ القاضَي»، وقال الله

---

(1) قال المرداوي ١/٣٤٦: وليس في الأسماء ما حرفُ إعرابه واوٌ لازمةٌ قبلها ضمّة!

(2) لتعذُّر تحريك الألف.

(3) وسُمّي مقصوراً؛ لأنه قُصِرَ عن ظهور الحركات، والقصر: المنع. «توضيح المقاصد» ١/٣٤٧.

(4) وسمي منقوصاً؛ لأنه تُحذَف لامُهُ للتنوين. «توضيح المقاصد» ١/٣٤٧.

(5) لخفة الفتح.

(٦) من العرب مَنْ يعاملُ المنقوصَ في حالة النصب معاملتَه إيَّاه في حالتي الرفع والجرِّ؛ فيقدر فيه الفتحة على الياء أيضًا، إجراء للنصب مُجرى الرفع والجرِّ، وقد جاء من ذلك قول مجنونِ ليلى:

وَلَـوْ أنَّ وَاشٍ بـالـيَـمَـامَـةِ دارُهُ ... وَدَارِي بأعلى حَضرَمَوتَ اهتَدَى لِيَا

وقولُ بِشر بن أبي خازم، وهو عربي جاهلي:

كَـفَـى بـالـنَّـأيِ مِـن أسـمـاءَ كَـافِـي ... ولـيـسَ لِـنـأيـهَـا إذ طَـالَ شَـافِـي =

تعالى: ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١] ويُقَدَّرُ فيه الرفعُ والجَرُّ لثقلهما على الياء[(١)]، نحو: «جاءَ القاضي و«مَرَرْتُ بالقاضي»، فعلامة الرفع ضمةٌ مُقَدَّرة على الياء، وعلامةُ الجرِّ كسرةٌ مقدَّرةٌ على الياء[(2)].

وعُلِمَ ممَّا ذُكر أن الاسمَ لا يكونُ في آخره واوٌ قبلها ضمَّة، نعم إن كان مبنيًّا وُجد ذلك فيه، نحو: «هو» ولم يوجد ذلك في المعرَب إلَّا في الأسماء الستَّة في حالة الرفع، نحو: «جاءَ أبوهُ» وأجاز ذلك الكوفيون **في موضعين آخَرين، أحدهما**: ما سمي به من الفعل، نحو «يَدْعُو» و«يَغْزُو» **والثاني**: ما كان أعجميًّا، نحو: « سَمَنْدُو»، و«قَمَنْدُو».

---

= فأنت ترى المجنون قال: «أن واشٍ» فسكن الياء ثم حذفها مع أنه منصوبٌ؛ لكونه اسم أن، وترى بِشرًا قال: «كافي» مع أنه حال من النأي أو مفعول مطلق.

وقد اختلف النُّحاة في ذلك، فقال المبرِّد: هو ضرورة، ولكنها من أحسن ضرورات الشعر، والأصح جوازه في سعة الكلام؛ فقد قرئ: «مِنْ أوسَطِ ما تُطعمونَ أهاليْكم» [المائدة: ٨٩] بسكون الياء.

(١) من العرب من يعامل المنقوص في حالتي الرفع والجرِّ كما يعاملُه في حالة النصب، فيُظهر الضمة والكسرة على الياء كما يظهر الفتحةَ عليها، وقد ورد من ذلك قول جَرير بن عطية:

فَيَومًا يُوافِينَ الهَوى غيرَ ماضِي ... ويَومًا تَرَى مِنهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ

وقولُ الآخر:

لَعَمرُكَ مَا تَدرِي مَتَى أنتَ جَائِيٌ ... ولَكنَّ أقصَى مُدَّةِ الدَّهرِ عَاجِلُ

وقول الشمَّاخ بن ضرار الغطفاني:

كَأنَّها وقد بَدَا عَوَارِضُ ... وفَاضَ مِنْ أيدِيهِنَّ فَائِضُ

وقول جريرٍ أيضًا:

وَعِرقُ الفَرَزدقِ شرُّ العُرُوقِ ... خَبِيثُ الثَّرَى كَابِيُ الأَزْنُدِ

**ولا خلاف بين أحد من النحاة في أن هذا ضرورةٌ لا تجوز في حالة السَّعة**، والفرق بين هذا والذي قبله أن فيما مضى حمل حالة واحدة على حالتين؛ ففيه حمل النصب على حالتي الرفع والجر؛ فأعطينا الأقل ـ وهو النصب ـ حكم الأكثر، ولهذا جوَّزه بعضُ العلماء في سعة الكلام، وورد في قراءة جعفرٍ الصادق رضي الله عنه: «من أَوسَطِ ما تُطعِمونَ أَهاليْكم»، أما هذه، ففيه حمل حالتين ـ وهما حالة الرفع وحالة الجرِّ ـ على حالة واحدة وهي حالة النصب، وليس من شأن الأكثر أن يُحمل على الأقل، ومن أجل هذا اتفقت كلمة النحاة على أنه ضرورة يُغتفر منها ما وقع فعلاً في الشعر، ولا ينقاس عليها.

(2) وقد تكون هذه الياء محذوفة وتُقَدَّر عليها الحركات، كما في قوله تعالى: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ﴾ [البقرة: ١٨٦] أو قولِه: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [الرعد: ٧].

# إعراب ما اعتلَّ من الأفعال

٤٩ ـ وأيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ أوْ واوٌ او ياءٌ فَمُعْتَلًّا عُرِفْ[١]

أشار إلى أنَّ المعتلَّ من الأفعال هو ما كان في آخره واوٌ قبلها ضمَّةٌ، نحو: «يَغْزُو» أو ياء قبلها كسرة، نحو: «يَرْمي» أو ألف قبلها فتحة، نحو: «يَخْشَى».

٥٠ ـ فالأَلِفَ انْوِ فيهِ غَيْرَ الجَزْمِ وَأبْدِ نَصْبَ ما كَيَدْعو يَرْمي[٢]

---

(١) «أي» اسم شرط مبتدأ، وأي مضاف، و«فعل» مضاف إليه «آخر» مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لآخر، وهو الذي سوغ الابتداء به «ألف» خبر المبتدأ الذي هو آخر، والجملة مفسرة لضمير مستتر في كان محذوفاً بعد أي الشرطية، أي: فهذه الجملة في محل نصب خبر كان المحذوفة مع اسمها وكان هي فعل الشرط، وقيل: آخر اسم لكان المحذوفة، وألف خبرها، وإنما وقف عليه بالسكون ـ مع أن المنصوب المنون يوقف عليه بالألف ـ على لغة ربيعة التي تقف على المنصوب المنون بالسكون، ويبعد هذا الوجه كون قوله: «أو واو أو ياء» مرفوعين، وإن أمكن جعلهما خبراً لمبتدأ محذوف وتكون «أو» قد عطفت جملة على جملة، لكن ذلك تكلف «أو واو أو ياء» معطوفان على ألف، «فمعتلًّا» الفاء واقعة في جواب الشرط، و«معتلًّا» حال من الضمير المستتر في عرف مقدم عليه «عرف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل، وخبر «أي» هو مجموع جملة الشرط والجواب على الذي نختاره في أخبار أسماء الشرط الواقعة مبتدأ، والتقدير: أي فعل مضارع كان هو ـ أي الحال والشأن ـ آخره ألف أو واو أو ياء فقد عُرف هذا الفعل بأنه معتل، يريد أن المعتل من الأفعال المعربة هو ما آخره حرف علة: ألف أو واو أو ياء.

(٢) «فالألف» مفعول لفعل يفسره ما بعده، وهو على حذف «في» توسعاً، والتقدير: ففي الألف انو «انو» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فيه» جار ومجرور متعلق بانو «غير» مفعول به لانو، وغير مضاف، و«الجزم» مضاف إليه «وأبد» الواو حرف عطف، أبد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «نصب» مفعول به لأبد، ونصب مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «كيدعو» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة لما «يرمي» معطوف على يدعو مع إسقاط حرف العطف، يريد أن ما كان من الأفعال المعربة آخره ألف يُقدَّر فيه الرفع والنصب اللذان هما غير الجزم مما يلحق الأفعال من أنواع الإعراب، وما كان من الأفعال المعربة آخره واو كيدعو أو ياء كيرمي يظهر فيه النصب.

٥١ ـ والرَّفْعَ فيهما انْوِ واحْذِفْ جازِما ثَـلاثَـهُـنَّ تَـقْـضِ حُـكْـمـاً لازِمـا[1]

ذكرَ في هذين البيتَين كيفيةَ الإعرابِ في الفعل المعتلِّ، فذكر أنَّ الألف يُقَدَّر فيها غيرُ الجزم، وهو الرفع والنَّصب، نحو: «زَيْدٌ يَخْشَى» فـ«يخشى» مَرْفوعٌ، وعلامة رَفْعِهِ ضمَّةٌ مقدَّرة على الألف، و «لَنْ يَخْشَى» فـ«يَخشى» منصوب، وعلامةُ النصب فتحةٌ مقدَّرةٌ على الألف، وأما الجزمُ فيظهر؛ لأنه يُحْذَفُ له الحرفُ الآخِرُ، نحو: «لَمْ يَخْشَ».

وأشار بقوله: «**وأَبْدِ نَصْبَ ما كَيَدْعو يَرْمي**» إلى أنَّ النصب يظهر فيما آخرُه واو أو ياء[2]، نحو: «لَنْ يَدْعوَ» و«لَنْ يَرْميَ».

وأشار بقوله: «**والرَّفْعَ فيهِما انْوِ**» إلى أنَّ الرفع يُقَدَّرُ في الواو والياء، نحو: «يَدْعو» و«يَرْمي» فعلامةُ الرفعِ ضمَّةٌ مقدَّرةٌ على الواو والياء[3].

**وأشار بقوله: «واحْذِفْ جازِماً ثَلاثَهُنَّ»** إلى أن الثلاث ـ وهي الألف والواو والياء ـ تُحْذَفُ في الجَزْمِ، نحو: «لَمْ يَخْشَ» و«لَمْ يَغْزُ» و«لَمْ يَرْمِ» فعلامةُ الجَزْمِ حذفُ الألف والواو والياء.

---

(١) «والرفع» الواو حرف عطف، الرفع: مفعول به مقدم على عامله وهو انو الآتي «فيهما» جار ومجرور متعلق بانو «انو» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «واحذف» فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جازماً» حال من فاعل احذف المستتر فيه «ثلاثهن» ثلاث: مفعول به لاحذف بتقدير مضاف، ومعمول جازماً محذوف، والتقدير: واحذف أواخر ثلاثهن حال كونك جازماً الأفعال؛ أو يكون «ثلاثهن» مفعولاً لجازماً، ومعمول احذف هو المحذوف، والتقدير: واحذف أحرف العلة حال كونك جازماً ثلاثهن «تقض» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذي هو احذف، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حكماً» مفعول به لتقض على تضمينه معنى تؤدي «لازماً» نعت لحكماً.

(2) لخفة الفتحة.

(3) للثقل.

**وحاصِلُ ما ذكره**: أنَّ الرفع يُقَدَّر في الألف والواو والياء، وأنَّ الجزم يظهرُ في الثلاثة بحذفها، وأن النصبَ يظهرُ في الياء والواو، و يُقدَّر في الألف[1][2].

(١) وقد ورد عن بعض العرب نصب الفعل المضارع المعتلِّ بالواو أو بالياء بفتحة مقدَّرة، ومن ذلك قول عامر ابن الطُّفيل:

فمَا سَوَّدَتنِي عَامِرٌ عَن وِرَاثَةٍ ... أبَى اللهُ أن أسمُو بأمٍّ ولا أبِ

ومن ذلك قول حندج بن حندج:

ما أَقدَرَ اللهَ أن يُدنِي عَلَى شَحَطٍ ... مَنْ دَارُهُ الحَزنُ مِمَّن دَارُهُ صُولُ

كما ورد عنهم جزمُ الفعل المعتلِّ بالسكون وبقاءُ حرفِ العِلَّةِ، كقول عبد يغوث:

وتَضحَكُ مِنِّي شَيخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كأنْ لَمْ تَرَى قَبلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا

(2) هذا الذي أورده الشيخ عبد الحميد يأتي في الشعر ضرورةً لا في النثر.

وقد تُحذف في غير الجزم دون لزوم بل للتخفيف، كما في قوله تعالى: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٩].

وكالبيت الأخير الذي ساقَهُ قول أحدهم:

هجوتَ زبَّانَ ثم جئت معتذراً ... من هجو زبّان لم تهجُوْ ولم تَدَعِ

وقد قيل: إن الألف في «ترى» والواو في «تهجو» وأمثالهما إشباعٌ للحركةِ، وليس الحرف المعتلّ من الفعل.

# النَّكِرَةُ والمَعْرِفَةُ (١)

٥٢ ـ نَكِرةٌ قابلُ «أَلْ» مُؤَثِّرا أوْ واقِعٌ مَوْقِعَ ما قَدْ ذُكِرا(٢)

**النكرة**(3): ما يقبل«أل» وتؤثِّر فيه التعريفَ، أو يقع مَوْقِعَ ما يقبل«أل»(٤).

---

(١) أصل النكرة مصدر: «نَكِرت الرجل» بكسر الكاف، وفي القرآن الكريم: ﴿فَلَمَّا رَءَآ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾ [هود: ٧٠] وأصل المعرفة مصدر: «عرفت الرجل» من باب ضرب. أو يكون أصل النكرة اسم مصدر «نكَّرت» بتشديد الكاف، والمعرفة اسم مصدر «عرَّفت» بتشديد الراء، ثم نقل كلٌّ منهما: الأول اسماً للاسم المنكَّر، والثاني اسمًا للاسم المعرَّف، وهما حينَئذٍ اسما جنس، وليس علمين، وإلا لوجب منعهما من الصرف للعلمية والتأنيث اللَّفظي، كحمزة وطلحة.

(٢) «نكرة» مبتدأ، وجاز الابتداء بها لأنها في معرض التقسيم، أو لكونها جارية على موصوف محذوف، أي: اسم نكرة، ويؤيد ذلك الأخير كون الخبر مذكراً «قابل» خبر المبتدأ، ويجوز العكس لكن الأول أوْلى، لكون النكرة هي المحدث عنها، وقابل مضاف، و«أل» مضاف إليه، مقصود لفظه «مؤثراً» حال من أل «أو» عاطفة «واقع» معطوف على قابل، و«موقع» مفعول فيه ظرف مكان، وموقع مضاف، و«ما» اسم موصول مبني على السكون في محل جر مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «ذكرا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «قابل أل»، والألف للإطلاق، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(3) النكرة هي: ما شاعت في جنسٍ، مثل: «رجل»، و«امرأة»، و«نجمٍ».

والنكرة هي الأصل في الأسماء تتفرع عنها المعرفة؛ لأن لكل معرفةٍ نكرة، وثمةَ نكراتٌ لا معارفَ لها، والنكرة مطلقة، والمعرفة مقيدة.

والنكرة تدل على معناها دون قرينة، وتفتقر المعرفة إلى القرينة، كقرينة العلَميّة، أو «ال» التعريف، أو الإشارة، أو صلة الموصول.

(٤) اعترض قوم على هذا التعريف بأنه غير جامع، وذلك لأن لنا أسماء نكرات لا تقبل أل، ولا تقع موقع ما يقبل أل، وذلك أربعة أشياء: الحال في نحو: «جاء زيد راكبًا»، والتمييز في نحو: «اشتريت رطلاً عسلاً»، واسم لا النافية للجنس في نحو: «لا رجل عندنا»، ومجرور رُبَّ في نحو: «رب رجلٍ كريم لقيته».

والجواب: أن هذه كلَّها تقبل «أل» من حيث ذاتُها، لا من حيثُ كونُها حالاً أو تمييزًا أو اسم «لا» أو مجرور «رُبَّ».

واعتُرض عليه أيضًا بأنه غيرُ مانع، وذلك لأنَّ بعضَ المعارف يقبل «أل» نحو: يهود ومجوس، فإنك تقول: =

فمثالُ ما يقبل«أل» وتؤثِّر فيه التعريف: «رَجُلٌ» فتقول: «الرجل».

واحترز بقوله: «وتؤثِّر فيه التعريفَ» مما يقبلُ «أل» ولا تؤثِّرُ فيه التعريفَ، كَـ«عَبَّاس» عَلَماً، فإنك تقول فيه: العَبَّاس، فتُدْخِلُ عليه «أل» لكنها لم تؤثِّر فيه التعريفَ؛ لأنه معرفةٌ قَبْلَ دخولها عليه.

ومثالُ ما وقع موقع ما يقبل «أل»: «ذو» التي بمعنى صاحب، نحو: «جاءَني ذو مالٍ» أي: صاحبُ مال، فَـ«ذو» نكرةٌ، وهي لا تقبل «أل» لكنَّها واقعةٌ موقع «صاحب»، و«صاحب» يقبلُ «أل» نحو: «الصاحب».

٥٣ ـ وغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذي وَهِنْدَ وابْني والغُلَامِ والَّذي[1]

---

= اليهود والمجوس، وبعض المعارف يقع موقع ما يقبل أل، مثل ضمير الغائب العائد إلى نكرة، نحو قولك: لقيت رجلاً فأكرمته، فإن هذا الضمير واقع موقع رجل السابق، وهو يقبل «أل».

والجواب: أن يهود ومجوس اللذَين يقبلان «أل» هما جمع يهودي ومجوسي؛ فهما نكرتان، فإن كانا عَلَمين على القبيلين المعروفين، لم يصحَّ دخول أل عليهما، وأما ضمير الغائب العائد إلى نكرة، فهو عند الكوفيين نكرة، فلا يضرُّ عندهم صدق هذا التعريف عليه، والبصريون يجعلونه واقعًا موقع «الرجل» لا موقع رجل، وكأنك قلت: لقيت رجلاً فأكرمت الرجل، كما قال تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥ ـ ١٦] وإذا كان كذلك، فهو واقع موقع ما لا يقبل أل؛ فلا يصدق التعريف عليه.

(١) «وغيره» غير: مبتدأ، وغير مضاف، والهاء العائد على النكرة مضاف إليه «معرفة» خبر المبتدأ «كهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كهم «وذي، وهند، وابني، والغلام، والذي» كلهن معطوفات على هم، وفي عبارة المصنف قلب، وكان حقه أن يقول: والمعرفة غير ذلك؛ لأن المعرفة هي المحدث عنها.

وهذه العبارة تنبئ عن انحصار الاسم في النكرة والمعرفة، وذلك هو الراجح عند علماء النحو، ومنهم قوم جعلوا الاسم على ثلاثة أقسام: الأول: النكرة، وهو ما يقبل أل كرجل وكريم، والثاني: المعرفة، وهو ما وُضع ليُستعمل في شيء بعينه كالضمير والعلم، والثالث: اسم لا هو نكرة ولا هو معرفة، وهو ما لا تنوين فيه ولا يقبل أل كمن وما، وهذا الرأي ليس بسديد.

أي: **غيرُ النَّكِرَةِ المعرفَةُ، وهي ستةُ أقسامٍ**: المضمر، كـ«هُمْ»، واسم الإشارة، كـ«ذي»، والعَلَمُ، كـ«هِندَ»، والمُحلَّى بالألف واللَّام، كـ«الغُلَام»، والموصولُ، كـ«الَّذي» وما أُضيفَ إلى واحِدٍ منها، كـ«ابْني»[1]، وسنتكلَّم على هذه الأقسام.

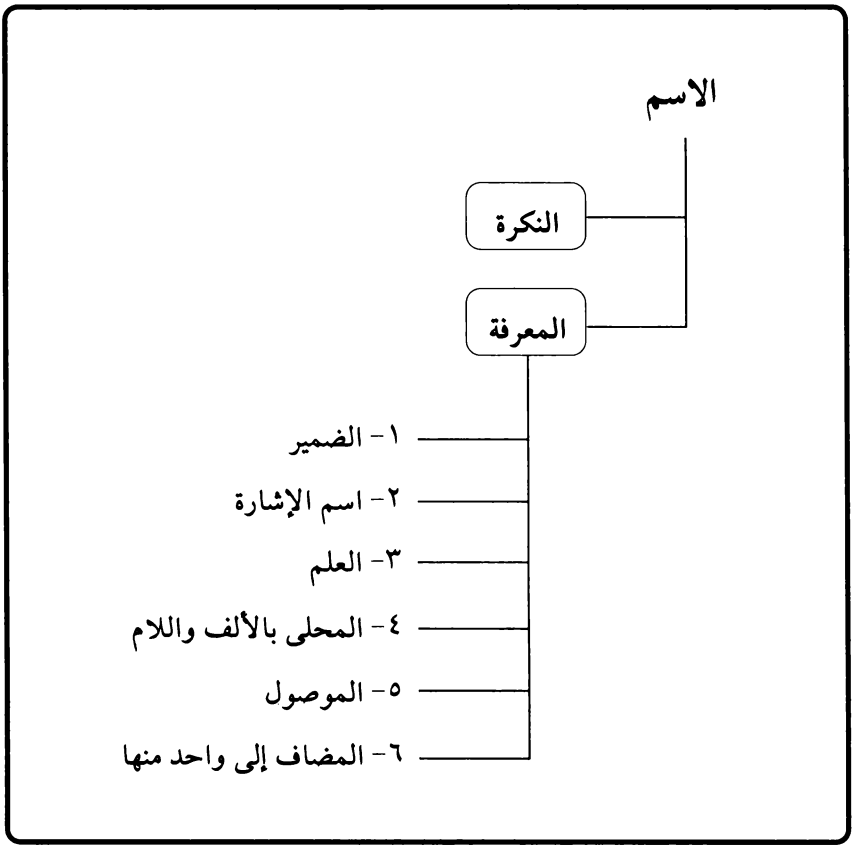


(1) وزِيْدَ نوعٌ سابعٌ هو المنادى المقصودُ، كقولك: «يا رجلُ».
زاده ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/ ٩٣، والناظمُ في «شرح الكافية».
لكنه اختار في «التسهيل». كما في «شرحه» له ٣/ ٣٩٨. أن تعريفه بالإشارة إليه، وهو قول سيبويه في «الكتاب» ٢/ ١٩٧. وزاد ابن كيسان «مَنْ» و«ما» الاستفهاميتين.

# الضمير

٥٤ ـ فَـمـا لِـذي غَـيْـبَـةٍ اوْ حُـضـورِ كَـأَنْـتَ وَهْـوَ سَـمٍّ بِـالـضَّـمـيـرِ[١]

يُشيرُ إلى أنَّ الضَّميرَ[2]: ما دَلَّ على غَيْبَةٍ، كـ«هو»، أو حُضورٍ، وهو قسمان: أحدهما: ضميرُ المخاطَبِ، نحو: «أنْتَ»، والثاني: ضميرُ المتكلِّم، نحو: «أَنا».

٥٥ ـ وذو اتِّـصـالٍ مِـنْـهُ مـالاَ يُـبْـتَـدا وَلا يَـلـي إلَّا اخْـتـيـاراً أَبَـدا[٣]

---

(١) «فما» اسم موصول مفعول به أول لسمٍّ، مبني على السكون في محل نصب «لذي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما، وذي مضاف، و«غيبة» مضاف إليه «أو» عاطفة «حضور» معطوف على غيبة «كأنت» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف؛ أو متعلق بمحذوف حال من ما «وهو» معطوف على أنت «سمٍّ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالضمير» جار ومجرور متعلق بسم، وهو المفعول الثاني لسم.

(2) قال الأشموني في «شرحه» ١/ ١٨٥: أعرف الضمائر ضمير المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب السالم عن الإبهام.

والضميرُ هو اصطلاح البصريين، ويسمونه أيضاً المُضمَرَ، والكوفيون يسمونه الكناية والمكني. «توضيح المقاصد» ١/ ٣٥٩.

(٣) «وذو» مبتدأ، وذو مضاف، و«اتصال» مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لذي اتصال «ما» اسم موصول خبر المبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «لا» نافية «يبتدا» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، أي: لا يبتدأ به، كذا قال الشيخ خالد، وهو عجيب غاية العجب، لأن نائب الفاعل إذا كان راجعاً إلى ما كان هو العائد، وإن كان راجعاً إلى شيء آخر غير مذكور، فسد الكلام، ولزم حذف العائد المجرور بحرف جر مع أن الموصول غير مجرور بمثله، وذلك غير جائز، والصواب أن في قوله: «يبتدا» ضميراً مستتراً تقديره هو يعود إلى ما هو العائد؛ وأن أصل الكلام: ما لا يبتدأ به؛ فالجار والمجرور نائب فاعل، فحذف الجار وأوصل الفعل إلى الضمير فاستتر فيه، فتدبر ذلك وتفهمه «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة معطوفة على جملة الصلة «إلا» قصد لفظه: مفعول به لـ«يلي»، «اختياراً» منصوب على نزع الخافض، أي: في الاختيار «أبداً» ظرف زمان متعلق بـ«يلي».

٥٦ ـ كالياءِ والكافِ مِن «ابْني أَكْرَمَكْ» والياءِ والهاءِ مِنْ «سَلِيهِ ما مَلَكْ»[١]

الضميرُ البارِزُ ينقسم إلى: مُتَّصِل، ومُنْفَصِل، فالمتصل هو: الذي لا يُبْتَدأ به، كالكاف من «أَكْرَمَكَ» ونحوِه[2]، ولا يقع بعد «إلَّا» في الاختيار[٣]، فلا يقال: ما أَكْرَمْتُ إلَّاكَ، وقد جاء شذوذاً في الشعر، كقوله: [الطويل]

ش١٣ ـ أعوذُ بِرَبِّ العَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ فَما لي عَوْضُ إلّاهُ ناصِرُ[٤]

---

(١) «كالياء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالياء «والكاف» معطوف على الياء «من» حرف جر، ومجروره قول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الياء والكاف «ابني» مبتدأ ومضاف إليه «أكرمك» أكرم: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ابني، والكاف مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو ابني «والياء والها» معطوفان على الياء السابقة «من» حرفٌ جار لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال، أي: والياء والهاء حال كونهما من قولك... إلخ «سليه» سلي: فعل أمر، وياء المخاطبة فاعل، والهاء مفعول أول «ما» اسم موصول مفعول ثان لسلي «ملك» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما، والعائد إلى الموصول محذوف، أي: سليه الذي ملكه.

(2) عدّد المرادي ١/ ٣٦١ الضمائر المتصلة وعدّها فبلغت معه ستةً وثلاثين ضميراً متصلاً، قال: والسابع والثلاثون «ياء المخاطبة» نحو «تفعلين يا هندُ» على مذهب سيبويه. وهو في «الكتاب» ١/ ٢٠.

(٣) أجاز جماعة ـ منهم ابن الأنباري ـ وقوعه بعد «إلا» اختيارًا؛ وعلى هذا فلا شذوذ في البيتين ونحوهما.

(٤) هذا البيت من الشواهد التي لا يُعرف لها قائل.

**اللغة**: «أعوذ» ألتجئ وأتحصن، و«الفئة» الجماعة، و«البغي» العدوان والظلم، و«عوض» ظرف يستغرق الزمان المستقبل مثل «أبدًا» إلا أنه مختص بالنفي، وهو مبني على الضم كقبل وبعد.

**المعنى**: إني ألتجئ إلى ربِّ العرش وأتحصَّن بحِماه من جماعة ظلموني وتجاوزوا معي حدودَ النَّصَفة؛ فليس لي مُعين ولا وَزَرٌ سواه.

**الإعراب**: «**أعوذ**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**برب**» جار ومجرور متعلق بأعوذ، وربِّ مضاف، و«**العرش**» مضاف إليه «**من فئة**» جار ومجرور متعلق بأعوذ «**بغت**» بغى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى فئة، والتاء للتأنيث، والجملة في محلِّ جرٍّ صفة لفئة «**عليَّ**» جار ومجرور متعلِّق ببغى «**فما**» نافية «**لي**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**عوض**» ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب متعلق بناصر الآتي «**إلاه**» إلا: حرف استثناء، والهاء ضمير وضع للغائب، وهو هنا عائد إلى رب العرش، مستثنى مبني على الضمِّ في محل نصب «**ناصر**» مبتدأ مؤخر.

=

وقوله: [البسيط]

ش١٤ ـ وَما عَلَيْنا إذا ما كُنْتِ جارَتَنا ألَّا يُجاوِرَنا إلَّاكِ دَيَّارُ[1]

---

= الشاهد فيه: قوله: «إلاه» حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا، وهو شاذ لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، إلا عند ابن الأنباري ومن ذهب نحو مذهبه؛ فإن ذلك عندهم سائغ جائز في سعة الكلام، ولك عندهم أن تحذو على مثاله.

وقد هوَّن هذا الشذوذَ أن الأصل في الضمير أن يكون متصلاً، بدليل أنه لا يعدل عن الضمير المتصل إلا إذا تعذَّر الإتيان به، وشيء آخر يسهِّل هذا الشذوذ، وهو أن إلا بمعنى غير، وأنت لو جئت بـ«غير» هنا، لَوجبَ أن تقول: «غيره» فتأتي بالضمير المتصل، فقد حمل الشاعر «إلا» على «غير» لكونهما بمعنًى واحد.

(١) وهذا البيت أيضًا من الشواهد التي لا يُعرف قائلها.

اللغة: «وما علينا» يُروى في مكانه: «وما نبالي» من المبالاة بمعنى الاكتراث بالأمر والاهتمام له والعناية به، وأكثر ما تُستعمل هذه الكلمة بعد النفي، كما رأيت في بيت الشاهد، وقد تُستعمل في الإثبات إذا جاءت معها أخرى مَنفيَّة، وذلك كما في قول زهير بن أبي سُلمى المزني:

لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أوفَى ولَكِنْ أُمُّ أوفَى لا تُبالِي

و«ديَّار» معناه: أحد، ولا يُستعمل إلا في النفي العام، تقول: ما في الدار من ديَّار، وما في الدار دَيُّور، تريد: ما فيها من أحد، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ نُوحٌ رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: ٢٦] يريد: لا تذر منهم أحدًا، بل استأصِلْهم وأفنِهم جميعًا.

المعنى: إذا كنتِ جارتنا فنحن لا نكترث بعدم مجاورة أحد غيرك، يريد أنها هي وحدها التي يُرغَب في جِوارها ويُسَرُّ له.

الإعراب: **وما** نافية **نبالي** فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن **إذا** ظرف متضمِّن معنى الشرط **ما** زائدة **كنت** كان الناقصة واسمها **جارتنا** جارة: خبر كان؛ وجارة مضاف، ونا مضاف إليه، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذا إليها **أن** مصدرية **لا** نافية **يجاورنا** يجاور: فعل مضارع منصوب بأن، ونا: مفعول به ليجاور **إلاك** إلا: أداة استثناء، والكاف مستثنى مبني على الكسر في محلِّ نصب، والمستثنى منه ديار الآتي **ديار** فاعل يجاور، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لنبالي، أي: وما نبالي عدم مجاورة أحد سواك، ومن رواه: «وما علينا» تكون ما نافية أيضًا، وعلينا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع مبتدأ مؤخرًا، ويجوز أن تكون «ما» استفهامية بمعنى النفي مبتدأ، وعلينا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر؛ والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه منصوب على نزع الخافض، وكأنه قد قال: أي شيء كائن علينا في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا؟! ويجوز أن تكون ما نافية، وعلينا متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والمصدر منصوب على نزع الخافض أيضًا، =

٥٧ ـ وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنا يَجِبْ وَلفْظُ ما جُرَّ كَلَفْظِ ما نُصِبْ[١]

**المضمراتُ كلُّها مبنيةٌ**، لشبهها بالحروف في الجمود[٢]؛ ولذلك لا تُصَغَّرُ ولا تُثَنَّى ولا

---

= والتقدير على هذا: وما علينا ضرر في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا.

الشاهد فيه: قوله: «إلاك» حيث وقع الضمير المتصل بعد «إلا» شذوذًا.

وقال المبرد: ليست الرواية كما أنشدها النحاة «إلاك» وإنما صحة الرواية:

أَلَّا يُجَاوِرَنَا سِوَاكِ دَيَّارُ

وقال صاحب «اللُّبّ»: رواية البصريين:

أَلَّا يُجَاوِرنَا حَاشَاكِ دَيَّارُ

فلا شاهد فيه على هاتين الروايتين؛ فتفطَّن لذلك.

(١) «وكل» مبتدأ أول، وكل مضاف، و«مضمر» مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بيجب الآتي «البنا» مبتدأ ثان «يجب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البنا، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «ولفظ» مبتدأ، ولفظ مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «جر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «كلفظ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ولفظ مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «نصب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما المجرورة محلًّا بالإضافة، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٢) قد عرفت ـ فيما مضى أولَ باب المعرب والمبني ـ أن الضمائر مبنية لشبهها بالحروف شبهًا وضعيًّا، بسبب كون أكثرها قد وُضع على حرف واحد أو حرفين، وحُمل ما وضع على أكثرَ من ذلك عليه، حملاً للأقل على الأكثر.

وقد ذكر الشارح في هذا الموضع وجهًا ثانيًا من وجوه شبه الضمائر بالحروف، وهو ما سمَّاه بالشبه الجمودي، وهو: كون الضمائر بحيث لا تتصرف تصرف الأسماء، فلا تثنَّى ولا تصغَّر ولا تجمع، وأما نحو: «هما وهم وهُنَّ وأنتما وأنتم وأنتن»، فهذه صيغٌ وُضعت من أوَّل الأمر على هذا الوجه، وليست علامةُ المثنَّى والجمع طارئةً عليها.

ونقول: قد أشبهت الضمائر الحروف في وجه ثالث، وهي أنها مفتقرة في دلالتها على معناها البتَّةَ إلى شيء، وهو المرجع في ضمير الغائب، وقرينة التكلُّم أو الخطاب في ضمير الحاضر. وأشبهته في وجه رابع، وهو أنها استغنت بسبب اختلاف صيغها عن أن تُعرب، فأنْتَ ترى أنهم قد وضعوا للرفع صيغة لا تُستعمل في غيره، وللنصب صيغة أخرى، ولم يُجيزوا إلا أن تستعمل فيه، فكان مجرد الصيغة كافيًا لبيان موقع الضمير، فلم يحتج للإعراب ليبينَ موقعه، فأشبه الحروف في عدم الحاجة إلى الإعراب وإن كان سبب عدم الحاجة مختلفًا فيهما (وانظر: ص٢٧ ـ ٣٠).

تُجْمَعُ، وإذا ثَبَتَ أنها مبنيَّةٌ، **فمنها ما يشترك فيه الجرُّ والنَّصبُ**، وهو: كلُّ ضميرِ نَصْبٍ أو جرٍّ مُتَّصِلٍ، نحو: «أكْرَمْتُكَ» و«مَرَرْتُ بِكَ» و«إنَّهُ» و«لَه»، فالكافُ في «أكرمتُكَ» في موضع نصبٍ، وفي «بِكَ» في موضع جرٍّ، والهاءُ في «إنَّه» في موضع نصب، وفي «لَهُ» في موضع جرٍّ.

**ومنها ما يشترك فيه الرفع والنَّصبُ والجرُّ**، وهو «نا» وأشارَ إليه بقوله:

**٥٨ ـ لِلرَّفْعِ والنَّصْبِ وَجَرٍّ «نا» صَلَحْ كاعْرِفْ بِنا فَإنَّنا نِلْنا المِنَحْ**[١]

أي: صَلَحَ لفظُ «نا» للرفع، نحو: «نِلْنا»، وللنَّصب، نحو: «فإنَّنا»، وللجرِّ، نحو: «بِنا».

**ومما يُستعمل للرفعِ والنَّصبِ والجرِّ** الياءُ، فمثالُ الرفع نحو «اضْربي» ومثالُ النصب نحو «أكْرَمَني» ومثالُ الجر نحو: «مَرَّ بي».

**ويستعمل في الثلاثة أيضاً** «هُمْ» فمثالُ الرفع: «هُمْ قائمون»، ومثالُ النصب: «أكْرَمْتُهُم»، ومثالُ الجرِّ: «لَهُمْ».

وإنما لم يَذْكرِ المصنِّفُ «الياء» و«هم»؛ لأنهما لا يُشْبِهانِ «نا» من كلِّ وجه؛ لأنَّ «نا» تكونُ للرفع والنَّصبِ والجرِّ والمعنى واحدٌ، وهي ضمير مُتَّصِلٌ في الأحوال الثلاثة، بخلاف الياء، فإنها ـ وإن استعملت للرفع والنَّصب والجرِّ وكانت ضميراً متصلاً في الأحوال الثلاثة ـ لم تكن بمعنى واحدٍ في الأحوال الثلاثة؛ لأنها في حالة الرفع للمخاطَبِ[٢]، وفي حالتي النَّصب والجرِّ للمتكلِّم، وكذلك «هم»؛ لأنها ـ وإن كانت بمعنى

---

(١) «للرفع» جار ومجرور متعلق بصلح الآتي «والنصب وجر» معطوفان على الرفع و«نا» مبتدأ، وقد قصد لفظه «صلح» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نا، والجملة من صلح وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «كاعرف» الكاف حرف جر، والمجرور محذوف، والتقدير: كقولك، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك... إلخ، واعرف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بنا» جار ومجرور متعلق باعرف «فإننا» الفاء تعليلية، وإن: حرف توكيد ونصب، ونا: اسمها «نلنا» فعل وفاعل، والجملة من نال وفاعله في محل رفع خبر إن «المنح» مفعول به لنال، منصوب بالفتحة الظاهرة، وسُكِّن لأجل الوقف.

(٢) كان على الشارح أن يقول «للمخاطبة» لأن الياء في نحو «اضربي» ضمير المؤنثة المخاطبة، ويُعتذر عنه بأنه أراد الجنس.

واحد في الأحوال الثلاثة ـ فلَيْستْ مِثْلَ «نا»؛ لأنها في حالة الرفع ضميرٌ منفصلٌ، وفي حالتي النَّصبِ والجرِّ ضميرٌ متَّصلٌ.

٥٩ ـ وأَلِـفٌ والـواوُ والـنُّـونُ لِـمـا غـابَ وَغَـيْـرِهِ كَـقـامـا واعْـلَـمـا[١]

الألف والواو والنونُ من ضمائر الرفع المتصلة، وتكونُ للغائب وللمخاطَبِ، فمثالُ الغائبِ: «الزَّيْدانِ قاما» و«الزَّيْدونَ قاموا» و«الهِنْداتُ قُمْنَ» ومثالُ المخاطب «اعْلَما» و«اعْلَمْنَ»، ويدخلُ تحتَ قولِ المصنِّفِ: «وغيرِه» المخاطبُ والمتكلِّمُ، وليس هذا بجيِّد؛ لأنَّ هذه الثلاثةَ لا تكونُ للمتكلِّم أصلاً، بل إنما تكونُ للغائب أو المخاطَبِ، كما مثَّلْنا.

٦٠ ـ ومِنْ ضَميرِ الرَّفْعِ ما يَسْتَتِرُ كـافْـعَـلْ أوافِـقْ نَـغْـتَـبِـطْ إذْ تَـشْـكُـرُ[٢]

ينقسمُ الضميرُ إلى مُستَتِرٍ وبارزٍ[٣]، والمستتر إلى واجبِ الاستتار وجائزِه؛ والمراد

---

(١) «ألف» مبتدأ، وهو نكرة، وسوغ الابتداء به عطف المعرفة عليها «والواو، والنون» معطوفان على ألف «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «غاب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما، والجملة لا محل لها صلة ما «وغيره» الواو حرف عطف، غير: معطوف على ما، وغير مضاف، والضمير مضاف إليه «كقاما» الكاف جار لقول محذوف، والجار والمجرور يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك، وقاما: فعل ماض وفاعل «واعلما» الواو عاطفة، واعلما: فعل أمر، وألف الاثنين فاعله، والجملة معطوفة بالواو على جملة قاما.

(٢) «من ضمير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وضمير مضاف، و«الرفع» مضاف إليه «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر، مبني على السكون في محل رفع «يستتر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة ما «كافعل» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور يتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك، وافعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أوافق» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «نغتبط» بدل من أوافق «إذ» ظرف وُضع للزمن الماضي؛ ويستعمل مجازاً في المستقبل، وهو متعلق بقوله: «نغتبط» مبني على السكون في محل نصب «تشكر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها.

(٣) المنقسم هو الضمير المتصل لا مطلق الضمير، والمراد بالضمير البارز ما له صورة في اللفظ حقيقة، نحو التاء والهاء في: أكرمته، والياءِ في: ابني، أو حكمًا، كالضمير المتصل المحذوفِ من اللفظ جوازًا في نحو قولك: جاء الذي ضربت؛ فإن التقدير: جاء الذي ضربته، فحذفت الهاء من اللفظ، وهي منوية، لأن الصِّلة لابدَّ لها من عائد يربطها بالموصول. =

بواجب الاستتار: ما لا يَحُلُّ محلَّه الظاهِرُ، والمرادُ بجائز الاستتار: ما يَحُلُّ مَحَلَّهُ الظاهِرُ.

**وذكر المصنفُ في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعةً:**

**الأول**: فعلُ الأمْرِ للواحِدِ المخاطَبِ: كـ«افْعَلْ»، التقدير: «أنت»، وهذا الضمير لا يجوز إبرازُهُ؛ لأنه لا يَحُلُّ محلَّه الظاهر، فلا تقول: «افْعَلْ زَيْدٌ»، فأما «افْعَلْ أنْتَ» فـ«أنت» تأكيدٌ للضمير المستتر في «افْعَلْ» وليس بفاعل لـ«افْعَلْ»، لصحَّة الاستغناء عنه، فتقول: افْعَلْ، فإن كان الأمر لواحدةٍ، أو لاثنين، أو لجماعة، بَرَزَ الضمير، نحو: «اضْرِبي» و«اضْرِبا» و«اضْرِبوا» و«اضْرِبْنَ».

**الثاني**: الفعلُ المضارعُ الذي في أوَّله الهمزة، نحو: «أوافِقُ» والتقدير: «أنا»، فإن قلْتَ: «أوافقُ أنا» كان «أنا» تأكيداً للضَّميرِ المستَتر.

**الثالث**: الفعلُ المضارعُ الذي في أوّله النون، نحو: «نَغْتَبِطُ» أي: «نحن».

**الرابع**: الفعلُ المضارعُ الذي في أوَّله التاءُ لخطاب الواحِدِ، نحو: «تَشْكُرُ» أي: «أنت»، فإن كان الخطاب لواحدةٍ أو لاثنين أو لجماعة، بَرَزَ الضمير، نحو: «أنْتِ تَفْعَلينَ» و«أنْتَما تَفْعَلانِ» و«أَنْتُمْ تَفْعَلونَ» و«أَنْتُنَّ تَفْعَلْنَ».

---

= **ومن هنا تعلم أن البارز ينقسم إلى قسمين**: **الأول**: المذكور، **والثاني**: المحذوف.

**والفرق بين المحذوف والمستتر من وجهين**: **الأول**: أن المحذوف يمكن النطق به، وأما المستتر فلا يمكن النطق به أصلاً، وإنما يستعيرون له الضمير المنفصل حين يقولون: مستتر جوازًا تقديره هو، أو يقولون: مستتر وجوبًا تقديره أنا أو أنت، وذلك لقصد التقريب على المتعلمين، وليس هذا هو نفس الضمير المستتر على التحقيق.

**والوجه الثاني**: أن الاستتار يختصُّ بالفاعل الذي هو عمدة في الكلام، وأما الحذف، فكثيرًا ما يقعُ في الفضلات، كما في المفعول به في المثال السابق، وقد يقعُ في العُمُد في غير الفاعل كما في المبتدأ، وذلك كثير في العربية، ومنه قول سويد بن أبي كاهل اليَشكُري في وصف امرئ يُضمر بُغضَه:

مُسْتَسِرُّ الشَّنْءِ لَو يَفقِدُنِي ... لَبدَا مِنهُ ذُبابٌ فَنَبَع

يريد: هو مستسر البغض، فحذف الضمير؛ لأنه معروف ينساق إلى الذهن، ومثل ذلك أكثر من أن يحصَى في كلام العرب.

هذا[١] ما ذكره المصنف من المواضع التي يجب فيها استتار الضَّميرِ.

ومثال جائز الاستتار: «زَيْدٌ يَقومُ»، أي: هو، وهذا الضمير جائز الاستتار؛ لأنه يَحُلُّ مَحَلَّه الظاهِرُ، فتقول: «زيد يقوم أبوه»، وكذلك كلُّ فعلٍ أُسنِدَ إلى غائبٍ أو غائبة، نحو: «هِنْدٌ تَقومُ»، وما كان بمعناه، نحو: «زَيْدٌ قائِمٌ»، أي: «هو».

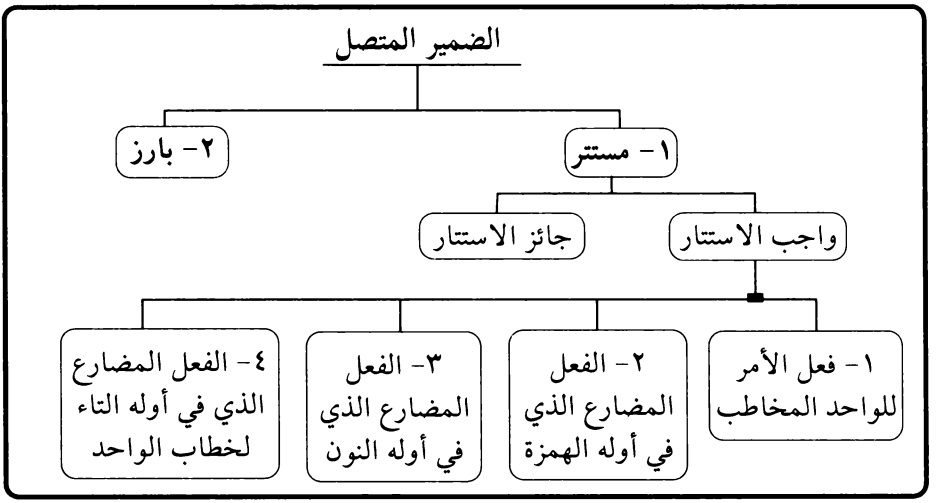


---

(١) **وبقيت مواضعُ أخرى يجب فيها استتارُ الضمير: الأول**: اسم فعل الأمر، نحو: صه، ونزال. ذكره في «التسهيل». **والثاني**: اسم فعل المضارع، نحو: أف وأوه. ذكره أبو حيان. **والثالث**: فعل التعجب، نحو: ما أحسنَ محمدًا! **والرابع**: أفعل التفضيل، نحو: محمد أفضل من علي. **والخامس**: أفعال الاستثناء، نحو: قاموا ما خلا عليًّا، أو ما عدا بكرًا، أو لا يكون محمدًا. زادها ابن هشام في «التوضيح» تَبَعًا لابن مالك في باب الاستثناء من «التسهيل» وهو حق. **السادس**: المصدر النائب عن فعل الأمر، نحو قول الله تعالى: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤].

وأما مرفوع الصفة الجارية على مَن هي له، فجائز الاستتار قطعًا، وذلك نحو: «زيد قائم» ألا ترى أنك تقول في تركيب آخر: «زيد قائم أبوه»، وقد ذكره الشارح في جائز الاستتار، وهو صحيح. وكذلك مرفوع نعم وبئس، نحو: «نعم رجلاً أبو بكر، وبئست امرأة هند»؛ وذلك لأنك تقول في تركيب آخر: «نعم الرجل زيد، وبئست المرأة هند».

=

٦١ ـ وَذو ارْتِفاعٍ وانْفِصالٍ أَنا هو وَأَنْتَ والفُروعُ لاَ تَشْتَبِهُ[1]

تقدَّم أنَّ الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارزٍ، وسبق الكلام في المستتر، والبارزُ ينقسم إلى: مُتَّصلٍ، ومنفصلٍ، فالمتَّصل يكون مرفوعاً، ومنصوباً، ومجروراً، وسبق الكلامُ في ذلك، والمنفصل يكون مرفوعاً، ومنصوباً، ولا يكون مجروراً.

**وذكر المصنِّف في هذا البيت المرفوعَ المنفصل، وهو اثنا عشر**: «**أَنا**» للمتكلم وَحْدَه، و«**نَحْنُ**» للمتكلِّم المُشارَكِ أو المُعَظِّمِ نَفْسَه، و«**أَنْتَ**» للمُخاطَبِ، و«**أَنْتِ**» للمخاطَبةِ، و«**أَنْتُما**» للمخاطَبَيْنِ أو المخاطَبَتَيْنِ، و«**أَنْتُمْ**» للمخاطَبينَ، و«**أَنْتُنَّ**» للمخاطَبات، و«**هو**» للغائب، و«**هيَ**» للغائبة، و«**هُما**» للغائبَيْنِ أو الغائبَتَيْنِ، و«**هُمْ**» للغائِبينَ، و«**هُنَّ**» للغائبات[2].

---

(١) «وذو» مبتدأ، وذو مضاف، و«ارتفاع» مضاف إليه «وانفصال» معطوف على ارتفاع «أنا» خبر المبتدأ «هو، وأنت» معطوفان على أنا «والفروع» مبتدأ «لا» نافية «تشتبه» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الفروع، والجملة من الفعل المضارع المنفي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «الفروع».

(2) ذكر في «البهجة المرضية» ص٦٤ أن هذه المجموعة قد تُستَعْمَلُ مجرورةً كقولك: «أنا كأنتَ» وأشباهه، وقد تُستعمل منصوبةً كقولك: «ضربتُك أنتَ» ونحْوها.

# من أحكام الاتصال والانفصال

٦٢ ـ وَذو انْتِصابٍ فِي انْفِصالٍ جُعِلاَ إيَّايَ والتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ[١]

أشار في هذا البيت إلى المنصوب المنفصل، وهو اثنا عشر: «**إيَّايَ**» للمتكلِّم وَحْدَه، و«**إيانا**» للمتكلِّم المشارَكِ أو المعظِّمِ نفسَه، و«**إيَّاكَ**» للمخاطبِ، و«**إيَّاكِ**» للمخاطبة، و«**إياكما**» للمخاطَبَينِ أو المخاطبَتَينِ، و«**إيَّاكُم**» للمخاطَبِين و«**إيَّاكُنَّ**» للمخاطبات، و«**إيَّاه**» للغائب، و«**إيَّاها**» للغائبة، و«**إيَّاهما**» للغائِبَيْنِ أو الغائبَتَيْنِ، و«**إيَّاهُمْ**» للغائِبينَ، و«**إياهُنَّ**» للغائبات[٢].

---

(١) «وذو» مبتدأ، وذو مضاف، و«انتصاب» مضاف إليه «في انفصال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في «جعل» الآتي «جعلا» جعل: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو «إياي» مفعول ثان لجعل، والجملة من جعل ومعموليه في محل رفع خبر المبتدأ «والتفريع» مبتدأ «ليس» فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التفريع «مشكلاً» خبر ليس، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «التفريع».

(٢) اختُلف في هذه اللواحق التي بعد «إيَّا» فقيل: هي حروف تبيِّنَ الحالَ وتوضح المرادَ من «إيَّا» متكلِّمًا أو مخاطبًا أو غائبًا، مفردًا أو مثنًّى أو مجموعًا، ، ومثلها مثل الحروف التي في أنت وأنتما وأنتن، ومثل اللواحق في أسماء الإشارة، نحو: تلك وذلك وأولئك، وهذا مذهب سيبويه والفارسيِّ والأخفش. قال أبو حيان: وهو الذي صحَّحه أصحابنا وشيوخنا.

وذهب الخليل والمازني، واختاره ابن مالك، إلى أن هذه اللواحق أسماء، وأنها ضمائر أُضيفت إليها «إيَّا» زاعمين أنَّ «إيَّا» أُضيفَتْ إلى غيرِ هذه اللَّواحق في نحو: «إذا بلغ الرجلُ الستين فإيَّاه وإيَّا الشوابّ» فيكون في ذلك دليلٌ على أن اللواحق أسماء.

وذلك باطل لوجهين: الأول: أن هذا الذي استشهدوا به شاذٌّ، ولم تعهد إضافة الضمائر. والثاني: أنه لو صحَّ ما يقولون، لكانت «إيَّا» ونحوُها ملازمةً للإضافة، وقد علمنا أن الإضافة من خصائص الأسماء المعربة؛ فكان يلزم أن تكون «إيا» ونحوها معربة، ألست ترى أنهم أعربوا «أيّ» الموصولة والشرطية والاستفهامية لما لازمها من الإضافة؟

وقال الفراء: إن «إيا» ليست ضميرًا، وإنما هي حرف عِمادٍ جيء به توصُّلاً للضمير، والضمير هو اللواحق، وجيء بهذا العماد ليكون دعامةً يعتمدُ عليها؛ ولتمييز هذه اللواحق عن الضمائر المتصلة. =

٦٣ ـ وَفي اخْتيارٍ لَا يَجيءُ المُنْفصِلْ إذا تَأَتَّى أَنْ يَجيءَ المُتَّصِلْ[١]

**كلُّ موضع أَمْكَنَ أن يُؤتَى فيه بالضمير المُتَّصِلِ لا يجوز العدولُ عنه إلى المنفَصلِ[2]**، إلا فيما سيذكرُه المصنِّفُ، فلا تقول في «أكرمتُكَ»: «أكرمْتُ إيَّاكَ»؛ لأنه يمكن الإتيان بالمتَّصلِ، فتقولُ: «أكرمْتُكَ».

فإن لم يمكنِ الإتيانُ بالمتَّصل تعيَّن المنفصِلُ، نحو: «إيَّاكَ أكْرَمْتُ»[٣]، وقد جاء الضَّميرُ في الشعر منفصلاً مع إمكان الإتيان به متصلاً، كقوله: [البسيط]

---

= وزعم الزجَّاج أنَّ الضمائر هي اللواحقُ موافقًا في ذلك للفرَّاء، ثم خالفه في «إيَّا» فادَّعى أنها اسم ظاهر مضاف إلى الكاف والياء والهاء.

وقال ابن درستويه: إنَّ هذا اسمٌ ليس ظاهرًا ولا مضمرًا، وإنما هو بين بين.

وقال الكوفيون: المجموع من «إيَّا» ولواحقِها ضميرٌ واحد.

(١) «وفي اختيار» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل يجيء الآتي «لا» نافية «يجيء» فعل مضارع «المنفصل» فاعل يجيء «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «تأتى» فعل ماض «أن» حرف مصدري ونصب «يجيء» فعل مضارع منصوب بأن «المتصل» فاعل يجيء، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل تأتي، والتقدير: إذا تأتى مجيء المتصل، والجملة من تأتى وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: إذا تأتَّى مجيء المتصل فلا يجيء المنفصل.

(2) سبَبُ ذلك أن الضمير المتصل أشدّ اختصاراً من المنفصل، والضمائر وُضعَتْ لغرض الاختصار.

ينظر: المرادي ١/ ٣٦٧، والأشموني ١/ ١٩٦، و«البهجة» ص٦٤.

(٣) **اعلم أنه يتعين انفصال الضمير ولا يمكن المجيء به متصلاً في عشرة مواضع:**

**الأول**: أن يكون الضمير محصوراً، كقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وكقول الفرزدق:

أنَا الذائِدُ الحَامِي الذِّمارَ وإنَّمَا يُدَافِعُ عَن أحسَابِهِم أنَا أو مِثلِي

إذ التقدير: لا يدافع عن أحسابهم إلَّا أنا أو مثلي.

ومن هذا النوع قول عَمرو بن مَعديكَرِب الزبيدي:

قَد عَلِمَت سَلمى وجَاراتُها ما قَطَّر الفَارِسَ إلَّا أنَا

**الثاني**: أن يكون الضمير مرفوعًا بمصدر مضاف إلى المنصوب به، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ هو» وكقول الشاعر:

بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنتُمْ فائِزِينَ وقَدْ أَغرَى العِدَى بِكُمُ استِسلامُكُمْ فَشَلا

**الثالث**: أن يكونَ عاملُ الضمير مضمَراً، نحو قول السَّموأل:

وإنْ هُوَ لَمْ يَحمِلْ على النَّفسِ ضَيمَها فَلَيْسَ إلى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ =

ش١٥ ـ بِالباعِثِ الوارِثِ الأمْواتِ قَدْ ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأَرْضُ في دَهْرِ الدَّهارِيرِ[1]

= وكقول لَبيد بن ربيعة:

فإنْ أنْتَ لَمْ يَنفَعْكَ عِلْمُكَ فانتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهدِيكَ القُرُونُ الأوائلُ

**الرابع**: أن يكون عاملُ الضمير متأخرًا عنه، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] وهذا هو الموضع الذي أشار إليه الشارح.

**الخامس**: أن يكون عاملُ الضمير معنويًا، وذلك إذا وقع الضمير مبتدأ، نحو: «اللهم أنا عبدٌ أثيم، وأنْتَ مولىً كريم» ومنه: «أنا الذائد» في بيت الفرزدق السابق.

**السادس**: أن يكون الضمير معمولاً لحرف نفي، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ [هود: ٣٣]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١١٤]، ﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الشعراء: ١١٥]، وكقول الشاعر:

إنْ هُوَ مُستَولِيًا على أحَدٍ إلَّا على أضْعفِ المَجانِينِ

**السابع**: أن يفصل بين الضَّمير وعامله بمعمولٍ آخَر، كقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة: ١]، وكقول الشاعر:

مُبَرَّأ مِن عُيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمِ فالله يَرعَى أبا حَفصٍ وإيَّانا

**الثامن**: أن يقعَ الضمير بعدَ واو المعية، كقول أبي ذؤيب الهُذَلي:

فآلَيتُ لا أنفَكُّ أحْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وإيَّاها بِهَا مَثَلاً بَعدِي

**التاسع**: أن يقع الضميرُ بعد «أمَّا» نحو: «أمَّا أنا فشاعرٌ، وأمَّا أنْتَ فكاتبٌ، وأمَّا هو فنحوي».

**العاشر**: أن يقع بعد اللَّام الفارقة، نحو قول الشاعر:

إنْ وَجَدتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لإيَّا كَ فَمُرْني فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعَا

وسيأتي موضعٌ ذَكَرَ تفصيلَه المصنف والشارح.

(١) البيت من قصيدة للفَرَزْدق يفتخر فيها ويمدح يزيدَ بن عبد الملك بن مروان، وقبله:

يَا خَيْرَ حَيٍّ وَقَتْ نَعْلٌ لَهُ قَدَمَا ومَيِّتٍ بَعدَ رُسْلِ الله مَقبُورِ

إنِّي حَلَفْتُ وَلَم أَحْلِفْ عَلى فَنَدٍ فِنَاءِ بَيتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُورِ

**اللغة**: «الباعث» الذي يبعث الأموات ويحييهم بعد موتهم «الوارث» هو الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك «ضمنت» بكسر الميم مخففة بمعنى تضمَّنت، أي اشتملت، أو بمعنى تكفلَّت بهم «الدهارير» الزمن الماضي، أو الشدائد، وهو جمعٌ لا واحدَ له من لفظه.

**الإعراب**: «**بالباعث**» جار ومجرور متعلق بقوله: «حلفت» في البيت الذي أنشدناه قبل هذا البيت «**الوارث**» صفة ثانية، أو معطوف عليه بإسقاط حرف العطف للضرورة، أو مضاف إليه «**والأموات**» يجوز فيه وجهان؛ أحدهما: جرُّه بالكسرة الظاهرة على أنه مضاف إليه، والمضاف هو الباعث والوارث، على مثال قوله:

يَا مَن رَأى عَارِضاً أُسَرُّ لَهُ بينَ ذِرَاعي وجبهَةِ الأسَدِ =

٦٤ ـ وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هاءَ سَلْنيهِ وَما أَشْبَهَهُ في كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمَى[١]

٦٥ ـ كَذاكَ خِلْتَنيهِ واتِّصالاَ أَخْتارُ غَيْري اخْتارَ الانْفِصالاَ[٢]

---

= وقولهم: «قَطَعَ اللهُ يَدَ ورِجْلَ مَنْ قالَها». والوجه الثاني: نصب الأموات بالفتحة الظاهرة على أنه مفعول به تنازعه الوصفان، فأُعمل فيه الثاني وحُذف ضميره من الأوَّل لكونه فضلة «ضمنت» ضمن: فعل ماض، والتاء للتأنيث «إياهم» مفعول به تقدَّم على الفاعل «الأرض» فاعل ضمن «في دهر» جار ومجرور متعلق بضمنت، ودهر مضاف، و«الدهارير» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «ضمنت إيَّاهم» حيث عدل عن وصل الضمير إلى فصله؛ وذلك خاصٌّ بالشعر، ولا يجوز في سعة الكلام، ولو جاء به على ما يستحقُّه الكلام لقال: «قَدْ ضَمِنَتْهم الأَرْضُ».

ومثل هذا البيت قول زياد بن منقذ العَدَوي التميمي من قصيدة له يقولها في تذكر أهله والحنين إلى وطنه، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها، وكان أهله بنجد في وادي أُشَيٍّ، بزنة المصغَّر (وانظر ١/ ٦٥ من كتابنا: هداية السالك إلى أوضح المسالك ـ ١/ ٩٠ من كتابنا: عدة السالك):

وَمَا أُصَاحِبُ مِن قَومٍ فأذكُرَهُمْ إلَّا يَزِيدُهُمُ حُبًّا إليَّ هُمُ

فقد جاء بالضمير منفصلاً، وهو قوله: «هم» في آخر البيت، وكان من حقِّه أن يجيءَ به متصلاً بالعامل، وهو قوله: «يزيد» ولو جاء به على ما يقتضيه الاستعمال لقال: «إلَّا يزيدونهم حبًّا إليَّ». ومثل ذلك قول طَرَفَةَ بن العبد البكري:

أصَرَمْتَ حَبْلَ الوَصْلِ بَلْ صَرَمُوا يَا صَاحِ بَلْ قَطَعَ الوِصَالَ هُمُ

وكان من حقِّه أن يقول: «بَلْ قطَعوا الوِصالَ» لكنَّه اضطر ففصل.

(١) «وصل» الواو للاستئناف، صل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» حرف عطف دال على التخيير «افصل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة افصل معطوفة على جملة صل «هاء» مفعول به تنازعه الفعلان، فأُعمل فيه الثاني، وهاء مضاف، و«سلنيه» قصد لفظه: مضاف إليه «وما» الواو حرف عطف، ما: اسم موصول معطوف على سلنيه «أشبهه» أشبه: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والهاء مفعول به، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما «في كنته» جار ومجرور متعلق بانتمى الآتي «الخلف» مبتدأ «انتمى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخلف، والجملة من انتمى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وانتمى معناه انتسب، والمراد أن بين العلماء خلافاً في هذه المسألة، وأن هذا الخلاف معروف، وكل قول فيه معروف النسبة إلى قائله.

(٢) «كذاك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «خلتنيه» قصد لفظه مبتدأ مؤخر «واتصالاً» الواو عاطفة، اتصالاً: مفعول مقدم لأختار «أختار» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «غيري» غير: مبتدأ، وغير مضاف، والياء التي للمتكلم مضاف إليه «اختار» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود لغيري، والجملة من اختار وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «الانفصالا» مفعول به لاختار، والألف للإطلاق.

أشار في هذين البَيتَين إلى المواضع التي يجوزُ أنْ يؤتَى فيها بالضَّميرِ منفصلاً مع إمكان أنْ يؤتَى به متصلاً.

**فأشار بقوله**: «سَلْنيه» إلى ما يتعدَّى إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل، وهما ضميران[1]، نحو: «الدِّرْهَمُ سَلْنيهِ» فيجوزُ لك في هاء «سَلْنيه» الاتِّصالُ، نحو: «سَلْنيهِ»، والانفصالُ، نحو: «سَلْني إيَّاه»، وكذلك كلُّ فعل أشبهه، نحو: «الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَهُ» وَ«أَعْطَيْتُكَ إيَّاهُ».

**وظاهر كلامِ المصنِّف** أنَّه يجوزُ في هذه المسألة الانفصالُ والاتصالُ على السواء، وهو ظاهر كلام أكثر النحويين[2]، وظاهر كلام سيبويه[3] أن الاتصال فيها واجبٌ، وأن الانفصال مخصوص بالشعر.

وأشار بقوله: «**في كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمى**» إلى أنه[4] إذا كان خبرُ «كان» وأخواتها ضميراً، فإنه يجوز اتصالُه وانفصالُه، واخْتُلِفَ في المختار منهما، فاختار المصنِّفُ الاتِّصالَ، نحو «كُنْتُهُ»[5]، واختار سيبويه الانفصالَ، نحو: «كنت إياه»[6][7][تقول: الصديق كُنتَه، وكنت إيَّاه].

---

(1) قاله ابن هشام بعبارة أخرى في «أوضح المسالك» ١/ ١٠٤ ـ ١٠٥:
أن يكون عاملُ الضمير عاملاً في ضميرٍ آخَرَ أعرفَ منه، مُقَدَّمٍ عليه، وليس مرفوعاً.
وقال المرادي ١/ ٣٧١: ما وقع ثانيَ ضميرين بفعلٍ غير ناسخ.
وقال الأشموني ١/ ١٩٩: من كل ثاني ضميرين أولها أخصُّ، وغير مرفوع، والعامل فيهما غير ناسخ.
ولك أن تقول: أن يقع الضمير بعد فعل متعدٍّ إلى ضميرَين أولهما أعرفُ من الثاني، وهذا الأول ليس في موضع رفعٍ، والثاني منهما ليس خبراً في الأصل.

(2) كالرماني، وابن الطراوة؛ كما في «البهجة» ص٦٤، و«توضيح المقاصد» ١/ ٣٧٢، وزعم المراديُّ أن القول الآخر هو قولُ الأكثرين.

(3) «الكتاب» ٢/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤، وهو المراد بقول الناظم: «غيري» ولم يصرّح باسمه تأدُّباً.

(4) وهي الصورة الثانية.

(5) لأن الخبر ضمير، والأصل في الضمير الاتصال؛ لأنه أخصَرُ.

(6) وعُلّل بأن الضمير كان في الأصل خبراً لمبتدأ، والأصل في الخبرِ الانفصالُ عن المبتدأ.

(٧) قد ورد الأمران كثيرًا في كلام العرب؛ فمن الانفصال قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

لَئِنْ كَانَ إيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعدنَا ... عَنِ العَهدِ والإنسَانُ قَد يَتَغَيَّرُ =

**وكذلك المختارُ عند المصنفِ** الاتصالُ في نحو: «خِلْتَنيهِ»[١]، وهو: كلُّ فعلٍ تَعَدَّى إلى مفعولَين، الثاني منهما خَبَرٌ في الأصل وهما ضميرانِ، ومذهَبُ سيبويه أنَّ المختارَ في هذا أيضاً الانفصالُ، نحو: «خِلْتَني إيَّاهُ» ومذهَبُ سيبويه أرْجَحُ؛ لأنه هو الكثيرُ في لسانِ العَرَبِ على ما حكاه سيبويه عنهم، وهو المُشافِهُ لهم، قال الشاعر: [الوافر]

ش١٦ ـ إذا قالَتْ حَذامِ فَصَدِّقوها ... فَإنَّ القَوْلَ ما قالَتْ حَذامِ[٢]

---

= وقولُ الآخر:

لَيْسَ إيَّايَ وإيَّاكِ ولاَ نَخْشَى رَقِيبَا

ومن الاتصال قولُ أبي الأسود الدُّؤلي يخاطبُ غلامًا له كانَ يشربُ النبيذَ فيضطرب شأنُه وتسوءُ حالُه:

فإنْ لا يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فإنَّهُ ... أخُوها غَذَتْهُ أمُّهُ بِلِبَانِها

وقول رسول الله ﷺ لعمرَ بن الخَطَّاب في شَأْنِ ابنِ الصيَّادِ: «**إنْ يَكُنْه فَلَنْ تُسلَّطَ عليه، وإلَّا يَكُنْه فَلا خَيْرَ لَكَ في قَتْلِه**»، ومنه الشاهد رقم ١٧ الآتي في ص١١٥.

(١) قد وردَ الأمرانِ في فصيحِ الكلامِ أيضًا، فمِنَ الاتصالِ قولُه تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا﴾ [الأنفال: ٤٣].

وقول الشاعر:

بُلِّغتُ صُنعَ امرئٍ بَرٍّ إخَالُكَهُ ... إذْ لَمْ تَزَلْ لاكتِسَابِ الحَمْدِ مُبتَدِرَا

ومن الانفصال قولُ الشَّاعِرِ:

أخِي حَسِبتُكَ إيَّاهُ وقَدْ مُلِئَتْ ... أرجَاءُ صَدْرِكَ بالأضْغَانِ والإحَنِ

(٢) هذا البيت قيل: إنه لدِيسم بن طارق، أحدِ شعراء الجاهلية، وقد جرى مجرى المثل، وصار يُضرب لكل من يعتدُّ بكلامه ويتمسك بمقاله، ولا يلتفت إلى ما يقولُ غيره، وفي هذا جاء به الشارح، وهو يريد أنَّ سيبويه هو الرجل الذي يعتدُّ بقوله ويعتبرُ نقلُه؛ لأنَّه هو الذي شافَهَ العَرَبَ، وعنهم أخذَ، ومن ألسنتهم استمدَّ.

المفردات: «حذام» اسم امرأة، زعم بعض أرباب الحواشي أنها الزَّبَّاء، وقال: وقيل: غيرها، ونقول: الذي عليه الأدباء أنها زرقاءُ اليمامة، وهي امرأة من بنات لقمان بن عاد، وكانت ملكة اليمامة، واليمامة اسمها، فسمِّيت البلدُ باسمها، زعموا أنها كانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام، وهي التي يشير إليها النابغةُ الذُّبياني في قوله:

وَاحْكُمْ كَحُكْمِ فَتاةِ الحَيِّ إذْ نَظَرَتْ ... إلَى حَمَامِ سِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ

قالَتْ: ألاَ لَيتمَا هذا الحَمَامُ لَنَا ... إلى حَمَامَتِنَا أو نِصْفُهُ فَقَدِ

الإعراب: «**إذا**» ظرف تضمن معنى الشرط «**قالت**» قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث «**حذام**» فاعل قال مبني على الكسر في محل رفع «**فصدقوها**» الفاء واقعة في جواب إذا، وصدق فعل أمر مبني على حذف النون، والواو فاعل، وها مفعول به «**فإن**» الفاء للعطف، وفيها معنى التعليل، وإن: حرف توكيد ونصب «**القول**» =

٦٦ ـ وَقَـدِّمِ الأَخَـصَّ فـي اتِّـصـالِ وَقَـدِّمَـنْ مـا شِـئْـتَ فـي انْـفِـصـالِ[1]

**ضميرُ المتكلِّم أخصُّ من ضمير المخاطَبِ، وضميرُ المخاطَبِ أخَصُّ من ضمير الغائب،** فإن اجتمعَ ضميران منصوبان أحدُهما أخَصُّ من الآخر، فإنْ كانا متَّصلين، وَجَبَ تقديمُ الأخَصِّ منهما، فتقول: «الدرهم أعطيتُكَه» و«أعطيتَنيهِ»، بتقديم الكاف والياء على الهاء؛ لأنهما أخَصُّ من الهاء؛ لأنَّ الكافَ للمخاطَبِ، والياءَ للمتكلِّم، والهاءَ للغائب، ولا يجوزُ تقديمُ الغائب مع الاتِّصال، فلا تقول: أعطيْتُهوك، ولا أعطيْتَهوني، وأجازه قوم، ومنه ما رواه ابن الأثير في «غريب الحديث» من قول عثمان رضي الله عنه: «**أراهُمُني الباطِلُ شَيْطاناً**»[2].

فإنْ فُصِلَ أحَدُهُما، كُنْتَ بالخيار، فإنْ شِئْتَ قَدَّمْتَ الأخَصَّ، فقلت: «الدرهم أعْطَيْتُكَ

---

= اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «ما» اسم موصول خبر إنَّ مبني على السكون في محلٍّ رفع «قالت» قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث «حذام» فاعل قالت، والجملة من الفعل الذي هو «قال» والفاعل لا محلَّ لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، أي: ما قالته حذام.

التمثيل به: قد جاء الشارح بهذا البيت وهو يزعم أن مذهب سيبويه أرجح مما ذهب إليه الناظم، وكأنه أراد أن يُعرَف الحقُّ بأن يكون منسوبًا إلى عالم جليل كسيبويه، وهي فكرة لا يجوز للعلماء أن يتمسكوا بها، ثم إن الأرجح في هذه المسألة ليس هو ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، بل الأرجح ما ذهب إليه ابن مالك والرُّمَّاني وابن الطَّرَاوة من أن الاتصال أرجح في خبر كان وفي المفعول الثاني من مفعولَي ظن وأخواتها، وذلك من قِبَل أن الاتصال في البابين أكثر وروداً عن العرب؛ وقد ورد الاتصال في خبر «كان» في الحديث الذي رويناه لك، وورد الاتصال في المفعول الثاني من باب ظن في القرآن الكريم فيما قد تلونا من الآيات، ولم يرد في القرآن الانفصال في أحد البابين أصلاً، وبحسبك أن يكون الاتصال هو الطريق الذي استعمله القرآن الكريم باطِّراد.

(١) «وقدم» الواو عاطفة، قدم: فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وحُرِّك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الأخص» مفعول به لقدم «في اتصال» جار ومجرور متعلق بقدم «وقدمن» الواو عاطفة، قدم: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول مفعول به لقدم المؤكد، مبني على السكون في محل نصب «شئت» فعل وفاعل، وجملتهما لا محل لها صلة ما الموصولة، والعائد محذوف، والتقدير: وقدمن الذي شئته «في انفصال» جار ومجرور متعلق بقدِّمن.

(2) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (رأى) للإمام مجد الدين ابن الأثير (٦٠٦هـ). تحقيق: رضوان مامو. مؤسسة الرسالة.

إيَّاه»، و«أعْطَيْتَني إيَّاه». وإن شئت قَدَّمْتَ غيرَ الأخَصِّ، فقلتَ: «أعْطَيْتُهُ إيَّاكَ»، و«أعطَيْتَهُ إياي»، وإليه أشار بقوله: «**وَقَدِّمْنَ ما شِئْتَ في انفصال**».

**وهذا الذي ذكره ليس على إطلاقه**، بل إنما يجوز تقديمُ غيرِ الأخَصِّ في الانفصال عند أمْنِ اللَّبْس، فإنْ خِيفَ لبْسٌ لم يَجُزْ، فإنْ قلتَ: «زيدٌ أعْطَيْتُكَ إيَّاه»[1]، لم يجز تقديمُ الغائب، فلا تقول: زيد أعطيته إياك؛ لأنه لا يُعْلَم هل زيد مأخوذ أو آخِذٌ.

٦٧ ـ وَفي اتِّحادِ الرُّتْبَةِ الزَمْ فَصْلَا وَقَدْ يُبيحُ الغَيْبُ فيهِ وَصْلَا[2]

إذا اجتمع ضميران وكانا منصوبَين واتَّحدا في الرُّتبة ـ كأنْ يكونا لمتكلِّمين، أو مخاطبين، أو غائبين ـ فإنه يلزم الفَصْلُ في أحدهما، فتقول: «أعْطَيْتَني إيَّايَ»، و«أعْطَيْتُكَ إيَّاكَ»، و«أعْطَيْتُهُ إيَّاهُ». ولا يجوز اتصالُ الضميرين، فلا تقول: «أعْطَيْتَنيني»، ولا: «أعْطَيْتُكَكَ»، ولا «أعْطَيْتُهوهُ»، نعم إن كانا غائبين واخْتَلَفَ لفظهُما فقد يتصلان، نحو: «الزَّيْدانِ الدِّرْهَمُ أعْطَيْتُهُماهُ»، وإليه أشار بقوله في الكافية:

مَعَ اخْتِلافٍ ما وَنَحْوَ «ضَمِنَتْ إيَاهُمُ الأرْضُ» الضَّرورَةُ اقْتَضَتْ

وربما أُثبت هذا البيتُ في بعض نُسخ الألفية، وليس منها.

وأشار بقوله: «**ونحوَ ضَمِنَتْ....**» إلى آخِرِ البيت، إلى أن الإتيانَ بالضمير منفصلاً في موضع يجبُ فيه اتِّصالُه ضرورةٌ، كقوله:

بِالباعِثِ الوارِثِ الأمْواتِ قَدْ ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأرْضُ في دَهْرِ الدَّهارير[3]

وقد تقدَّم ذكر ذلك.

---

(١) إنما يقعُ اللَّبس فيما إذا كان كلُّ واحد من المفعولين يصلح أن يكون فاعلاً، كما ترى في مثال الشارح، ألست ترى أن المخاطب وزيدًا يصلح كلٌّ منهما أنَ يكونَ آخذًا ويصلح أن يكون مأخوذًا؟ أما نحو: «الدرهم أعطيته إياك» أو «الدرهم أعطيتك إيَّاه» فلا لَبْسَ؛ لأنَّ المخاطب آخذٌ تقدَّم أو تأخر، والدرهم مأخوذٌ تقدَّم أو تأخر.

(٢) «وفي اتحاد» الواو حرف عطف، والجار والمجرور متعلق بالزم الآتي، واتحاد مضاف، و«الرتبة» مضاف إليه «الزم» فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فصلاً» مفعول به لالزم «وقد» الواو عاطفة، قد: حرف دال على التقليل «يبيح» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «الغيب» فاعل يبيح «فيه» جار ومجرور متعلق يبيح «وصلاً» مفعول به ليبيح.

(٣) مضى شرح هذا البيت قريباً (ص١٠٩) فارجع إليه هناك، وهو الشاهد رقم ١٥.

# العلَـمُ(١)

٧٢ ـ اِسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقا عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخِرْنِقا(٢)

٧٣ ـ وَقَرَنٍ وَعَدَنٍ وَلاَحِقِ وَشَذْقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَاشِقِ(٣)

**العَلَم: هو الاسم الذي يعيِّن مسماه مطلقاً**، أي: بلا قَيْدِ التكلُّم أو الخطاب أو الغَيْبَةِ. فالاسم: جنسٌ، يشملُ النَّكرة والمعرفةَ، و«يعيِّن مسمَّاه» فَصْل أَخْرَجَ النكرةَ، و«بلا قيد» أَخْرَجَ بقيةَ المعارِف، كالمضمَر، فإنَّه يعيِّن مسمَّاه بقيد التكلُّم، كـ«أنا»، أو الخطاب، كـ«أنْتَ»، أو الغيبة، كـ«هو».

ثم مَثَّلَ الشيخُ بأعلام الأَناسيِّ وغيرِهم، تنبيهاً على أن مُسَمَّيات الأعلام: العقلاء وغيرهم، من المألوفات، فـ«جعفر»: اسم رجل، و«خِرْنِقُ»: اسم امرأة من شعراء العرب(٤)، وهي أخت طَرَفَةَ بن العَبْدِ لأمِّهِ، و«قرَنٌ»: اسم قبيلة، و«عَدَنٌ»: اسم مكان، و«لاحِقٌ»: اسمُ فرسٍ، و«شَذْقم»: اسم جَمَل، و«هَيْلَة»: اسم شاة، و«واشِق»: اسم كلب.

---

(١) لفظ «العلم» في اللغة مشترك لفظي بين عدَّة معان، منها الجبل، قال الله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ﴾ [الرحمن: ٢٤] أي: كالجبال، وقالت الخنساء تَرثي أخاها صخراً:

وإنَّ صَخراً لَتَأتَمُّ الهُدَاةُ بِهِ كأنَّهُ عَلَمٌ في رأسِهِ نارُ

ومنها الراية التي تُجعل شعارًا للدولة أو الجند، ومنها العلامة، ولعل المعنى الاصطلاحي مأخوذ من هذا الأخير، وأصل الترجمة: «هذا باب العلم» فحذف المبتدأ ثم الخبر، وأقام المضاف إليه مُقامه، وليس يخفى عليك إعرابه.

(٢) «اسم» مبتدأ «يعين» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم «المسمى» مفعول به ليعين، والجملة من يعين وفاعله ومفعوله في محل رفع صفة لاسم «مطلقاً» حال من الضمير المستتر في يعين «علمه» علم: خبر المبتدأ، وعلم مضاف، والضمير مضاف إليه، ويجوز العكس، فيكون «اسم يعين المسمى» خبراً مقدماً، و«علمه» مبتدأ مؤخراً «كجعفر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كقولك جعفر... إلخ.

(٣) «وخرنقاً، وقرن، وعدن، ولاحق، وشذقم، وهيلة، وواشق» كلهن معطوفات على جعفر.

(٤) لعلَّ الأولى ـ بل الأصوب ـ أن يقول: «من شواعر العرب».

٧٤ ـ واسْـمـاً أتَـى وكُـنْـيَـةً وَلَـقـبـا وَأَخِّـرَنْ ذا إنْ سِـواهُ صَـحِـبـا[١]

**ينقسم العَلَمُ إلى ثلاثة أقسام**: إلى اسم وكُنْيَةٍ ولَقَب، والمراد بالاسم هنا ما ليس بكُنْيَة ولا لَقَبٍ، كـ«زيد وعمرو»، وبالكُنْية: ما كان في أوَّله أبٌ أو أمٌّ، كـ«أبي عبد الله»، و«أمِّ الخير»، وباللقب: ما أشْعَرَ بمدحٍ، كـ«زين العابدين»، أو ذَمٍّ كـ«أنفِ النّاقَةِ»[2].

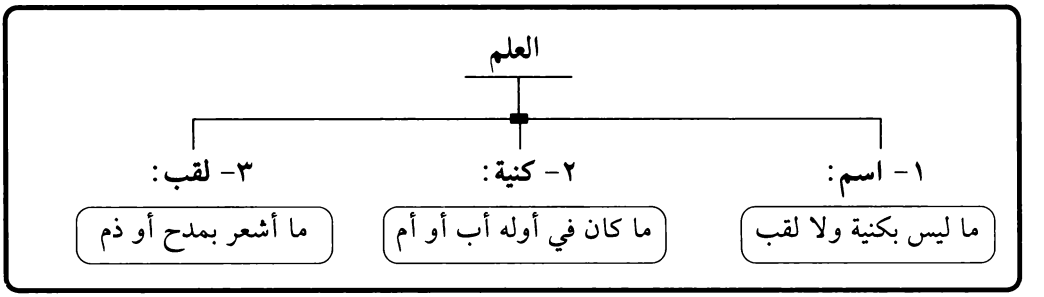


**وأشار بقوله**: «**وأخِّرَنْ ذا . . . إلخ**» إلى أنَّ اللَّقبَ إذا صَحِبَ الاسمَ وجبَ تأخيرُه[3]، كـ«زيدٌ أنفُ الناقة»، ولا يجوز تقديمُه على الاسم، فلا تقول: أنفُ الناقة زيد، إلا قليلاً، ومنه قولهُ: [البسيط]

ش٢٢ ـ بأنَّ ذا الكَلْبِ عَمْراً خَيْرَهُمْ حَسَباً بِبَطْنِ شِرْيانَ يَعْوي حَوْلَهُ الذِّيبُ[٤]

---

(١) «واسماً» حال من الضمير المستتر في أتى «أتى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العلم «وكنية، ولقبا» معطوفات على قوله: اسماً «وأخرن» الواو حرف عطف، أخر: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذا» مفعول به لأخر، وهو اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب «إن» حرف شرط «سواه» سوى: مفعول به مقدم لصحب، وسوى مضاف، وضمير الغائب العائد إلى اللقب مضاف إليه «صحبا» صحب: فعل ماض فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اللقب، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن صحب اللقب سواه فأخِّره.

(2) الفرق بين اللقب والكنية: أن اللقب يُمدَح الملقَّب به ـ أو يُذَمُّ ـ بمعنى لفظه، أما الكنية فلا يُعَظَّمُ المكنى بها بمعناها بل بعدم التصريح باسمه؛ لكون البعض يأنف أن يُخاطب باسمه.

(3) علَّله في «شرح التسهيل» ١/ ١٧٤ بأن الغالب أن اللقب منقولٌ من اسمِ غيرِ إنسان كـ«بطة»، و«فقّة» فلو قُدِّمَ لتوهَّم السامع أن المرادَ مسمَّاهُ الأصلي، وذلك مأمون بتأخيره، فلم يُعْدَل عنه. وعنه في «البهجة» ص٧١.

(٤) البيت لجنوب أخت عمرو ذي الكلب بن العجلان أحد بني كاهل، وهو من قصيدة لها ترثيه بها، وأولها:
كـلُّ امـرئٍ بِـمِـحَـالِ الـدَّهْـرِ مَـكْـذُوبُ وَكُـلُّ مَـنْ غـالَـبَ الأيَّـامَ مَـغْـلُـوبُ =

**وظاهرُ كلامِ المصنف** أنه يجب تأخيرُ اللَّقبِ إذا صحبَ سواه، ويدخل تحت قوله: «سواه» الاسمُ والكنيةُ، وهو إنما يجب تأخيرُه مع الاسم، فأما مع الكُنية، فأنت بالخيار[1] بين أن تُقَدِّم الكُنْيَةَ على اللقب فتقول: «أبو عبد الله زينُ العابدين»، وبين أن تقدِّم اللقبَ على الكُنية فتقول: «زَيْنُ العابدين أبو عبد الله».

---

= اللغة: «محال الدهر» بكسر الميم، بزِنَةِ كتاب: كيدُه أو مكرُه، وقيل: قوَّته وشدَّته «شِرْيان» بكسر أوَّله وسكون ثانيه: موضع بعينه، أو واد، أو هو شجر تُعمل منه القِسيُّ «يعوي حولَه الذيب» كناية عن موته، والباء من قولها: «بأن» متعلقة بأبلغ في بيت قبل بيت الشاهد، وهو قوله:

أبلِغْ هُذيلاً وأبلِغْ مَن يُبَلِّغُهُمْ ... عَنِّي حَديثًا وَبَعضُ القَولِ تكذيبُ

الإعراب: «**بأن**» الباء حرف جرٍّ، وأن حرف توكيد ونصب «**ذا**» بمعنى صاحب: اسم أن منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف، و«**الكلب**» مضاف إليه «**عمرًا**» بدل من «ذا» «**خيرهم**» خير صفة لعمرًا، وخير مضاف، والضمير مضاف إليه «**حسبًا**» تمييز «**ببطن**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن، وبطن مضاف، و«**شريان**» مضاف إليه «**يعوي**» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل «**حوله**» حول: ظرف متعلِّق بيعوي، وحول مضاف، وضمير الغائب العائد إلى عمرو مضاف إليه «**الذيب**» فاعل يعوي، والجملة من يعوي وفاعله في محل نصب حال من عمرو، ويجوز أن يكون قولها: «ببطن» جارًّا ومجروراً متعلقاً بمحذوف حال من عمرو، وتكون جملة «يعوي. . .إلخ» في محل رفع خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بأبلغ في البيت الذي أنشدناه.

الشاهد فيه: قولها: «ذا الكلب عمرًا» حيث قدمت اللَّقب ـ وهو قولها: «ذا الكلب» ـ على الاسم ـ وهو قولها: «عَمرًا» ـ والقياس أن يكون الاسم مقدَّمًا على اللَّقب، ولو جاءت بالكلام على ما يقتضيه القياس لقالت: «بأن عمرًا ذا الكلب».

وإنما وجب في القياس تقديمُ الاسم وتأخير اللَّقب؛ لأن الاسم يدلُّ على الذات وحدَها، واللقب يدلُّ عليها وعلى صفة مدح أو ذم، كما هو معلوم، فلو جئت باللقب أولاً، لَمَا كان لذِكر الاسم بعده فائدة، بخلاف ذكر الاسم أولاً؛ فإن الإتيان بعدَه باللَّقب يفيدُ هذه الزيادة، ومثل هذا البيت في تقديم اللَّقب على الاسم قولُ أوس بن الصامت بن قيس بن أصرم الأنصاري الخزرجي:

أنا ابنُ مُزَيْقِيَا عَمرٍو وَجَدِّي ... أبُوهُ عَامِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ

والشاهد في قوله: «مزيقيا عمرو» فإن «مزيقيا» لقب، و«عمرو» اسم صاحب اللقب، وقد قدم هذا اللقب على الاسم كما ترى، أما قوله: «عامر ماء السماء» فقد جاء على الأصل؛ لأن «عامرًا» اسم، و«ماء السماء لقب»، وقد قدم الاسم وأخر اللقب.

(١) هذا الذي ذكره الشارح هو ما ذكرَه كبارُ النحويين من جواز تقديم الكنية على اللقب أو تأخيرها عنه، والذي نريد أنْ ننبِّهَ عليه أن الشارح وغيره ـ كصاحب «التوضيح» ابنِ هشام الأنصاري ـ ذكروا أنَّ قولَ ابن مالك:

وأخِّرَنْ ذا إنْ سِواه صَحِبا =

ويوجد في بعض النُّسَخ بدلَ قوله: «**وأخِّرَنْ ذا إن سواه صحبا**»: «**وذا اجْعَل آخراً إذا اسماً صَحِبا**» **وهو أحْسَنُ منه**، لسلامَتِهِ مما وَرَدَ على هذا؛ فإنَّه نصٌّ في أنه إنما يجبُ تأخيرُ اللَّقب إذا صَحِبَ الاسمَ، ومفهومُه أنه لا يجبُ ذلك مع الكنية، وهو كذلك كما تقدَّم، ولو قال: «**وأخِّرَنْ ذا إنْ سِواها صَحِبا**» لَما وَرَدَ عليه شيء؛ **إذ يصير التقدير**: وأخِّرِ اللَّقَبَ إذا صَحِبَ سِوى الكُنية، وهو الاسمُ، فكأنَّه قال: وأخِّر اللَّقَبَ إذا صحب الاسم.

**٧٥ ـ وَإنْ يَكونا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْماً وَإلَّا أتْبِعِ الَّذي رَدِفْ**[١]

---

= مُوهِمٌ لخلاف المراد، معتمدين في ذلك على مذهب جمهرة النُّحاةِ، لكن قال السيوطي في «هَمْعه»: إن كان (أي اللقب) مع الكنية، فالذي ذكروه جواز تقدمه عليها وتقدمِها عليه، ومقتضى تعليل ابن مالك امتناع تقديمه عليها، وهو المختار، وهذا يفيد أن الذي يوهمه كلام المصنف مقصود له، وأن مذهبه وجوب تأخير اللقب على ما عداه، سواء أكان ما عداه اسماً أم كنية.

وكنت قد كتبت على هامش نسختي تصحيحًا لبيت المصنف هذا نصُّه: «وأخرن هذا إن اسمًا صحبا» ثم ظهر لي أنه لا يجوز تصحيح العبارة بشيء مما ذكرناه وذكره الشارح أو غيره، وعبارة ابن هشام في «أوضح المسالك» تفيد أن هذه العبارة التي اعترضها الشارح قد وردت على وجه صحيح في نظر الجمهور، قال ابن هشام: «وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضي أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية، كأبي عبد الله أنف الناقة، وليس كذلك» اهـ. ومعنى ذلك أنه قد وردت في النسخة المعتمدة عنده على الوجه الصحيح في نظر الجمهور، وقد ذكر الشارح هنا نصَّ هذه النسخة.

(١) «إن» حرف شرط «يكونا» فعل مضارع متصرف من كان الناقصة فعل الشرط مجزوم بإن، وعلامة جزمه حذف النون، والألف اسمها مبني على السكون في محل رفع «مفردين» خبر يكون منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثنى «فأضف» الفاء واقعة في جواب الشرط، وأضف: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط «حتماً» مفعول مطلق عامله محذوف «وإلا» الواو عاطفة، إلا: هو عبارة عن حرفين أحدهما إن، والآخر لا، فأدغمت النون في اللام، وإن: حرف شرط، ولا: نافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه الكلام السابق، أي: وإن لم يكونا مفردين «أتبع» فعل أمر مبني على السكون، وحرِّك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وحذف الفاء منها للضرورة، لأن جملة جواب الشرط إذا كانت طلبية وجب اقترانها بالفاء، فكان عليه أن يقول: وإلا فأتبع «الذي» اسم موصول مفعول به لأتبع، مبني على السكون في محل نصب «ردف» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، وجملة ردف وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وهو «الذي».

**إذا اجتمع الاسمُ واللقبُ**، فإمَّا أنْ يكونا مُفْرَدَين، أو مركَّبَين، أو الاسمُ مركَّباً واللَّقَبُ مفرداً، أو الاسمُ مفرداً واللقبُ مركَّباً.

**فإن كانا مفردَين** وَجَبَ عند البصريين الإضافَةُ[1]، نحو: «هذا سعيدُ كُرْزٍ»، و«رأيتُ سعيدَ كُرْزٍ»، و«مرَرْتُ بسعيدِ كُرْزٍ». وأجاز الكوفيون الإتْباعَ[2]، فتقول: «هذا سعيدٌ كرزٌ»، و«رأيت سعيداً كرزاً»، و«مررت بسعيدٍ كرزٍ»، ووافقهم المصنِّف على ذلك في غير هذا الكتاب[3].

**وإن لم يكونا مفردين** ـ بأن كانا مركَّبَين، نحو: «عبد الله أنْفُ الناقة»، أو مركَّباً ومفرداً، نحو: «عبد الله كرز»، و«سعيد أنف الناقة» ـ وجب الإتباعُ، فتُتْبعُ الثانيَ الأولَ في إعرابه، ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب، نحو: «مررت بزَيْدٍ أنْفُ الناقة»، و«أنْفَ الناقة»، فالرفع على إضمار مبتدأ، والتقدير: «هو أنْفُ الناقة»، والنصب على إضمار فعلٍ[4]، والتقدير: «أعني أنْفَ الناقة»، فيُقطعُ مع المرفوع إلى النَّصب، ومع المنصوب إلى الرفع، ومع المجرور إلى النصب أو الرفع، نحو: «هذا زَيْدٌ أنْفَ الناقة»، و«رأيت زيداً أنْفُ الناقة»، و«مررت بزَيْدٍ أنْفَ الناقة»، و«أنْفُ الناقة».

---

(١) وجوب الإضافة عندهم مشروط بما إذا لم يمنع منها مانع، كأن يكون الاسم مقترنًا بأل، فإنه لا تجوز فيه الإضافة، فتقول: جاءني الحارث كرز، بإتباع الثاني للأول بدلاً أو عطفَ بيان، إذ لو أضفت الأول للثاني، لَلزم على ذلك أن يكون المضاف مقرونًا بأل والمضاف إليه خاليًا منها ومن الإضافة إلى المقترن بها، وذلك لا يجوز عند جمهور النحاة.

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه: بقي أن يقال: كيف أوجب البصريون هنا إضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين ولا مانع، مع أن مذهبهم أنه لا يجوز أن يُضاف اسم إلى ما اتحد به في المعنى كما سيأتي في باب الإضافة؟

ويمكن أن يُجاب عن هذا بأن امتناع إضافة الاسم إلى ما اتحد به في المعنى إنما هو في الإضافة الحقيقية التي يُعرف فيها المضاف بالمضاف إليه، وإضافة الاسم إلى اللقب من قبيل الإضافة اللفظية على ما اختاره الزمخشري.

(2) على أن اللقب بدلٌ أو عطفُ بيانٍ من الاسم.

(3) في «الكافية» و«التسهيل». عن «البهجة» ص٧١.

(4) أي: مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: أعني.

٧٦ ـ وَمِنْهُ مَنْقولٌ كَفَضْلٍ وَأَسَدْ وَذو ارْتِجالٍ كَسُعادَ وَأُدَدْ[١]

٧٧ ـ وَجُمْلَةٌ وَما بِمَزْجٍ رُكِّبا ذا إنْ بِغَيْرِ «وَيْهِ» تَمَّ أُعْرِبا[٢]

٧٨ ـ وَشاعَ في الأعلامِ ذو الإضافَهْ كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبي قُحافَهْ[٣]

**ينقسِم العَلَمُ إلى مُرْتَجَلٍ، وإلى منقول، فالمرتَجَلُ هو**: ما لم يَسبِقْ له استعمالٌ قبل العَلَمية في غيرها، كـ«سُعاد»، و«أُدَد». **والمنقول**: ما سَبَقَ له استعمالٌ في غير العَلَمية. والنقل إما من صفة كـ«الحارِث»، أو من مَصْدَر كـ«فَضْل»، أو من اسم جنس كـ«أَسَدٍ»، وهذه تكون معرَبة، أو من جملة، كـ«قامَ زَيْدٌ»، وَ«زَيْدٌ قائِمٌ»[٤]، وحُكْمُها أنها تُحْكَى، فتقول: «جاءَني زَيْدٌ قائِمٌ»، وَ«رَأَيْتُ زَيْدٌ قائِمٌ»، وَ«مَرَرْتُ بزَيْدٌ قائِمٌ»، **وهذه من الأعلام المركَّبة**.

---

(١) «ومنه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «منقول» مبتدأ مؤخر «كفضل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كفضل «وأسد» معطوف على فضل «وذو» الواو عاطفة، وذو: معطوف على قوله: منقول، وذو مضاف، و«ارتجال» مضاف إليه «كسعاد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كسعاد «وأدد» معطوف على سعاد.

(٢) «وجملة» مبتدأ خبره محذوف، وتقديره: ومنه جملة، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بالواو على جملة «ومنه منقول» في البيت السابق «وما» الواو عاطفة، وما اسم موصول معطوف على جملة، مبني على السكون في محل رفع «بمزج» جار ومجرور متعلق بقوله: ركب، الآتي «ركبا» ركب: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محلَّ لها من الإعراب صلة الموصول «ذا» اسم إشارة مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «إن» حرف شرط «بغير» جار ومجرور متعلق بقوله: تم، الآتي، وغير مضاف، و«ويه» قصد لفظه: مضاف إليه «تم» فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط «أعرب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ذا، والجملة من هذا الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر المبتدأ، وتقدير الكلام: هذا أعرب إن تم بغير لفظ ويه أعرب.

(٣) «وشاع» فعل ماض «في الأعلام» جار ومجرور متعلق بقوله: شاع «ذو» فاعل شاع، وذو مضاف، و«الإضافة» مضاف إليه «كعبد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كعبد، وعبد مضاف، و«شمس» مضاف إليه «وأبي» الواو عاطفة، وأبي: معطوف على عبد، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وأبي مضاف، و«قحافة» مضاف إليه.

(٤) الذي سُمع عن العرب هو النقل من الجمل الفعلية، فقد سمَّوا «تأبَّط شرًّا» وسمَّوا «شابَ قَرناها» ومنه قول الشاعر، وهو من شواهد سيبويه: =

**ومنها أيضاً**: ما رُكِّب تركيبَ مَزْجٍ، كـ«بَعْلَبَكَّ»، و«مَعْدِي كَرِب»، و«سيبَوَيْهِ»، وذكَرَ المصنِّفُ أنَّ المركَّب تركيبَ مَزْجٍ إنْ خُتِمَ بغير «وَيْهِ» أُعربَ، ومفهومُه أنه إنْ خُتِم بـ«وَيْهِ» لا يُعربُ، بل يُبنى، وهو كما ذكره، فتقول: «جاءَني بَعْلَبَكُّ»، و«رَأَيْتُ بَعْلَبَكَّ»، و«مَرَرْتُ بِبَعلَبَكَّ»، فتُعربه إعرابَ ما لا ينصرفُ[1]. ويجوز فيه أيضاً البناءُ على الفتح، فتقول: «جاءَني بَعْلَبَكَّ»، و«رَأَيْتُ بَعْلَبَكَّ»، و«مَرَرْتُ ببَعْلَبَكَّ»، ويجوز أن يُعربَ أيضاً إعْرابَ المتضايفَين[2]، فتقول: «جاءَني حَضْرَمَوْتٍ»، وَ«رَأَيْتُ حَضْرَمَوْتٍ»، و«مَرَرْتُ بِحَضْرَمَوْتٍ».

وتقول [فيما خُتِم بِـ«وَيْهِ»]: «جاءني سيبويهِ»، و«رأيتُ سيبويهِ»، و«مررتُ بسيبويهِ»، فتبنيه على الكسر، وأجاز بعضُهم إعْرابَهُ إعرابَ ما لا ينصرفُ[3]، نحو: «جاءني سيبويهُ»، و«رأيت سيبويهَ»، و«مررت بسيبويهَ».

**ومنها**: ما ركِّب تركيبَ إضافة، كـ«عَبْدِ شَمْسٍ»، و«أبي قُحافة»[4]، وهو مُعرَب، فتقول: «جاءني عَبْدُ شَمْسٍ وأبو قُحافَةَ»، و«رَأَيْتُ عَبْدَ شَمْسٍ وأبا قُحافَةَ»، و«مرَرْتُ بِعَبْدِ شَمْسٍ وأبي قُحافَةَ».

ونَبَّهَ بالمثالَين على أنَّ الجزءَ الأوَّلَ يكونُ معرباً بالحركات، كـ«عَبْدِ» وبالحروفِ، كـ«أَبي»، وأنَّ الجزءَ الثانيَ يكونُ مُنْصَرِفاً، كـ«شَمْسٍ»، وغيرَ مُنْصَرفٍ، كـ«قُحافَةَ»[5].

---

= كَذَبْتُم وَبَيتِ اللهِ لا تَنْكِحُونَهَا بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تُصَرُّ وتُحْلَبُ

وسمَّوا «ذرَّى حَبًّا» ويشكر، ويزيد، وتغلب، فأما الجملة الاسمية فلم يسمُّوا بها، وإنما قاسها النحاة على الجملة الفعلية.

(1) هو علمٌ مركّبٌ مزجيّاً، فالقياس أن يكون ممنوعاً من الصرف، فتمعَّن!

(2) أي: المضاف والمضاف إليه.

(3) بناؤه على الكسر سماعيٌّ، وإعرابُهُ إعرابَ ما لا ينصرف قياسي لأنه علمٌ مركَّبٌ ممزوج.

(4) قال الأشموني ١/ ٢٢١: وهو كل اسمين جُعِلا اسماً واحداً مُنزَّلاً ثانيهما من الأول منزلةَ التنوين، وهو على ضربين غير كنيةٍ، وكنية.

(5) مُنِعَ من الصرف للعلمية والتأنيث.

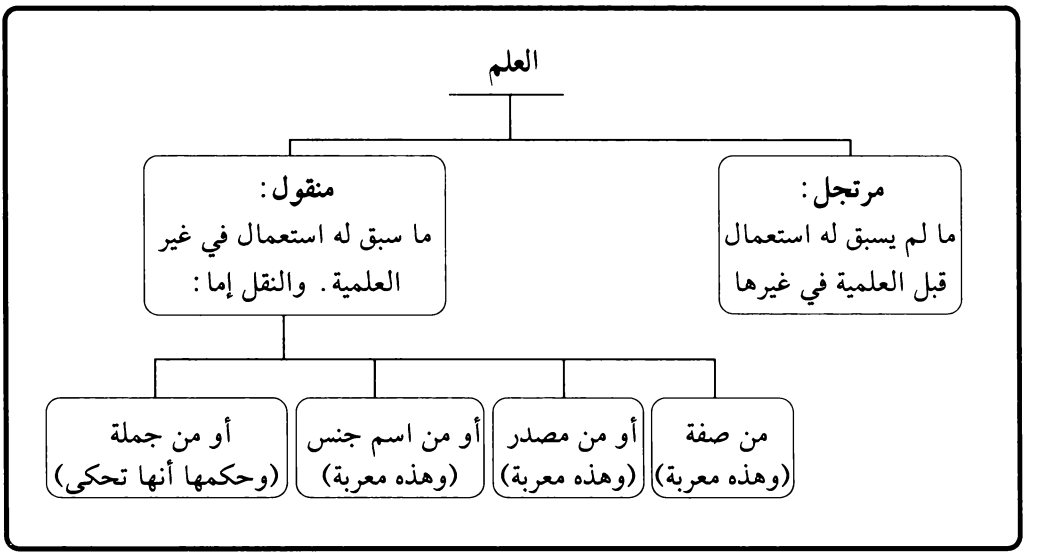


٧٩ ـ وَوَضَعوا لِبَعْضِ الأَجْناسِ عَلَمْ كَعَلَم الأَشْخاصِ لَفْظاً وَهْوَ عَمْ[١]

٨٠ ـ مِنْ ذاكَ أُمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ وَهَكَذا ثُعالَةٌ لِلثَّعْلَبِ[٢]

---

(١) «ووضعوا» الواو عاطفة، ووضع: فعل ماض، والواو ضمير الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع «لبعض» جار ومجرور متعلق بوضعوا، وبعض مضاف، و«الأجناس» مضاف إليه «علم» مفعول به لوضعوا، وأصله منصوب منون فوقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «كعلم» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلم، وليس حالاً منه لأنه نكرة وصاحب الحال إنما يكون معرفة، وعلم مضاف، و«الأشخاص» مضاف إليه «لفظاً» تمييز لمعنى الكاف، أي: مثله من جهة اللفظ «وهو» ضمير منفصل مبتدأ «عم» يجوز أن يكون فعلاً ماضياً، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير العائد إلى علم الجنس، وعلى هذا تكون الجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون عم أفعل تفضيل وأصله أعم فسقطت همزته لكثرة الاستعمال كما سقطت من خير وشر، ويكون أفعل التفضيل على غير بابه، وهو خبر عن الضمير الواقع مبتدأ.

(٢) «من» حرف جر «ذاك» ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بمن، والكاف حرف خطاب، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أم» مبتدأ مؤخر، وأم مضاف، و«عريط» مضاف إليه «للعقرب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر، والتقدير: أم عريط كائن من ذاك حال كونه علماً للعقرب «وهكذا» الواو عاطفة، وها: حرف تنبيه، والكاف حرف جر، وذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ثعالة» مبتدأ مؤخر «للثعلب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير الخبر كما تقدم فيما قبله.

٨١ ـ وَمِـثْـلُـهُ بَـرَّةُ لِـلْـمَـبَـرَّهْ كَـذا فَـجارِ عَـلَـمٌ لِـلْـفَـجَـرَهْ[١]

العلم على قسمين: علم شخصٍ، وعَلَم جِنْسٍ.

فعَلَم الشخص له حكمان:

معنويٌّ، وهو: أن يُراد به واحِدٌ بعينه، كـ«زيد»، و«أحْمَدَ».

ولفظيٌّ، وهو: صحة مجيءِ الحال متأخِّرةً عنه، نحو: «جاءَني زَيْدٌ ضاحِكاً» ومَنْعُهُ من الصَّرْف مع سَبَبٍ آخَرَ غيرِ العلمية، نحو: «هذا أحْمَدُ»[2] ومَنْعُ دخول الألف واللام عليه، فلا تقول: «جاءَ العَمْرو»[٣].

---

(١) «ومثله» الواو عاطفة، مثل: خبر مقدم، ومثل مضاف، والهاء ضمير غائب عائد على المذكور قبله من الأمثلة مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر «برّة» مبتدأ مؤخر «للمبرة» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر، لأنه في تقدير مشتق «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فجار» مبتدأ مؤخر مبني على الكسر في محل رفع «علم» مبتدأ خبره محذوف «للفجرة» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف، والتقدير: فجار كذا علم موضوع للفجرة، ويجوز أن يكون قوله: «للفجرة» جارًّا ومجروراً في محل الوصف لعلم، ويجوز غير هذين الإعرابين لعلم أيضاً، فتأمل.

(2) هذا السبب هنا هو وزنُ الفعل.

(٣) اعلم أن العَلَم بحسب الأصل لا تدخله الألف واللام، ولا يضاف، وذلك لأنه معرفة بالعلمية، وأل والإضافة وسيلتان للتعريف، ولا يجوز أن يجتمع على الاسم الواحد معرِّفان، إلا أنه قد يحصل الاشتراك الاتفاقي في الاسم العلم؛ فيكون لك صديقان اسمُ كل واحد منهما زيد أو عمرو، مثلاً، وفي هذه الحالة يشبه العلم اسم الجنس، فتصل به أل وتضيفه، كما تفعل ذلك برجل وغلام، وقد جاء ذلك عنهم؛ فمن دخول «أل» على علم الشخص قول أبي النَّجم العِجلي:

بَـاعَـدَ أُمَّ الـعَـمْـرِو مِـن أسِـيـرِهَـا حُـرَّاسُ أبـوَابٍ عَـلَـى قُـصُـورِهَـا

وقولُ الأخطل التغلبي:

وقَـدْ كَـانَ مِـنـهُـم حَـاجِـبٌ وابـنُ أُمِّـهِ أبُـو جَـنـدَلٍ والـزَّيـدُ زَيْـدُ الـمَـعَـارِكِ

وفي هذا البيت اقتران العلم بأل وإضافته.

ومن مجيء العلم مضافًا قولهم: ربيعة الفرس، وأنمار الشاة، ومضر الحمراء؛ وقال رجل من طيِّئ:

عَـلَا زَيْـدُنـا يـومَ الـنَّـقَـا رأسَ زَيـدِكُـمْ بـأبـيـضَ مَـاضِـي الـشَّـفْـرَتَـيـنِ يَـمَـانِ

وقال ربيعة الرَّقِّي:

لَـشَـتَّـانَ مـا بَـيـنَ الـيَـزِيـدَيـنِ فـي الـنَّـدَى يَـزيـدِ سُـلَـيـمٍ والأغَـرِّ بـنِ حَـاتِـمِ

وقال الراجز يخاطب أميرَ المؤمنين عمرَ بن الخطاب: =

وعَلَمُ الجنس كعلم الشخصِ في حكمه [اللفظيِّ]، فتقول: «هذا أُسامَةُ مُقْبِلاً» فتمنعه من الصَّرف وتأتي بالحال بعده، ولا تُدْخِلُ عليه الألفَ واللَّام، فلا تقولُ: «هذا الأسامة»[١].

وحكمُ عَلَمِ الجِنْسِ في المعنى كحُكْمِ النكرة مِنْ جهة أنه لا يَخُصُّ واحداً بعينه، فكلُّ أسدٍ يَصْدُقُ عليه «أُسامَةُ»، وكلُّ عَقْرَبٍ يصدقُ عليها «أُمُّ عِرْيَطٍ»، وكلُّ ثَعْلَبٍ يصدقُ عليه «ثُعالَةُ»[٢].

---

= يَا عُمَرَ الخَيرِ جُزِيتَ الجَنَّهْ أُكْسُ بُنَيَّاتِي وأُمَّهُنَّهْ
أَقسَمْتُ بِاللهِ لَتَفعَلَنَّه

والشواهد على ذلك كثيرة، وانظر ص٩٥ السابقة.

(١) ذكر الشارح من أحكام العلم اللفظيةِ ثلاثةَ أحكام يشترك فيها النوعان، وترك ثلاثة أخرى:
(الأول) أنه يبتدأ به بلا احتياج إلى مسوِّغ، تقول: أسامةُ مقبل، وثُعالةُ هارب، كما تقول: عليٌّ حاضرٌ، وخالد مسافر.
(الثاني) أنه لا يُضافُ بحسَب أصل وضعه؛ فلا يجوز أن تقول: أسامتنا؛ كما يمتنع أن تقول: محمَّدُنا، فإن حصل فيه الاشتراك الاتفاقي، صحَّت إضافته على ما علمت في عَلَمِ الشَّخْصِ.
(الثالث) أنه لا يُنعت بالنكرة؛ لأنه معرفة، ومن شرط النعت أن يكون مثل المنعوت في تعريفه أو تنكيره، كما هو معلوم.

(٢) ههنا أربعة أشياء أريد أنْ أبيِّن لك حقيقةَ كلِّ واحد منها بيانًا قريبَ الفهم، وأفرِّق لك بين كلٍّ منها والآخرين، وهي: علم الشخص، وعلم الجنس، واسم الجنس، والنكرة.
أما علم الشخص، فهو اللفظ الذي وُضع للذات مع جميع مشخَّصاتها التي تتميز بها عن جميع ما عداها من الذوات، نحو: محمد وعلي وأبي بكر وأم كلثوم، فإن كل واحد من هذه الألفاظ قد وضعه أبوه لذات ولده مع كل الصفات التي تتميز بها هذه الذات، من طول أو قصر، وبياض أو سمرة، وعَبالة أو نحافة، وسلامة أو غيرها، وإذا أُطلق فُهم منه هذه الذات الموجودة في الخارج مع كل المشخَّصات، ما ذكرناه منها وما لم نذكره، وهو يشبه الاسمَ المقترن بأل التي للعهد في الدلالة على فرد معيَّن، والفرق بينهما أن دلالة مصحوب أل العهدية على تعيُّن المراد حاصل بواسطة أل، أما دلالة علم الشخص على تعين مسمَّاه، فمن جوهر اللفظ، وهذا يُفهم من قول الناظم:

اسمٌ يُعيِّن المُسمَّى مُطلقَا

وأما علم الجنس واسم الجنس والنكرة، فإن لكل واحد منها حقيقة، وهي في أسامة مثلاً وفي أسد أيضًا: الحيوان المفترس ذو الأظفار التي يغتال بها، ولكل واحد منها أفراد متعددة يصدق عليها، والفرق بين هذه الثلاثة اعتباري، وذلك أنا نقدر أن علم الجنس قد وُضع للحقيقة بشرط أن تكون هذه الحقيقة حاضرة في الذهن في حين الوضع، فلفظ «أسامة» موضوع للحقيقة ـ وهي الحيوان المفترس المتصف بما عُرف =

وعَلَمُ الجنس يكونُ للشخص كما تقدَّم، ويكونُ للمعنى كما مَثَّل بقوله: «بَرَّة للمبَرَّه، وفَجَارِ للفَجرَه».

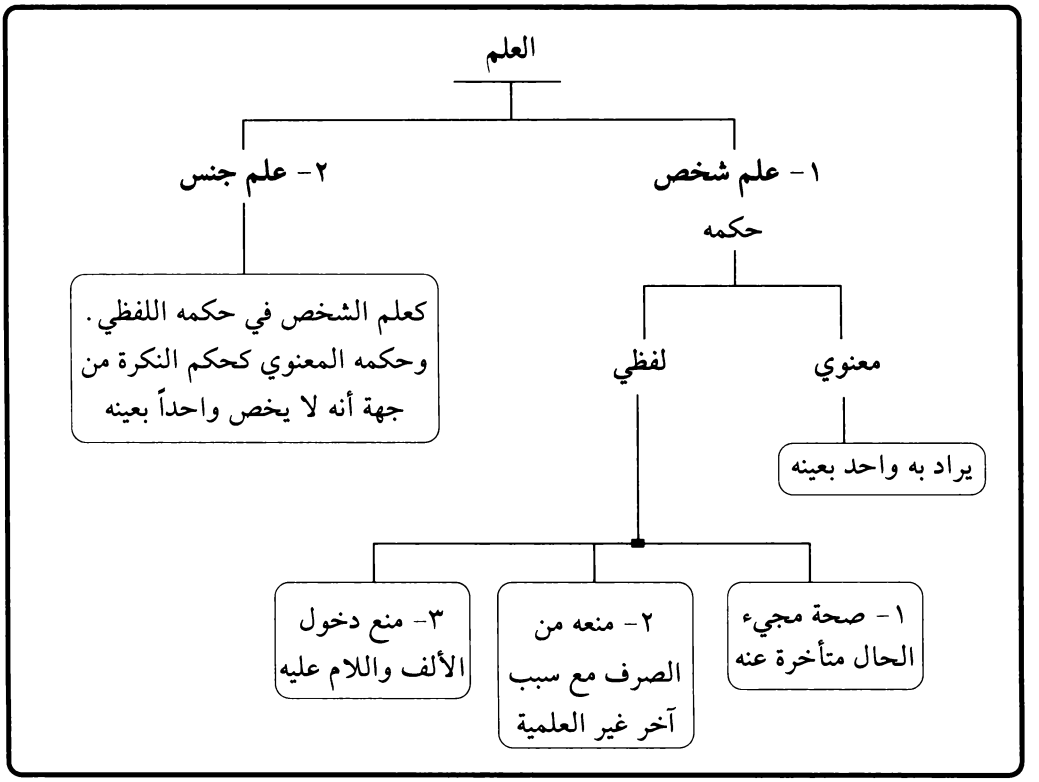


= عنه من الصفات ـ بشرط حضور هذه الحقيقة في ذهن الواضع، ويقدر اسم الجنس موضوعًا لهذه الحقيقة من غير اشتراط حضورها في ذهن الواضع، ولما كانت الحقيقة متحققة في كلِّ فرد، صلح للواحد وللكثير، والنكرة لم تُوضع للحقيقة أصلاً، وإنما وُضعت للفرد الواحد من الأفراد التي تصدق على كل واحد منها هذه الحقيقة.

# اسْـمُ الإشـارَةِ[1]

٨٢ ـ بِـذا لِـمُـفْـرَدٍ مُـذَكَّـرٍ أَشِـرْ بِذي وَذِهْ تي تا عَلَى الأُنْثَى اقتَصِرْ[2]

يُشارُ إلى المفرد المذكَّر بـ «ذا» ومذهَبُ البصريين أن الأَلِفَ من نفس الكلمة، وذهب الكوفيون إلى أنها زائدة[3].

ويُشارُ إلى المؤنثة بـ«ذي»، و«ذِهْ» بسكون الهاء، و«تي»، و« تا»، و«ذِهِ» بكسر الهاء: باختلاسٍ، وبإشباعٍ، و«تِه» بسكون الهاء، وبكسرها: باختلاسٍ، وإشباعٍ[4]، و«ذات».

---

(١) هو اسمٌ يُعيّن مسماه بالإشارة الحسّيّة أو المعنوية.

(٢) «بذا» جار ومجرور متعلق بقوله: «أشر» الآتي «لمفرد» جار ومجرور متعلق بأشر كذلك «مذكر» نعت لمفرد «أشر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بذي» جار ومجرور متعلق بقوله: اقتصر، الآتي «وذه» الواو عاطفة، وذه: معطوف على ذي «تي تا» معطوفان على ذي بإسقاط حرف العطف «على الأنثى» جار ومجرور متعلق بقوله: اقتصر، الآتي أيضاً «اقتصر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة «اقتصر» معطوفة على جملة «أشر» بإسقاط العاطف.

(٣) **ههنا ثلاثة أمور:**

**أولها:** أن الشارح لم يذكر ـ تبعًا للمصنف ـ في هذا الكتاب من ألفاظ الإشارة إلى المفرد المذكَّر سوى «ذا» وقد ذكر العلماء أربعة ألفاظ أخرى: الأولى: «ذاءِ» بهمزة مكسورة بعد الألف، والثاني: «ذائِهِ» بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة، والثالث: «ذاؤُهُ» بهمزة مضمومة وبعدها هاء مضمومة، الرابع: «آلك» بهمزة ممدودة بعدها لام ثم كاف، وممن ذكر «آلك» الناظم في كتابه «التسهيل».

**الأمر الثاني:** أن «ذا» إشارة للمفرد، وهذا المفرد إما أن يكون مفردًا حقيقة أو حكمًا؛ فالمفرد الحقيقي نحو: هذا زيد، وهذا خالد، وهذا الكتاب، والمفرد حكمًا نحو: هذا الرهط، وهذا الفريق، ومنه قول الله تعالى: ﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَۖ﴾ [البقرة: ٦٨] أي بين المذكور من الفارض والبكر، وربما استعمل «ذا» في الإشارة إلى الجمع، كما في قول لبيد بنِ ربيعة العامريّ:

وَلَـقَـدْ سَـئِـمْـتُ مِـنَ الـحـيَـاةِ وطُـولِـهَـا وسُـؤالِ هـذا الـنَّـاسِ كَـيْـفَ لَـبِـيـدُ

**الأمر الثالث:** أن الأصل في «ذا» أن يُشارَ به إلى المذكَّر حقيقة، كما في الأمثلة التي ذكرناها، وقد يُشار به إلى المؤنث إذا نزِّل منزلةَ المذكر، كما في قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٨] أشار إلى الشمس ـ وهي مؤنثة بدليل قوله: «بازغة» ـ بقوله: «هذا ربي» لأنَّه نزلها منزلة المذكَّر، ويقال: بل لأنه أخبر عنها بمذكر، ويقال: بل لأن لغة إبراهيم عليه السلام الذي ذكر هذا الكلام على لسانه لا تفرِّق بين المذكَّر والمؤنَّث.

(4) الاختلاس أن تقول: «تِهِ»، والإشباعُ أن تقول: «تِهِيْ».

٨٣ ـ وَذانِ تـانِ لِـلـمُـثَـنَّـى الـمُـرْتَـفِـعْ وفـي سِـواهُ ذَيْـنِ تَـيْـنِ اذْكُـرْ تُـطِـعْ[١]

يُشارُ إلى المثنَّى المذكَّر في حالة الرفع بـ«ذان» وفي حالة النَّصبِ والجَرِّ بـ«ذَيْنِ» وإلى المؤنثتين بـ«تانِ» في الرفع، و«تَيْنِ» في النَّصْبِ والجرِّ[٢].

٨٤ ـ وَبـأُولـى أشِـرْ لِـجـمـعٍ مُـطْـلَـقـا والـمَـدُّ أَوْلَـى وَلَـدى الـبُـعْـدِ انْـطِـقـا[٣]

٨٥ ـ بِـالـكـافِ حَـرْفـاً دونَ لامٍ أو مَـعَـهْ والـلَّامُ إن قَـدَّمْـتَ هـا مُـمْـتَـنِـعَـهْ[٤]

---

(١) «وذان» الواو عاطفة، ذان: مبتدأ «تان» معطوف عليه بإسقاط حرف العطف «للمثنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «المرتفع» نعت للمثنى، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على ما قبلها «وفي سواه» الجار والمجرور متعلق بقوله: «اذكر» الآتي، وسوى مضاف، والهاء ضمير الغائب العائد إلى المثنى المرتفع مضاف إليه، وقد أعمل الحرف في «سوى» لأنها عنده متصرفة وليست ظرفاً ليس غير «ذين» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله: «اذكر» الآتي «تين» معطوف على ذين بإسقاط حرف العطف «اذكر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة «اذكر» معطوفة بالواو على ما قبلها.

(2) إعرابُ أسماء الإشارة المثناة بإعراب المثنى بالحروف (الألف رفعاً، والياء نصباً وجرّاً) تعليلُهُ أن التثنية عارضت شَبَهَ الحروف؛ لكون هذه التثنية من خصائص الاسم، فلم يَعُدْ يؤثر شبه الحرف، فخرجَ الإعرابُ من البناء إلى الإعراب. ينظر «توضيح المقاصد» ١/ ٤٠٧ بتصرف.

وذكر المرادي أن المحققين كالفارسي يرون أن «ذين» و«تين» ليسا تثنيةً حقيقية، بل ألفاظٌ وُضعت لمثنى.

(٣) «وبأولى» الواو عاطفة، والباء حرف جر، و«أولى» مجرور المحل بالباء، والجار والمجرور متعلق بقوله: «أشر» الآتي «أشر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لجمع» جار ومجرور متعلق بقوله: «أشر» السابق «مطلقاً» حال من قوله: «جمع» «والمد» مبتدأ «أولى» خبره «ولدى» الواو عاطفة، لدى: ظرف بمعنى عند متعلق بقوله: انطق، الآتي، ولدى مضاف، و«البعد» مضاف إليه «انطقا» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف للإطلاق، ويجوز أن تكون الألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف، وهذا أَوْلى وأقرب.

(٤) «بالكاف» جار ومجرور متعلق بقوله: انطق، في البيت السابق «حرفاً» حال من «الكاف» «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال ثان من «الكاف» ودون مضاف، و«لام» مضاف إليه «أو» حرف عطف «معه» مع: ظرف معطوف على الظرف الواقع متعلقه حالاً وهو دون، ومع مضاف، والهاء ضمير الغائب مضاف إليه «واللام» مبتدأ «إن» حرف شرط «قدمت» قدم: فعل ماض مبني على الفتح المقدر في محل جزم على أنه فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله، و«ها» مفعول به لقدم «ممتنعه» خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف دل عليه المبتدأ وخبره، والتقدير: واللام ممتنعة إن قدمت ها فاللام ممتنعة، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها، لأنها معترضة بين المبتدأ وخبره.

يُشارُ إلى الجمْعِ ـ مذكَّراً كان أو مؤنَّثاً ـ بـ«**أولى**»[1]؛ ولهذا قال المصنِّف: «**أَشِرْ لجَمْعٍ مُطْلَقا**»، ومقتضى هذا أنه يُشار بها إلى العقلاء وغيرهم، وهو كذلك، ولكن الأكثر استعمالُها في العاقل، ومِنْ ورودها في غير العاقلِ قولُه: [الكامل]

ش٢٣ ـ ذُمَّ المنازِلَ بَعدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى والـعَـيْـشَ بَـعْـدَ أولـئِـكَ الأيّـامِ[2]

---

(١) زيادة الواو رسماً ـ لا لفظاً ـ بعد الهمزة وقبل اللام؛ منعاً للالتباس بـ«إلى» أو «الأُلى» الموصولة.

(٢) البيت لجرير بن عطيةَ بن الخَطَفي من كلمة له يهجو فيها الفرزدق، وقبله ـ وهو المطلع ـ قوله:

سَـرَتِ الـهُـمُـومُ فَـبِـتْـنَ غَـيـرَ نِـيَـامِ وأخُـو الـهُـمُـومِ يَـرُومُ كُـلَّ مَـرَامِ

اللغة: «ذم» فعل أمر من الذم، ويجوز لك في الميم تحريكها بإحدى الحركات الثلاث: الكسر؛ لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين؛ فهو مبني على السكون وحُرِّكَ بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف؛ لأن الفتحة أخف الحركات، وهذه لغة بني أسد، والضم؛ لإتباع حركة الذال، وهذا الوجه أضعف الوجوه الثلاثة «المنازل» جمع منزل أو منزلة، وهو محل النزول، وكونه ههنا جمع منزلة أوْلى؛ لأنه يقول فيما بعد: «منزلة اللوى» واللوى ـ بكسر اللام مقصورًا ـ موضع بعينه «العيش» أراد به الحياة.

المعنى: ذمَّ كلَّ موضعٍ تنزل فيه بعد هذا الموضع الذي لقيت فيه أنواع المسرَّة، وذم أيام الحياة التي تقضيها بعد هذه الأيام التي قضيتها هناك في هناءة وغبطة.

الإعراب: «ذمَّ» فعل أمر مبني على السكون لا محلَّ له من الإعراب، وهو مفتوح الآخر للخفَّة، أو مكسوره على الأصل في التخلُّص من التقاء الساكنين، أو مضمومه للإتباع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**المنازل**» مفعول به لذم «**بعد**» ظرف متعلق بمحذوف حال من المنازل، وبعد مضاف، و«**منزلة**» مضاف إليه، ومنزلة مضاف، و«**اللوى**» مضاف إليه «**والعيش**» الواو عاطفة، والعيش: معطوف على المنازل «**بعد**» ظرف متعلق بمحذوف حال من العيش، وبعد مضاف، وأولاء من «**أُولئك**» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «**الأيام**» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه.

الشاهد فيه: قوله: «أولئك» حيث أشار به إلى غير العقلاء، وهي «الأيام»، ومثله في ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقد ذكر ابنُ هشام عن ابن عطية أن الرواية الصحيحة في بيت الشاهد:

والـعـيـش بـعـد أولـئـك الأقـوام

وهذه هي رواية «النقائض بين جرير والفرزدق» وعلى ذلك لا يكون في البيت شاهد؛ لأن الأقوام عقلاء، والخطب في ذلك سهل؛ لأن الآية الكريمة التي تلوناها كافية أعظمَ الكفاية للاستشهاد بها على جواز الإشارة بأولاء إلى الجمع من غير العقلاء.

**وفيها لُغتان**: المدُّ، وهي لُغة أهل الحجاز، وهي الواردة في القرآن العزيز. والقَصْرُ، وهي لُغة بني تميم.

وأشار بقوله: «**وَلَدَى البُعْدِ انطِقا بالكاف . . .**» إلى آخر البيت، إلى أنَّ المُشارَ إليه له رُتْبتان: القربُ، والبعدُ، فجميعُ ما تقدَّم يُشارُ به إلى القريب، فإذا أُريد الإشارةُ إلى البعيد أُتيَ بالكافِ وَحْدَها، فتقول: «ذاكَ»، أو الكافِ واللَّامِ، نحو: «ذَلِكَ».

وهذه الكاف حَرْفُ خطابٍ[1]، فلا مَوْضِعَ لها من الإعراب، وهذا لا خلاف فيه.

فإنْ تقدَّمَ حَرْفُ التَّنبيه الذي هو «ها» على اسم الإشارة، أَتَيْتَ بالكاف وَحْدَها، فتقول: «هذاكَ»[2]، وعليه قولُه: [الطويل]

ش٢٤ ـ رأَيْتُ بَني غَبْراءَ لاَ يُنْكِرونَني ... وَلاَ أَهْلُ هـذاكَ الـطِّـرافِ الـمُـمَـدَّدِ[3]

---

(1) أي: ليست ضميراً متصلاً، فافطَنْ.

(٢) إذا كان اسم الإشارة لمثنى أو لجمع، فإن ابن مالك يرى أنه لا يجوز أن يُؤتَى بالكاف مع حرف التنبيه حينئذ، وذهب أبو حيان إلى أن ذلك قليل لا ممتنع، ومما ورد منه قول العَرْجي، وقيل: قائله كامل الثقفي:

يَـا مَـا أُمـيـلِـحَ غِـزْلانًـا شَـدَنَّ لَـنَـا ... مِـن هـؤلَـيَّـائِـكُـنَّ الـضَّـالِ والـسَّـمُـرِ

الشاهد فيه هنا قوله: «هؤليائكن» فإنه تصغير «أولاء» الذي هو اسم إشارة إلى الجمع، وقد اتَّصلت به «ها» التنبيه في أوَّله، وكاف الخطاب في آخره.

(٣) هذا البيت لطرفة بن العبد البكري، من معلقته المشهورة التي مطلعها:

لِـخَـوْلَـةَ أَطْـلاَلٌ بِـبُـرقَـةِ ثَـهْـمَـدِ ... تَـلُـوحُ كَـبَـاقِـي الـوَشْـمِ في ظَـاهِـرِ الـيَـدِ

وقبل بيت الشاهد قوله:

وَمَـا زالَ تَـشـرابِـي الـخُـمُـورَ وَلَـذَّتـي ... وبَـيـعـي وإنْـفـاقِـي طَـريـفـي ومُـتْـلَـدِي

إلـى أن تَـحَـامَـتْـنِـي الـعَـشِـيـرَةُ كُـلُّـهَـا ... وأُفْـرِدْتُ إفْـرادَ الـبَـعِـيـرِ الـمُـعَـبَّـدِ

اللغة: «خولة» اسم امرأة «أطلال» جمع طلل، بزنة جبل وأجبال، والطلل: ما شخص وظهر وارتفع من آثار الديار كالأثافي «برقة» بضم فسكون: هي كلُّ رابية فيها رمل وطين أو حجارة، وفي بلاد العرب نيِّفٌ ومئة برقة عدَّها صاحب «القاموس»، وألَّف فيها غيرُ واحد من علماء اللغة، ومنها برقة ثهمد «تلوح» تظهر «الوشم» أن يُغرزَ بالإبرة في الجلد ثم يُذَرَّ عليه الكحلُ أو دخانُ الشحم فيبقى سواده ظاهرًا «البعير المعبد» الأجرب «بني غبراء» الغبراء هي الأرض، سُمِّيت بهذا لغبرتها، وأراد ببني الغبراء الفقراء الذين لصقوا بالأرض لشدَّة فقرهم، أو الأضياف، أو اللصوص «الطِّراف» بكسر الطاء بزنة الكتاب: البيت من الجلد، وأهل الطراف الممدد الأغنياء. =

**ولا يجوز الإتيانُ بالكاف واللَّام**، فلا تقولُ: «هذالِكَ».

**وظِاهرُ كلام المصنِّف** أنه ليس للمشار إليه إلا رتبتان: قُرْبى، وبُعْدَى، كما قَرَّرْناهُ، والجمهورُ على أن له ثلاثَ مراتبَ: قُرْبى، ووُسْطَى، وبُعْدَى، فيُشارُ إلى مَنْ في القُرْبى بما ليسَ فيهِ كافٌ ولا لامٌ، كـ«ذا»، و«ذي»، وإلى مَنْ في الوُسْطَى بما فيه الكاف وحدَها، نحو: «ذاك»، وإلى مَنْ في البُعْدَى بما فيه كافٌ ولامٌ[1]، نحو: «ذَلِكَ»[2].

٨٦ ـ وَبِـهُـنـا أَوهَـهُـنـا أشِـرْ إلَـى  دانـي الـمَـكـانِ وَبِـهِ الـكـافَ صِـلَا[3]

---

= المعنى: يريد أن جميع الناس ـ من غير تفرقة بين فقيرهم وغنيِّهم ـ يعرفونه، ولا ينكرون محلَّه من الكرم والمواساة للفقراء وحسن العِشرة وطيب الصحبة للأغنياء، وكأنه يتألم من صنيع قومه معه.

الإعراب: «**رأيت**» فعل وفاعل «**بني**» مفعول به، وبني مضاف، و«**غبراء**» مضاف إليه، ثم إذا كانت «رأى» بصرية، فجملة «**لا ينكروننني**» من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب حال من بني غبراء، وإذا كانت «رأى» علمية ـ وهو أوْلى ـ فالجملة في محل نصب مفعول ثان لرأى «**ولا**» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «**أهل**» معطوف على الواو الذي هو ضمير الجماعة في قوله: «لا ينكروننني» وأهل مضاف، واسم الإشارة من «**هذاك**» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «**الطراف**» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه «**الممدد**» نعت للطراف.

الشاهد فيه: قوله: «هذاك» حيث جاء بـ«ها» التنبيه مع الكاف وحدها، ولم يجئ باللام. ولم يقع لي ـ مع طويل البحث وكثرة الممارسة ـ نظير لهذا البيت مما اجتمعت فيه «ها» التنبيه مع كاف الخطاب بينهما اسم إشارة للمفرد، ولعل العلماء الذين قرَّروا هذه القواعد قد حفظوا من شواهد هذه المسألة ما لم يبلغنا، أو لعل قداماهم الذين شافهوا العرب قد سمعوا ممن يُوثَق بعربيته استعمال مثل ذلك في أحاديثهم في غير شذوذ ولا ضرورة تُحوِج إليه؛ فلهذا جعلوه قاعدة.

(1) وتسمى: لام البُعد، ولا محل لها.

(2) قال الأشموني ١/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧: يُفصَلُ بين «ها» التنبيه وبين اسم الإشارة بضمير المشار إليه، نحو: «ها أنا ذا» و«ها نحن ذان» و«ها نحن أولاء».

(٣) «وبهنا» الواو عاطفة، بهنا: جار ومجرور متعلق بقوله: «أشر» الآتي، «أو» حرف عطف «ههنا» معطوف على هنا «أشر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إلى» حرف جر يتعلق بأشر «داني» مجرور بإلى، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء للثقل، وداني مضاف، و«المكان» مضاف إليه «وبه» الواو عاطفة، به: جار ومجرور متعلق بقوله: صلا، الآتي «الكاف» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله: صلا، الآتي «صلا» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف للإطلاق، ويجوز أن تكون هذه الألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف.

٨٧ ـ فـي الـبُـعْـدِ أَوْ بِـثَـمَّ فُـهْ أَوْ هَـنَّـا أَوْ بِـهُـنَـالِـكَ انْـطِـقَـنْ أَوْ هِـنَّـا[1]

يُشار إلى المكانِ القريب بـ«هُنا» ويَتَقَدَّمُها هاءُ التنبيه، فيقالُ: «هٰهُنا»، ويُشارُ إلى البعيدِ على رأي المصنف بـ«هُناكَ، وهنالك، وهنَّا» بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النُّون، وبـ«ثَمَّ» و«هِنَّتْ»، وعلى مذهب غيره «هُناك» للمتوسط، وما بعده للبعيد[2].

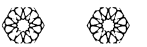

(١) «في البعد» جار ومجرور متعلق بقوله: «صلا» في البيت السابق «أو» حرف عطف معناه هنا التخيير «بثم» جار ومجرور متعلق بقوله: «فه» الآتي «فه» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» حرف عطف «هنا» معطوف على قوله: «ثم» السابق «أو» حرف عطف «بهنالك» جار ومجرور متعلق بقوله: انطق، الآتي «انطقن» انطق: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد الخفيفة حرف لا محل له من الإعراب «أو» حرف عطف «هنا» معطوف على قوله: «هنالك».

(2) أسماء الإشارة إلى المكان «هنا» ونحوها كلُّها مبنيةٌ في محل نصبٍ على الظرفية المكانية، ويجوز أن تُسبَقَ بحرفِ جرٍّ، فتكون في محل جرٍّ بحرف الجر. تقول: وصلتُ إلى هناك.

# المَوْصولُ

٨٨ ـ مَوْصولُ الاسْماءِ «الَّذي» الأنْثَى الَّتي ... والـيـا إذا مـا ثُـنِّـيـا لاَ تُـثْـبِـتِ[١]

٨٩ ـ بَـلْ مـا تَـلـيـهِ أوْلِـهِ الـعَـلاَمَـهْ ... والـنّـونُ إنْ تُـشْـدَدْ فَـلا مَـلاَمَـهْ[٢]

٩٠ ـ والـنّـونُ مِـنْ ذَيْـنِ وَتَـيْـنِ شُـدِّدا ... أيْـضـاً وَتَـعْـويـضٌ بِـذاكَ قُـصِـدا[٣]

---

(١) «موصول» مبتدأ أول، وموصول مضاف، و«الأسماء» مضاف إليه «الذي» مبتدأ ثان، وخبر المبتدأ الثاني محذوف تقديره: منه، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «الأنثى» مبتدأ «التي» خبره، والجملة معطوفة على الجملة الصغرى السابقة ـ وهي جملة المبتدأ الثاني وخبره ـ بحرف عطف مقدر، والرابط للجملة المعطوفة بالمبتدأ الأول مقدر، وكان أصل الكلام: موصول الأسماء أنثاه التي، ويجوز أن يكون قوله: «الأنثى» مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير: كائنة منه، فيكون على هذا قوله: «التي» بدلاً من الأنثى «واليا» مفعول مقدم لقوله: «لا تثبت» الآتي «إذا» ظرف ضُمِّن معنى الشرط «ما» زائدة «ثنيا» ثني: فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وهي جملة الشرط «لا» ناهية «تثبت» فعل مضارع مجزوم بلا، وعلامة جزمه السكون، وحُرك بالكسر لأجل الرويِّ والوزن، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام، والتقدير: ولا تثبت الياء، إذا ثنيتهما ـ أي الذي والتي ـ فلا تثبتها.

(٢) «بل» حرف عطف معناه الانتقال «ما» اسم موصول مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير: بل أول ما... إلخ، فهو مبني على السكون في محل نصب «تليه» تلي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الياء، والهاء ضمير الغائب العائد إلى ما مفعول به مبني على الكسر في محل نصب، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «أوله» أول: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير الذي للغائب مفعول أول «العلامه» مفعول ثان لأول «والنون» مبتدأ «إن» شرطية «تشدد» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على المبتدأ الذي هو النون «فلا» الفاء لربط الشرط بالجواب، ولا: نافية للجنس «ملامه» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب، وسكونه للوقف، وخبر «لا» محذوف، وتقديره: فلا ملامة عليك، مثلاً، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) «والنون» مبتدأ «من ذين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه ضمير مستتر في «شددا» الآتي «وتين» معطوف على «ذين» «شددا» شدد: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النون، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «أيضاً» مفعول مطلق حذف فعله العامل فيه «وتعويض» مبتدأ «بذاك» جار ومجرور متعلق بقوله: قصد، الآتي «قصدا» قصد: فعل ماض مبني =

**ينقسم الموصول**[1] إلى: اسمي، وحرفي، ولم يذكر المصنفُ الموصولاتِ الحرفيةَ[2]، وهي خمسة أحرف:

**أحدها**: «أنْ» المصدرية، وتوصَلُ بالفعل المتصرف: ماضياً، مثل: «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قامَ زَيْدٌ»[3] ومضارعاً، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَقومَ زَيْدٌ» وأمراً، نحو: «أَشَرْتُ إِلَيْهِ بأَنْ قُمْ»[4]. فإن وقع بعدها فعل غير متصرِّف ـ نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[النجم: ٣٩][5] وقولِه تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥][6] ـ فهي مُخفَّفة من الثقيلة.

**ومنها**: «أنَّ» وتوصَلُ باسمها وخبرها، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ أنَّ زَيْداً قائِمٌ» ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١][7] و«أنْ» المخفَّفة كالمُثَقَّلة، وتوصَلُ

---

= للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تعويض، والجملة من قصد ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: تعويض.

(1) سُمِّيَ موصولاً لأنه لا يتمّ معناهُ إلا بالصلة.

(2) لأنَّها لا تُعَدُّ من المعارف. «البهجة» ص٧٥.

والموصول الحرفيّ: هو الحرف الذي يُؤَوّلُ مع صلته بمصدر، ولا يحتاج إلى عائد.

(3) جملة «قام زيدٌ» صلة الموصول الحرفي لا محلَّ لها من الإعراب.

وجملة «أن قام» مؤولة بمصدرٍ مجرور بـ«من» متعلّق بـ«عجبت»، والتقدير: عجبتُ من قيامِ زيدٍ.

(٤) اختلف العلماء في «أن» الداخلة على فعل الأمر في نحو هذا المثال، فقال قوم منهم سيبويه: هي مصدرية مؤولة بما بعدها باسم يكون مجرورًا بالباء المذكورة؛ لأن حرف الجر يتطلب الاسم، فإن لم توجد الباء في اللفظ فهي مقدرة. وقال قوم منهم الزمخشري: إن لم تذكر الباء، فهي مفسِّرة، نظيرها في قوله تعالى: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟﴾ [ص: ٦]، فإن تقدَّم عليها حرف الجرِّ فهي مصدرية. وقال قوم: هي زائدة، ومعنى «بأنْ قُمْ»: بلفظ قم.

(5) أنْ: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف.

وخبرُها جملة «ليس» مع اسمها وخبرها.

(6) أنْ: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف.

وخبرُها جملة «عسى» مع اسمها وخبرِها.

وجملَةُ «أنْ» مع اسمها وخبرِها في تأويلِ مصدر مجرور معطوف على «ملكوت» الذي في أول الآية، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾.

(7) «أنا أنزلنا» في تأويل مصدر مرفوع فاعل لـ«يكفهم».

باسمها وخبرها، لكن اسْمُها يكونُ محذوفاً، واسمُ المُثَقَّلة مذكوراً.

**ومنها**: «كَيْ» وتوصَلُ بفعل مضارع فقط، مثل: «جِئْتُ لِكَيْ تُكْرِمَ زَيْداً»[1].

**ومنها**: «ما» وتكون مصدرية ظرفيةً، نحو: «لَا أَصْحَبُكَ ما دُمْتَ مُنْطَلِقاً» [أي: مُدَّةَ دَوامِكَ مُنْطلِقاً]، وغيرَ ظرفيةٍ، نحو: «عَجِبْتُ مِمَّا ضَرَبْتَ زَيْداً»[2].

وتوصَلُ بالماضي كما مُثِّل، وبالمضارع، نحو: «لا أَصْحَبُكَ ما يَقومُ زَيْدٌ»[3]، و«عجبتُ ممَّا تَضْرِبُ زَيْداً»[4]، ومنه[٥]: ﴿بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾[6] [ص: ٢٦]. وبالجملة الاسمية، نحو: «عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدٌ قائِمٌ، ولا أَصْحَبُكَ ما زَيْدٌ قائِمٌ» وهو قليل[٧]. وأكثرُ ما توصَلُ الظرفيةُ المصدرية بالماضي، أو بالمضارع المنفيِّ بـ«لم»، نحو: «لا أَصْحَبُكَ ما لَمْ تَضْرِبْ زَيْداً» ويقلُّ وَصْلُها ـ أعني المصدرية الظرفية ـ بالفعل المضارع الذي ليس منفيًّا بـ«لم»، نحو: «لا أَصْحَبُكَ ما يَقومُ زَيْدٌ»[8]، ومنه قوله: [الوافر]

---

(1) «كي» وصِلَتُها في تأويل مصدر مجرور بحرف الجر «اللام»، متعلق بـ«جئت».

(2) ما وصلَتها في تأويل مصدر مجرور بحرف الجر «من»، متعلق بـ«عجبت».

(3) «ما» وصلتها في تأويل مصدر منصوب على الظرفية متعلق بـ«أصحب».

(4) «ما» وصلَتُها في تأويل مصدر مجرور بحرف الجر «من»، متعلق بـ«عجبت».

(٥) أي من وصلها بالفعل، بقطع النظر عن كونه ماضيًا أو مضارعًا.

(6) «ما» وصلتُها في تأويل مصدر مجرور بحرف الجر «الباء»، والجار والمجرور متعلقان بصفة ثانية لـ«عذاب» في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ والتقدير: عذاب شديد كائنٌ.

(٧) اختلف النحويون فيما إذا وقع بعد «ما» هذه جملة اسمية مصدرة بحرف مصدري، نحو قولهم: لا أفعل ذلك ما أنَّ في السماء نجمًا، ولا أكلِّمه ما أنَّ حِراءَ مكانه؛ فقال جمهور البصريين: «أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف، والتقدير على هذا: لا أكلِّمه ما ثبت كونُ نجمٍ في السماء، وما ثبتَ كونُ حِراءَ مكانَه، فهو حينئذ من باب وصل «ما» المصدرية بالجملة الفعلية الماضوية، ووجه ذلك عندهم أن الأكثر وصلها بالأفعال، والحمل على الأكثر أوْلى، وذهب الكوفيون إلى أنَّ «أنْ» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع أيضًا، إلا أنَّ هذا المصدر المرفوع مبتدأ خبره محذوف، والتقدير على هذا الوجه: لا أفعل كذا ما كون حراء في مكانه ثابت، وما كون نجم في السماء موجود، فهو من باب وصل «ما» بالجملة الاسمية؛ لأن ذلك أقلُّ تقديرًا.

(8) «ما يقوم» في تأويل مصدر منصوب على الظرفية الزمانية، أي: مدة قيام زيد.

ش٢٥ ـ أُطَـوِّفُ مـا أُطـوِّفُ ثُـمَّ آوي إلـى بَـيْـتٍ قَـعِـيـدَتُـهُ لَـكَـاعِ[1]

**ومنها: «لَو»** وتوصَلُ بالماضي، نحو: « وَدِدْتُ لَوْ قامَ زَيدٌ»، وبالمضارع، نحو: «وَدِدْتُ لَوْ يَقومُ زَيْدٌ»[2].

فقولُ المصنِّفِ: « موصولُ الأسماء» احترازٌ من الموصول الحَرْفي، وهو «أنْ» و«أنَّ»

---

(١) اشتهر أن هذا البيت للحطيئة ـ واسمه جَرول ـ يهجو امرأته، وهو بيت مفرد ليس له سابق أو لاحق، وقد نسبه ابن السكِّيت في كتاب «الألفاظ» (ص٧٣ ط. بيروت) ـ وتبعه الخطيب التبريزي في «تهذيبه» ـ إلى أبي غريب النصري.

اللغة: «أطوف» أي أُكثر التجوال والتطواف والدوران، ويروى: «أطود» بالدال المهملة مكان الفاء، والمعنى واحد «آوي» مضارع أوى ـ من باب ضرب ـ إلى منزله، إذا رجع إليه وأقام به «قعيدته» قعيدة البيت: هي المرأة، وقيل لها ذلك لأنها تطيل القعودَ فيه «لكاع» يريد أنها متناهية في الخبث.

المعنى: أنا أكثر دوراني وارتيادي الأماكن عامة النهار في طلب الرزق وتحصيل القوت، ثم أعود إلى بيتي لأقيم فيه، فلا تقع عيني فيه إلا على امرأة شديدة الخبث متناهية في الدناءة واللؤم.

الإعراب: «**أطوف**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، و«**ما**» مصدرية «**أطوف**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، و«ما» مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول مطلق عامله قوله: «أطوف» الأول «**ثم**» حرف عطف «**آوي**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**إلى البيت**» جار ومجرور متعلِّق بقوله: «آوي» «**قعيدته**» قعيدة: مبتدأ، وقعيدة مضاف، والضمير مضاف إليه «**لكاعِ**» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محلِّ جرٍّ نعت لقوله: «بيت» وهذا إعراب على حسب الظاهر، وأحسن من ذلك أن يكون خبر المبتدأ محذوفًا، ويكون قوله: «لكاع» منادى بحرف نداء محذوف، وجملة النداء في محل نصب مفعول به للخبر، وتقدير الكلام على هذا الوجه: قعيدته مقول لها: يا لكاع.

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان للنحاة، أوَّلهما في قوله: «ما أطوف» حيث أدخل «ما» المصدرية الظرفية على فعل مضارع غير منفي بلم، وهو الذي عناه الشارح من إتيانه بهذا البيت ههنا، والشاهد الثاني يذكر في أواخر باب النداء في ذكر أسماء ملازمة للنداء، وهو في قوله: «لكاع» حيث يدل ظاهره على أنه استعمله خبرًا للمبتدأ فجاء به في غير النداء ضرورة، والشائع الكثير في كلام العرب أن ما كان على زِنَةِ فَعَالِ ـ بفتح الفاء والعين ـ مما كان سَبًّا للإناث، لا يُستعملُ إلا منادًى، فلا يؤثِّر فيه عامل غير حرف النداء، تقول: يا لكاع، ويا دفار، ولا يجوز أن تقول: هذه لكاع، ولا أن تقول: رأيت دفار، ولا أن تقول: مررت بدفار؛ ومن أجل هذا يخرج قوله: «لكاع» هنا على حذف خبر المبتدأ وجعل «لكاع» منادى بحرف نداء محذوف، كما قلنا في إعراب البيت.

(2) «لو» والفعل في تأويل مصدر منصوب على أنه مفعول به لـ«وددت».

و«كَيْ» و«ما» و«لَوْ» وعلامتهُ صحَّةُ وقوعِ المصدر مَوقِعَهُ، نحو: « ودِدْتُ لوْ تَقومُ» أي: قيامَكَ، و« عَجِبْتُ مِمَّا تَصْنَعُ»، وَ«جِئْتُ لِكَيْ أقْرَأ»، و«يُعْجِبني أنكَ قائِمٌ»، و«أريدُ أنْ تَقومَ» وقد سبق ذِكْرُه.

**وأما الموصول الاسميُّ**، فـ«الذي» للمفرد المذكَّرِ[1]، و«الَّتي» للمفردة المؤنّثة.

فإن ثَنَّيْتَ أَسقَطْتَ الياء وأتيتَ مكانَها بالألف في حالة الرفع، نحو: «اللّذَانِ»، و«اللَّتَانِ» وبالياء في حالَتي الجرِّ والنَّصبِ[2]، فتقول: «اللَّذَيْنِ، و«اللَّتَيْنِ».

وإنْ شِئتَ شَدَّدْتَ النُّونَ عوضاً عن الياء المحذوفة، فقلت: «اللَّذانِّ» و«اللَّتانِّ»[3]، وقد قُرئ: ﴿واللَّذانِّ يأْتِيانِها منكم﴾[4] [النساء: ١٦] ويجوز التشديد أيضاً مع الياء، وهو مذهب الكوفيين، فتقول: «اللَّذَيْنِّ»، و«اللَّتَيْنِّ» وقد قُرِئ: ﴿ربَّنا أَرِنا اللَّذَيْنِّ﴾ [فصلت: ٢٩] بتشديد النون.

وهذا التشديد يجوز أيضاً في تثنية «ذا»، و«تا» اسمَي الإشارة، فتقول: «ذانِّ»، و«تانِّ» وكذلك مع الياء، فتقول: «ذَيْنِّ» و«تَيْنِّ» وهو مذهبُ الكوفيين، والمقصودُ بالتشديد أنْ يكونَ عِوَضاً عن الألف المحذوفة، كما تقدَّم في «الَّذي»، و«الَّتي»[5].

---

(١) لا فرقَ بين أنْ يكونَ المفرد مفردًا حقيقةً، كما تقولُ: زيد الذي يزورُنا رجلٌ كريم، وأنْ يكونَ مفردًا حُكْمًا، كما تقول: الفريق الذي أكون فيه فريق مخلص نافع، كما أنه لا فرق بين أنْ يكونَ عاقلاً، كما مثَّلنا، وأنْ يكون غير عاقل، كما تقول: اليوم الذي سافرتُ فيه كان يومًا ممطرًا.

(2) يرى بعض النحاة أن الموصول المثنى معربٌ بالحروف لا مبنيّ؛ لأن التثنية من خصائص الأسماء؛ مما أضعف شبهه بالحرف.
ويرى بعضُهم أنه مبنيٌّ جاء على صورة المعرب، فهو مبني على الألف رفعاً، أو الياء نصباً أو جراً.

(3) هي لغة تميم وقيس. «أوضح المسالك» ١/ ١٤٨.

(4) قال في «النشر» ٢/ ١٩٠: واختلفوا في «اللذان» و«هاذان»، و«هاتين»، و«فذانك»، و«الذين» في ﴿حم﴾ السجدة، فقرأ ابن كثير بتشديد النون في الخمسة، وهو على أصله في مدّ الألف وتمكين الياء لالتقاء الساكنين، ووافقه أبو عمرو ورويس في «فذانك» وقرأ الباقون بالتخفيف فيهنّ.

(5) قال في «أوضح المسالك» ١/ ١٤٩ ـ ١٥٠: وبلحارث بن كعب، وبعض ربيعة، يحذفون نون «اللذان» و«اللتان» قال:

أبـنـيْ كـلـيـبٍ إنَّ عـمَّـيَّ الـلـذا =

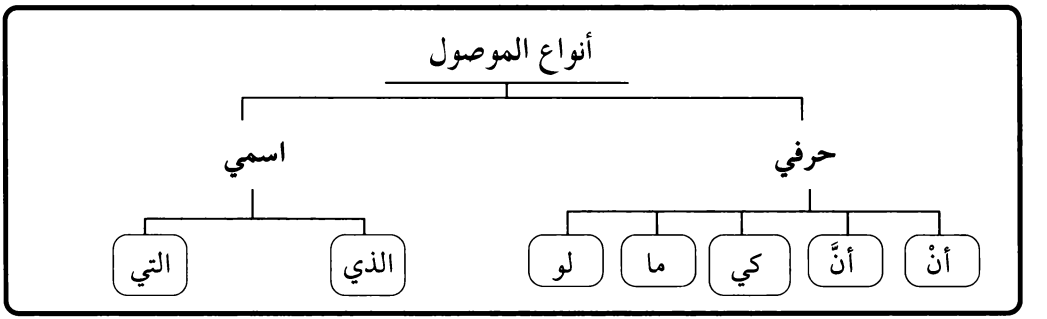


٩١ ـ جَمْعُ الّذي الأُلى الَّذينَ مُطْلَقا وَبَعضُهُمْ بالواوِ رَفْعاً نَطَقا[١]

٩٢ ـ بالَّلاتِ والَّلاءِ الّتي قَدْ جُمِعا والَّلاءِ كالَّذينَ نَزْراً وَقَعا[٢]

---

= وقال:

هما اللتا لو ولدت تميم

ولا يجوز ذلك في «ذان» و«تان» للإلباس. ا.هـ.

والإلباس في حالة الحذف ـ لو جازت ـ يكون بالمفرد: «ذا» و«تا».

والشطر الأول للفرزدق، وعجزه:

قتلا الملوكَ وفكَّكا الأغلالا

وعجز الثاني ـ وهو للأخطل ـ:

لقيل فخرٌ لهُمُ صميمٌ

(١) «جمع» مبتدأ، وجمع مضاف، و«الذي» مضاف إليه «الأُلى» خبر المبتدأ «الذين» معطوف على الخبر بتقدير حرف العطف «مطلقاً» حال من الذين «وبعضهم» الواو عاطفة، بعض: مبتدأ، وبعض مضاف، والضمير العائد إلى العرب مضاف إليه «بالواو» جار ومجرور متعلق بقوله: نطق، الآتي «رفعاً» يجوز أن يكون حالاً، وأن يكون منصوباً بنزع الخافض، وأن يكون مفعولاً لأجله «نطقا» نطق: فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «بعضهم» والألف للإطلاق، والجملة من نطق وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو بعضهم.

(٢) «باللات» جار ومجرور متعلق بقوله: جمع، الآتي «واللاء» معطوف على اللات «التي» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «جمعا» جمع: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التي، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «واللاء» الواو حرف عطف، اللاء: مبتدأ «كالذين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستتر في «وقع» الآتي «نزراً» حال ثانية من الضمير المستتر في وقع «وقعا» وقع: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «اللاء» والألف للإطلاق، والجملة من وقع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: اللاء.

**يُقالُ في جمع المذكَّر «الأُلى» مطلقاً، عاقلاً كان أو غيرَهُ، نحو: «جاءني الأُلى فَعَلوا»** وقد يستعمل في جمع المؤنث، وقد اجتمع الأمران في قوله: [الطويل]

ش٢٦ ـ وَتُبْلي الأُلى يَسْتَلْئِمونَ عَلَى الأُلى تَـراهُـنَّ يَـوْمَ الـرَّوْعِ كـالـجِـدَأ الـقُـبْـلِ[1]

---

(١) هذا البيت من كلام أبي ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي، وقبله:

وتِـلـكَ خُـطُـوبٌ قَـدْ تَـمَـلَّـتْ شَـبَـابَـنَـا قَـدِيـمًـا فَـتُـبْـلِـيـنَـا الـمَـنُـونُ ومَـا نُـبْـلِي

اللغة: «خطوب» جمع خطب، وهو الأمر العظيم «تملَّت شبابنا» استمتعت بهم «تبلينا» تفنينا «المنون» المنية والموت «يستلئمون» يلبسون اللَّأْمة، وهي الدِّرع، و«يوم الروع» يوم الخوف والفزع، وأراد به يوم الحرب «الجِدَأ» جمع جِدَأَة، وهو طائر معروف، ووزنه عِنَبة وعِنَب، وأراد بها الخيلَ على التشبيه «القُبل» جمعُ قَبْلاء، وهي التي في عينها القَبَل، بفتح القاف والباء جميعًا، وهو الحَوَل.

المعنى: إن حوادث الدهر والزمان قد تمتعت بشبابنا قديمًا، فتبلينا المنون وما نبليها، وتبلي من بيننا الدَّارِعين والمقاتِلَة فوق الخيول التي تراها يوم الحرب، كالحدأ في سرعتها وخِفَّتها.

الإعراب: «**وتبلي**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على المنون في البيت الذي ذكرناه في أول الكلام على البيت «**الألى**» مفعول به لتبلي «**يستلئمون**» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعله، والجملة لا محلَّ لها صلة الموصول «**على**» حرف جرٍّ «**الألى**» اسم موصول مبني على السكون في محلِّ جرٍّ بعلى، والجار والمجرور متعلِّق بمحذوف حال صاحبه «الألى» الواقع مفعولاً به لتبلي «**تراهن**» ترى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والضمير البارز مفعول أول «**يوم**» ظرف زمان متعلق بقوله: ترى، ويوم مضاف، و«**الروع**» مضاف إليه «**كالحدأ**» جار ومجرور متعلق بترى، وهو المفعول الثاني «**القُبل**» صفة للحدأ، وجملة ترى وفاعله ومفعوليه لا محلَّ لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله: «الألى يستلئمون»، وقوله: «الألى تراهن» حيث استعمل لفظ الألى في المرة الأولى في جمع المذكر العاقل، ثم استعمله في المرة الثانية في جمع المؤنث غير العاقل؛ لأن المراد بـ«الأُلى تراهن .... الخ» الخيل كما بيَّنا في لغة البيت؛ والدليل على أنه استعملها هذا الاستعمالَ ضميرُ جماعة الذكور في «يستلئمون» وهو الواو، وضمير جماعة الإناث في «تَراهنَّ» وهو «هُنَّ».

ومن استعمال «الأُلى» في جمع الإناث العاقلات قول مجنون بني عامر:

مَـحَـا حُـبُّـهَـا حُـبَّ الأُلـى كُـنَّ قَـبـلَـهَـا وحَـلَّـت مَـكـانًـا لـم يَـكُـنْ حُـلَّ مِـنْ قَـبـلُ

وقول الآخر:

فـأمَّـا الأُلـى يَـسـكُـنَّ غَـوْرَ تِـهـامَـةٍ فَـكُـلُّ فَـتـاةٍ تَـتـرُكُ الـحِـجْـلَ أقـصَـمَـا

وهذا البيت يقعُ في بعضِ نسخ الشَّرح، ولا يقعُ في أكثرها، ولهذا أثبتناه ولم نشرحه، ومن استعماله في جمع الذكورِ العُقلاء قول الشاعر:

فـإنَّ الأُلـى بـالـطَّـفِّ مِـن آلِ هـاشـمٍ تـآسَـوا فَـسَـنُّـوا لـلـكـرامِ الـتـآسِـيَـا =

فقال: «يَسْتَلْئِمونَ» ثم قال: «تراهُنَّ».

**ويقالُ للمذكَّر العاقل في الجمع: «الَّذينَ» مُطْلقاً**، أي: رفعاً ونصباً وجرًّا، فتقول: «جاءَني الّذينَ أَكْرَموا زَيْداً»، و«رأيتُ الَّذين أكْرَموه»، و«مرَرْتُ بالَّذين أكْرَموهُ»[1].

**وبعضُ العرب يقولُ**: «الَّذونَ» في الرفع، و«الَّذينَ» في النَّصبِ والجرِّ، وهُمْ بنو هُذَيلٍ[2]، ومنه قوله: [الرجز]

ش٢٧ ـ نَحْنُ الَّذونَ صَبَّحوا الصَّباحا يَوْمَ النُّخَيْلِ غارَةً مِلْحاحا[3]

---

= ومن استعماله في الذكور غير العُقلاء ـ وإنْ كان قَدْ أعادَ الضمير عليه كما يعيده على جمع المؤنثات ـ قول الآخر:

تُهَيِّجُنِي لِلوَصْلِ أيَّامُنَا الأُلى مَرَرْنَ عَلَينَا والزَّمانُ وَرِيقُ

(1) قال في «البهجة المرضية» ص٧٨: ولم يُعرَب في هذه الحالة مع أن الجمعَ من خصائص الأسماء؛ لأن «الذين» ـ كما سبق ـ للعقلاء فقط، و«الذي» عامٌّ له ولغيره، فلم يجريا على سنن الجموع المتمكنة.

(2) قال المصنف في «شرح التسهيل» ١/ ١٤٢: وهذا مشهورٌ في لغة طيّئ، فيقولون: نُصِرَ الذون آمنوا على الذين كفروا، وهي لغة هذيل وعقيل أيضاً.
«المساعد على تسهيل الفوائد». تحقيق وتعليق د. محمد كامل بركات. جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. مكة المكرمة ١٤٠٠/ ١٩٨٠.

(3) اختُلف في نسبة هذا البيت إلى قائله اختلافًا كثيرًا، فنسبه أبو زيد (النوادر ٤٧) إلى رجل جاهلي من بني عقيل سمَّاه أبا حرب الأعلم، ونسبه الصاغاني في «العُباب» إلى ليلى الأخيلية، ونسبه جماعة إلى رؤبة بن العجاج، وهو غير موجود في ديوانه، وبعد الشاهد في رواية أبي زيد:

نَحنُ قَتَلنَا المَلِكَ الجَحْجَاحَا ولَم نَدَعْ لِسَارحٍ مُرَاحَا
إلَّا دِيَارًا أوْ دَمًا مُفَاحَا نحنُ بَنُو خُوَيلِدٍ صُرَاحَا
لا كَذِبَ اليَوْمَ ولَا مُزَاحَا

اللغة: «نحن الَّذونَ» هكذا وقع في رواية النحويين لهذا البيت، والذي رواه الثقة أبو زيد في «نوادره»: «نحن الذين» على الوجه المشهور في لغة عامَّة العرب، وقوله: «صبَّحوا» معناه: جاؤوا بعَدَدهم وعُدَدهم في وقت الصباح مباغتين للعدو، وعلى هذا يجري قول الله تعالى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ﴾ [الحجر: ٨٣] «النُّخيل» بضمِّ النون وفتح الخاء: اسم مكان بعينه «غارة» اسم من الإغارة على العدو «ملحاحًا» هو مأخوذ من قولهم: «ألحَّ المَطَر» إذا دام، وأراد أنها غارة شديدة تدوم طويلاً «مفاحًا» بضم الميم: مُراقًا حتى يسيل «صراحًا» يريد أن نسبهم إليهم صريح خالص لا شبهة فيه ولا ظِنَّة، وهو بزنة غُراب، وجعله العيني ـ وتبعه البغدادي ـ بكسر الصاد جمع صريح، مثل: كريم وكرام. =

**ويُقالُ في جمع المؤنث**: «اللَّاتِ، و«اللَّاءِ» بحذف الياء، فتقولُ: «جاءَني اللَّاتِ فعَلْنَ»[1]، و«اللَّاءِ فَعَلْنَ» ويجوزُ إثباتُ الياءِ، فتقولُ: «اللَّاتي»، و«اللَّائي»[2].

**وقد وَرَدَ «اللَّاء» بمعنى الَّذين**، قال الشاعر: [الوافر]

ش٢٨ ـ فَـمـا آبـاؤنـا بـأَمَـنَّ مِـنْـهُ عَـلَـيْـنـا الَّـلاءِ قَـدْ مَـهَـدوا الـحُـجـورا[3]

[كما قد تجيء «الألى» بمعنى «اللَّاءِ» كقوله: [الطويل]

فـأَمَّـا الأُلـى يَـسْـكُـنَّ غَـوْرَ تِـهـامَـةٍ فَـكُـلُّ فَـتـاةٍ تَـتْـرُكُ الـحِـجْـلَ أَقْـصَـمـا]

---

= الإعراب: «**نحن**» ضمير منفصل مبتدأ «**الَّذون**» اسم موصول خبر المبتدأ «**صبَّحوا**» فعل وفاعل، والجملة لا محلَّ لها من الإعراب صلة «**الصباحا، يوم**» ظرفان يتعلقان بقوله: «صبَّحوا» ويوم مضاف، و«**النُّخَيل**» مضاف إليه «**غارة**» مفعول لأجله، ويجوز أن يكون حالاً بتأويل المشتق؛ أي مغيرين، وقوله: «**مِلْحاحا**» نعت لغارة.

الشاهد فيه: قوله: «الَّذون» حيث جاء به بالواو في حالة الرفع، كما لو كان جمع مذكر سالمًا، وبعض العلماء قد اغترَّ بمجيء «الَّذون» في حالة الرفع ومجيء «الَّذين» في حالتي النصب والجر؛ فزعم أن هذه الكلمة معربة، وأنها جمع مذكر سالم حقيقة، وذلك بمعزل عن الصواب، والصحيح أنه مبني جيء به على صورة المعرب، والظاهر أنه مبني على الواو إن كان بالواو، وعلى الياء إن كان بالياء.

(1) وقد يحذفون الياء والتاء تخفيفاً فيقولون «اللا»، كما قال:

وكنت من اللّا لا يُعيِّرُها ابنُها إذا ما الغلامُ الأحمقُ الأمَّ عيّرا

«شرح التسهيل» ١/ ١٤٤.

(2) ويُقال في جمع المؤنث أيضاً: «اللواتي» و«اللوا» بحذف التاء والياء تخفيفاً، ويُقال أيضاً: «اللّواء» بحذف التاء من «اللواتي» وقلب الياء همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف. ويُقال كذلك: «اللاءات».
ينظر «المساعد»: ١/ ١٤٤ ـ ١٤٥، و«توضيح المقاصد» ١/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧.

(3) البيت لرجل من بني سليم، ولم يعيِّنه أحدٌ ممَّن اطلعنا على كلامهم من العلماء.
اللغة: «أمنَّ» أفعل تفضيل من قولهم: منَّ عليه، إذا أنعمَ عليه «مَهَدوا» بفتح الهاء مخفَّفة، من قولك: مَهَدْتُ الفراش مهدًا، إذا بسطته ووطأته وهيَّأته، ومن هنا سمِّي الفراش مهادًا؛ لوثارته، وقال الله تعالى: ﴿فَلِأَنفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ﴾ [الروم: ٤٤] أي: يوطئون، ومن ذلك: تمهيد الأمور، أي تسويتها وإصلاحها «الحجور» جمع حجر بفتح الحاء أو كسرها أو ضمها، وهو حضن الإنسان، ويقال: نشأ فلان في حجر فلان، بكسر الحاء أو فتحها، يريدون: في حفظه وستره ورعايته.
المعنى: ليس آباؤنا ـ وهم الذين أصلحوا شأننا ومهدوا أمرنا وجعلوا لنا حجورهم كالمهد ـ بأكبر نعمةً علينا وفضلاً من هذا الممدوح. =

٩٣ ـ وَمَنْ وَما وَأَلْ تُساوي ما ذُكِرْ وَهَكَذا «ذو» عِنْدَ طَيِّيءٍ شُهِرْ[١]

٩٤ ـ وَكالّتي أيضاً لَديْهِمْ ذاتُ وَمَوْضِعَ اللَّاتي أتى ذَواتُ[٢]

**أشار بقوله: «تساوي ما ذُكِر»** إلى أنَّ «مَنْ»، وَ«ما» و«الألف واللَّام» تكونُ بلفظ واحد[3] للمذكَّر والمؤنَّث، [المفرد] والمثنَّى والمجموع، فتقول: «جاءَني مَنْ قامَ»، و«مَنْ قَامَتْ»، و«مَنْ قاما»، و«مَنْ قامَتا»، و«مَنْ قاموا»، و«مَنْ قُمْنَ»، و«أَعْجَبَني ما رُكِبَ»، و«ما رُكِبَتْ»، و«ما رُكِبا»، و«ما رُكِبَتا»، و«ما رُكِبوا»، و«ما رُكِبْنَ»، و«جاءَني القائم»، و«القائِمةُ»، و«القائمانِ»، و«القائمَتان»، و«القائمونَ»، و«القائماتُ».

---

= الإعراب: «ما» نافية بمعنى ليس «**آباؤنا**» آباء: اسم ما، وآباء مضاف، والضمير مضاف إليه «**بأمن**» الباء زائدة، وأمن خبر ما «**منه، علينا**» كلاهما جار ومجرور متعلق بقوله: أمن، وقوله: «**اللاء**» اسم موصول صفة لآباء «**قد**» حرف تحقيق «**مهدوا**» مهد: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله «**الحجورا**» مفعول به لمهد، والألف للإطلاق، وجملة الفعل الماضي ـ الذي هو مهد ـ وفاعله ومفعوله لا محلَّ لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله: «اللاءِ» حيث أطلقه على جماعة الذكور؛ فجاء به وصفًا لآباء. وقد استعملوا «الأُلاء» اسماً موصولاً وأصله اسم إشارة، وأطلقوا على جمع الذكور كما في قول خلف بن حازم:

إلى النَّفَرِ البِيضِ الأُلاَءِ كأنَّهُمْ صفَائحُ يَومَ الرَّوعِ أخْلَصَهَا الصَّقْلُ

وقول كُثَيِّر بن عبد الرحمن المشهور بكثيِّر عَزَّة:

أبَى اللهُ للشُّمِّ الأُلاءِ كأنَّهُمْ سُيُوفٌ أجَادَ القَينُ يَومًا صِقَالَها

(١) «ومن» مبتدأ «وما، وأل» معطوفان على من «تساوي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الألفاظ الثلاثة من وما وأل، والجملة من تساوي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «ما» اسم موصول مفعول به لقوله: «تساوي» وقوله: «ذكر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» الواقع مفعولاً به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وهكذا» ها: حرف تنبيه، كذا: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير في قوله: «شهر» الآتي «ذو» مبتدأ «عند» ظرف متعلق بقوله: «شهر» الآتي، وعند مضاف، و«طيء» مضاف إليه «شهر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ذو» والجملة من شهر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ذو.

(٢) «كالتي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أيضاً» مفعول مطلق فعله محذوف «لديهم» لدى: ظرف متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق، ولدى مضاف، والضمير مضاف إليه «ذات» مبتدأ مؤخر «وموضع» منصوب على الظرفية المكانية ناصبه قوله: «أتى» الآتي، وموضع مضاف، و«اللاتي» مضاف إليه «أتى ذوات» فعل ماض وفاعله.

(3) ويُسمّى «المشتَرَك».

**وأكثرُ ما تستعمل« ما» في غير العاقل**، وقد تستعملُ في العاقل[١]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ﴾ [النساء: ٣] وقولُهم: « سُبْحانَ ما سَخَّرَكنَّ لنا» و«سُبْحانَ ما يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بحَمْدِهِ»[2].

و«مَنْ» **بالعَكْس**، فأكثر ما تستعملُ في العاقل، وقد تستعملُ في غيره[٣]، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [النور: ٤٥].

ومنه قولُ الشاعر: [الطويل]

ش٢٩ ـ بَكَيْتُ على سِرْبِ القَطَا إذْ مَرَرْنَ بي فـقُـلْـتُ وَمِـثْـلـي بـالـبُـكـاء جَـديـرُ

---

(١) **تستعمل «ما» في العاقل في ثلاثة مواضع: الأول**: أنْ يختلطَ العاقل مع غير العاقل، نحو قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١] فإن «ما» يتناول ما فيهما من إنسٍ ومَلَك وجنٍّ وحَيَوانٍ وجمادٍ، بدليل قوله: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ٤٤]. **والموضع الثاني**: أن يكون أمره مبهمًا على المتكلم، كقولك ـ وقد رأيت شبحًا من بعيد ـ: انظر ما ظهر لي. وليس منه قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥] لأن إبهام ذكورته وأنوثته لا يخرجه عن العقل، بل استعمال «ما» هنا فيما لا يعقل، لأن الحمل ملحق بالجماد. **والموضع الثالث**: أن يكون المراد صفات مَن يعقل، كقوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم﴾ [النساء: ٣] وهذا الموضع هو الذي ذكره الشارح بالمثال الأول من غير بيان.

(2) سُبْحان: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. ما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالإضافة، وصلتُها لا محل لها من الإعراب.

(٣) تُستعمل «مَن» في غير العاقل في ثلاثة مواضع:

الأول: أن يقترن غير العاقل مع مَنْ يعقل في عموم فصل بمن الجارة، نحو قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥] ومن المستعملة فيما لا يعقل مجاز مرسل علاقته المجاورة في هذا الموضع.

والموضع الثاني: أن يشبه غير العاقل بالعاقل فيستعار له لفظه، نحو قوله تعالى: ﴿مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥ﴾ [الأحقاف: ٥] وقولِ الشاعر:

أَسِربَ القَطَا هَلْ مَنْ يُعيرُ جناحَه

وهو الذي استشهد به المؤلف فيما يلي، وسنذكر معه نظائره، واستعمال «مَنْ» فيما لا يعقل حينئذ استعارة؛ لأن العلاقة المشابهة.

والموضع الثالث: أن يختلط من يعقل بما لا يعقل، نحو قول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٥] واستعمال «مَنْ» فيما لا يعقل في هذا الموضع من باب التغليب، واعلم أن الأصل تغليب =

أَسِرْبَ القَطا هَل مَنْ يُعيرُ جَناحَهُ لَعَلِّي إلى مَنْ قَد هَوِيتُ أَطِيرُ[١]

= مَنْ يعقل على ما لا يعقل، وقد يُغلَّب ما لا يعقل على من يعقل لنُكتة، وهذه النكت تختلف باختلاف الأحوال والمقامات.

(١) هذان البيتان للعباس بن الأحنف أحد الشعراء المولَّدين، وقد جاء بهما الشارح تمثيلاً لا استشهاداً، كما يفعل المحقق الرَّضِيُّ ذلك كثيرًا؛ يمثل بشعر المتنبي والبحتري وأبي تمام، وقيل: قائلهما مجنون ليلى، وهو ممن يُستشهد بشعره، وقد وجدت بيت الشاهد ثابتًا في كل ديوان من الديوانين: ديوان المجنون، وديوان العباس، وذلك من خَلط الرواة.

اللغة: «السِّرب» جماعة الظباء والقطا ونحوهما، و«القطا» ضرب من الطير قريب الشبه من الحمام «جدير» لائق وحقيق «هَوِيتُ» بكسر الواو، أي أحببت.

الإعراب: «**بكيت**» فعل وفاعل «**على سرب**» جار ومجرور متعلق ببكيت، وسرب مضاف، و«**القطا**» مضاف إليه «**إذ**» ظرف زمان متعلق ببكيت مبني على السكون في محل نصب «**مررن**» فعل وفاعل، والجملة في محل جرٍّ بإضافة إذ إليها، أي: بكيت وقت مرورهن بي «**بي**» جار ومجرور متعلق بمر «**فقلت**» فعل وفاعل «**ومثلي**» الواو للحال، مثل: مبتدأ، ومثل مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**بالبكاء**» جار ومجرور متعلق بقوله: «جدير» الآتي «**جدير**» خبر المبتدأ «**أسرب**» الهمزة حرف نداء، وسرب: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وسرب مضاف، و«**القطا**» مضاف إليه، «**هل**» استفهامية «**من**» اسم موصول مبتدأ «**يعير**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى مَنْ، والجملة مِنْ يعير وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، هكذا قالوا، وعندي أن جملة «يعير جناحه» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من، وأما خبر المبتدأ فمحذوف، وتقدير الكلام: هل الذي يعير جناحه موجود «**جناحه**» جناح: مفعول به ليعير، وجناح مضاف، والضمير مضاف إليه «**لعلي**» لعل: حرف ترجٍّ ونصب، والياء ضمير المتكلم اسمها «**إلى**» حرف جر «**من**» اسم موصول مبني على السكون في محل جر بإلى، والجار والمجرور متعلق بقوله: أطير، الآتي «**قد**» حرف تحقيق «**هَوِيتُ**» فعل ماض وفاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، والتقدير: إلى الذي قد هويته «**أطير**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة من أطير وفاعله في محل رفع خبر «لعل».

الشاهد فيه: قوله: «أَسِربَ القطا» وقوله: «من يعير جناحه» والنداء معناه طلب إقبال من تناديه عليك، ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلا من العاقل الذي يفهم الطلب ويفهم الإقبال، أو الذي تجعله بمنزلة من يفهم الطلب ويفهم الإقبال، فلما تقدم بندائه، استساغ أن يطلق عليه اللفظ الذي لا يُستعمل بحسب وضعه إلا في العقلاء، وقد تمادى في معاملته معاملة ذوي العقل، فاستفهم منه طالبًا أن يعيره جناحه، والاستفهام وطلب الإعارة إنما يُتصور توجيههما إلى العقلاء.

ومثل ذلك قول امرئ القيس بن حجر الكندي:

أَلَا عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي وهَل يَعِمَنْ مَن كانَ فِي العُصُرِ الخَالِي

**وأما «الألفُ واللَّامُ» فتكون للعاقل ولغيره**، نحو: «جاءَني القائِمُ، والمَرْكوبُ» واخْتُلِفَ فيها، فذهب قومٌ إلى أنها اسمٌ موصولٌ، وهو الصحيح. وقيل: إنها حرفٌ موصولٌ. وقيل: إنها حرفُ تعريفٍ[1]، وليست من الموصولية في شيء.

**وأما «مَنْ» و«ما» غيرُ المصدرية فاسْمانِ اتفاقاً، وأما «ما» المصدرية فالصحيح أنَّها حَرْفٌ**، وذهب الأخفش إلى أنها اسم.

**ولغةُ طيِّءٍ** استعمالُ «ذو» موصولَةً، وتكون للعاقل ولغيره، وأشهرُ لغاتهم فيها أنَّها تكونُ بلفظٍ واحد: للمذكَّرِ، والمؤنَّثِ، مفرداً، ومثنًّى، ومجموعاً[2]، فتقول: «جاءني ذو قامَ»، و«ذو قامَتْ»، و«ذو قاما»، و«ذو قامَتا»، و«ذو قاموا»، و«ذو قُمْنَ». ومنهم مَنْ يقولُ في المفردِ المؤنَّثِ: «جاءني ذاتُ قامَتْ»، وفي جمع المؤنث: «جاءني ذَواتُ قُمْنَ» وهو المُشار إليه بقوله: «وكالتي أيضاً . . . . البيت» ومنهم مَنْ يُثَنِّيها ويجمعها فيقول: «ذَوَا»، وَ«ذَوُو» في الرفع، و«ذَوَيْ»، و«ذَوِي» في النصب والجر، و«ذَواتا» في الرفع، و«ذَواتَيْ» في

---

(1) مذهب ابن السراج والفارسي والجمهور أنها اسم موصول، وذهب المازني إلى أنها حرفٌ موصول، وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف.
يُنظَر: «المساعد» ١/ ١٤٩، والأشموني ١/ ٢٥١ ـ ٢٥٢، و«أوضح المسالك» ١/ ١٥٩، والمرادي ١/ ٤٣٤.
وقال الأشموني: والدليل على اسميتها أشياءُ: الأول: عود الضمير عليها. والثاني: استحسان خلوّ الصفة معها عن الموصوف. الثالث: إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضيّ. الرابع: دخولها على الفِعْل.
«شرح الأشموني» ١/ ٢٥٢ باختصار، وانظر المرادي ١/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥.

(2) لا فرق بين أن يكون ما استُعمل فيه «ذو» الموصولة عاقلاً أو غير عاقل؛ فمن استعمالها في المفرد المذكر العاقل قول منظور بن سحيم الذي سيستشهد الشارح به، وقول قوال الطائي:

فَقُولَا لِهذا المَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيًا ... هَلُمَّ فإنَّ المَشْرَفِيَّ الفَرائِضُ

يريد: فقولا لهذا المرء الذي جاء ساعيًا.
ومن استعمالها في المفرد المؤنث غير العاقل قول سنان بن الفحل الطائي:

فإنَّ الماءَ مَاءُ أبِي وجَدِّي ... وبئْرِي ذُو حَفَرتُ وذُو طَوَيتُ

يريد: وبئري التي حفرتها والتي طويتها؛ لأن البئر مؤنثة بدون علامة تأنيث.
ومن استعمالها في المفرد المذكر غير العاقل قول قوال الطائي أيضًا:

أظُنُّكَ دونَ المالِ ذُو جئتَ طَالِبًا ... سَتَلْقَاكَ بِيضٌ لِلنُّفُوسِ قَوابِضُ

الجرِّ والنصب، و«ذَواتُ» في الجمع، وهي مبنيةٌ على الضَّمِّ، وحكى الشيخ بهاءُ الدين بن النَّحاس أن إعرابها كإعراب جمع المؤنَّث السالم.

**والأشهر في «ذو» هذه** ـ أعني الموصولَة ـ أنْ تكونَ مبنيةً، ومِنْهم مَنْ يُعْرِبها: بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جرًّا، فيقول: «جاءني ذو قامَ»، و«رأيت ذا قامَ»، و«مَرْرتُ بِذي قامَ» فتكون مثلَ «ذي» بمعنى «صاحب»، وقد رُوي قوله: [الطويل]

فَـإمَّـا كِـرامٌ مـوسِـرونَ لَـقـيـتُـهـمْ فَحَسْبيَ مِنْ ذي عِنْدَهُمْ ما كَفانِيَا[1]

بالياء على الإعراب، وبالواو على البناء.

**وأما «ذاتُ» فالفصيح فيها** أنْ تكونَ مبنيةً على الضمِّ رفعاً ونصباً وجرًّا، مثل: «ذَواتُ» ومنهم[2] من يُعْرِبُها إعرابَ «مسلماتٍ» فيرفعُها بالضمَّة، وينصبُها ويجرُّها بالكسرة[3].

**٩٥ ـ ومِثْلُ ما «ذا» بَعْدَ ما اسْتِفْهامِ أَوْ مَـنْ إذا لَـمْ تُـلْـغَ فـي الـكَـلامِ[4]**

---

(١) قد مضى شرح هذا البيت في باب «المعرب والمبني» (الشاهد رقم ٤) شرحًا وافيًا لا تحتاج معه إلى إعادة شيء منه هنا، وقد ذكرنا هناك أن المؤلف سينشده مرة أخرى في باب الموصول، وأنه سيذكر فيه روايتين، وقد بينا ثَمَّةَ تخريج كل واحدة منهما ووجهَ الاستدلال بهما.

(2) أي بعض بني طيئ.

(٣) قال ابن منظور: «قال شَمِر: قال الفرَّاء: سمعت أعرابيًّا يقول: بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامةِ ذاتِ أكرمكم الله بها، فيجعلون مكان الذي ذو، ومكان التي ذات، ويرفعون التاءَ على كل حال، ويخلطون في الاثنين والجمع، وربما قالوا: هذا ذو تعرف، وفي التثنية: هذان ذوا تعرف، وهاتان ذوا تعرف، وأنشد الفراء:

وبـئـري ذو حَـفَـرْتُ وذو طَـوَيْـتُ

ومنهم من يثنِّي ويجمع ويؤنِّث، فيقول: هذان ذوا قالا، وهؤلاء ذوو قالوا، وهذه ذات قالت، وأنشد:

جَـمَـعْـتُـهَـا مِـن أيـنُـقٍ مَـوَارِقِ ذَوَاتُ يَـنـهَـضْـنَ بِـغَـيـرِ سَـائِـقِ»

اهـ كلام ابن منظور، وهو في الأصل كلام الفراء.

(٤) «ومثل» خبر مقدم، ومثل مضاف، و«ما» مضاف إليه «ذا» مبتدأ مؤخر «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من ذا، وبعد مضاف، و«ما» قصد لفظه: مضاف إليه، وما مضاف، و«استفهام» مضاف إليه «أو» حرف عطف «من» معطوف على ما «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تلغ» فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، ونائب الفاعل ضمير مستتر =

يعني أن «ذا» اختصَّتْ من بين سائر أسماءِ الإشارة بأنها تستعمل موصولَةً، وتكونُ مثلَ «ما» في أنها تستعمل بلفظٍ [واحِدٍ]: للمذكَّرِ والمؤنَّثِ، مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً، فتقول: «مَنْ ذا عِنْدَكَ» و«ماذا عِنْدَكَ» سواءٌ كان ما عنده مفرداً مذكراً أو غيره.

**وشَرْطُ استعمالها موصولةً أن تكون مسبوقة بـ«ما» أو «مَنْ» الاستفهاميتين**، نحو: «مَنْ ذا جاءك»، و«ماذا فَعَلْتَ» فـ«مَنْ»: اسمُ استفهامٍ، وهو مبتدأ، و«ذا» موصولةٌ بمعنى «الذي»، وهو خَبَرُ مَنْ، و«جاءك» صلة الموصول، والتقدير: «مَن الذي جاءك؟». وكذلك «ما» مبتدأ، و«ذا» موصولٌ [بمعنى الذي]، وهو خبر ما، و«فَعَلْتَ» صلته، والعائد محذوف، تقديره: «ماذا فعلته؟» أي: «ما الذي فعلته؟».

واحترز بقوله: «**إذا لم تُلْغَ في الكلام**» من أن تجعل «ما» مع «ذا» أو «مَنْ» مع «ذا» كلمةً واحدةً للاستفهام، نحو: «ماذا عِنْدَكَ؟» أي: أيُّ شيءٍ عندك؟ وكذلك «مَنْ ذا عندك؟» فماذا: مبتدأ، و«عندك» خبره. [وكذلك «مَنْ ذا» مبتدأ، و«عندك» خبره]. فذا في هذين الموضعَين مُلغاة؛ لأنها جُزْء كلمة؛ لأنَّ المجموع اسم استفهام[1].

= فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ذا، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، وتقديره: ذا مثل ما حال كونها بعد ما أو من الاستفهاميتين، إذا لم تلغ في الكلام فهي كذلك، وقوله: «في الكلام» جار ومجرور متعلق بقوله: تلغ.

(١) إذا جعلتَ «ماذا» و«من ذا» كلمتين، فهما مبتدأ وخبر، والجملة التي بعدهما لا محل لها صلة، وإذا جعلتهما كلمة واحدة ـ بأن تجعل «ذا» زائدة، أو تجعلها مركبة مع ما أو مع من ـ فإذا قلت: «ماذا فعلت؟» فماذا: اسم استفهام مفعول مقدم، وإذا قلت: «ماذا عندك؟» فماذا: اسم استفهام مبتدأ، وعندك ظرف متعلق بمحذوف خبر.

# صلة الموصول

٩٦ ـ وَكُـلُّـهـا يَـلْـزَمُ بَـعْـدَهُ صِـلَـهْ عَـلَـى ضَـمـيـرٍ لائِـقٍ مُـشْـتَـمِـلَـهْ[1]

**الموصولاتُ كُلُّها ـ حرفيةً كانت أو اسميةً ـ يلزم أن يقع بعدها صِلَةٌ تبين معناها.**[2]

ويشترطُ في صلة الموصول الاسميِّ أنْ تشتملَ على ضميرٍ لائقٍ بالموصول[3]: إنْ كان مفرداً فمفردٌ، وإن كان مذكَّراً فمذكَّرٌ، وإنْ كان غيرَهما فغيرُهما، نحو: «جاءَني الَّذي

---

(١) «وكلها» الواو للاستئناف، كل: مبتدأ، وكل مضاف، والضمير مضاف إليه، ومرجعه الموصولات الاسمية وحدها، خلافاً لتعميم الشارح، لأن الناظم نعت الصلة بكونها مشتملة على عائد، وهذا خاص بصلة الموصول الاسمي، ولأن الناظم لم يتعرض للموصول الحرفي هنا أصلاً، بل خص كلامه بالاسمي، ألا ترى أنه بدأ الباب بقوله: «موصول الأسماء»؟ «يلزم» فعل مضارع «بعده» بعد: ظرف متعلق بقوله: يلزم، وبعد مضاف، والضمير العائد على كل مضاف إليه «صلة» فاعل يلزم «على ضمير» جار ومجرور متعلق بقوله: «مشتملة» الآتي «لائق» نعت لضمير «مشتملة» نعت لصلة.

(2) قال المرادي: فإن قلت: مقتضى قوله: «يلزم أنها لا تُحذَفُ، وحذفُها جائزٌ إذا دلَّ عليها دليلٌ أو قُصِدَ الإبهام، ولم يكن صلة «أل» كقول الشاعر:

نـحـنُ الألـى فـاجـمَـعْ جـمـو عَـكَ ثـم وجِّـهْـهُـم إلـيـنـا

أي: نحن الألى عُرفوا بالشجاعة، ونحو ذلك.

قلت: المراد أنها تلزم لفظاً وتقديراً، فهي لازمةٌ فيه، وإن حُذفت لفظاً.

«توضيح المقاصد» ١/ ٤٤١.

وقال الأشموني ١/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩: لا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول، وأما نحو ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠] ففيهِ متعلّقٌ بمحذوف دلت عليها صلة «الـ» لا بصلتها، والتقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين. ويُشترَطُ في الصلة أن تكون معهودة، أو مُنزَلةً مَنزِلةَ المعهود، وإلا لم تصلح للتعريف.

(3) وهو المسمى: العائد.

وقد تشتمل بدلاً من الضمير على اسمٍ ظاهر كقوله:

سعادُ الذي أضناكَ حبَّ سعاد

وقوله:

وأنت الذي في رحمةِ الله أطمع

وهو قليلٌ شاذٌّ لا يُقاس عليه. ينظر: الأشموني ١/ ٢٦٠، والمرادي ١/ ٤٤٢ ـ ٤٤٣.

ضَرَبْتُهُ» وكذلك المثنَّى والمجموع، نحو: «جاءَني اللَّذَانِ ضَرَبْتُهُما، والّذينَ ضَرَبْتُهُمْ» وكذلك المؤنَّث، تقول: «جاءَتِ الَّتي ضَرَبْتُها، واللَّتَانِ ضَرَبْتُهُما، واللَّاتي ضَرَبْتُهُنَّ».

وقد يكونُ الموصولُ لفظُه مفرداً مذكَّراً، ومعناه مثنى أو مجموعاً أو غيرَهما، وذلك نحو: «مَنْ، وما» إذا قَصَدْتَ بهما غيرَ المفرد المذكَّر، فيجوزُ حينئذ مراعاة اللَّفظِ ومراعاة المعنى، فتقول: «أعجَبَني مَنْ قامَ، ومَنْ قامَتْ، ومَنْ قاما، ومَنْ قامَتا، ومَنْ قاموا، ومَنْ قُمْنَ» على حسب ما يُعْنَى بهما.

٩٧ ـ وَجُمْلَةٌ أوْ شِبْهُها الّذي وُصِلْ بِهِ كَمَنْ عِنْدي الّذي ابْنُهُ كُفِلْ[1]

**صِلَةُ الموصول لا تكون إلا جملةً أو شِبْهَ جُمْلَةٍ**، ونعني بشبه الجملة الظرفَ[2] والجارَّ والمجرور، وهذا في غيرِ صِلَةِ الألفِ واللَّام، وسيأتي حكمها.

---

(١) «وجملة» خبر مقدم «أو شبهها» أو: حرف عطف، شبه: معطوف على جملة، وشبه مضاف، والضمير مضاف إليه «الذي» اسم موصول مبتدأ مؤخر «وصل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله: «كلها» في البيت السابق «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «وصل» وتقدير الكلام على هذا الوجه: والذي وُصل به كل واحد من الموصولات السابق ذكرها جملة أو شبه جملة، وقيل: قوله: «جملة» مبتدأ، وقوله: «الذي» خبره، ونائب فاعل وصل ليس ضميراً مستتراً، بل هو الضمير المجرور بالباء في قوله: «به» وليس هذا الإعراب بجيد «كمن» الكاف جارة لمحذوف تقديره: كقولك، ومن: اسم موصول مبتدأ «عندي» عند: ظرف متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة، وعند مضاف، والضمير مضاف إليه «الذي» خبر المبتدأ «ابنه» ابن: مبتدأ، وابن مضاف والضمير مضاف إليه «كفل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ابن» والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: ابنه، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الذي.

(2) قيّده ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/ ١٦٧ بالظرف المكاني.

وقال في «ضياء السالك»: لأنه هو الذي يكون متعلقُهُ في الصلة كوناً عامّاً واجبَ الحذف، أو كوناً خاصّاً واجب الذكر، إلا عند وجود قرينة، فيجوز حذفه وذكره، أما ظرف الزمان فلا يكون متعلقُهُ إلا خاصّاً، ولا يُحذَفُ إلا بقرينةٍ، ويُشتَرط لوقوعه صلة: أن يكون الزمن قريباً من الكلام؛ نحو: نزلنا المنزل الذي البارحةَ، أو أمسِ، أو آنفاً... تُريد: الذي نزلناه البارحةَ... إلخ. فإن كان الزمن بعيداً من زمن الإخبار، لم يُحذَف العامل.

**ويُشْتَرَطُ في الجملةِ الموصولِ بها ثلاثةُ شروطٍ:**

**أحدها**: أن تكون خبرية[١].

**الثاني**: كونها خاليةً من معنى التَّعجب[٢].

**الثالث**: كونها غيرَ مفتقرة إلى كلامٍ قبلها. واحترزَ بـ«الخبرية» من غيرها، وهي الطَّلَبية والإنشائية، فلا يجوز: «جاءَني الَّذي اضْرِبْهُ» خلافاً للكسائي، ولا: «جاءَني الّذي لَيْتَهُ قائِمٌ» خلافاً لهشام، واحترز بـ«خالية من معنى التَّعجب» من جملة التعجُّب، فلا يجوز: «جاءَني الّذي ما أَحْسَنَهُ» وإنْ قلنا إنها خبرية، واحترز «بغير مفتقرة إلى كلام قبلها» من نحو: «جاءني الَّذي لَكِنَّهُ قائم»، فإن هذه الجملة تستدعي سَبْقَ جملةٍ أخرى، نحو: «ما قَعَدَ زَيْدٌ لَكِنَّهُ قائم».

---

(١) ذهب الكسائي إلى أنه يجوز أن تكون صلة الموصول جملة إنشائية، واستدل على ذلك بالسماع، فمن ذلك قول الفرزدق:

وَإِنِّـي لَـرَاجٍ نَـظْـرَةً قِـبَـلَ الَّـتـي ... لَـعَـلِّـي وإن شَـطَّـت نَـواهَـا أَزُورُهَـا

وقول جميل بن معمَّر العُذري المعروف بجميل بُثَينة:

ومـاذَا عَـسَـى الـوَاشُـونَ أن يَـتَـحَـدَّثُـوا ... سِـوَى أنْ يَـقُـولُـوا إنَّـنِـي لَـكِ عَـاشِـقُ

وزعم الكسائي أن جملة «لعلي أزورها» من لعلَّ واسمها وخبرها صلة التي، كما زعم أن «ما» في قول جميل: «وماذا» اسم استفهام مبتدأ، و«ذا» اسم موصول خبره، وجملة عسى واسمها وخبرها صلة.

والجواب: أن صلة «التي» في البيت الأول محذوفة، والتقدير: قبل التي أقول فيها لعلي .... إلخ، أو الصلة هي جملة أزورها، وخبر لعلَّ محذوف. «وماذا» كلها في البيت الثاني اسم استفهام مبتدأ، وليس ثمة اسم موصول أصلاً.

(٢) **اختلف العلماء في جملة التعجب: أخبرية هي أم إنشائية؟** فذهب قوم إلى أنها جملة إنشائية، وهؤلاء جميعًا قالوا: لا يجوز أن يوصل بها الاسم الموصول، وذهب فريق إلى أنها خبرية، وقد اختلف هذا الفريق في جواز وصل الموصول بها؛ فقال ابن خروف: يجوز، وقال الجمهور: لا يجوز؛ لأنَّ التعجب إنما يُتكلَّم به عند خفاء سببِ ما يُتعجَّب منه؛ فإن ظهر السبب بطل العجب، ولا شك أن المقصود بالصلة إيضاح الموصول وبيانه، وكيف يمكن الإيضاح والبيان بما هو غير ظاهر في نفسه؟ فلما تنافيا لم يصحَّ ربط أحدهما بالآخر.

ويؤيِّد هذا التفصيلَ قولُ الشارح فيما بعد: «فلا يجوز: جاءني الذي ما أحسنه، وإن قلنا إنها خبرية» فإن معنى هذه العبارة: لا يجوز أن تكون جملة التعجب صلة إن قلنا إنها إنشائية وإن قلنا إنها خبرية؛ فلا تلتفت لما قاله الكاتبون في هذا المقام مما يخالف هذا التحقيق.

**ويشترطُ في الظَّرف والجارِّ والمجرور أنْ يكونا تامَّيْنِ**، والمعنِيُّ بالتامِّ: أن يكون في الوَصْلِ به فائدة، نحو: «جاء الّذي عِنْدَكَ، والّذي في الدَّارِ» والعاملُ فيهما فعلٌ محذوف وجوباً، والتقدير: «جاء الذي اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ» أو «الذي اسْتَقَرَّ في الدَّارِ» فإن لم يكونا تامَّيْنِ، لم يَجُز الوَصْلُ بهما، فَلَا تقول: «جاء الذي بِكَ» ولا «جاء الذي اليَوْمَ».

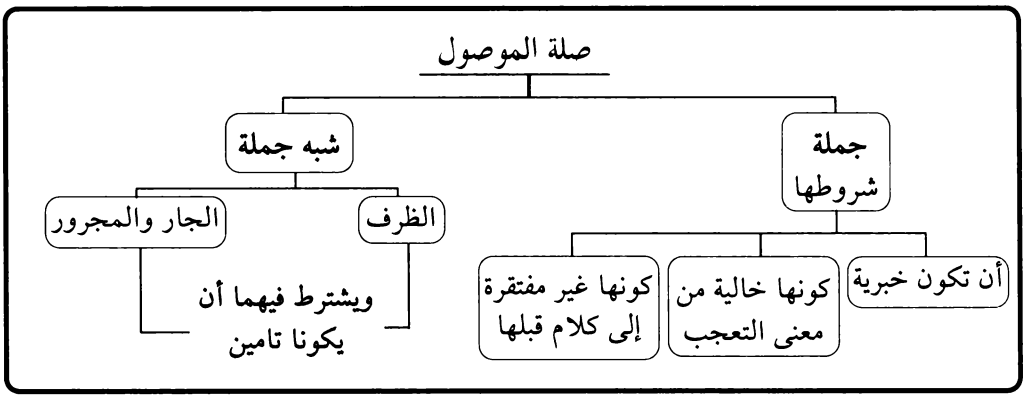


٩٨ ـ وَصِـفَـةٌ صَـريـحَـةٌ صِـلَـةُ أَلْ  وَكَـوْنُـهـا بـمُـعْـرَبِ الأفْـعـالِ قَـلْ[1]

الألفُ واللَّامُ لا توصَلُ إلا بالصفة الصريحة، قال المصنِّف[2] في بعض كُتُبِه: وأعني بالصفة الصريحة اسمَ الفاعلِ، نحوُ: «الضارب» واسمَ المفعولِ، نحوُ: «المضروب»[3] والصفَةَ المشبهة، نحو: «الحَسَنُ الوَجْه» فخرج نحو: «القُرَشيِّ»، و«الأفْضَلِ»[4].

---

(١) «وصفة» الواو للاستئناف، صفة: خبر مقدم «صريحة» نعت لصفة «صلة» مبتدأ مؤخر، وصلة مضاف، و«أل» مضاف إليه «وكونها» كون: مبتدأ، وهو من جهة الابتداء يحتاج إلى خبر، ومن جهة كونه مصدراً لكان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر، فالضمير المتصل به اسمه «بمعرب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره من حيث النقصان، ومعرب مضاف، و«الأفعال» مضاف إليه «قل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «كونها» الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(2) أي: ابن مالك. وعبارته في «شرح التسهيل» ١/ ٢٠٠، وعَنَيْتُ بالصفة المحضة: أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، والصفات المشبَّهة بأسماء الفاعلين.

(3) زاد الأشموني: أمثلة المبالغة، أي: صِيَغ المبالغة من اسم الفاعل كـ«فعّال»، و«فَعُول» ونحوها.

(٤) أما خروج نحو «القرشي»، فلأنه ليس وصفًا، وإنما هو مؤول بالوصف، فإنهم يؤولونه بالمنسوب إلى قريش ليصحّحوا وقوعَه نعتًا، وأما خروج نحو «الأفضل» فلعدَم مشابهته للفعل، وسنوضحه، وخرج أيضًا ما سُمِّي به من الصفات، كالصاحب والأبطح والأجدع.

وفي كون الألف واللَّام الداخلَتين على الصفة المشبَّهةِ موصولةً خلافٌ، وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسألة، فمرة قال: إنها موصولة، ومرَّة منع ذلك[١].

وقد شذَّ وَصْلُ الألف واللام بالفعل المضارع، وإليه أشار بقوله: «**وكونُها بمُعرَب الأفعال قَلْ**» ومنه قوله: [البسيط]

ش٣٠ـ ما أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حُكومَتُهُ وَلَا الأصيلِ وَلَا ذي الرَّأيِ والجَدَلِ[٢]

---

(١) **للعلماء خلاف طويل في جواز وصل «أل» بالصفة المشبهة**؛ فجمهورهم على أن الصفة المشبهة لا تكون صلة لـ«أل»؛ فـ«أل» الداخلة على الصفة المشبهة عند هؤلاء معرفة لا موصولة، والسرُّ في ذلك أن الأصل في الصلات للأفعال، والصفة المشبهة بعيدةُ الشبه بالفعل من حيثُ المعنى، وذلك لأن الفعل يدلُّ على الحدوث، والصفة المشبهة لا تدلُّ عليه، وإنما تدل على اللزوم، ويؤيد هذا أنهم اشترطوا في اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة التي تقع صلة لـ«أل» أن يكون كل واحد منها دالًّا على الحدوث، ولو دلَّ أحدها على اللزوم لم يصحَّ أنْ يكونَ صلة لـ«أل»، بل تكون أل الداخلة عليه معرفة، وذلك كالمؤمن والفاسق والكافر والمنافق.

وذهب قوم إلى أنه يجوز أن تكون الصفة المشبهة صلة لأل؛ لأنها أشبهت الفعل من حيث العمل وإن خالفته في المعنى، أفلست ترى أنها ترفع الضمير المستتر والضمير البارز والاسم الظاهر كما يرفعها الفعل جميعًا؟ وأجمعوا على أن أفعل التفضيل لا يكون صلة لأل؛ لأنه لم يشبه الفعل، لا من حيث المعنى ولا من حيثُ العمل؛ أما عدم مشابهته الفعلَ من حيثُ المعنى؛ فلأنه يدلُّ على الاشتراك مع الزيادة، والفعل يدلُّ على الحدوث، وأما عدم شبهه بالفعل من حيث العمل؛ فلأن الفعل يرفع الضمير المستتر والبارز، ويرفع الاسم الظاهر، أما «أفعل» التفضيل، فلا يرفع باطِّراد إلا الضمير المستتر، ويرفع الاسم الظاهر في مسألة واحدة هي المعروفة بمسألة الكُحل.

(٢) هذا البيت للفرزدق، من أبيات له يهجو بها رجلاً من بني عُذْرة، وكان هذا الرجل العذري قد دخل على عبد الملك بن مروان يمدحه، وكان جريرٌ والفرزدق والأخطل عنده، والرجل لا يعرفهم، فعرفه بهم عبد الملك؛ فما عَتَّم العذري أن قال:

فَحَيَّا الإلهُ أبا حَزرَةٍ وأرغَمَ أنفَكَ يا أَخطَلُ

وَجَدُّ الفَرَزدَقِ أَتعِسْ بِهِ وَدَقَّ خَيَاشِيمَه الجَندَلُ

و«أبو حزرة»: كنية جرير، و«أرغم أنفك» يدعو عليه بالذلّ والمهانة حتى يلصق أنفه بالرَّغام، وهو التراب، و«الجَدُّ» الحظُّ والبخت، وفي قوله: «وجَدُّ الفرزدق أتعِسْ به» دليل على أنه يجوز أن يقع خبر المبتدأ جملةً إنشائية، وهو مذهب الجمهور، وخالف فيه ابن الأنباري، وسنذكر في ذلك بحثًا في باب المبتدأ والخبر، فأجابه الفرزدق ببيتين ثانيهما بيت الشاهد، والذي قبله قوله:

يا أرغَمَ الله أنفاً أنْتَ حَامِلُهُ يا ذا الخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ والخَطَلِ =

**وهذا عند جمهور البصريين مخصوصٌ بالشعر**، وزعم المصنِّفُ ـ في غير هذا الكتاب ـ أنه لا يختصُّ به، بل يجوز في الاختيار[1]، وقد جاء وَصْلُها بالجملة الاسمية، وبالظرف شذوذاً، فمن الأول قولهُ: [الوافر]

ش٣١ ـ مِنَ القَوْمِ الرَّسولُ اللهِ مِنهُمْ لَهُمْ دانَتْ رِقابُ بَني مَعَدِّ[2]

---

= اللغة: «الخنى» بزنة الفتى: هو الفُحش، و«الخَطَلُ» بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة: هو المنطق الفاسد المضطرب، والتفحُّش فيه «الحَكَم» بالتحريك: الذي يحكِّمه الخصمان كي يقضي بينهما ويفصل في خصومتهما «الأصيل» ذو الحسب، و«الجدل» شدة الخصومة.

المعنى: يقولُ: لستَ أيها الرجل بالذي يرضاه الناس للفصل في أقضيتهم، ولا أنت بذي حسب رفيع، ولا أنت بصاحب عقل وتدبير سديد، ولا أنت بصاحب جدل، فكيف نرضاك حكمًا؟

الإعراب: «**ما**» نافية تعمل عمل ليس «**أنت**» اسمها «**بالحكم**» الباء زائدة، الحكم: خبر ما النافية «**الترضى**» أل: موصول اسمي نعت للحكم، مبني على السكون في محل جرٍّ «**ترضى**» فعل مضارع مبني للمجهول «**حكومته**» حكومة: نائب فاعل لترضى، وحكومة مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة لا محل لها صلة الموصول «**ولا**» الواو حرف عطف، لا: زائدة لتأكيد النفي «**الأصيل**» معطوف على الحكم «**ولا**» مثل السابق «**ذي**» معطوف على الحكم أيضًا، وذي مضاف، و«**الرأي**» مضاف إليه، «**والجدل**» معطوف على الرأي.

الشاهد فيه: قوله: «الترضى حكومته» حيث أتى بصلة «أل» جملةً فعلية فعلها مضارع، ومثله قول ذي الخِرَق الطُّهَوي:

يَقُولُ الخَنَى وأبغَضُ العُجْمِ نَاطِقًا إلى ربِّنا صَوتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

فَيَستَخرِجُ اليَربُوعَ مِن نَافِقَائِهِ وَمِن جُحرِه بالشيخَةِ اليَتَقَصَّعُ

(1) نقل السيوطي قوله، وهو: لأنه متمكن من أن يقول: المرضي.

قال السيوطي: ورُدَّ بأنه لو قاله لوقَعَ في محظورٍ أشدّ من جهة عدم تأنيث الوصف المُسنَد إلى المؤنث. «البهجة المرضية» ص٨٤، وانظر «المساعد» ١/ ١٥٠.

(2) هذا البيت من الشواهد التي لا يُعرفُ قائلُها، قال العيني: «أنشده ابن مالك للاحتجاج به، ولم يعزُه إلى قائله» اهـ. وروى البغدادي بيتًا يشبه أن يكون هذا البيت، ولم يعزُه أيضًا إلى قائل، وهو:

بَلِ القَومُ الرَّسُولُ اللهِ فِيهِمْ هُمُ أهلُ الحُكُومَةِ من قُصَيِّ

اللغة: «دانت» ذلَّت وخضعت وانقادت «معدٌّ» هو ابن عدنان، وبنو قصي هم قريش، وبنو هاشم قومٌ النبيُّ ﷺ منهم.

الإعراب: «**من القوم الرسول الله**» الجار والمجرور متعلق بمحذوف يجوز أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، ويكون تقدير الكلام: هو من القوم . . . إلخ، والألف واللام في كلمة «**الرسول**» موصول بمعنى الذين صفة للقوم مبني على السكون في محل جرٍّ، ورسول مبتدأ، ورسول مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه =

ومن الثاني قوله: [الرجز]

= «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة أل الموصولة «لهم» جار ومجرور متعلق بقوله: «دانت» الآتي «دانت» دان: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث «رقاب» فاعل دان، ورقاب مضاف، و«بني» مضاف إليه، وبني مضاف، و«معد» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «الرسول الله منهم» حيث وصل أل بالجملة الاسمية، وهي جملة المبتدأ والخبر، وذلك شاذ.

ومن العلماء من يجيب عن هذا الشاهد ونحوه بأن «أل» إنما هي هنا بعض كلمة، وأصلها: «الذين» فحذف ما عدا الألف واللام، قال هؤلاء: ليس حذف بعض الكلمة وإبقاء بعضها بعَجَبٍ في العربية، وهذا لبيد بن ربيعة العامري يقول:

دَرَسَ الـمَـنَـا بِـمُـتَـالِـعٍ فـأَبَـانِ

أراد «المنازل» فحذف حرفين لغير ترخيم. وهذا رؤبة يقول:

أَوَالِـفًـا مـكَّـةَ مِـن وُرْقِ الـحَـمِـي

أراد «الحمام» فحذف الميم ثم قلب فتحة الميم كسرة والألفَ ياء، وقد قال الشاعر ـ وهو أقرب شيء إلى ما نحن بصدده ـ:

وإِنَّ الَّـذي حَـانَـتْ بِـفَـلْـجٍ دِمَـاؤُهُـمْ هُـمُ الـقَـومُ كـلُّ الـقَـومِ يـا أُمَّ خَـالِـدِ

أراد: «وإنْ الذين» بدليل ضمير جماعة الذكور في قوله: «دماؤهم» وقوله فيما بعد: «هم القوم» وعليه خرَّجوا قولَ الله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة: ٦٩] أي كالذين خاضوا.

وفي الآية تخريجان آخران، أحدهما: أن الذي موصول حرفي كما، أي: وخضتم كخوضهم. وثانيهما: أن الذي موصول اسمي صفة لموصوف محذوف، والعائد إليه من الصلة محذوف. أي: وخضتم كالخوض الذي خاضوه ـ قالوا: وربما حذف الشاعر الكلمة كلها فلم يُبقِ منها إلا حرفًا واحدًا، ومن ذلك قول الشاعر:

نَـادَوهُـمُ أن ألـجِـمُـوا ألا تَـا قَـالُـوا جـمـيـعًـا كُـلُّـهُـم: ألا فَـا

فإن هذا الراجز أراد في الشطر الأول: «ألا تركبون» فحذف ولم يُبقِ إلا التاء، وحذف من الثاني الذي هو الجواب فلم يبق إلا حرف العطف، أصله: «ألا فاركبوا».

وبعض العلماء يجعل الحروف التي تُفتتح بها بعض سور القرآن ـ نحو «ألم»، «حم»، «ص» ـ من هذا القبيل؛ فيقولون: ألم أصله: أنا الله أعلم، أو ما أشبهَ ذلك، وانظر مع هذا ما ذكرناه في شرح الشاهد رقم ٣١٦ الآتي في باب الترخيم.

قلت: وهذا الذي ذهبوا إليه ليس إلا قيامًا من ورطة للوقوع في ورطة أخرى أشد منها وأنكى؛ فهو تخلص من ضرورة إلى ضرورة أصعب منها مخلصًا وأعسر نجاء. ولا يشك أحد أن هذا الحذف بجميع أنواعه التي ذكروها من الضرورات التي لا يسوغ القياس عليها، ولذلك استبعد كثير تخريج الآية الكريمة التي تلوناها أولاً على هذا الوجه، كما استبعد كثيرون تخريجها على أن «الذي» موصول حرفي.

ش٣٢ ـ مَنْ لَا يَزالُ شاكِراً عَلَى المَعَهْ فَهْوَ حَرٍ بِعيشَةٍ ذاتِ سَعَهْ[١]

٩٩ ـ أيٌّ كما وَأُعْرِبَتْ ما لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِها ضَميرٌ انْحَذَفْ[٢]

---

(١) وهذا البيت أيضًا من الشواهد التي لم ينسبوها إلى قائل معين.

اللغة: «المعه» يريد: الذي معه «حر» حقيق، وجدير، ولائق، ومستحق «سعة» بفتح السين، وقد تكسر: اتساع ورفاهية ورَغَد.

المعنى: من كان دائم الشكر لله تعالى على ما هو فيه من خير، فإنه يستحق الزيادة ورغد العيش، وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧].

الإعراب: «من» اسم موصول مبتدأ «لا يزال» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على المبتدأ «شاكرًا» خبر لا يزال، والجملة من يزال واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «على» حرف جر «المعه» هو عبارة عن «أل» الموصولة بمعنى الذي، وهي مجرورة المحل بعلى، والجار والمجرور متعلق بشاكر، ومع: ظرف متعلق بمحذوف واقع صلة لأل، ومع مضاف، والضمير مضاف إليه «فهو حر» الفاء زائدة، و«هو» ضمير منفصل مبتدأ، و«حر» خبره، والجملة منهما في محل رفع خبر المبتدأ، وهو «من» في أول البيت، ودخلت الفاء على جملة الخبر لشبه المبتدأ بالشرط «بعيشة» جار ومجرور متعلق بقوله: «حر» الواقع خبرًا لـ«هو»، «ذات» صفة لعيشة، وذات مضاف، و«سعة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، ولكنه سكَّنه للوقف.

الشاهد فيه: قوله: «المعه» حيث جاء بصلة «أل» ظرفًا، وهو شاذ على خلاف القياس.

ومثل هذا البيت ـ في وصل أل بالظرف شذوذًا ـ قول الآخر:

وغَيَّرَني ما غَالَ قَيسًا وَمَالِكًا وَعَمرًا وَحُجرًا بالمُشَقَّرِ أَلْمَعَا

يريد: الذين معه، فاستعمل أل موصولة بمعنى الذين، وهو أمر لا شيء فيه، وأتى بصلتها ظرفًا، وهو شاذ، فإن أل بجميع ضروبها وأنواعها مختصة بالأسماء؛ وقال الكسائي في هذا البيت: إن الشاعر يريد «معًا» فزاد أل.

(٢) «أي» مبتدأ «كما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «وأعربت» الواو عاطفة، أعرب: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء تاء التأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «أي»، «ما» مصدرية ظرفية «لم» حرف نفي وجزم «تضف» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «أي» «وصدر» الواو واو الحال، صدر: مبتدأ، وصدر مضاف، ووصل من «وصلها» مضاف إليه، ووصل مضاف، والضمير مضاف إليه «ضمير» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر في تضف العائد على أي «انحذف» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ضمير» والتقدير: أي مثل ما ـ في كونها موصولاً صالحاً لكل واحد من المفرد والمثنى والجمع مذكراً كان أو مؤنثاً ـ وأعربت هذه الكلمة مدة عدم إضافتها في حال كون صدر وصلها ضميراً محذوفاً.

يعني أن «أيًّا» مثلُ «ما» في أنها تكون بلفظ واحد للمذكَّر والمؤنَّث، مفرداً كان أو مثنًّى أو مجموعاً، نحو: «يُعْجِبُني أَيُّهُمْ هوَ قائِمٌ»[1].

**ثم إن «أيًّا» لها أربعةُ أحوالٍ:**

**أحدها**: أن تضافَ ويُذْكَرَ صَدْرُ صلتها، نحو: «يُعجبني أيُّهم هوَ قائِمٌ».

**الثاني**: ألَّا تُضافَ ولا يذكرَ صدرُ صلتها، نحو: «يُعْجِبُني أيٌّ قائمٌ».

**الثالث**: ألَّا تضافَ ويذكرَ صدرُ صلتها، نحو: «يُعْجِبُني أيٌّ هو قائم» وفي هذه الأحوال الثلاثةِ تكون معربة بالحركات الثلاث، نحو: «يُعْجِبُني أيُّهم هو قائم، ورأيت أيَّهم هو قائم، ومررت بأيِّهم هو قائم» وكذلك: «أيٌّ قائم، وأيًّا قائم، وأيٍّ قائم» وكذا: «أيٌّ هو قائم، وأيًّا هو قائم، وأيٍّ هو قائم».

**الرابع**: أن تضافَ ويحذفَ صدرُ الصلة، نحو: «يعجبني أيُّهُمْ قائمٌ» ففي هذه الحالة تُبنَى على الضمّ، فتقول: «يُعْجبني أَيُّهُمْ قائمٌ، ورأيتُ أيُّهُمْ قائمٌ، ومررت بأيُّهُمْ قائم» وعليه قولهُ تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩] وقولُ الشاعر: [المتقارب]

ش٣٣ ـ إذا ما لَقيتَ بَني مالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أيُّهُمْ أَفْضَلُ[2]

---

(١) وقد خالف ثعلبٌ في عدم موصوليتها. وقال أبو موسى [الحامضي]: إذا أُريد بها المؤنث لحقتها التاء، وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة يثنونها ويجمعونها.
«توضيح المقاصد» ١/ ٤٤٧ ـ ٤٤٨، و«شرح الأشموني» ١/ ٢٦٦.

(٢) هذا البيت يُنسب لغسان بن وعلة أحد الشعراء المخضرمين من بني مرَّة بن عباد، وأنشده أبو عَمرٍو الشيباني في كتاب «الحروف»، وابن الأنباري في كتاب «الإنصاف»، وقال قبل إنشاده: «حكى أبو عمرو الشيباني عن غسان ـ وهو أحد من تُؤخذ عنهم اللغة من العرب ـ أنه أنشده» وذكر البيت.
الإعراب: «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «لقيت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وهي جملة الشرط «بني» مفعول به للقي، وبني مضاف، و«مالك» مضاف إليه «فسلم» الفاء داخلة في جواب الشرط، وسلم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «على» حرف جر «أيهم» يُروى بضمِّ أي وبجرِّه، وهو اسم موصول على الحالين؛ فعلى الضم هو مبني، وهو الأكثر في مثل هذه الحالة، وعلى الجر هو معرب بالكسرة الظاهرة، وعلى الحالين هو مضاف، والضمير مضاف إليه «أفضل» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو أفضل، والجملة من المبتدأ وخبره لا محلَّ لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو «أي». =

وهذا مستفاد من قوله: «**وأُعْرِبت ما لم تُضَف**...» إلى آخر البيت، أي: وأُعربت «أيٌّ» إذا لم تُضَفْ في حالة حذف صَدْرِ الصلة، فدخل في هذه الأحوالُ الثلاثَةُ السابقَةُ، وهي ما إذا أضيفت وذُكِرَ صَدْرُ الصلة، أو لم تُضَفْ ولم يذكر صَدْرُ الصلة، أو لم تُضف وذُكِر صدر الصلة، وخرج الحالةُ الرابعة، وهي ما إذا أُضيفت وحُذف صدر الصلة، فإنها لا تعرب حينئذ[1].

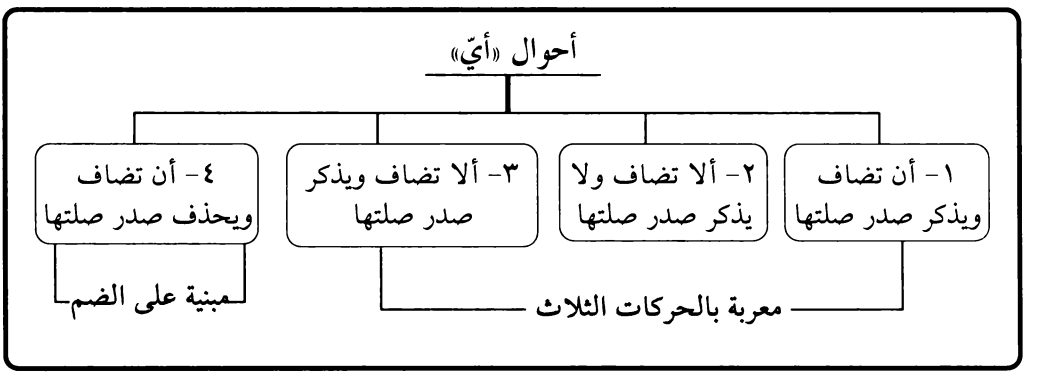


---

= الشاهد فيه: قوله: «أيهم أفضل» حيث أتى بأي مبنيًّا على الضمِّ ـ على الرواية المشهورة الكثيرة الدوران على ألسنة الرواة ـ لكونه مضافًا، وقد حذف صدر صلته وهو المبتدأ الذي قدرناه في إعراب البيت، وهذا هو مذهب سيبويه وجماعة من البصريين في هذه الكلمة: يذهبون إلى أنها تأتي موصولة، وتكون مبنية إذا اجتمع فيها أمران، أحدهما: أن تكون مضافة لفظًا، والثاني: أن يكون صدر صلتها محذوفًا، فإذا لم تكن مضافة أصلاً، أو كانت مضافة لكن ذُكر صدر صلتها؛ فإنها تكون معربة، وذهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب ـ وهما شيخان من شيوخ سيبويه ـ إلى أن أيًّا لا تجيء موصولة، بل هي إما شرطية وإما استفهامية، لا تخرج عن هذين الوجهين، وذهب جماعة من الكوفيين إلى أنها قد تأتي موصولة، ولكنها معربة في الأحوال كلها؛ أُضيفَتْ أو لم تُضَفْ، حُذِفَ صَدْرُ صلتها أو ذُكِرَ.

(1) خالف في ذلك ـ كما يذكر الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد ـ الخليل ويونس.

والتفصيل أن الخليل جعلها استفهامية محكية بقول مقدّر، والتقدير: ثم لننزعن من كل شيعة الذي يقال فيهم: أيهم أشدّ.

وأما يونس فجعلها استفهامية أيضاً لكنه حكم بتعليق الفعل قبلهما عن العمل؛ لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب.

«شرح الأشموني» ١/ ٢٦٧، و«توضيح المقاصد» ١/ ٤٤٨ ـ ٤٤٩.

## المعَرَّفُ بأَداةِ التَّعريفِ

١٠٦ ـ أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوِ اللَّامُ فَقَطْ فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فيهِ «النَّمَطْ»[1]

**اختلف النحويُّون في حرف التعريف** في «الرَّجُلِ» ونحوه، فقال الخليل: المُعَرِّفُ هو «أَلْ»، وقال سيبويه: هو اللَّام وَحْدَها[2]، فالهمزة عند الخليل همزة قَطْعٍ[3]، وعند سيبويه

---

= ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠] أن «فيه» متعلق بمحذوف تدل عليه صلة «أل»، وتقدير الكلام: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين، لئلا يتقدم معمول صلة أل عليها.

وأما اتصالها به فقد خالفوا هذا؛ فأجازوا أن يفصل بين الموصول وصلته: جملة القسم، وجملة النداء، والجملة الاعتراضية، فمثال الأولى قول الشاعر:

ذَاكَ الَّـذِي وَأَبِـيـكَ يَـعْـرِفُ مـالـكًـا وَالـحَـقُّ يَـدْفَـعُ تُـرَّهَـاتِ الـبَـاطِـلِ

ومثال الثانية قول الفرزدق:

تَـعَـشَّ فـإنْ عَـاهَـدتَـنِـي لا تَـخـونُـنِـي نَـكُـنْ مِـثـلَ مَـنْ يـا ذِئـبُ يَـصـطَـحِـبَـانِ

ومثال الثالثة قول الشاعر:

وإنِّـي لَـرَاجٍ نَـظْـرَةً قِـبَـلَ الَّـتِـي لَـعَـلِّـي وإن شَـطَّـتْ نَـوَاهَـا أَزُورُهَـا

إذا جعلت جملة «أزورها» صلة التي، وجملة «لعلَّ» ومعموليها لا محلَّ لها معترضة بين الموصول والصلة.

(١) «أل» مبتدأ «حرف» خبر المبتدأ، وحرف مضاف، و«تعريف» مضاف إليه «أو» عاطفة «اللام» مبتدأ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: أو اللام حرف تعريف «فقط» الفاء حرف زائد لتزيين اللفظ، وقط: اسم بمعنى حسب ـ أي كاف ـ حال من «اللام» وتقدير الكلام: أو اللام حال كونه كافيك، أو الفاء داخلة في جواب شرط محذوف و«قط» على هذا إما اسم فعل أمر بمعنى انتهِ، وتقدير الكلام: «إذا عرفت ذلك فانته» وإما اسم بمعنى كاف خبر لمبتدأ محذوف، أي: إذا عرفت ذلك فهو كافيك، وقوله: «نمط» مبتدأ «عرفت» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع نعت لنمط «قل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق بقل «النمط» مفعول به لقل، لأنه مقصود لفظه، وقيل: إن «عرفت» فعل شرط حذفت أداته، وجملة «قل» جواب الشرط حذفت منه الفاء، والتقدير: نمط إن عرفته فقل فيه النمط، أي: إن أردت تعريفه، وجملة الشرط وجوابه ـ على هذا ـ خبر المبتدأ، وهو تكلف لا داعي له.

(2) ولسيبويه قولٌ ثانٍ يُوافقُ الخليل نقله ابن مالك في «التسهيل» كما في «المساعد» ١/ ١٩٥، ونقله ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/ ١٧٩، والأشموني في «شرحه» ١/ ٢٨٢.

(3) ورجَّح الأشموني هذا القول بدليل سلامته من دعوى الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة، وهو الحرف، وللزوم فتح همزته، وكون همزة الوصل مكسورة في الأصل. «شرحه» ١/ ٢٨٢.

همزةُ وَصْلٍ اجْتُلِبَتْ للنُّطق بالساكن[1].

**والألفُ واللَّام المُعَرِّفة تكونُ للعهدِ**، كقولك: «لَقيتُ رَجُلاً فأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ»، وقولهِ تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦][2].

**ولاسْتِغْراقِ الجِنْسِ**، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢] وعلامتُها أنْ يصلح موضعَها «كُلٌّ».

**ولتعريفِ الحقيقة**، نحو: «الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ المَرْأَةِ» أي: هذه الحقيقةُ خيرٌ مِنْ هذه الحقيقة.

---

(١) **ذهب الخليل إلى أن أداة التعريف هي «أل» برُمَّتها، وأن الهمزة همزة أصلية، وأنها همزة قطع**؛ بدليل أنها مفتوحة؛ إذ لو كانت همزة وصل لكُسِرَت؛ لأن الأصل في همزة الوصل الكسر، ولا تُفتحُ أو تُضمُّ إلا لعارضٍ، وليس هنا عارض يقتضي ضمَّها أو فتحَها؛ وبقي عليه أن يجيبَ عمَّا دعا إلى جعلها في الاستعمال همزة وصل، والجوابُ عندَه أنها إنما صارت همزة وصل في الاستعمال لقصد التخفيف الذي اقتضاه كثرةُ استعمال هذا اللفظ.

**وذهب سيبويه رحمه الله إلى أن أداة التعريف هي اللَّام وحدَها**، وأنَّ الهمزة زائدة، وأنها همزة وصل أُتي بها توصُّلاً إلى النُّطق بالساكن.

فإن قيل: فلماذا أُتي بالهمزة ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ولم تتحرَّكِ اللَّام؟ أجيب عن ذلك بأنها لو حُرِّكت لكانت إما أن تُحرَّك بالكسر فتلتبسَ بلام الجرِّ، أو بالفتح فتلتبسَ بلام الابتداء، أو بالضم فتكون مما لا نظيرَ له في العربية؛ فلأجل ذلك عُدِلَ عن تحريك اللَّام وأُبقيت على أصل وَضْعها، وجيء بهمزة الوصل قبلها.

(2) قال في «أوضح المسالك» ١/ ١٨١:

والعهد إمّا ذِكْريٌّ، نحو ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦].

أو علميّ، نحو: ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾ [طه: ١٢]، ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠].

أو حضوري، نحو: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

وقوله يحتاجُ بياناً، فالذكري: هو الذي تقدَّم على «الـ» في الكلام ذكرٌ لمصحوبها، فالرسولُ ذُكِرَ في الآية قبل قَوله: ﴿ٱلرَّسُولَ﴾.

والعلمي: هو ما يكون مصحوبُ «ال» معلوماً لدى المخاطب. فالواد المقدس يعلَمُ السامعُ أنه «طوى»، والغار يعلم أنه «غار حراء».

والحضوري: ما يكون مصحوبُ «ال» حاضراً فيه في وقتِ الكلام. فقوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ هو يوم عرفة، وهو حاضرٌ إذ أنَّ الآيةَ نزلت فيه.

و«النَّمَطُ» ضَرْبٌ من البُسُط، والجمع أنْماطٌ، مثل: سَبَبٍ وأسباب، والنَّمَط أيضاً الجماعة من النَّاس الذين أمْرُهم واحِدٌ، كذا قاله الجوهري.

١٠٧ ـ وَقَـد تُـزادُ لَازِمـاً كـالـلَّاتِ والآنَ والـذيـنَ ثُـمَّ الـلَّاتِ[١]

١٠٨ ـ وِلِاضْـطَـرارٍ كَـبَـنـاتِ الأَوْبَـرِ كَذا وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ السَّرِي[٢]

ذَكَرَ المصنفُ في هذين البيتينِ أنَّ الألفَ واللَّام تأتي زائدةً، وهي في زيادتها على قسمين: لازمةٌ، وغيرُ لازمةٍ.

ثُمَّ مَثَّلَ للزائدة اللَّازمة[3] بـ«اللَّات»[٤] وهو اسمُ صَنمٍ كانَ بمكَّةَ، وبـ«الآن» وهو ظرف زمانٍ مبنيٌّ على الفتح[٥]، واختُلفَ في الألف واللام الدَّاخلَةِ عليه، فذهبَ قومٌ إلى أنَّها

---

(١) «قد» حرف تقليل «تزاد» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «أل» «لازماً» حال من مصدر الفعل السابق، وتقديره: تزاد حال كون الزيد لازماً، وقيل: هو مفعول مطلق، وهو وصف لمصدر محذوف، أي: زيداً لازماً، وأنكر هذا ابن هشام على المعربين «كاللات» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كاللات «والآن، والذين، ثم اللات» معطوفات على اللات.

(٢) «لاضطرار» جار ومجرور متعلق بتزاد «كبنات» الكاف جارة لقول محذوف، وهي ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر، أي: وذلك كائن كقولك... إلخ، وبنات مضاف، و«الأوبر» مضاف إليه «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ من مادة القول محذوف أيضاً «طبت» فعل وفاعل «النفس» تمييز «يا» حرف نداء «قيس» منادى مبني على الضم في محل نصب «السري» نعت له، وتقدير الكلام: وقولك: «طبت النفس يا قيس» كذلك.

(3) قال المرادي ١/ ٤٦٤: وإنما حُكِمَ على «الـ» في هذه الكلمات بالزيادة؛ لأنها تعرّفت بغيرِها.
وبيان قوله: أي: بغير «الـ»، ولأنه لا يجتَمعُ في الكلمة معرِّفان.
واعلم أن هذه الزائدة اللازمة لا تُصاحبُ إلا الاسم، وأما غير اللازمة فسيأتي الكلام عنها.

(٤) مثل اللَّات كلُّ عَلَمٍ قارنت «أل» وضعَه لمعناه العلمي، سواء أكان مرتَجَلاً أم كان منقولاً؛ فمثال المرتجل من الأعلام التي فيها «أل» وقد قارنت وضعه: السموءَل، وهو اسم شاعر جاهلي مشهور يُضرب به المثل في الوفاء. ومثال المنقول من الأعلام التي فيها «أل» وقد قارنت وضعه للعلمية أيضًا: العُزَّى، وهو في الأصل مؤنَّث الأعز وصف من العزَّة، ثم سمِّي به صنمٌ أو شجرة كانت غطفان تعبدُها، ومنه اللَّات؛ وهو في الأصل اسم فاعل من لَتَّ السَّويق يلُتُّه؛ ثم سُمِّي به صنم؛ وأصله بتشديد التاء؛ فلمَّا سُمِّي به خُفِّفت تاؤه؛ لأنَّ الأعلام كثيرًا ما يُغيَّر فيها، ومنه «اليسع» فإن أصله فعل مضارع ماضيه وسع، ثم سُمِّي به.

(٥) **أكثر النحاة على أن «الآن» مبني على الفتح**؛ ثم اختلفوا في سبب بنائه، فذهب قوم إلى أن علَّة بنائه تضمنه =

لتعريف الحضور، كما في قولك: «مَرَرْتُ بِهذا الرَّجُل»؛ لأنَّ قولك: «الآنَ» بمعنى: هذا الوقت، وعلى هذا لا تكون زائدة، وذهب قومٌ ـ منهم المصنِّفُ ـ إلى أنها زائدةٌ، وهو مبنيٌّ لتضمُّنه معنى الحرف، وهو لام الحضور.

ومَثَّل أيضاً بـ«الَّذين»، و«اللَّات» والمراد بهما ما دَخَلَ عليه «أل» من الموصولات، وهو مبنيٌّ على أنَّ تعريف الموصول بالصِّلة، فتكون الألف واللام زائدة، وهو مذهب قوم، واختاره المصنِّفُ.

وذهب قوم إلى أنَّ تعريفَ الموصول بـ«أل» إنْ كانت فيه نحو: «الذي» فإنْ لم تكُنْ فيه فَبِنِيَّتها، نحو: «مَنْ، وَما» إلَّا «أيًّا» فإنَّها تتعرف بالإضافة، فعلى هذا المذهب لا تكونُ الألفُ واللَّامُ زائدةً، وأما حَذْفُها في قراءة مَنْ قرأ: «صراطَ لذينَ أَنعمتَ عليهم» فلا يدلُّ على أنها زائدة، إذ يحتمل أن تكون حُذِفت شذوذاً وإن كانت مُعَرِّفة، كما حُذفتْ من قولهم: «سَلَامُ عَلَيْكُمْ» من غير تنوين، يريدون «السَّلام عليكم».

---

= معنى «أل» الحضورية؛ وهذا الرأي هو الذي نقله الشارح عن المصنف وجماعة؛ وهؤلاء يقولون: إن «أل» الموجودة فيه زائدة؛ وبناؤه لتضمنه معنى «أل» أخرى غيرِ موجودة؛ ونظير ذلك بناء «الأمس» في قول نُصيَب بن رباح:

وإنِّي وقَفْتُ اليَومَ والأَمْسِ قَبْلَهُ ... بِبَابِك حَتَّى كادَتِ الشَّمسُ تَغْرُبُ

فإنهم جعلوا بناءه في هذا وما أشبهه لتضمنه معنى «أل» غيرِ الموجودة فيه، وهذا عجيب منهم؛ لأنهم ألغَوا الموجود، واعتبروا المعدوم.

وقال قوم: بني «الآن» لتضمنه معنى الإشارة؛ فإنه بمعنى: هذا الوقت، وهذا قول الزجاج. وقيل: بني «الآن» لشبهه بالحرف شبهًا جموديًّا، ألا ترى أنه لا يُثنَّى ولا يُجمع ولا يُصغَّر؟ بخلاف غيره من أسماء الزمان، كحين ووقت وزمن وساعة.

ومن الناس من يقول: الآن اسم إشارة إلى الزمان، كما أن هنا اسم إشارة إلى المكان؛ فبناؤه على هذا لتضمنه معنًى كان حقُّه أن يُؤدَّى بالحرف.

**ومن النُّحاة من ذهب إلى أنه معرب**، وأنه ملازم للنصب على الظرفية، وقد يخرج عنها إلى الجرِّ بمن فيقال: سأحالفك من الآنِ، بالجرِّ، ويقول صاحب «النكت»: «وهذا قول لا يمكن القدح فيه، وهو الراجح عندي، والقول ببنائه لا توجد له علَّة صحيحة» اهـ.

وأمَّا الزائدةُ غيرُ اللَّازمة، فهي الداخلة ـ اضطراراً[1] ـ على العَلَمِ، كقولهم في «بَناتِ أَوْبَرَ» ـ علمٌ لضَرْبٍ من الكَمْأَةِ ـ: «بنات الأوبر» ومنه قولُه: [الكامل]

ش٣٦ ـ وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَساقلاً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عن بَناتِ الأَوْبَرِ[2]

---

(1) هذا الاضطرارُ يكون في الشعر فقط ليسلم الوزنُ.

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لم يعرفوا لها قائلاً، وممن استشهد به أبو زيد في «النوادر».

**اللغة**: «جنيتك» معناه: جنيت لك؛ ومثله في حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجرورًا قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣]، و﴿وَبَعْثُونَهَا عِوَجًا﴾ [الأعراف: ٤٥]، و﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩]، «أكمؤًا» جمع كَمْءٍ بزنة فَلْسٍ، ويجمع الكَمْءُ على كَمْأَة أيضًا، فيكون المفرد خاليًا من التاء وهي في جمعه؛ على عَكْس تمرة وتمرٍ، وهذا من نوادر اللغة، «وعساقلاً» جمع عُسقول، بزنة عُصفور، وهو نوع من الكمأة، وكانَ أصلُه عساقيل، فحُذفت الياء كما حُذِفتْ في قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٥٩] فإنه جمع مفتاح، وكان قياسه مفاتيح، فحُذفت الياء. ويقال: المفاتح جمع مِفْتَح، وليس جمعَ مفتاحٍ، فلا حذف، وكذا يقال: العساقل جمع عَسْقَل، بزنة جَعْفَر، و«بنات الأوبر» كمأة صغار مزغبة كلون التراب، وقال أبو حنيفة الدينوري: بنات أوبر كمأة كأمثال الحصى صغار، وهي رديئة الطعم.

**الإعراب**: «**ولقد**» الواو للقسم، واللَّام للتأكيد، وقد: حرفُ تحقيق «**جنيتك**» فعل وفاعل ومفعول أول «**أكمؤًا**» مفعول ثان «**وعساقلاً**» معطوف على قوله: أكمؤًا «**ولقد**» الواو عاطفة، واللام موطئة للقسم، و«**قد**» حرف تحقيق «**نهيتك**» فعل وفاعل ومفعول «**عن**» حرف جرٍّ «**بنات**» مجرور بـ«عن»، وبنات مضاف، و«**الأوبر**» مضاف إليه.

**الشاهد فيه**: قولُه: «بنات الأوبر» حيث زاد «أل» في العَلَم مضطرًّا؛ لأن «بنات أوبر» علم على نوع من الكمأة رديء، والعلم لا تدخلُه «أل» فرارًا من اجتماع معرِّفَين، وهما حينئذ العلمية وأل، فزادها هنا ضرورة، قال الأصمعي: «وأما قول الشاعر:

وَلَقَد نَهَيتُكَ عن بَنَاتِ الأوبَرِ

فإنه زاد الألف واللام للضرورة، وكقول الراجز:

بَاعَدَ أُمَّ العَمرو مِنْ أسِيرِهَا حُرَّاسُ أبوَابٍ لَدَى قُصُورِهَا

(وقد سبق لنا ذكر هذا البيت في باب العلم، ونسبناه هناك لأبي النجم العِجلي) وقولِ آخَر:

يَا لَيتَ أُمَّ العَمرِو كَانَتْ صَاحِبي مَكَانَ مَنْ أَشتَى عَلَى الرَّكائِبِ

قال: وقد يجوز أن «أوبر» نكرة فعرَّفه باللَّام، كما حكى سيبويه أنَّ عِرْسًا من ابن عِرْسٍ قَدْ نكَّره بعضُهم فقال: هذا ابنُ عِرْسٍ مُقبلٌ» اهـ كلامُ الأصمعي.

والأصل: «بناتُ أوْبَرَ» فزيدَت الألفُ واللَّامُ، وزعم المبَرِّد[1] أنَّ «بنات أوْبَرَ» ليس بعَلَمٍ، فالألفُ واللَّام عندَه غير زائدة.

ومنه الدَّاخلةُ اضطراراً على التمييز، كقوله: [الطويل]

ش٣٧ ـ رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجوهَنا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ ياقَيْسُ عَنْ عَمْرو[2]

والأصلُ: «وطِبْتَ نفساً» فزاد الألفَ واللَّامَ، وهذا بناءً على أنَّ التَّمييز لا يكونُ إلَّا

---

(١) «المقتضب» ٤/ ٤٨ ـ ٤٩.

(٢) البيت لرشيد بن شهاب اليشكري، وزعم التَّوَّزي ـ نقلاً عن بعضهم ـ أنه مصنوع لا يُحتجُّ به، وليس كذلك؛ لأن العلماء عرفوا قائله ونسبوه إليه.

اللغة: «رأيتك» الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري، وهو المذكور في آخر البيت «وجوهنا» أراد بالوجوه ذواتهم، ويروى: «لما أن عرفت جلادنا» أي: ثباتنا في الحرب وشدةَ وقع سيوفنا «صددت» أعرضت ونأيت «طبت النفس» يريد أنك رضيت «عمرو» كان صديقًا حميمًا لقيس، وكان قوم الشاعر قد قتلوه.

المعنى: يندِّد بقيس لأنه فرَّ عن صديقه لمَّا رأى وَقْع أسيافهم ورضي من الغنيمة بالإياب؛ فلم يدافع عنه ولم يتقدَّم للأخذ بثأره بعد أن قتل.

الإعراب: «**رأيتك**» فعل وفاعل ومفعول، وليس بحاجة لمفعول ثان؛ لأن «رأى» هنا بصرية «**لما**» ظرفية بمعنى حين تتعلق برأى «**أن**» زائدة «**عرفت**» فعل وفاعل «**وجوهنا**» وجوه: مفعول به لعرف، ووجوه مضاف، والضمير مضاف إليه «**صددت**» فعل وفاعل، وهو جواب «لما» و«**طبت**» فعل وفاعل، والجملة معطوفة على جملة صددت «**النفس**» تمييز نسبة «**يا قيس**» يا حرف نداء، و«قيس» منادى، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين العامل ومعموله «**عن عمرو**» جار ومجرور متعلق بصددت، أو بطبت على أنه ضمنه معنى تسلَّيت.

الشاهد فيه: قوله: «طبت النفس» حيث أدخل الألف واللام على التمييز الذي يجب له التنكير ضرورة، وذلك التخريج جارٍ على مذهب البصريين، وقد ذكر الشارح أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز، بل يجوز عندهم أن يكون معرفة وأن يكون نكرة؛ وعلى ذلك لا تكون «أل» زائدة، بل تكون معرِّفة.

ومن العلماء مَن قال: «النفس» مفعول به لصددت، وتمييز طبت محذوف، والتقدير على هذا: صددت النفس وطبت نفسًا يا قيس عن عمرو، وعلى هذا لا يكون في البيت شاهد، ولكن في هذا التقدير من التكلُّف ما لا يخفى.

ومن هذا النوع أل الداخلة على الحال، كما في قولهم: «ادخلوا الأول فالأول» فإن «أل» فيه زائدة؛ لأن الحال يجب أن يكون نكرة.

نكرةً، وهو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى جواز كونه مَعْرِفَةً، فالألفُ واللَّام عندَهم غيرُ زائدة.

وإلى هذين البيتَين اللَّذين أنشدناهما أشار المصنِّف بقوله: «كَبنات الأَوْبَرِ»، وقولِه: «وطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ السَّري».

١٠٩ ـ وَبَعْضُ الاعْلامِ عَلَيْهِ دَخَلَا لِلَمْحِ ما قَدْ كانَ عَنْهُ نُقِلَا[١]

١١٠ ـ كالفَضْلِ والحارِثِ والنُّعْمانِ فَذِكْرُ ذا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ[٢]

ذكر المصنِّفُ فيما تقدَّم أنَّ الألف واللَّام تكونُ مُعَرِّفَةً، وتكونُ زائدةً، وقد تقدَّم الكلام عليهما، **ثم ذكر في هذين البيتين أنها تكون لِلَمْحِ الصِّفَة**[3]، والمراد بها الداخلةُ على ما سُمِّيَ به من الأعلام المنقولة مما يصلح دخولُ «أل» عليه،[4] كقولك في «حَسَنٍ»: «الحَسَن» وأكثرُ ما تدخل على المنقول من صفة، كقولك في «حارث»: «الحارث» وقد تدخلُ على المنقول من مَصْدر، كقولك في «فَضْل»: «الفَضْل» وعلى المنقول من اسمِ جِنْسٍ غيرِ

---

(١) «وبعض» مبتدأ، وبعض مضاف، و«الأعلام» مضاف إليه «عليه» جار ومجرور متعلق بدخل الآتي «دخلا» دخل: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أل، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «للمح» جار ومجرور متعلق بدخل، ولمح مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «كان» فعل ماض، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على بعض الأعلام «عنه» جار ومجرور متعلق بقوله: نقل، الآتي «نقلا» نقل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على بعض الأعلام، والألف للإطلاق، والجملة في محل نصب خبر كان، والجملة من كان ومعموليها لا محل لها صلة الموصول.

(٢) «كالفضل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالفضل «والحارث والنعمان» معطوفان على الفضل «فذكر» مبتدأ، وذكر مضاف، و«ذا» اسم إشارة مضاف إليه «وحذفه» الواو حرف عطف، حذف: معطوف على المبتدأ، وحذف مضاف، والضمير مضاف إليه «سيان» خبر المبتدأ وما عطف عليه، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

(3) المراد بلمح الصفة ـ أو لمح الأصل ـ أن يُنظَرَ ويُلْمَحَ أصلُ العلَمَ المنقول عنه قبل أن يكون علَماً، والغايةُ من ذلك كونُ صلةٍ معنوية بين المعنى القديم والمعنى الجديد.

(4) وهو بابٌ سماعيٌّ لا قياسي. كما ذكر في «أوضح المسالك» ١/ ١٨٤، و«شرح الأشموني» ١/ ٢٩١.

مصدرٍ، كقولك في «نُعمان»: «النُّعْمان» وهو في الأصل من أسماءِ الدَّم[١]، فيجوز دخولُ «أل» في هذه الثلاثة نظراً إلى الأصل، وحَذْفُها نظراً إلى الحال.

وأشار بقوله: «**للمح ما قَدْ كانَ عَنْهُ نُقِلَا**» إلى أنَّ فائدةَ دخول الألف واللَّامِ الدلالةُ على الالتفات إلى ما نُقِلَتْ عنه من صفة أو ما في معناها.

**وحاصلهُ**: أنَّك إذا أردْتَ بالمنقول من صفة[٢] ونحوِه أنَّه إنَّما سمِّيَ به تفاؤلاً بمعناه، أَتَيْتَ بالألف واللام للدَّلالة على ذلك، كقولك: «الحارث» نظراً إلى أنه إنَّما سمِّي به للتفاؤل، وهو أنَّه يَعيشُ ويَحْرُثُ، وكذا كلُّ ما دلَّ على مَعْنًى وهو مما يوصَفُ به في الجملة، كفَضْلٍ ونحوه، وإنْ لم تنظر إلى هذا ونَظَرْتَ إلى كونه عَلَماً، لم تُدْخِل الألفَ واللَّام، بل تقولُ: فضلٌ، وحارث، ونعمان، فدخولُ الألفِ واللَّامِ أفادَ معْنًى لا يستفاد بدونهما، فليسَتا بزائدتين، خلافاً لمن زعم ذلك، وكذلك أيضاً ليس حذفهما وإثباتهما على السواءِ، كما هو ظاهر كلام المصنِّف، بل الحذفُ والإثباتُ يُنَزَّل على الحالتَين اللَّتَينِ سبقَ ذكرُهما، وهو أنَّه إذا لُمِحَ الأصلُ جيء بالألف واللَّام، وإنْ لم يُلْمَح لم يُؤْتَ بهما.

**١١١ ـ وقد يَصيرُ عَلَماً بالغَلَبَهْ مُضافٌ اوْ مَصْحوبُ أَل كالعَقَبَهْ**[٣]

---

(١) هنا شيئان:

الأول: أن الذي تلمحه حين تدخل «أل» على نعمان هو وصف الحمرة التي يدل عليها لفظه بحسب الأصل الأول التزامًا؛ لأن الحمرة لازمة للدم.

والثاني: أن الناظم في كتاب «التسهيل» جعل «نعمان» من أمثلة العلم الذي قارنت «أل» وضعه، كاللَّات والعُزَّى والسَّمَوْءَل، وهذه لازمة، بدليل قوله هناك: «وقد تُزادُ لازمًا» وهنا مثَّل به لما زِيدتْ عليه «أل» بعد وضعه لِلَمْحِ الأصل، وهذه ليست بلازمة على ما قال: «فذكر ذا وحذفه سِيَّان»، والخطب في هذا سهل؛ لأنه يحمل على أن العرب سمت «النعمان» أحيانًا مقرونًا بأل، ، فيكون من النوع الأول، وسمت أحيانًا أخرى «نعمان» بدون أل، فيكون من النوع الثاني.

(٢) الأمثلة التي ذكرها الناظم ثلاثة: أحدها يدل على الوصف المقصود بدلالة المطابقة، وهو «الفضل» لأنه في الأصل مصدر، ولا دلالة له إلا على الحدث، وهو الوصف. والثاني يدل عليه بدلالة التضمن، وهو «الحارث» لأنه اسم فاعل يدلُّ على الذات والوصف، وثالثها يدلُّ على الوصف بدلالة الالتزام، وهو «النعمان» فإنه موضوع للدَّم، والحُمْرةُ لازمةٌ له.

(٣) «وقد» الواو للاستئناف، قد: حرف تقليل «يصير» فعل مضارع ناقص «علماً» خبر يصير مقدم على اسمه «بالغلبة» جار ومجرور متعلق بيصير «مضاف» اسم يصير مؤخر عن خبره «أو مصحوب» أو: حرف عطف، =

١١٢ ـ وَحَذْفَ أَلْ ذي إنْ تُنادِ أَو تُضِفْ أَوْجِبْ وَفي غَيْرِهِما قَدْ تَنْحَذِفْ[١]

**من أقسام الألف واللام أنها تكون للغَلَبَة**، نحو: «المَدينةُ»، و«الكِتابُ»، فإنَّ حَقَّهُما الصِّدْقُ على كلِّ مدينة وكلِّ كتاب، لكنْ غَلَبَت «المَدينَةُ» على مدينة الرَّسول ﷺ، و«الكِتابُ» على كتاب سيبويه رحمه الله تعالى، حتى إنَّهما إذا أُطْلِقا لم يتبادَرْ إلى الفَهْم غيرُهما.

**وحكم هذه الألف واللَّامِ** أنها لا تُحذفُ إلا في النِّداء أو الإضافة، نحو: «يا صَعِقُ» في الصَّعِقِ[٢]، و«هذه مدينةُ رسول الله ﷺ».

وقد تحْذَفُ في غيرهما شذوذاً، سُمِعَ من كلامهم: «هذا عيُّوقُ طالعاً» والأصل العَيُّوق[٣]، وهو اسْمُ نَجْمٍ.

وقد يكونُ العلَمُ بالغَلَبَة أيضاً مضافاً: كابْنِ عُمَرَ، وابْنِ عَبَّاسٍ، وابْنِ مَسْعودٍ، فإنَّه غَلَبَ على

---

= ومصحوب: معطوف على مضاف، ومصحوب مضاف، و«أل» قصد لفظه: مضاف إليه «كالعقبة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كالعقبة.

(١) «وحذف» الواو للاستئناف، حذف: مفعول به مقدم على عامله وهو «أوجب» الآتي، وحذف مضاف، و«أل» قصد لفظه: مضاف إليه «ذي» اسم إشارة نعت لأل «إن» شرطية «تناد» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» عاطفة «تضف» معطوف على «تناد» مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أوجب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجواب الشرط محذوف لدلالة هذا عليه، أو جملة أوجب وفاعله في محل جزم جواب الشرط، وحذف الفاء منها ـ مع أنها جملة طلبية ـ ضرورة «وفي» الواو حرف عطف، في: حرف جر «غيرهما» غير: مجرورة بفي، وغير مضاف، والضمير ـ الذي يعود على النداء والإضافة ـ مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بتنحذف الآتي «قد» حرف تقليل «تنحذف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «أل» وتقدير البيت: إن تناد أو تضف فأوجب حذف أل هذه، وقد تنحذف أل في غير النداء والإضافة.

(٢) الصَّعِق في أصل اللغة اسم يطلق على كلِّ مَنْ رُمي بصاعقة، ثم اختُصَّ بعد ذلك بخويلد بن نفيل، وكان من شأنه أنه كان يطعم الناس بتهامة، فعصفت الريح التراب في جفانه، فسبَّها، فرُمي بصاعقة، فقال الناس عنه: الصَّعِق.

(٣) العيوق في أصل الوضع كلمة على زنة فَيعول؛ من قولهم: عاق فلان فلانًا يَعوقُه، إذا حال بينه وبين غرضه، ومعناه عائق، وهو بهذا صالح للإطلاق على كلِّ معوِّق لغيره، وخصُّوا به نجمًا قريبًا من نجم الثريا ونجم الدَّبَران، زعموا أنهم سمَّوه بذلك لأن الدبران يطلب الثّريا والعيوق يحول بينه وبين إدراكها.

العَبادلة[١] دون غيرهم من أولادهم، وإنْ كان حَقُّه الصِّدْقَ عليهم، لكِنْ غلب على هؤلاء، حتَّى إنَّه إذا أُطْلِقَ «ابنُ عمرَ» لا يُفهمُ منه غير عبد الله، وكذا «ابن عباس» و«ابن مسعود» رضي الله عنهم أجمعين، وهذه الإضافة لا تفارقُه، لا في نداء ولا في غيرِه، نحو: «يا ابْنَ عُمَرَ».

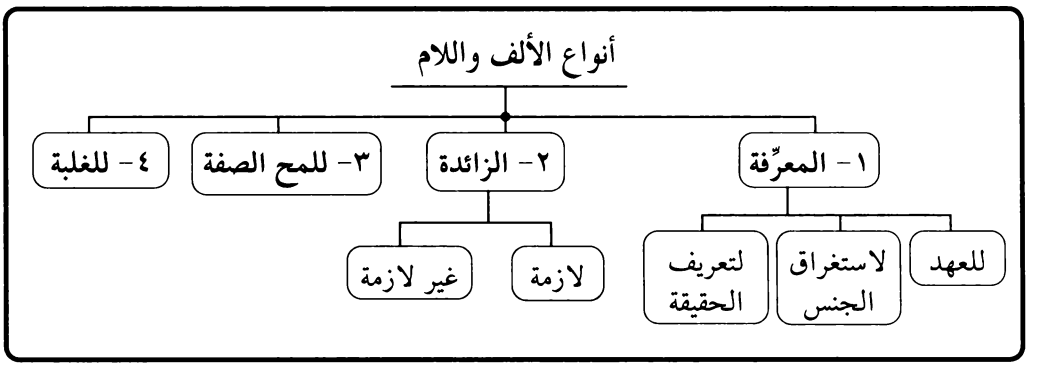


(١) العبادلة: جمع عبدل، بزنة جعفر، وعبدل يحتمل أمرين: أولهما: أن يكون أصله «عبد» فزيدت لام في آخره، كما زيدت في «زيد» حتى صار زيدلاً. والثاني: أن يكونوا قد نحتوه من «عبد الله» فاللَّام هي لام لفظ الجلالة، والنحت باب واسع؛ فقد قالوا: عبشم، من عبد شمس، وعبدر، من عبد الدار، ومرقس، من امرئ القيس، وقالوا: حمدلة، من الحمد لله، وسبحلة، من سبحان الله، وجعفدة، من قولهم: جُعلت فداءك، وطلبقة، من قولهم: أطال الله بقاءك، وأشباه لهذا كثيرة.

وقال الشاعر، ويُنسب لعمر بن أبي ربيعة، فجاء بالفعل واسم فاعله على طريق النحت:

لقد بَسمَلتْ لَيْلَى غَداةَ لَقِيتُهَا ... فَيَا حَبَّذا ذَاكَ الحَبِيبُ المُبَسمِلُ

ولكثرة ما ورد من هذا النحو نرى أنه يجوز لك أن تقيس عليه؛ فتقول: «مشأل مشألة» إذا قال: ما شاء الله، وتقول: «سبحر سبحرة» إذا قال: سبحان ربي، وتقول: «نعمص نعمصة» إذا قال: نعم صباحك، وتقول: «نعمس نعمسة» إذا قال: نعم مساؤك، وهكذا.

وقدامى العلماء يرون باب النحت مقصورًا على ما سُمع منه عن العرب، وهو من تحجير الواسع، فتدبَّر هذا ولا تكن أسيرَ التقليد، وانظر القسم الأول من كتابنا: «دروس التصريف» (ص٢٢ طبعة ثانية).

وقد قال ابن مالك في «التسهيل» (ص٧٠): «وقد يبنى من جزأي المركب فعلل (يريد اسماً على مثال جعفر) بفاء كل منهما وعينه، فإن اعتلَّت عينُ الثاني كمل البناء بلامه أو بلام الأول ونسب إليه» اهـ. فظاهر كلامه هذا يدلُّ على أنه قياسي عنده.

وممن منع القياس على هذا أبو حيان حيث يقول: «وهذا الحكم لا يطَّرد، وإنما يقال منه ما قالته العرب» اهـ. ونرى لك ألا تأخذَ بهذا الرأي.

# المبتدأ والخبر

- معناهما.
- أنواعهما والتمييز بينهما.
- مسوغات الابتداء بالنكرة.
- حالات الخبر من حيث التقديم والتأخير,
- حالات المبتدأ والخبر من حيث الذِّكر والحذف.
- تعدّد الخبر.

# المبتدأ

**هو** الاسم المرفوع، المجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة، مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمستغن به عن الخبر.

**وهو على قسمين:** مبتدأ له خبر، ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر.

**فمثال الأول** " زيد عاذر من اعتذر " والمراد به: ما لم يكن المبتدأ فيه وصفا مشتملا على ما يذكر في القسم الثاني، فزيد: مبتدأ، وعاذر: خبره، ومن اعتذر: مفعول لعاذر.

**ومثال الثاني** " أسار ذان " فالهمزة: للاستفهام، وسار: مبتدأ، وذان: فاعل سد مسد الخبر.

**والمراد به:** كل وصف اعتمد على: استفهام، أو نفي، ورفع فاعلا ظاهرا أو ضميرا منفصلا، وتم الكلام به. نحو: أقائم الزيدان، وما قائم الزيدان، ونحو: أقائم أنتما.

**تطابق الوصف مع المرفوع:**

الوصف مع الفاعل: إما أن **يتطابقا** إفرادا أو تثنية أو جمعا، أو **لا يتطابقا**، وهو قسمان: ممنوع، وجائز.

**فإن تطابقا إفرادا** - نحو " أقائم زيد " - جاز فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سد مسد الخبر.

والثاني: أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخرا، ويكون الوصف خبرا مقدما.

ومنه قوله تعالى: (أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم) فيجوز أن يكون " أراغب " مبتدأ، و " أنت " فاعل سد مسد الخبر، ويحتمل أن يكون " أنت " مبتدأ مؤخرا، و " أراغب " خبرا مقدما. والاول - في هذه الآية - أولى، لان قوله: " عن آلهتي " معمول لـ " راغب "، فلا يلزم في الوجه الاول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، لان " أنت " على هذا التقدير فاعل لـ " راغب "، فليس بأجنبي، منه، وأما على الوجه الثاني فيلزم [ فيه ] الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، لان " أنت " أجنبي من " راغب " على هذا التقدير، لانه مبتدأ، فليس لـ " راغب " عمل فيه، لانه خبر، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح.

**وإن تطابقا تثنية أو جمعا** نحو: " أقائمان الزيدان " و " أقائمون الزيدون " فما بعد الوصف مبتدأ، والوصف خبر مقدم. هذا على المشهور من لغة العرب، ويجوز على لغة " أكلوني البراغيث " أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر.

**وإن لم يتطابقا - وهو قسمان: ممتنع، وجائز.**

- فمثال الممتنع " أقائمان زيد " و " أقائمون زيد " فهذا التركيب غير صحيح، ومثال الجائز " أقائم الزيدان " و " أقائم الزيدون " وحينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سد مسد الخبر.

# الخبر

**هو** الجزء الذي تتم به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المكتفي بمرفوعه.

مثل: الله برّ، الأيادي شاهدة.

**ينقسم الخبر إلى: مفرد، وجملة، وشبه جملة.**

- **الخبر المفرد:** وهو ماليس جملة ولا شبه جملة. ويكون جامدا، أو مشتقا.

**فإن كان جامدا** كان فارغا من ضمير يعود إلى المبتدأ، نحو " زيد أخوك ".

وذهب الكسائي والرماني وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير، والتقدير عندهم: " زيد أخوك هو ".

وذهب البصريون إلى التفصيل: فما كان متضمنا معنى المشتق، نحو " زيد أسد " - أي شجاع - تحمل الضمير، وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير،مثل: "زيد أخوك".

**وإن كان مشتقا** تحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهرا وكان جاريا مجرى الفعل، نحو " زيد قائم " أي: هو "، ونحو: " زيد منطلق " أي: هو.

فإن لم يكن جاريا مجرى الفعل لم يتحمل شيئا، نحو: " هذا مفتاح "، و " هذا مرمى زيد".

**إبراز الضمير واستتاره في الخبر المشتق:**

**إذا جرى الخبر المشتق على من هو له** استتر الضمير فيه، نحو: " زيد قائم " أي هو، فلو أتيت بعد المشتق بـ " هو " ونحوه وأبرزته فقلت: " زيد قائم هو " فقد جوز سيبويه فيه وجهين، أحدهما: أن يكون " هو " تأكيدا للضمير المستتر في " قائم " والثاني أن يكون فاعلا بـ " قائم ".

**وإن جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير**، عند البصريين سواء أمن اللبس، أو لم يؤمن، فمثال ما أمن فيه اللبس: " زيد هند ضاربها هو " ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس:" زيد عمرو ضاربه هو ".

وأما الكوفيون فقالوا: إن أمن اللبس جاز الأمران كالمثال الأول - وهو: " زيد هند ضاربها هو " - فإن شئت أتيت بـ " هو " وإن شئت لم تأت به، وإن خيف اللبس وجب الابراز كالمثال الثاني، فإنك لو لم تأت بالضمير فقلت: " زيد عمرو ضاربه " لاحتمل أن يكون فاعل الضرب زيدا، وأن يكون عمرا، فلما أتيت بالضمير فقلت: " زيد عمرو ضاربه هو " تعين أن يكون " زيد " هو الفاعل. وقد ورد السماع بمذهبهم، فمن ذلك قول الشاعر:

قومي ذرا المجد بانوها  وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان

التقدير: بانوها هم، فحذف الضمير لأمن اللبس.

- **الخبر الجملة** وتكون هي المبتدأ في المعنى أو لا.

**فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى** فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ.

والرابط: ١- إما ضمير يرجع إلى المبتدأ، نحو " زيد قام أبوه " وقد يكون الضمير مقدرا، نحو " السمن منوان بدرهم " التقدير: منوان منه بدرهم

٢- أو إشارة إلى المبتدأ،كقوله تعالى: (ولباس التقوى ذلك خير) في قراءة من رفع اللباس.

٣- أو تكرار المبتدأ بلفظه، وأكثر ما يكون في مواضع التفخيم كقوله تعالى: (الحاقة ما الحاقة) و (القارعة ما القارعة)، وقد يستعمل في غيرها، كقولك: " زيد ما زيد "

٤- أو عموم يدخل تحته المبتدأ، نحو " زيد نعم الرجل ".

**وإن كانت الجملة الواقعة خبرا هي المبتدأ في المعنى** لم تحتج إلى رابط، كقولك: " نطقي الله حسبي "، فنطقي: مبتدأ أول، والاسم الكريم: مبتدأ ثان، وحسبي: خبر عن المبتدإ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدإ الأول، واستغنى عن الرابط، لأن قولك " الله حسبي " هو معنى " نطقي " وكذلك " قولي لا إله إلا الله ".

- **الخبر شبه الجملة** (الظرف أو الجار والمجرور).

ويخبر بهما بشرط أن يكونا تامين؛ بأن يكون في الإخبار بهما فائدة، نحو: " زيد عندك "، و " زيد في الدار ".

وكل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف. واختلف النحويون في هذا:

فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد، وأن كلا منهما متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف اسم فاعل، التقدير " زيد كائن عندك، أو مستقر عندك، أو في الدار ". وقد نسب هذا لسيبويه.

وقيل: إنهما من قبيل الجملة، وإن كلا منهما متعلق بمحذوف هو فعل، والتقدير " زيد استقر - أو يستقر - عندك، أو في الدار " ونسب هذا إلى جمهور البصريين، وإلى سيبويه أيضا.

وقيل: يجوز أن يجعلا من قبيل المفرد، فيكون المقدر مستقرا ونحوه، وأن يجعلا من قبيل الجملة، فيكون التقدير " استقر " ونحوه.

وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن كلا من الظرف والمجرور قسم برأسه، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات.

والحق خلاف هذا المذهب، وأنه متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف واجب الحذف، وقد صرح به شذوذا، كقوله: ٤٣ - لك العز إن مولاك عز، وإن يهن فأنت لدى بحبوحة الهون كائن.

**الإخبار بالظروف وشرطه:**

ظرف المكان يخبر به عن كل مبتدأ. جثة، نحو: " زيد عندك " أو معنى نحو: " القتال عندك ".

وظرف الزمان يقع خبرا عن المعنى منصوبا أو مجرورا بفي، نحو: " القتال يوم الجمعة، أو في يوم الجمعة ".

ولا يقع خبرا عن الجثة، إلا إذا أفاد، نحو: " الليلة الهلال، والرطب شهري ربيع "، فإن لم يفد لم يقع خبرا عن الجثة، نحو: " زيد اليوم " وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنف.

وذهب جمهور البصريين إلى المنع مطلقا، فإن جاء شئ من ذلك يؤول، نحو قولهم: الليلة الهلال، والرطب شهري ربيع، التقدير: طلوع الهلال الليلة، ووجود الرطب شهري ربيع.

## الابتداء بالنكرة

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة، لكن بشرط أن تفيد.

وتحصل الفائدة بمسوغات، منها:

١- أن يتقدم الخبر عليها، وهو ظرف أو جار ومجرور، نحو: " فيالدار رجل "، و " عند زيد نمرة "، فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز، نحو: " قائم رجل ".

٢- أن يتقدم على النكرة استفهام ، نحو: " هل فتى فيكم ".

٣- أن يتقدم عليها نفي، نحو: " ما خل لنا ".

٤- أن توصف، نحو: " رجل من الكرام عندنا ".

٥- أن تكون عاملة، نحو: " رغبة في الخير خير ".

٦- أن تكون مضافة، نحو: " عمل بر يزين ".

٧- أن تكون شرطا، نحو: " من يقم أقم معه ".

٨- أن تكون جوابا، نحو أن يقال: من عندك ؟ فتقول: " رجل "، التقدير " رجل عندي ".

٩- أن تكون عامة، نحو: " كل يموت ".

١٠- أن يقصد بها التنويع، كقوله:

فأقبلت زحفا على الركبتين  فثوب لبست، وثوب أجر

## تقديم الخبر وتأخيره

**الأصل** تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف.

**وينقسم الخبر - بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه - ثلاثة أقسام:**

**الأول: ما يجوز فيه التقديم والتأخير.**

**وذلك** إذا لم يحصل بالتقديم لبس أو نحوه، فتقول: " قائم زيد، وقائم أبوه زيد، وأبوه منطلق زيد، وفي الدار زيد، وعندك عمرو ".

ومنه قوله:

قد ثكلت أمه من كنت واحده  وبات منتشبا في برثن الأسد

ف " من كنت واحده " مبتدأ مؤخر، و " قد ثكلت أمه ": خبر مقدم.

ومنه قوله:

إلى ملك ما أمه من محارب  أبوه، ولا كانت كليب تصاهره

ف " أبوه ": مبتدأ مؤخر، و " ما أمه من محارب ": خبر مقدم.

**الثاني: ما يجب تأخيره.**

والخبر يجب تأخيره في مواضع أشهرها خمسة:

**١- أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ، ولا مبين للمبتدأ من الخبر، نحو " زيد أخوك، وأفضل من زيد أفضل من عمرو ".**

ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه، لأنك لو قدمته فقلت " أخوك زيد، وأفضل من عمرو أفضل من زيد " لكان المقدم مبتدأ وأنت تريده أن يكون خبرا، من غير دليل يدل عليه.

فإن وجد دليل يدل على أن المتقدم خبر جاز، كقولك " أبو يوسف أبو حنيفة " فيجوز تقدم الخبر وهو أبو حنيفة - لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة، لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف، ومنه قوله:

بنونا بنو أبنائنا، وبناتنا  بنوهن أبناء الرجال الأباعد

فقوله " بنونا " خبر مقدم، و " بنو أبنائنا " مبتدأ مؤخر، لأن المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيهم، وليس المراد الحكم على بنيهم بأنهم كبني أبنائهم.

**٢- أن يكون الخبر فعلا رافعا لضمير المبتدأ مستترا، نحو " زيد قام ".**

فقام وفاعله المقدر خبر عن زيد، ولا يجوز التقديم، فلا يقال " قام زيد " على أن يكون " زيد " مبتدأ مؤخرا، والفعل خبرا مقدما، بل يكون " زيد " فاعلا لقام، فلا يكون من باب المبتدأ والخبر، بل من باب الفعل والفاعل.

فلو كان الفعل رافعا لظاهر - نحو " زيد قام أبوه " - جاز التقديم، فتقول:" قام أبوه زيد ".

وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميرا بارزا، نحو " الزيدان قاما " فيجوز أن تقدم الخبر فتقول " قاما الزيدان " ويكون " الزيدان " مبتدأ مؤخرا، و " قاما " خبرا مقدما.

**٣- أن يكون الخبر محصورا بإنما، نحو " إنما زيد قائم " أو بإلا، نحو " ما زيد إلا قائم ".**

فلا يجوز تقديم " قائم " على " زيد " في المثالين، وقد جاء التقديم مع " إلا " شذوذا، كقول الشاعر:

فيارب هل إلا بك النصر يرتجى  عليهم ؟ وهل إلا عليك المعول ؟

الأصل " وهل المعول إلا عليك " فقدم الخبر.

**٤- أن يكون خبرا لمبتدإ قد دخلت عليه لام الابتداء، نحو " لزيد قائم ".**

فلا يجوز تقديم الخبرعلى اللام، فلا تقول: " قائم لزيد " لان لام الابتداء لها صدر الكلام، وقد جاء التقديم شذوذا، كقول الشاعر:

خالي لأنت، ومن جرير خاله  ينل العلاء ويكرم الأخوالا

ف " لأنت " مبتدأ مؤخر، و " خالي " خبر مقدم.

**٥- أن يكون المبتدأ له صدر الكلام: كأسماء الاستفهام، نحو " من لي منجدا ؟ ".**

فمن: مبتدأ، ولي: خبر، ومنجدا: حال، ولا يجوز تقديم الخبر على " من "، فلا تقول " لي من منجدا".

**الثالث: ما يجب تقديمه.**

يجب تقديم الخبر في مواضع أهمها أربعة:

**١- أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر، والخبر ظرف أو جار ومجرور، نحو " عندك رجل، وفي الدار امرأة ".**

فيجب تقديم الخبر هنا، فلا تقول: " رجل عندك "، ولا " امرأة في الدار " وأجمع النحاة والعرب على منع ذلك، وإلى هذا أشار بقوله: " ونحو عندي درهم، ولي وطر البيت "، فإن كان للنكرة مسوغ جاز الامران، نحو " رجل ظريف عندي "، و " عندي رجل ظريف ".

**٢- أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر، نحو " في الدار صاحبها ".**

فصاحبها: مبتدأ، والضمير المتصل به راجع إلى الدار، وهو جزء من الخبر، فلا يجوز تأخير الخبر، نحو " صاحبها في الدار "، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة.

ومثل قولك " في الدار صاحبها " قولهم: " على التمرة مثلها زبدا " وقوله:

أهابك إجلالا وما بك قدرة  عليّ ولكن مل ء عين حبيبها

فحبيبها: مبتدأ مؤخر، ومل ء عين: خبر مقدم، ولا يجوز تأخيره، لأن الضمير متصل بالمبتدأ - وهو " ها " - عائد على " عين " وهو متصل بالخبر، فلو قلت " حبيبها مل ء عين " عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة.

**٣- أن يكون الخبر له صدر الكلام، " نحو " أين زيد " ؟**

فزيد: مبتدأ مؤخر، وأين: خبر مقدم، ولا يؤخر، فلا تقول: " زيد أين؟ "، لان الاستفهام له صدر الكلام.

وكذلك "أين من علمته نصيرا" ؟ فأين: خبر مقدم، ومن: مبتدأ مؤخر، و " علمته نصيرا " صلة من.

**٤- أن يكون المبتدأ محصورا، نحو " إنما في الدار زيد، وما في الدار إلا زيد " و" ما لنا إلا اتباع أحمد ".**

## حذف المبتدأ والخبر

يحذف كل من المبتدأ والخبر إذا دل عليه دليل: جوازا، أو وجوبا.

**الحذف جوازا:**

**فمثال حذف الخبر** أن يقال: " من عندكما " ؟ فتقول: " زيد " والتقدير " زيد عندنا "؛ لذكره في السؤال، ومثله - في رأي- " خرجت فإذا السبع " التقدير:" فإذا السبع حاضر "، وقال الشاعر:

نحن بما عندنا، وأنت بما  عندك راض، والرأي مختلف

التقدير: نحن بما عندنا راضون "، فحذف خبر نحن لدلالة خبر الثاني عليه.

**ومثال حذف المبتدأ** أن يقال: " كيف زيد " ؟ فتقول " صحيح " أي: " هو صحيح ". ومثله قوله تعالى: (من عمل صالحا فلنفسه، ومن أساء فعليها) أي: " من عمل صالحا فعمله لنفسه، ومن أساء فإساءته عليها ".

**وإن شئت صرحت بكل واحد منهما** فقلت: " زيد عندنا، و زيد صحيح ".

**قيل: وقد يحذف الجزآن ـ المبتدأ والخبر ـ للدلالة عليهما**، كقوله تعالى: (واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر، واللائي لم يحضن).

أي: " فعدتهن ثلاثة أشهر " فحذف المبتدأ والخبر - وهو " فعدتهن ثلاثة أشهر " لدلالة ما قبله عليه، وإنما حذفا لوقوعهما موقع مفرد، والظاهر أن المحذوف مفرد، والتقدير: " واللائي لم يحضن كذلك " وقوله: (واللائي لم يحضن) معطوف على (واللائي يئسن).

ومثله قولك: " نعم " في جواب " أزيد قائم " ؟ إذ التقدير " نعم زيد قائم ".

**الحذف وجوبا:**

**يجب حذف الخبر في أربعة مواضع:**

١- **أن يكون خبرا لمبتدأ بعد " لولا "، نحو " لولا زيد لأتيتك " التقدير " لولا زيد موجود لأتيتك ". وذكره قليل.**

وقيل: إن الحذف واجب دائما، وأن ما ورد من ذلك بغير حذف في الظاهر مؤول. وهو قول جمهور النحاة.

وقيل: إن الخبر إما أن يكون كونا مطلقا، أو كونا مقيدا، فإن كان كونا مطلقا وجب حذفه، نحو: " لولا زيد لكان كذا " أي: لولا زيد موجود، وإن كان كونا مقيدا، فإما أن يدل عليه دليل، أو لا، فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره، نحو: " لولا زيد محسن إلي ما أتيت " وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه، نحو أن يقال: هل زيد محسن إليك ؟ فتقول: " لولا زيد لهلكت " أي: " لولا زيد محسن إلي "، فإن شئت حذفت الخبر، وإن شئت أثبته.

٢- **أن يكون المبتدأ نصا في اليمين، نحو: " لعمرك لأفعلن ".**

التقدير " لعمرك قسمي " فعمرك: مبتدأ، وقسمي: خبره، ولا يجوز التصريح به.

قيل: ومثله " يمين الله لأفعلن " التقدير " يمين الله قسمي ".

وهذا لا يتعين أن يكون المحذوف فيه خبرا، لجواز كونه مبتدأ، والتقدير " قسمي يمين الله " بخلاف " لعمرك " فإن المحذوف معه يتعين أن يكون خبرا، لأن لام الابتداء قد دخلت عليه، وحقها الدخول على المبتدأ.

فإن لم يكن المبتدأ نصا في اليمين لم يجب حذف الخبر، نحو " عهد الله لأفعلن " التقدير " عهد الله عليّ " فعهد الله: مبتدأ، وعلي: خبره، ولك إثباته وحذفه.

٣- **أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية، نحو " كل رجل وضيعته ".**

فكل: مبتدأ، وقوله " وضيعته " معطوف على كل، والخبر محذوف، والتقدير " كل رجل وضيعته مقترنان " ويقدر الخبر بعد واو المعية.

وقيل: لا يحتاج إلى تقدير الخبر، لأن معنى " كل رجل وضيعته " كل رجل مع ضيعته، وهذا كلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبر، واختار هذا المذهب ابن عصفور في شرح الايضاح.

فإن لم تكن الواو نصا في المعية لم يحذف الخبر وجوبا، نحو " زيد وعمرو قائمان ".

٤- **أن يكون المبتدأ مصدرا، وبعده حال سد مسد الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبرا، فيحذف الخبر وجوبا، لسد الحال مسده، وذلك نحو " ضربي العبد مسيئا ".**

فضربي: مبتدأ، والعبد: معمول له، ومسيئا: حال سدت مسد الخبر، والخبر محذوف وجوبا، والتقدير " ضربي العبد إذا كان مسيئا " إذا أردت الاستقبال، وإن أردت المضي فالتقدير " ضربي العبد إذ كان مسيئا " فمسيئا: حال من الضمير المستتر في " كان " المفسر بالعبد، و " إذا كان " أو " إذ كان " ظرف زمان نائب عن الخبر. والحال فيه لا تصلح أن تكون خبرا عن المبتدأ الذي قبلها، فلا تقول: " ضربي العبد مسيء" لان الضرب لا يوصف بأنه مسيء.

**والمضاف إلى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر**، نحو " أتم تبييني الحق منوطا بالحكم " فأتم: مبتدأ، وتبييني: مضاف إليه، والحق: مفعول لتبييني، ومنوطا: حال سدت مسد خبر أتم، والتقدير: " أتم تبييني الحق إذا كان - أو إذ كان - منوطا بالحكم ".

**ويجب حذف المبتدأ في أربعة مواضع:**

١- **النعت المقطوع إلى الرفع: في مدح، نحو: " مررت بزيد الكريم " أو ذم، نحو: " مررت بزيد الخبيث " أو ترحم، نحو: " مررت بزيد المسكين ".**

فالمبتدأ محذوف في هذه المثل ونحوها وجوبا، والتقدير " هو الكريم، وهو الخبيث، وهو المسكين".

٢- **أن يكون الخبر مخصوص " نعم " أو " بئس " نحو: " نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو".**

فزيد وعمرو: خبران لمبتدإ محذوف وجوبا، والتقدير " هو زيد " أي الممدوح زيد " وهو عمرو " أي المذموم عمرو.

٣- **ما حكى الفارسي من كلامهم " في ذمتي لافعلن ".**

ففي ذمتي: خبر لمبتدإ محذوف واجب الحذف، والتقدير " في ذمتي يمين " وكذلك ما أشبهه، وهو ما كان الخبر فيه صريحا في القسم.

٤- **أن يكون الخبر مصدرا نائبا مناب الفعل، نحو: " صبر جميل ".**

التقدير " صبري صبر جميل " فصبري: مبتدأ، وصبر جميل: خبره، ثم حذف المبتدأ - الذي هو " صبري " – وجوبا.

# تعدد الخبر

**وهو نوعان:**

**الأول: تعدد في اللفظ فقط والمعنى واحد؛ نحو: "الرمان حلو حامض". أي: مزّ.**

وهذا جائز بالإجماع ويمتنع فيه العطف.

**الثاني: تعدد في اللفظ وفي المعنى؛ نحو: "علي كاتب وشاعر" و " زيد قائم ضاحك ".**

وهذا جائز على الصحيح، ويجوز فيه العطف.

**وقد اختلف النحويون في جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف.**

**فذهب قوم - منهم ابن مالك** - إلى جواز ذلك، سواء كان الخبران في معنى خبر واحد، نحو: " هذا حلو حامض " أي مز، أم لم يكونا كذلك، نحو: "زيد قائم ضاحك".

**وذهب بعضهم إلى** أنه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان الخبران في معنى خبر واحد،نحو: الرمان حلو حامض"، فإن لم يكونا كذلك تعين العطف، نحو: " زيد قائم وضاحك".

فإن جاء من لسان العرب شيء بغير عطف قدر له مبتدأ آخر، كقوله تعالى: "وهو الغفور الودود ذو العش المجيد"، وقول الشاعر:

من يك ذا بت فهذا بتي  مقيظ مصيف مشتي

وقوله:

ينام بإحدى مقلتيه، ويتقي  بأخرى المنايا، فهو يقظان نائم

**وزعم بعضهم أنه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان من جنس واحد،** كأن يكون الخبران مثلا مفردين، نحو: " زيد قائم ضاحك " أو جملتين نحو: " زيد قام ضحك " فإما إذا كان أحدهما مفردا والآخر جملة فلا يجوز ذلك، فلا تقول: " زيد قائم ضحك " هكذا زعم هذا القائل، ويقع في كلام المعربين للقرآن الكريم وغيره تجويز ذلك كثيرا، ومنه قوله تعالى: (فإذا هي حية تسعى) جوزوا كون " تسعى " خبرا ثانيا، ولا يتعين ذلك، لجواز كونه حالا.

# النواسخ

# الداخلة على الجملة الاسمية

*** مقدمة في نواسخ الجملة الاسمية باعتبار اللفظ والعمل.**

تتركب الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر، مثل:" الله خالقنا"، وكل من المبتدأ والخبر مرفوع، ولكن قد تدخل عليهما ألفاظ معيّنة تغيّر إعرابهما، وتسمى النواسخ.

**وهي من حيث اللفظ قسمان:** أفعال، وحروف.

فالأفعال: كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وظن وأخواتها.

والحروف: ما وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس، وإن وأخواتها.

**ومن حيث العمل تنقسم ثلاثة أقسام:**

١- ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو كان وأخواتها، نحو:" كان الله غفورا"، وكاد وأخواتها، نحو" كادت السماء أن تمطر"، والحروف المشبهات بليس، نحو" ما همن أمهاتِهم".

٢- ما ينصب المبتدأ والخبر، وهو "إنَّ" وأخواتها، نحو: " إن المومنَ صابرٌ"، و " لا طالبَ علمٍ مقصّرٌ".

٣- ما ينصب المبتدأ والخبر معاً، وهو ظن وأخواتها، نحو: " ظننت محمداً صديقَك".

**وسُمّيت نواسخ؛** لأنها تحدث نسخاً أي تغييراً المبتدأ والخبر من جهة اللفظ والمعنى.

# كان وأخواتها

- عملها.
- أقسامها من حيث شروط العمل.
- أقسامها من حيث التصرف والجمود.
- حكم خبرها من حيث التقدم والتوسط.
- استعمالها تامة.

كان وأخواتها كلها أفعال اتفاقا، إلا " ليس "، فذهب الجمهور إلى أنها فعل، وذهب الفارسي - في أحد قوليه - وأبو بكر بن شقير - في أحد قوليه - إلى أنها حرف.

ومعنى ظل: اتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا، ومعنى بات: اتصافه به ليلا، وأضحى: اتصافه به في الضحى، وأصبح: اتصافه به في الصباح، وأمسى: اتصافه به في المساء، ومعنى صار: التحول من صفة إلى صفة أخرى، ومعنى ليس: النفي، وهي عند الاطلاق لنفي الحال، نحو: " ليس زيد قائما " أي: الآن وعند التقييد بزمن على حسبه، نحو: " ليس زيد قائما غدا " ومعنى ما زال وأخواتها، ملازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو: " ما زال زيد ضاحكا، وما زال عمرو أزرق العينين " ومعنى دام: بقي واستمر.

## عملها:

وهي ترفع المبتدأ، وتنصب خبره، ويسمى المرفوع بها اسما لها، والمنصوب بها خبرا لها.

## شروط العمل:

وهي في العمل تنقسم قسمين:

**منها ما يعمل هذا العمل بلا شرط، وهي: كان، وظل، وبات، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وصار، وليس.**

**ومنها ما لا يعمل هذا العمل إلا بشرط، وهو قسمان:**

**أحدهما: ما يشترط في عمله أن يسبقه نفي لفظا أو تقديرا، أو شبه نفي، وهو أربعة: زال، وبرح، وفتئ، وانفك.**

فمثال النفي لفظا " ما زال زيد قائما " ومثاله تقديرا قوله تعالى: (قالوا تالله تفتؤ تذكر يوسف) أي: لا تفتؤ، ولا يحذف النافي معها قياسا إلا بعد القسم كالآية الكريمة، وقد شذ الحذف بدون القسم، كقول الشاعر:

وأبرح ما أدام الله قومي  بحمد الله منتطقا مجيدا

أي: لا أبرح منتطقا مجيدا، أي: صاحب نطاق وجواد، ما أدام الله قومي، وعنى بذلك أنه لا يزال مستغنيا ما بقي له قومه، وهذا أحسن ما حمل عليه البيت.

ومثال شبه النفي - والمراد به النهي - كقولك: " لا تزل قائما " ومنه قوله:

صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت  فنسيانه ضلال مبين

والدعاء، كقولك: " لا يزال الله محسنا إليك "، وقول الشاعر:

ألا يا اسلمي، يا دارمي على البلى  ولا زال منهلا بجرعائك القطر

**والآخر: ما يشترط في عمله أن يسبقه " ما " المصدرية الظرفية، وهو " دام ".**

كقولك: " أعط ما دمت مصيبا درهما " أي: أعط مدة دوامك مصيبا درهما، ومنه قوله تعالى: (وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا) أي: مدة دوامي حيا.

## تصرفها وجمودها:

**هي في ذلك على قسمين إجمالا.**

**أحدهما**: ما لا يتصرف، وهو ليس ودام.

**والثاني**: ما يتصرف، وهو ما عدا ليس ودام.

**وهي على التفصيل تنقسم ثلاثة أقسام :**

**الأول: ما لا يتصرف أصلا فلم يأت منه إلا الماضي، وهو فعلان: ليس، ودام،** فإن قلت: فإنه قد سمع: يدوم، ودم، ودائم، ودوام، قلت: هذه تصرفات دام التامة التي ترفع فاعلا فقط، والكلام إنما هو في دام الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخب.

**الثاني: ما يتصرف تصرفا ناقصا، بأن يكون المستعمل منه الماضي والمضارع واسم الفاعل، وهو أربعة أفعال: زال، وفتئ، وبرح، وانفك.**

**الثالث: ما يتصرف تصرفا تاما بأن تجئ منه أنواع الفعل الثلاثة: الماضي، والمضارع، والأمر، ويجئ منه المصدر واسم الفاعل، وهو الباقي.** نحو: " كان زيد قائما "، (ويكون الرسول عليكم شهيدا) والأمر، نحو: (كونوا قوامين بالقسط)، (قل كونوا حجارة أو حديدا)، " زيد كائن أخاك " وقول الشاعر:

وما كل من يبدي البشاشة كائنا أخاك، إذا لم تلفه لك منجدا.

ومثال المصدر قول الشاعر:

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى  وكونك إياه عليك يسير

## الخبر من حيث التقدم والتوسط:

**حاصل القول أنّ لخبر كان وأخواتها ستة أحوال:**

**الأول: وجوب التأخير، وذلك في مسألتين، إحداهما**: أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعا غير ظاهر، نحو: كان صديقي عدوي، **وثانيتهما:** أن يكون الخبر محصورا نحو قوله تعالى: (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية)

**الثاني: وجوب التوسط بين العامل واسمه**، وذلك في نحو قولك: يعجبني أن يكون في الدار صاحبها، فلا يجوز في هذا المثال تأخير الخبر عن الاسم، **لئلا يلزم منه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، كما لا يجوز أن يتقدم الخبر على أن المصدرية لئلا يلزم تقديم معمول الصلة على الموصول**، فلم يبق إلا توسط هذا الخبر على ما ذكرنا.

**الثالث: وجوب التقدم على الفعل واسمه جميعا، وذلك فيما إذا كان الخبر مما له الصدارة كاسم الاستفهام، نحو " أين كان زيد " ؟**

**الرابع: امتناع التأخرعن الاسم، مع جواز التوسط بين الفعل واسمه أو التقدم عليهما، وذلك فيما إذا كان الاسم متصلا بضمير يعود على بعض الخبر، ولم يكن ثمة مانع من التقدم على الفعل**، نحو " كان في الدار صاحبها، وكان غلام هند بعلها " يجوز أن تقول ذلك، ويجوز أن تقول: " في الدار كان صاحبها، وغلام هند كان بعلها " - بنصب غلام - ولا يجوز في المثالين التأخير عن الاسم.

**الخامس: امتناع التقدم على الفعل واسمه جميعا، مع جواز توسطه بينهما أو تأخره عنهما جميعا**، نحو " هل كان زيد صديقك " ؟ ففي هذا المثال يجوز هذا، ويجوز " هل كان صديقك زيد " ولا يجوز تقديم الخبر على هل، لأن لها صدر الكلام، ولا توسيطه بين هل والفعل، لأن الفصل بينهما غير جائز.

**السادس: جواز الأمور الثلاثة**، نحو " كان محمد صديقك " يجوز فيه ذلك كما يجوز أن تقول: صديقك كان محمد، وأن تقول: كان صديقك محمد، بنصب الصديق.

## استعمال كان وأخواتها تامة:

**انقسمت هذه الأفعال في ذلك قسمين.**

**أحدهما**: ما يكون تاما وناقصا.

**والثاني**: ما لا يكون إلا ناقصا.

**والمراد بالتام**: ما يكتفي بمرفوعه، **وبالناقص:** ما لا يكتفي بمرفوعه، بل يحتاج معه إلى منصوب.

**وكل هذه الافعال يجوز أن تستعمل تامة، إلا " فتئ "، و " زال " التي مضارعها يزال، لا التي مضارعها يزول فإنها تامة، نحو " زالت الشمس " و " ليس " فإنها لا تستعمل إلا ناقصة.**

ومثال التام قوله تعالى: (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة) أي: إن وجد ذو عسرة، وقوله تعالى: (خالدين فيها ما دامت السموات والأرض) وقوله تعالى: (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون).

# الحروف العاملة عمل (ليس)

- **ما هي؟**
- **ما شروط عملها؟**

**وهي: ما، ولا، ولات، وإنْ. المشبهات بليس.**

## (ما):

**ولغة أهل الحجاز إعمالها عمل " ليس "** لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق، فيرفعون بها الاسم، وينصبون بها الخبر، نحو: " ما زيد قائما " قال الله تعالى (ما هذا بشرا) وقال تعالى: (ما هن أمهاتهم) وقال الشاعر:

أبناؤها متكنِّفون أباهم  حَنِقُو الصدور وما همُ أولادها

**ولغة بني تميم أنها لا تعمل شيئا،** فتقول: " ما زيد قائم " فزيد: مرفوع بالابتداء، وقائم: خبره، ولا عمل لما في شئ منهما، وذلك لأن " ما " حرف لا يختص، لدخوله على الاسم نحو: " ما زيد قائم " وعلى الفعل نحو: " ما يقوم زيد " وما لا يختص فحقه ألا يعمل.

**شرط عملها:**

لكن لا تعمل (ما) عند الحجازيين إلا بشروط ستة؛ وهي:

**الأول: ألا يزاد بعدها " إن "** فإن زيدت بطل عملها، نحو: " ما إن زيد قائم " برفع قائم.

**الثاني: ألا ينتقض النفي بإلا،** نحو: " ما زيد إلا قائم "، فلا يجوز نصب " قائم " وكقوله تعالى: (ما أنتم إلا بشر مثلنا) وقوله: (وما أنا إلا نذير).

**الثالث: ألا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور،** فإن تقدم وجب رفعه، نحو: " ما قائم زيد "، فلا تقول: " ما قائما زيد ".

**فإن كان ظرفا أو جارا ومجرورا فقدمته** فقلت: " ما في الدار زيد "، و " عندك عمرو " فاختلف الناس في " ما " حينئذ: هل هي عاملة أم لا ؟ فمن جعلها عاملة قال: إن الظرف والجار والمجرور في موضع نصب بها، ومن لم يجعلها عاملة قال: إنهما في موضع رفع على أنهما خبران للمبتدأ الذي بعدهما. وهذا الثاني هو ظاهر كلام ابن مالك.

**الرابع: ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدم بطل عملها،** نحو: " ما طعامك زيد آكل " فلا يجوز نصب " آكل ".

**ومن أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يجيز بقاء العمل مع تقدم المعمول بطريق الأولى،** لتأخر الخبر، وقد يقال: لا يلزم ذلك، لما في الاعمال مع تقدم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله، وهذا غير موجود مع تقدم الخبر.

**فإن كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا لم يبطل عملها،** نحو: " ما عندك زيد مقيما، وما بي أنت معنيا "، لان الظروف والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها.

**الخامس: ألا تتكرر " ما "، فإن تكررت بطل عملها،** نحو: " ما ما زيد قائم " ، فالأولى نافية، والثانية نفت النفي، فبقي إثباتا، فلا يجوز نصب " قائم " .

**السادس: ألا يبدل من خبرها موجب، فإن أبدل بطل عملها،** نحو: " ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به" فبشيء: في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو " زيد " ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبرا عن " ما "، وأجازه قوم.

**(لا):**

**مذهب الحجازيين إعمالها عمل " ليس ".**

**ومذهب تميم إهمالها.**

**شرط عملها:**

ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط خمسة.

**الأول: أن يكون الاسم والخبر نكرتين،** نحو " لا رجل أفضل منك "، ومنه قوله:

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا

وقوله:

نصرتك إذ لا صاحبٌ غيرَ خاذل فبُوِّئْتَ حِصنا بالكُمَاة حصينا

**الثاني: ألا يتقدم خبرها على اسمها،** فلا تقول " لا قائما رجل ".

**الثالث: ألا ينتقض النفي بإلا،** فلا تقول: " لا رجل إلا أفضل من زيد " بنصب " أفضل "، بل يجب رفعه.

**الرابع: ألا تكون لنفي الجنس نصا، فإن كانت لنفي الجنس نصا عملت عمل إن المؤكدة التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وبنى اسمها حينئذ على الفتح إن لم يكن مضافا ولا شبيها به.**

**الخامس: ألا يتقدم معمول الخبر على اسمها،** فإن تقدم نحو " لا عندك رجل مقيم ولا امرأة" أهملت.

## (لات):

وأما " لات " فهي " لا " النافية زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحة.

**ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل " ليس "، فترفع الاسم، وتنصب الخبر، لكن اختصت بأمرين:**

**أحدهما: أنه لا يذكر معها الاسم والخبر معا، بل إنما يذكر معها أحدهما، والكثير في لسان العرب حذف اسمها وبقاء خبرها.**

ومنه قوله تعالى: (ولات حين مناص) بنصب الحين، فحذف الاسم وبقى الخبر، والتقدير " ولات الحين حين مناص " فالحين: اسمها، وحين مناص خبرها، وقد قرئ شذوذا (ولات حين مناص) برفع الحين على أنه اسم " لات " والخبر محذوف، والتقدير " ولات حين مناص لهم " أي: ولات حين مناص كائنا لهم.

**والآخر: أنها لا تعمل إلا في اسم الزمان.**

**واختلفوا:**

**فقيل:** إنها لا تعمل إلا في لفظ الحين من ألفاظ الزمان، ولا تعمل فيما رادفه كالساعة ونحوها.

**وقيل:** إنها تعمل في لفظ الحين وفيما رادفه من أسماء الزمان، ومن عملها فيما رادفه قول الشاعر:

ندم البغاة ولات ساعة مندم  والبغي مرتع مبتغيه وخيم

ومذهب الاخفش أنها لا تعمل شيئا، وأنه إن وجد الاسم بعدها منصوبا فناصبه فعل مضمر، والتقدير " لات أرى حين مناص " وإن وجد مرفوعا فهو مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير " لات حين مناص كائن لهم ".

## (إنْ):

**اختلف النحويون في عملها.**

**فمذهب أكثر البصريين والفراء** أنها لا تعمل شيئا.

**ومذهب الكوفيين ـ خلا الفراء** ـ أنها تعمل عمل " ليس "، **وقال به من البصريين أبو العباس المبرد، وأبو بكر بن السراج، وأبو علي الفارسي، وأبو الفتح بن جنى، واختاره ابن مالك.**

وقد ورد السماع به، قال الشاعر:

إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين

وقال آخر:

إن المرء ميْتا بانقضاء حياته  ولكن بأن يُبغى عليه فيُخذلا

وقول أهل العالية " إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية ".

وذكر ابن جنى ـ في المحتسب ـ أن سعيد بن جبير ـ رضي الله عنه ! ـ قرأ (إنِ الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم) بنصب العباد.

ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين، بل تعمل في النكرة والمعرفة، فتقول: " إن رجل قائما، وإن زيد القائم، وإن زيد قائما ".

ولايشترط كذلك عدم انتقاض النفي بعد الخبر بإلا، لأنه استثنى في البيت السابق بقوله " إلا على أضعف المجانين".

# أفعال المقاربة (كاد وأخواتها)

- **المراد بها.**
- **عملها.**
- **خبرها وشروطه.**
- **اقتران خبرها بأَنْ.**

**هذا هو القسم الثاني من الافعال الناسخة للابتداء، وهو " كاد " وأخواتها.**

**وذكر ابن مالك منها أحد عشر فعلا.**

**ولا خلاف في أنها أفعال، إلا عسى.**

فنقل عن ثعلب أنها حرف، ونسب إلى ابن السراج.

والصحيح أنها فعل، بدليل اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها، نحو " عسيت " وعسيت، وعسيتما، وعسيتم، وعسيتن ".

**وهذه الافعال تسمى أفعال المقاربة، وليست كلها للمقاربة، بل هي على ثلاثة أقسام:**

**أحدها: أفعال المقاربة**، وتدل على قرب حدوث الخبر، وهي: كاد، وكرب، وأوشك.

**والثاني: أفعال الرجاء**، وتدل على رجاء حصول الخبر وتوقعه، وهي: عسى، وحرى، واخلولق.

**والثالث: أفعال الشروع (الإنشاء)**، وتدل على الشروع والابتداء في حدوث الخبر، وهي كثيرة، منها: جعل، وطفق، وأخذ، وعلق، وأنشأ.

فتسميتها أفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض.

## عملها وشرطه:

وكلها تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ اسما لها، ويكون خبره خبرا لها في موضع نصب.

**لكن الخبر في هذا الباب لا يكون إلا مضارعا**، نحو " كاد زيد يقوم، وعسى زيد أن يقوم ".

**وندر مجيئه اسما بعد " عسى، وكاد "** كقوله:

أكثرتَ في العذل مُلِحّا دائما  لا تُكْثِرَنْ إني عَسِيتُ صائما

وقوله:

فَأُبتُ إلى فَهْمٍ وما كدت آئبا  وكم مثلها فارقتُها وهي تَصْفِر

## اقتران الخبر بـ "أَنْ":

**١- يكثر اقتران خبر" عسى " و "أوشك" بـ " أن " ويقل تجريده منها.**

ومذهب سيبويه جمهور البصريين أنّ (عسى) لا يتجرد خبرها من " أن " إلا في الشعر، ولم يرد في القرآن إلا مقترنا بـ " أن " قال الله تعالى: (فعسى الله أن يأتي بالفتح)، وقال عزوجل: (عسى ربكم أن يرحمكم).

ومن وروده بدون " أن " قوله:

عسى الكرب الذي أمسيتُ فيه  يكون وراءه فرج قريب

وقوله:

عسى فرج يأتي به الله إنه  له كل يوم في خليقته أمر

ومن اقتران خبر " أوشك " بـ "أن" قول الشاعر:

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا  إذا قيل هاتوا أن يملُّوا ويمنعوا

ومن تجرده منها قوله:

يوشك من فر من منيته  في بعض غِرّاته يوافقها

**٢- يقل اقتران خبر" كاد " و " كرب " من "أن" ويكثر تجرده منها.**

وقد نص الأندلسيون على أن اقتران خبر"كاد" بـ " أن " مخصوص بالشعر.

فمن تجريد خبر "كاد" من " أن " قوله تعالى: (فذبحوها وما كادوا يفعلون) وقال: (من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم).

ومن اقترانه بـ " أن " قوله صلى الله عليه وسلم: " وما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب " وقوله:

كادت النفس أن تفيض عليه  إذ غدا حَشو رَيْطَةٍ وبُرُودِ

ومن تجريد خبر "كَرَب" من "أَنْ" قول الشاعر:

كرب القلب من جَوَاه يذوب  حين قال الوشاة: هند غضوب

وسمع من اقترانه بها قوله:

سقاها ذوو الأحلام سَجْلًا على الظَّما  وقد كربت أعناقها أن تقطعا

والمشهور في " كرب " فتح الراء، ونقل كسرها أيضا.

**٣- يجب اقتران خبر" اخلولق " و " حَرَى " بـ "أن".**

نحو: " اخلولقت السماء أن تمطر"، و" حرى زيد أن يقوم "، ولم يجرد خبرهما من " أن " لا في الشعر ولا في غيره.

**٤- يمتنع اقتران خبر أفعال الشروع بـ "أن".**

ما دل على الشروع في الفعل لا يجوز اقتران خبره بـ " أن " لما بينه وبين " أن " من المنافاة، لأن المقصود به الحال، و " أن " للاستقبال، وذلك نحو " أنشأ السائق يحدو، وطفق زيد يدعو، وجعل يتكلم، وأخذ ينظم، وعلق يفعل كذا ".